جامعة الجزائر 2

معهد الترجمة

الترجمة المؤسساتية: ترجمة بعض قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة حول مسألة الإرهاب من الإنجليزية إلى العربية.

دراسة وصفية تحليلية.

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الترجمة

تخصص: عربية – إنجليزية

إعداد: حفيظة عياط

إشراف: أ. د. محمد الصالح بكوش

نوفمبر 2020

جامعة الجزائر 2

معهد الترجمة

الترجمة المؤسساتية: ترجمة بعض قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة حول مسألة الإرهاب من الإنجليزية إلى العربية.

دراسة وصفية تحليلية.

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الترجمة

تخصص: عربية - إنجليزية

إعداد: حفيظة عياط

إشراف: أ. د. محمد الصالح بكوش

لجنة المناقشة

1- د. الطاوس قاسمي	رئيسا
2- أ. د. محمد الصالح بكوش	مقررا
3- أ. د. جمال قوي	عضوا
4- د. ليلى فاسي فنطزية	عضوا
5- د. إلهام بزاوشة	عضوا
6- د. فاطمة الزهراء ضياف	عضوا

نوفمبر 2020

الإهداء

إلى أمي وأبي

إلى أخي يونس.

الشكر

بداية وقبل كل شيء، أحمد الله كثيرا الذي وفقني لإنجاز هذا العمل.

لم يكن بالإمكان في الواقع كتابة هذه الأطروحة بدون دعم العديد من الأشخاص. أود في المقام الأول أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لمشرفي الأستاذ الدكتور **محمد الصالح بكوش** على دعمه وتشجيعه وتوجيهاته وسعة صدره، فمن غير دعمه لم يكن من الممكن أبدا إتمام هذا البحث. كما أتوجه بالشكر لأفراد عائلتي لتفهمهم وصبرهم ودعمهم لي أثناء إعداد هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم في قراءة هذا العمل بغية تصويبه.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	شعبة الترجمة التحريرية والتحرير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة	35
2	مقارنة بين الترجمة الحرفية والترجمة الحرة	70

مختصرات

- **الو. م. أ**: الولايات المتحدة الأمريكية.
- **DGACM**: Department for General Assembly and Conference Management = إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات
- **IGO**: Intergovernmental organization / International governmental organization = منظمة حكومية دولية
- **LCEs**: Language Competitive Examinations = الامتحانات اللغوية التنافسية
- **NGO**: Non-governmental organization = منظمة غير حكومية
- **UN:** United Nations = الأمم المتحدة
- **UN ODS**: United Nations Official Document System = نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة
- **UNTERM**: United Nations Multilingual Terminology Database = قاعدة بيانات المصطلحات متعددة اللغات للأمم المتحدة
- **UN ODS**: United Nations Official Document System = نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة

فهرس المحتويات

الإهداء أ

الشكر ب

قائمة الأشكال ج

مختصرات د

فهرس المحتويات هـ - ح

مقدمة 1

الفصل الأول: الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 22

1-1 منظمة الأمم المتحدة 22

1-1-1 نبذة عن منظمة الأمم المتحدة 22

2-1-1 أهداف منظمة الأمم المتحدة ومبادئها.....26

3-1-1 أجهزة منظمة الأمم المتحدة..... 27

4-1-1 التعددية اللغوية في منظمة الأمم المتحدة 31

2-1 الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 35

1-2-1 ضرورة الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة.....35

2-2-1 وظائف الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 38

3-2-1 الأدوات المساعدة على الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة.....43

4-2-1 المترجم في منظمة الأمم المتحدة.....45

3-1 الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كترجمة متخصصة 48

1-3-1 خصائص ومتطلبات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 48

2-3-1 أوجه التخصص في الترجمة التحريرية للأمم المتحدة 51

3-3-1 صعوبات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 53

4-1 خلاصة الفصل 57

الفصل الثاني: الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية 60

2-1 الترجمة المؤسساتية 60

2-1-1 تعريف الترجمة المؤسساتية.....61

2-1-2 خصائص الترجمة المؤسساتية.....67

2-2 الأبعاد المؤسساتية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 71

2-2-1 الإطار المؤسساتي للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة.....71

2-2-2 أشكال وأبعاد الرقابة المؤسساتية على الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة.....74

2-2-3 ترجمة الوثائق في منظمة الأمم المتحدة 78

2-3 الأبعاد السياسية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة 81

2-3-1 مفهوم الخطاب السياسي وخصائصه 81

2-3-2 الخطاب السياسي والترجمة 83

2-3-3 مقاربات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة.....87

2-4 الترجمة المؤسساتية في إطار النظريات الوظيفية 96

2-4-1 النظرية الوظيفية 97

2-4-2 نظرية أنماط النصوص 98

2-4-3 النظرية الغائية 102

2-5 خلاصة الفصل 105

الفصل الثالث: الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة 108

3-1 ماهية الإرهاب 108

3-1-1 أهمية تعريف الإرهاب 108

3-1-2 تعريف الإرهاب.....110

3-2 الإرهاب والمقاومة المشروعة 113

3-2-1 التمييز بينهما 114

3-2-2 وجهة النظر العربية 117

3-2-3 وجهة النظر الغربية.....118

3-3 نظرة منظمة الأمم المتحدة للإرهاب 120

1-3-3 تعريف منظمة الأمم المتحدة للإرهاب.....120

2-3-3 مواقف المنظمة من الإرهاب منذ 2001/09/11 إلى غاية نهاية 2018 123

4-3 خلاصة الفصل 127

الفصل الرابع: دراسة ترجمة منظمة الأمم المتحدة لبعض القرارات المتعلقة بالإرهاب 129

1-4 التعريف بالمدونة 129

1-1-4 الكاتب 130

2-1-4 محتوى القرارات 131

3-1-4 المترجم 134

2-4 تحليل ترجمة بعض النماذج 135

1-2-4 المنهج الدلالي..... 138

1-1-2-4 فقرة 138

1-1-1-2-4 الفقرة الثانية عشر في الصفحة السادسة 138

2-1-1-2-4 الفقرة الرابعة في الصفحة الأولى 141

3-1-1-2-4 الفقرة الثانية والعشرون في الصفحة الثامنة..... 143

2-2-4- 1-2 جملة 145

1-2-1-2-4 Resolution 1368 (2001): Adopted by the Security Council at its 4370th meeting, on 12 September 2001 145

2-2-1-2-4 *The Security Council*, ***Reaffirming*** the principles and purposes of the Charter of the United Nations, ... 146

3-2-1-2-4 الجملة الثانية في الصفحة الأولى..... 148

3-1-2-4 عبارة..... 150

1-3-1-2-4 United Nations 150

2-3-1-2-4 Security Council 153

3-3-1-2-4 General Assembly 158

2-2-4 إجراءات الترجمة 160

1-2-2-4 المكافئ الوظيفي..... 161

4-2-2-1- terrorism 161
4-2-2-2- Counter-terrorism 164
4-2-2-3- suicide vehicle-borne improvised explosive device .. 166
4-2-2-4- النحت 171
4-2-2-4-1 foreign terrorist fighter 171
4-2-2-4-2 armed opposition 174
4-2-2-4-3 sleeper cell 177
4-2-2-4- النسخ 181
4-2-3-1 أسماء التنظيمات الإرهابية 181
4-2-3-1-1 Al-Nusra Front 181
4-2-3-1-2 Da'esh 185
4-2-3-2 أسماء العلم 186
4-2-4- الترجمة الحرفية 187
4-2-4-1 Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL) 187
4-2-4-2 Islamic State in Iraq and al-Sham **(**ISIS) 190
4-2-4-3 maintenance of international peace and security 191
4-2-5- التوسعة 194
4-2-5-1 facilitators of terrorism 194
4-2-5-2 terrorist franchise 195
4-2-6- التوطين 197
4-2-6-1 Lashkar-e-Tayyiba 197
خاتمة 199
قائمة المراجع 210
ملاحق 229
ملخص باللغة العربية 292
ملخص باللغة الإنجليزية 293

مقدمة

مع مرور الوقت ازدادت وتعددت مشاكل العالم وأصبحت أكثر تعقيدا، خاصة عقب الحرب العالمية الأولى والثانية، وبدء تنفيذ مشاريع إعادة رسم الخارطة السياسية العالمية التي أفرزت العديد من الأزمات، مما دفع المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمات دولية لحل هذه المشاكل والفصل في المنازعات بين الدول، والقضاء على فكرة العنف في العلاقات الدولية، والسهر على تحقيق الأمن والسلم الدَولِيَيْن، علاوة على تحقيق أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر أكبر منظمة حكومية دولية في العالم.

لطالما لعبت الترجمة الدور المحوري في الحوار بين الشعوب على تعدد ألسنتها، وساهمت في التقريب بينها في إطار عمل المنظمات الدولية على اختلاف توجهاتها واختصاصاتها سواء السياسية، أو الإنسانية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو غيرها الكثير، والتي جمعت بينها جميعا منظمة الأمم المتحدة تحت سياسة التعددية اللغوية. على الرغم من اعتماد هذه المنظمات والمؤسسات الدولية لسياسات التعددية اللغوية لتسيير أعمالها، تبقى اللغة الإنجليزية هي اللغة الأكثر اعتمادا واستعمالا من طرفها باعتبارها اللغة العالمية الأولى للتواصل (lingua franca) [1]، كما تبقى الحاجة إلى الترجمة قائمة لاستحالة تبني عدد كبير من اللغات الرسمية في إطار سياسات التعددية اللغوية، فتتم بذلك الترجمة من اللغة الإنجليزية بشكل أساسي إلى عدد محدود من اللغات الرسمية الأخرى.

إنّ الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية عابرة للحدود والأوطان تُشَكِل أكبر تهديد للأمن والسلم الدوليْن، فهي لا ترتبط بدولة أو حضارة بعينها، على الرغم من محاولات

[1] يستعمل مصطلح lingua franca للإشارة إلى لغة يتم اعتمادها كلغة مشتركة بين المتحدثين الذين تختلف لغاتهم الأم بهدف تسيير عملية التواصل بينهم. المصطلح مأخوذ من اللغة المشتركة التي تم توليدها واستعمالها في القرون الوسطى في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة بين التجار والبحارة بين القرنين الحادي عشر والتاسع عشر ميلادي (Mufwene, 2010). ولطالما كان ولا يزال هنالك العديد من اللغات التي تستعمل كلغات مشتركة عبر الزمن في مناطق مختلفة من العالم، مثل اللغة العربية التي كانت تستعمل كلغة تواصل مشتركة في زمن العصر الذهبي للإسلام حوالي سنة 1200 ميلادي كلغة للعلوم والتجارة والدبلوماسية، ولا تزال تستعمل إلى يومنا هذا باعتبارها لغة القرآن الكريم كوسيلة للتواصل بين المسلمين عبر العالم على اختلاف أجناسهم وألسنتهم. مثال آخر عن اللغات المشتركة للتواصل هي اللغة الفرنسية التي كانت تستعمل كلغة للدبلوماسية بين القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن العشرون ميلادي، لتستشري في وقتنا الحاضر اللغة الإنجليزية لغة عالمية مشتركة مهيمنة للتواصل في جميع المجالات.

إلصاقها في العقود الأخيرة بالدين الإسلامي، خصوصا مع موجة العنف التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 في إطار ما يسمى بـثورات الربيع العربي، إلا أنه في الواقع لم يسلم منها بلد في العالم على اختلاف توجهاته السياسية والإيديولوجية والدينية، فالإرهاب بحق لا دين له، وهو ظاهرة عالمية متعددة الأبعاد مما حَثَّ المجتمع الدولي ممثلا في منظمة الأمم المتحدة على التظافر والعمل على تجريم هذه الظاهرة ومحاربتها والقضاء عليها على الرغم من اختلاف ألسنة دوله الأعضاء وتباين رؤاهم بشأنها، والفضل يعود في تسيير التواصل بينهم إلى الدور المحوري الذي تلعبه الترجمة المؤسساتية التي سهلت المهمة عليهم.

اختيار الموضوع

يعود السبب الرئيس لاختيار الموضوع إلى قلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع الترجمة المؤسساتية بالبحث والدراسة، بحيث أن الترجمة المؤسساتية التي يتم تنفيذها داخل المؤسسات الكبرى والمنظمات الدولية على اختلاف توجهاتها لا تزال إلى حد كبير مجالًا غير مستكشَف بالقدر الكافي ضمن المجال الأكاديمي لدراسات الترجمة، والموضوع لم ينل حقه من البحث رغم ما يحمل في ثناياه من إشكالات بحثية ودروس غنية ومفيدة للمترجمين ودارسي الترجمة على حد سواء. والأمر راجع على الأغلب -من وجهة نظرنا- إلى كون العلاقة بين الترجمة والمؤسسات بصفة عامة هي علاقة معقدة ومتشابكة ومتعددة الأوجه يصعب سبر أغوارها لما تكتنفها من سرية وخصوصية في أغلب الحالات سواء كانت مؤسسات محلية / وطنية أو مؤسسات دولية.

على الرغم من التاريخ الطويل للترجمة والممارسة متعددة اللغات في منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها سنة 1945، والحجم الهائل من أعمال الترجمة التي تقوم بها، وجحافل المترجمين والمهنيين اللغويين الذين تستخدمهم، إلا أن الأبحاث التي تناولت الجانب الترجمي لهذه المؤسسة الترجمية العريقة قليلة جدا، وهذا في نظرنا ربما يكون راجعا بالأساس إلى الطبيعة المؤسساتية الصعبة للغة المستعملة في هذه المنظمة، وإلى الكم الهائل للوثائق والنصوص ذات الطابع المتخصص التي تنتجها، وصعوبة دراستها وتحليلها وفي بعض الأحيان الوصول إليها. فحتى اليوم لا توجد الكثير من دراسات حالة ملموسة ومعمقة للترجمة في مؤسسات مثل منظمة الأمم المتحدة، على الرغم من الاعتراف بأهمية مثل هذه الدراسات والأبحاث والحاجة إليها لما يلعبه هذا النوع من الترجمة من دور فعال ومحوري في سير عمل مثل هذه المنظمات الدولية والتقريب بين الشعوب وتفعيل التواصل بينها.

أما عن اختيارنا لدراسة ترجمة الوثائق المتعلقة بموضوع الإرهاب دون غيره من المواضيع الأخرى التي تتناولها المنظمة، فهو راجع إلى حساسية وأهمية هذا الموضوع كونه أصبح الشغل الشاغل والأولوية القصوى في جدول أعمال منظمة بهذا الحجم التي تعتبر بحق برلمانا عالميا يسهر على معالجة هذه الظاهرة الكونية الخطيرة التي لم يسلم منها بلد في العالم، هذه المنظمة التي طالما كانت ولا تزال ساحة تعج بتعارض المصالح واختلاف التسميات والمصطلحات بخصوص هذا الشأن، والتي تجند لترجمة النصوص والوثائق المتعلقة بهذه المسألة مئات المترجمين المحترفين من ذوي الكفاءة والخبرة العاليتين، وبذلك فهي فرصة ثرية للنظر في الأبعاد المؤسساتية للترجمة في هذه المنظمة من خلال هذا الموضوع الذي يحتل حيزا كبيرا من العملية الترجمية فيها، بالخصوص خلال العقدين الأخيرين.

زد على ما سبق، وإنّه بعد اطلاعنا على المراجع والأبحاث والدراسات التي تناولت زوايا مختلفة لموضوع الترجمة المؤسساتية -على قلتها- وبالتحديد الترجمة في منظمة الأمم المتحدة، لم نجد على الإطلاق أي دراسات تطرقت لموضوع ترجمة

الإرهاب في هذه المنظمة رغم الأهمية البالغة للموضوع، وعلى وجه التحديد ترجمة الحقل الدلالي والمعجمي لهذا الموضوع الحساس الذي قد يؤدي أي انزياح أو عدم دقة في ترجمته إلى ما لا يحمد عقباه على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى كون وثائق المنظمة المتعلقة بموضوع الإرهاب هي وثائق ذات أهمية كبيرة، كونها تعتبر مرجعا أساسيا ولا غنى عنه للصحفيين والإعلاميين والعاملين في الأوساط الحكومية والتشريعية، فضلا عن الأوساط الأكاديمية والجامعية والمدرسية، وهو ما حفزنا كثيرا على تناول الموضوع سعيا منا لمحاولة إضافة لبنة أخرى في صرح الدراسات الترجمية المتعلقة بالترجمة المؤسساتية بصفة عامة، وبالتحديد الترجمة في منظمة الأمم المتحدة، والمتعلقة بترجمة موضوع الإرهاب على وجه الخصوص.

إنّ اختيارنا دراسة ترجمة الإرهاب في وثائق منظمة الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ابتداء من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لم يكن أمرا اعتباطيا على الإطلاق، بل راجع لما تسببت فيه هذه الأحداث من تغيرات كبيرة في موازين القوى على الساحة الدولية كانت تلك القرارات ساحة وموثقة لها. بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي أثارته لدى المفكرين ورجال السياسية وفقهاء القانون بخصوص ظاهرة الإرهاب بمختلف أشكاله، بحيث خُصِصَت له أبحاث ومؤلفات عديدة وغزيرة، وزادت حركة الترجمة في الموضوع بشكل غير مسبوق من وإلى اللغتين الإنجليزية والعربية بشكل خاص، وبكم وفير لم يتهيأ لغيره من الظواهر الأخرى.

كما إنه على الرغم من انكباب العالم على دراسة ومكافحة الإرهاب مند أول ظهور له بمفهومه الحديث، إلا أن هذه الأحداث بالتحديد وما ترتب عليها من نتائج استرعت اهتمام المجتمع الدولي والحكومات المحلية بشدة، وجعلت من قضايا مكافحة الإرهاب الأولوية الأكثر استعجالا، مما جعلها موضوع النقاش الأبرز في الملتقيات والمؤتمرات والمحافل محليا ودوليا. بالإضافة إلى أن هذه الأحداث دفعت بموضوع الإرهاب إلى قلب المناقشة والفعل الدُولِيَيْن المُتعَلقَيْن بالسلم والأمن، وإلى حركة ترجمية

نشطة لعبت الترجمة المؤسساتية فيها الدور الأبرز في سعي لمد جسور التواصل والتعاون بين الدول والحكومات والمنظمات المعنية بمكافحة الظاهرة، للعمل سويا بهدف الوصول إلى تفاهم مشتر لمكافحتها رغم الصعوبات الجمة التي تطرحها عملية الترجمة، لما لهذا الموضوع من حساسية وتباين في وجهات النظر وتحديد المفاهيم والمصطلحات. فأصبحت بذلك الترجمة المؤسساتية ضرورة ملحة، وأداة لا غنى عنها للتواصل بين الشعوب، وتيسير التفاهم والتعايش بينهم، وإشاعة السلام في العالم. ومع ذلك لا يزال هذا الموضوع بالتحديد أكثر المواضيع المُخْتَلَفَةِ بشأنه والعصية على الفهم والإحاطة والحل، ومن المواضيع التي لا تزال تسترعي اهتمام الباحثين والمترجمين على جميع الأصعدة وبشكل متزايد.

إنّ امتداد موجة الإرهاب في العالم وإعلان الحرب الأممية عليه بقيادة الو. م. أ عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 انطلقت من منظمة الأمم المتحدة، وإنّ تمركز موجة الإرهاب على وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع تناميها في ظل ما يسمى بثورات الربيع العربي منذ سنة 2011، وتفشي الظاهرة بالتحديد في بعض البلدان العربية مثل: ليبيا، وسوريا، ومصر، والعراق، واليمن زاد من الطلب على الترجمة في المنظمة للوثائق المعالجة لهذه المسألة بين اللغتين الإنجليزية والعربية بشكل كبير، مع إيلاء اهتمام كبير لترجمة سيل المصطلحات المتعلقة بهذا الموضوع نظرا لحساسيتها الكبيرة. وإنّ المسؤولية في ترجمة هذه المصطلحات بالدرجة الأولى تقع على عاتق المترجمين لنقلها بدقة متناهية، وهو ما دفعنا للتركيز في هذا البحث على دراسة ترجمة أكثر المصطلحات تداولا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، والمستخرجة من الحقل الدلالي والمعجمي للإرهاب من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، ببساطة لكونها ليست مسألة إيجاد مكافئات جاهزة لها من اللغة المنقول منها إلى اللغة المنقول إليها فحسب، بل إنّ هذه المصطلحات تحمل في حناياها جينات أيديولوجية وسياسية وثقافية معلنة ومضمرة تتطلب عناية ودقة فائقة لترجمتها.

أما عن الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع فهي تعود إلى اهتمام شخصي بالعوالم الجذابة للمنظمات والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى الرغبة في إشباع فضول

لا ينضب لمعرفة كل شيء حول هذه المنظمة العالمية العريقة على وجه الخصوص، والتي تعتبر بحق أهم وأكبر مؤسسة دولية في العالم تلعب الدور الأبرز والفعلي في رسم السياسات الدولية، والتي تَجمَعُ تحت قبتها كل دول العالم تحت مبدأ التعددية اللغوية. والأهم من كل هذا أن المنظمة أيضا كيان فريد من نوعه من الناحية اللغوية، تقدم فرصا ثرية لدراسة الفرضيات المتعلقة بالترجمة المؤسساتية، كل هذا مع هدف وحيد في البال وهو الاستفادة والنهل من تجربتها في هذا المجال، وكذلك المساهمة في ترسيخ فهم أكثر عمقا ووضوحا لموضوع الترجمة المؤسساتية بصفة عامة، وموضوع ترجمة الإرهاب على مستوى هذه المنظمة بصفة خاصة.

الإشكالية والفرضيات

نظرا لطبيعة وحساسية الخطاب والنصوص والوثائق السياسية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة المتسمة بلغة متخصصة، وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بموضوع الإرهاب، فإنّ المترجم في ترجمته لها يجد نفسه بين سطوة اللغة من جهة وسطوة الحدود المفروضة عليه من قبل المؤسسة التي يشتغل فيها من جهة أخرى. فعملية الترجمة بصفة عامة، والترجمة السياسية التي تتم ضمن إطار مؤسساتي بصورة خاصة، تحددها شروط وتحكمها ضوابط سياسية وأيديولوجية ومؤسساتية ولغوية بالدرجة الأولى، أما كمنتج فتشكلها أيضا عدة عوامل غير لسانية كثيرة إلى جانب العوامل اللسانية البحتة التي نرجو عن طريق بحثنا هذا تسليط الضوء عليها وإبرازها، حيث أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال حصر الترجمة بصفة عامة، والترجمة التي تتم في إطار مؤسساتي بصفة خاصة فقط في بُعدِ الأمانة للنص الأصلي، بل يجب أن تفهم في كليتها وتعقيداتها كممارسة سياسية وأيديولوجية ومؤسساتية.

تجدر الإشارة إلى أن المراجع والكتب التي تناولت الترجمة المؤسساتية، والسياسات والمقاربات الترجمية المتبناة والمتبعة فيما يتعلق بأعمال الترجمة التي تتم ضمن إطار مؤسساتي قليلة جدا، وتكاد تعد على أطراف الأصابع لقلتها على الرغم من اعتبارها قطاعا حيويا وغاية في الأهمية لما تلعبه من دور فعال ورئيسي في التقريب بين الشعوب، وفي سير عمل المنظمات الدولية. حيث يشدّد الكثير من الباحثين في مجال

دراسات الترجمة على أهمية الترجمة المؤسساتية للمواضيع والخطابات العالمية، ويؤكدون على أنّ أهم المواضيع في مختلف المجالات، وفي المجال السياسي على وجه التحديد، تتم مناقشتها عن طريق الترجمة على المستوى المؤسساتي على غرار منظمة الأمم المتحدة.

بناء على ما تقدم، فإن الغرض الأساسي من هذا البحث هو دراسة واقع وممارسات الترجمة في منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية متخصصة، مع التركيز بشكل أساسي على ترجمة المصطلح على وجه الخصوص باعتباره عصب النص، وكذلك باعتبار المصطلحات السياسية خاصة تلك المتعلقة بموضوع الإرهاب هي النوع الأكثر إثارة للجدل من بين المصطلحات الأخرى لما تنطوي عليه من اختلافات وتجاذبات حول مفاهيمها، وباعتبارها كذلك تنتمي إلى مجال في غاية الحيوية تتوالد فيه المصطلحات بصورة مستمرة ومتسارعة، مما يطرح بدوره إشكالية توحيد استعمالها.

سنقوم إذن بدراسة الإجراءات المتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها لبعض أكثر المصطلحات تداولا في الحقل الدلالي والمعجمي لموضوع الإرهاب في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى غاية نهاية سنة 2018، والنظر في مدى نجاعتها في نقلها من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية بدقة وفاعلية، باعتبارها الجهة العالمية المسؤولة بشكل مباشر على معالجة هذه المسألة وتصدير المصطلحات المتعلقة بها إلى العالم.

إنّ تركيزنا في الواقع على هذا الجانب بالتحديد يعود إلى الحجم غير المسبوق للترجمة خاصة بين الثنائية اللغوية التي اخترناها بشأن هذا الموضوع داخل المنظمة، وأيضا لأهميتها السياسية والقانونية الكبيرة. وبذلك فإنّ الهدف الأساسي للبحث هو وصف الممارسة الترجمية في هذه المنظمة، والبحث في أبعادها المؤسساتية، وبشكل أدق محاولة فهم العملية الترجمية فيها باعتبارها نشاط مؤسساتي وسياسي تعمل على تشكيل رؤية المتلقي للعالم حول هذا الموضوع الحساس. كل هذا عن طريق محاولة التعرف على المقاربات الترجمية التي تعتمدها المنظمة في ترجمتها لوثائقها التي تتناول هذا

الموضوع، إلى جانب تحديد الإجراءات المتبناة لترجمة حقله المعجمي والدلالي ومدى نجاعتها في الحفاظ على وظائفها التواصلية الأصلية.

نهدف بالإضافة إلى ما سبق إلى النظر بعمق في دور المترجم الذي يشتغل في إطار مؤسساتي بحجم منظمة الأمم المتحدة، وإلى السياسات والعوائق المؤسساتية التي تحدد عمله، وهو المتغير الذي يعتبر وسيطا تواصليا بين الأمم يتطلب أداء عمله دقة متناهية واحترافية عالية وإلا يحصل الاختلاف والخلاف وسوء الفهم مما قد يؤدي في الأخير إلى تقويض الأهداف التواصلية للمنظمة أو الإضرار بسمعتها. ففي عالم السياسة قد تؤدي الترجمة الخاطئة إلى نشوب نزاعات وحروب، كما يمكن أن تؤدي الترجمة الدقيقة والسليمة إلى التوصل إلى حلول وتسويات.

كل ما سبق ما هو إلا محاولة منا لمعرفة مدى التزام المنظمة بمبدأ المسؤولية في الترجمة الذي أشارت إليه كاترين كيربرات أوريكيوني (Catherine Kerbrat-Orecchioni) أستاذة في فرع علوم الكلام في جامعة لوميير- ليون الثانية (Lumière-Lyon II) في كتابها المضمر، إلى أنه إذا كان إنتاج الخطاب يستدعي قدرا من المسؤولية، فإنّ فهمه وإعادة إنتاجه عبر الترجمة يستدعي مسؤولية مضاعفة (أوريكيوني، 1998، ص 54). فإذا كان هذا هو حال الترجمة بصورة عامة، فما بالنا بالترجمة السياسية بدرجة أهمية وحساسية وثائق منظمة الأمم المتحدة التي تتناول مسألة الإرهاب، والتي تحدد سياسات الدول وقد تتحكم في مصير حياة الشعوب والأفراد. فالترجمة إذن بلا شك في هذا المجال تتطلب مسؤولية مضاعفة بشكل مضاعف. بناء على كل ما سبق، انطلقنا في بحثنا هذا من الإشكالية التالية:

"ما هي المقاربات، وبالتحديد المناهج والإجراءات الترجمية التي تتبعها منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها لوثائقها التي تتناول موضوع الإرهاب ممثلة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بصورة خاصة؟. وما مدى نجاعتها في إنتاج ترجمة مطابقة للنصوص الأصلية نظرا لحساسية الموضوع وأهمية الوثائق، ولما قد

ينتج عن أي خلل أو عدم اتساق في الترجمة من تأويلات غير دقيقة، ومشاكل وخلافات بين مختلف الأطراف قد تنعكس على أرض الواقع؟".

وعن هذه الإشكالية تتفرع عدة تساؤلات فرعية:

1- ما هي الأبعاد المؤسساتية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة؟. وبشكل أدق، كيف تتم عملية ترجمة قراراتها التي تتناول موضوع الإرهاب منذ 2001/09/11 إلى غاية نهاية سنة 2018؟.

2- ما هي الأشكال والأبعاد التي تنعكس من خلالها الرقابة المؤسساتية لمنظمة الأمم المتحدة على ترجمة وثائقها المتعلقة بالإرهاب؟. أو بصيغة أخرى، ما مدى تأثير المبادئ التوجيهية المقدمة للمترجمين على الممارسة الترجمية كمحصلة؟. وما مدى التزام المترجم بدليل الترجمة والتحرير الذي تعتمده المنظمة باعتباره الدليل الذي يوجه سلوكه وخياراته؟. وما هي حدود تصرفه في العملية الترجمية؟. بمعنى آخر، هل يتمتع المترجم بأي حرية على الإطلاق في ترجمة مثل هذه النصوص أم هو خاضع لسلطتها؟.

3- ما هي مقاربة منظمة الأمم المتحدة في رسم الحدود الفاصلة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة بجميع أشكالهما؟، وما مدى تطابق المسميات الإنجليزية المتعلقة بهما مع ترجمتها العربية؟.

4- إلى أي مدى أدى تغير مواقف منظمة الأمم المتحدة من قضايا الإرهاب إلى التغير في رؤيتها ومقارباتها الترجمية خاصة مع تطور مفهومه وأشكاله في الفترة الممتدة بين 2001/09/11 إلى غاية نهاية سنة 2018 (على سبيل المثال بعض أشكال ما كانت تعتبره المنظمة معارضة مسلحة معتدلة في سوريا سنة 2011 ويلقى كل أنواع الدعم من طرفها، أصبحت في السنوات الأخيرة تعتبره إرهابا تخريبيا متطرفا يشكل تهديدات عالمية). وبصفة عامة، هل تعتبر ترجمة المنظمة للخطاب السياسي المتعلق بالإرهاب بصفة عامة، وما يسمى بالإرهاب الإسلامي بصورة خاصة، ترجمة موضوعية ومحايدة مئة بالمئة؟.

الفرضيات

1- قد يكون منهج الترجمة الدلالية بالإضافة إلى إجراءات الترجمة المباشرة خاصة الترجمة الحرفية هي المقاربة التي تعتمدها منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها للقرارات المتعلقة بمسألة الإرهاب، وذلك بهدف إنتاج نصوص مطابقة للنصوص الأصلية من ناحيتي الشكل والمعنى، ولتجنب المساس بغايات المنظمة مضمرة كانت أم معلنة نظرا لحساسية الوثائق والموضوع الذي تتناوله.

2- ربما يعود التزام مترجمي منظمة الأمم المتحدة بالتطبيق الحرفي لدليل الترجمة والتحرير في ترجمتهم للقرارات هو حرص منهم على توحيد المصطلحات وعلى إنتاج ترجمات متسقة من ناحية المضمون ومن الناحية الشكلية، باعتبار وحدة الجانب الشكلي للوثائق أمرا في غاية الأهمية، وأنّ التقيد التام بهذا الدليل ما هو إلا شكل من أشكال الرقابة التي تفرضها المنظمة على عملية تحرير وترجمة وثائقها.

3- قد يكون هنا تطابق بين التسميات والترجمات التي تطلق على كل من الإرهاب والمقاومة المشروعة في اللغتين الإنجليزية والعربية كنتاج للدرجة العالية من الاحترافية لفريق عمل المترجمين والمهنيين اللغويين على مستوى المنظمة.

4- نظن بأن ترجمة منظمة الأمم المتحدة للخطاب السياسي المتعلق بالإرهاب بصفة عامة، وما يطلق عليه البعض بالإرهاب الإسلامي بصورة خاصة، هي ترجمة موضوعية وغير متحيزة.

منهجية البحث

تفرض علينا طبيعة الموضوع الاعتماد على أكثر من منهج للإحاطة بالبحث من كل جوانبه، لذلك ارتأينا بأن المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي سيكونان الأنسب للإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه.

إنّه ومن أجل دراسة الموضوع والإحاطة به من مختلف جوانبه وتحليل أبعاده من الجانب النظري، سنعتمد المنهج الوصفي باعتباره ركيزة الدراسات اللغوية

واللسانية، وباعتباره كذلك المنهج الأنسب لوصف وعرض المفاهيم الأساسية، والتطرق للحقائق المرتبطة بالموضوع محل الدراسة. وسنقوم من خلال هذا المنهج بتحليل أكبر قدر من المعلومات والمعطيات عن منظمة الأمم المتحدة، للتعرف على الطبيعة والأبعاد المؤسساتية لعملية الترجمة على مستواها.

سنعمل كذلك من خلال المنهج التحليلي النقدي على دراسة ترجمة بعض المصطلحات المختارة والمستخرجة من الحقل المعجمي والدلالي للإرهاب في النصوص الأصلية ونظيراتها المترجمة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتَتَبُعْ مختلف الإجراءات الترجمية التي تعتمدها، ومدى نجاعتها في إنتاج ترجمة سليمة ومتسقة وموضوعية وهو ما سيساعدنا على الكشف عن الإسقاطات السياسية والإيديولوجية للمؤسسة في أثناء عملية الترجمة، وتحديد المقاربة العامة التي تتبناها في ترجمتها لهذا النوع من الوثائق.

كما سنعتمد على نظرية بيتر نيومار (Peter Newmark) (1981) في المناهج الدلالية والتواصلية، بالإضافة إلى إجراءات (أو أساليب) الترجمة التي وضعها كإطار عمل تطبيقي للتحليل، لأنها في اعتقادنا هي شاملة وعملية ومناسبة للتعرف على المقاربة التي تتبناها المنظمة في ترجمتها لوثائقها موضوع الدراسة. بالإضافة إلى دراسة الإجراءات المتبعة لترجمة مصطلحات موضوع الإرهاب، ولأنها تقدم بحق حلولا عملية وواقعية للمشاكل التي قد تواجه المترجمين المشتغلين على ترجمتها.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى أربعة فصول منها ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، بالإضافة إلى المقدمة التي خصصناها للجانب المنهجي، وكذلك الخاتمة التي لخصنا فيها ما سنتوصل إليه من نتائج.

ارتأينا تقسيم مقدمة البحث إلى ثمانية عناصر منفصلة وعدم كتابتها كوحدة كاملة، وذلك ابتغاء التفصيل في كل عنصر على حدة سعيا منا للإيضاح بشكل أكبر. ابتدأنا المقدمة بالحديث عن السياق العام لموضوع البحث وأهميته، ومن ثم أعقبناه بالتفصيل

في الأسباب الموضوعية والذاتية التي دفعتنا وألهمتنا لاختياره وتناوله بالبحث. وبعد ذلك تطرقنا إلى إشكالية البحث وفرضياته، ثم إلى المنهجية التي اعتمدناها لتناول البحث والإجابة على إشكاليته، لننتقل بعد ذلك إلى عرض عناصر خطة البحث بشكل موجز. وأخيرا قمنا بعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا، لنختتم المقدمة بذكر أبرز الصعوبات الموضوعية التي واجهتنا أثناء إعدادنا له.

نظرًا لأهمية الجزء النظري كإطار لا غنى عنه لتهيئة الأرضية للجزء التطبيقي من البحث، يهدف هذا الجزء إلى تحديد الإطار العام والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، مثل كل ما يتعلق بالترجمة التحريرية على مستوى منظمة الأمم المتحدة، وكذلك الترجمة المؤسساتية ومفهوم الإرهاب المثير للجدل الذي تكتنفه تضارب في الرؤى ووجهات النظر. سنتطرق في الفصل الأول إلى كل ما يتعلق بجوانب الترجمة التحريرية في المنظمة، بحيث تقضي طبيعة الموضوع تقسيم الفصل إلى ثلاثة أجزاء، سنتناول في الجزء الأول أهم المعلومات حول هذه المنظمة الدولية مثل تكوينها، وأهدافها ومبادئها، وأجهزتها الرئيسية، وخاصة سياسة التعددية اللغوية التي تتبناها، لأنه من أجل فهم الترجمات التي يتم إجراؤها في الأوساط المؤسساتية بصفة عامة، وبالتحديد في هذه المنظمة، من المهم أولا وقبل كل شيء فهم المؤسسة نفسها والإلمام بطبيعة عملها من جميع الجوانب لأن العديد من العوامل يمكن أن تؤثر على عملية ومخرجات الترجمة فيها مثل الإيديولوجية المؤسسية نفسها. لذلك سنفرد جزء كاملا للتفصيل في كل ما يخص طبيعة هذه المنظمة.

أما الجزء الثاني فسنخصصه للتفصيل في مختلف جوانب الترجمة التحريرية في المنظمة، من مختلف وظائف الترجمة فيها، إلى طبيعة عمل المترجم ودوره ومكانته على مستواها والتحديات التي تواجهه في تأديته لمهامه، وكذلك سنتطرق إلى مختلف الأدوات المساعدة على الترجمة التحريرية من قواعد بيانات وبنو مصطلحات وغيرها الكثير من البرامج التي تم تطويرها خصيصا لتيسير وتنظيم عملية الترجمة في المنظمة. أما الجزء الثالث فسنفرده للحديث عن خصائص ومتطلبات الترجمة التحريرية في

المنظمة، بالإضافة إلى كونها نشاط ترجمي متخصص، وعن مختلف الصعوبات التي تحيط بالترجمة التحريرية على مستواها.

سنتطرق في الفصل الثاني إلى قطاع الترجمة المؤسساتية بتعريفه وتوضيح خصائصه وربطها بالترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة. وسنقوم بتقسيمه إلى أربعة أجزاء، سنتطرق في الجزء الأول منه إلى تعريف مسهب بهذا القطاع وخصائصه. وسنتناول في الجزء الثاني الإطار المؤسساتي للترجمة التحريرية، وأشكال وأبعاد الرقابة المؤسساتية على الترجمة في المنظمة، وموضوع ترجمة الوثائق بالتحديد وما يندرج ضمنه. وسنتطرق بعد ذلك إلى الطبيعة المؤسساتية والسياسية للترجمة على مستوى المنظمة بتناول مفهوم الخطاب السياسي وخصائصه، وعلاقته بالترجمة، ومقاربات الترجمة التحريرية بهذا الخصوص. ثم سنتطرق إلى الترجمة المؤسساتية من منظور المدرسة الوظيفية في الترجمة بتناول لمحة عن أسس النظرية الوظيفية، ونظرية أنماط النصوص، والنظرية الغائية، وهذا انطلاقا من اعتقادنا بأن الكم الهائل من الوثائق والنصوص التي تترجمها منظمة الأمم المتحدة بشكل يومي يستوجب بدون شك أن يكون لدى المترجمين إرشادات واضحة حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه نص الترجمة، والوظائف التواصلية التي يجب عليهم المحافظة عليها في الترجمة، وهو ما تؤطره النظريات الوظيفية لترجمة وثائق ذات أهمية سياسية بالغة مثل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي قد ينجم عن سوء ترجمتها تفسيرات خاطئة ذات عواقب وتبعات ثقيلة.

سندرس في الفصل الثالث أهمية تعريف الإرهاب كظاهرة كونية ومناقشة وتحليل بعض أهم تعريفاته في محاولة منا للقبض على المفهوم من كل جوانبه خاصة وأن مسألة وضع تعريف موضوعي عالمي له لطالما كانت ولا تزال من أكثر المسائل الخلافية التي تحظى بالجزء الأكبر من الاهتمام في مجال الأبحاث والدراسات الأكاديمية. إلى جانب التطرق إلى مسألة صعوبة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، ومختلف التشريعات المعاصرة التي تناولت الظاهرة، ومختلف المواقف المسجلة على المنظمة كهيئة دولية تعنى بهذه المسألة بشكل مباشر ورسمي.

أخيرا وليس آخرا، وعلى الرغم من أن التوجه الغالب على هذه الأطروحة هو توجه نظري وصفي، إلا أننا سنقوم بوضع كل الأدبيات والأطر المفاهيمية التي وردت في الجزء النظري للاختبار والتطبيق في الفصل الرابع من البحث، وهذا من خلال دراسة وتحليل ونقد الترجمة العربية لنماذج من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بموضوع الإرهاب الصادرة باللغة الإنجليزية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى غاية نهاية سنة 2018 بهدف الاطلاع على المقاربات الترجمية والإجراءات التي تتبناها المنظمة في ترجمتها لوثائقها التي تتناول موضوع الإرهاب، بالإضافة إلى التعرف على الأبعاد المؤسساتية وأشكال الرقابة التي تفرضها هذه المؤسسة الترجمية على عملية الترجمة فيها.

سنذكر في الخاتمة الاستنتاجات والنتائج التي سنتوصل إليها بناء على الإشكالية المطروحة، محاولين قدر الإمكان الإجابة عن كل التساؤلات التي قمنا بطرحها حول الموضوع، وسنردفها بجملة من التوصيات والاقتراحات بناء على ما تم استنتاجه والتوصل إليه. كما لا يفوتنا التنويه إلى قائمة المصادر والمراجع التي تأتي بعد الخاتمة مباشرة والتي اعتمدنا عليها في إنجاز هذه الأطروحة، وقمنا بتحريرها وترتيبها حسب أسلوب جمعية علماء النفس الأمريكية (APA) الإصدار السادس.

كما سنقوم بتذييل بحثنا بمجموعة من الملاحق التي ارتأينا ضرورة تضمينها في البحث لأهميتها الكبيرة في مساعدة القارئ على الاطلاع على الوثائق الكاملة المستعملة فيه والتي ستساعده على فهمه بشكل أفضل. يتمثل الملحق الأول في مسرد مجدول لأكثر المصطلحات تداولا في وثائق مدونة البحث باللغتين الإنجليزية والعربية، والمستخرجة كجزء من الحقل المعجمي والدلالي للإرهاب التي لم نسعف في دراستها وتحليلها جميعا في متن البحث نظرا لمحدوديته من ناحية الوقت والحجم، لكن رغم ذلك آثرنا إدراجها كملحق للاستفادة المحتملة منها في دراسات مستقبلية. أما الملحق الثاني فيتمثل في الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة. ويتمثل الملحق الثالث في جدول يضم أكثر الأفعال الافتتاحية استعمالا في فقرات الديباجة باللغتين الإنجليزية والعربية. ويضم جدول الملحق

الرابع أكثر الأفعال الافتتاحية استعمالا في فقرات الإجراءات التطبيقية كذلك باللغتين الإنجليزية والعربية.

أما الملحق الخامس فهو عبارة عن لقطة شاشة عن بوابة البحث الخاصة بنظام الوثائق الرسمية للمنظمة. ويضم الملحق السادس لقطة شاشة كذلك لكن عن محر البحث لقاعدة بيانات المصطلحات التابع للمنظمة. وبالنسبة للملحق السابع فهو يتضمن إجراءات الترجمة عند نيومار، والتي ارتأينا التفصيل فيها وإدراجها كملحق للرجوع إليه عند الاقتضاء في حالة حصول أي خلط بين الإجراءات المختلفة بسبب تشابه وتداخل وظائفها. ويتمثل الملحق الثامن في نسختي قرار مجلس الأمن (2001) S/RES/1368 باللغتين الإنجليزية والعربية، يتبعهما الملحق التاسع المتمثل في قرار الجمعية العامة A/RES/72/284 كذلك في نسختيه الإنجليزية والعربية. ويحتوي الملحق العاشر على قائمة مختارة من المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية التي قمنا بتجميعها على مدار سنوات تحريرنا لهذا البحث، حيث تتناول هذه القائمة مواضيع اللغة والترجمة والأمم المتحدة، وبعض الجوانب الرئيسية المتعلقة باللغة في منظمات دولية أخرى، والتي ارتأينا أنها قد تكون مفيدة كمرجع للباحثين المهتمين بمجال الترجمة المؤسساتية بصفة عامة، والترجمة في المنظمات الدولية بصفة خاصة. وأدرجنا في النهاية ملخصا للرسالة باللغتين العربية والإنجليزية.

دراسات سابقة

على الرغم من التأثير الكبير الذي تلعبه السياسة العامة والداخلية للمؤسسات التي ترتكز على الترجمة بشكل أساسي في تسيير أعمالها على سير عملية الترجمة فيها وعلى منتوج الترجمة النهائي، إلا أن الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع قليلة جدا، ولا توجد دراسات حالة كثيرة معمقة وملموسة حول ممارسات الترجمة في مثل هذه المؤسسات. حيث تعتبر الدراسات والبحوث التي تناولت الترجمة المؤسساتية في اللغة الإنجليزية قليلة جدا، وما هي في الواقع إلا خليط من الأفكار من مصادر متفرقة، وبضع إشارات للموضوع هنا وهنا، وندرتها، أو نكاد نقول، انعدامها في اللغة العربية، حيث

تستدعي معظم تلك الدراسات في مجملها -من وجهة نظرنا- المزيد من التساؤلات والبحث لعدم شموليتها وإلمامها بجميع جوانب الموضوع، ولانحصارها في تناول جوانب فرعية من الموضوع العام، بحيث لا يمكن تعميم النتائج المتوصل إليها بدرجة كبيرة على قطاع الترجمة المؤسساتية ككل.

لم ينطلق بحثنا هذا من فراغ حاله حال أي بحث آخر، وبالقيام بمسح لأهم الدراسات التي كتبت حول موضوع الترجمة المؤسساتية، لاحظنا أن معظم الذين بحثوا وكتبوا فيه هم إما من المترجمين الذين اشتغلوا أو مازالوا يشتغلون كمترجمين في إطار مؤسساتي، بالأخص المنظمات الدولية على اختلافها، وكذلك في المؤسسات الكبرى الحكومية وغير الحكومية، الوطنية والدولية، الربحية وغير الربحية، والذين سنستشهد كثيرا بأعمالهم خلال بحثنا هذا لارتباطها الكبير بموضوعنا. ومن الدراسات القليلة والرائدة التي تناولت جوانب من الترجمة المؤسساتية، نذكر باختصار دراسات كل من: كوسكينان Koskinen (2000, 2001, 2008, 2011, 2014) من المديرية العامة للمفوضية الأوروبية للترجمة، موسوب Mossop (1988, 1990, 2001) من مكتب ترجمة الحكومة الكندية، كاو وزهاو Deborah Cao & Xingmin Zhao (2008) من مكتب الأمم المتحدة بجنيف، في دراسة تصف السمات اللغوية والمؤسساتية للترجمة في منظمة الأمم المتحدة كترجمة متخصصة، محمد الديداوي (2010) أيضا من مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وأخيرا واغنر، وباش، ومارتينيز Emma Wagner, Svend (2002) Bech, and Jesús M. Martinez من منظمة الاتحاد الأوروبي التي ناقشت دراستهم أدوار مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي وخدماتها الترجمية، وغيرها من القضايا العملية الأخرى مثل ما تنطوي عليه وظيفة المترجم اليومية، بالإضافة إلى متطلبات وشروط العمل كمترجم في هذه المؤسسة الضخمة.

أول إشارة فعلية للموضوع كانت من طرف موسوب (1988) الذي تناول بالبحث خدمات الترجمة على مستوى الحكومة الكندية، بالتحديد حول مكتب الترجمة الفيدرالي الكندي كمؤسسة ترجمية في مقالته التي عنونها:

"Translating institutions: A missing factor in translation theory"

(مؤسسات الترجمة: عامل مفقود في نظرية الترجمة)، الذي انتقد فيه إهمال الباحثين في مجال دراسات الترجمة لقطاع الترجمة المؤسساتية. لكن بعد مرور أكثر من عشرون عامًا، وبالتحديد سنة 2009، تم تضمين الترجمة المؤسسية، ولو في وقت متأخر، كمدخل في موسوعة روتليدج لدراسات الترجمة[1]، ليشيع بعد ذلك التباحث أكثر في الموضوع بين المختصين والباحثين في المجال.

تعتبر دراسة الباحثة الفنلندية كوسكينين (2000، 2008) حول خدمات وممارسات الترجمة في المفوضية الأوروبية من بين أهم الدراسات في مجال الترجمة المؤسساتية، كونها أكبر مؤسسة ترجمية في العالم من حيث الحجم وعدد المترجمين الذين توظفهم، والذين يقدر عددهم بألفي مترجم، بالإضافة إلى تعدد اللغات الرسمية التي تترجم منها وإليها وعددها أربعة وعشرون لغة رسمية. وخَلُصَتْ الباحثة في دراساتها إلى أن هذه المؤسسة تملك سياسات ترجمة خاصة بها تختلف عن باقي المؤسسات الأخرى، أين يعتبر المترجمون فيها وسطاء بين ثقافتهم الوطنية وثقافة الاتحاد الأوروبي. ويعتبر كتابها Translating Institutions (2014) على وجه التحديد الذي يترجم إلى العربية بـمؤسسات الترجمة، من أهم البحوث للمهتمين بالبحث في الترجمة في الأوساط المؤسساتية، وذلك لاستخدام الباحثة لوحدة الترجمة الفنلندية في المفوضية الأوروبية كدراسة حالة تبنت من خلالها مقاربة إثنوغرافيَة لاستكشاف حياة وعمل المترجمين في مركز هذه الدراسة التي تعتبر بحق مساهمة قيمة في فهم الترجمة المؤسساتية بصفة عامة.

يمكن القول بشكل عام أن معظم الدراسات السابقة الذكر تناولت في المجمل بالبحث موضوع السياسات المؤسساتية المتعلقة بالترجمة، وعلى وجه التحديد المواقف المؤسساتية من مسألتي المكافئ، والثقافة، وترجمة العبارات الاصطلاحية بشكل خاص.

بالإضافة إلى ما سبق، ولفهم أشمل وأعمق للممارسات الترجمية في منظمة الأمم المتحدة، اعتمادنا أيضا بشكل أساسي على المنشورات الصادرة عن المنظمة في نسخها

[1] Routledge Encyclopaedia of Translation Studies.2 nd ed., ed. by M Baker and G. Saldanha.

الإلكترونية بالتحديد، والتي أتاحت لنا نظرة بانورامية ساعدتنا على التعرف على مناهج الترجمة في المنظمة وطبيعة عملها. ومن بين أهم هذه المنشورات هو دليل الترجمة والتحرير الصادر عن شعبة الترجمة والتحرير، دائرة الترجمة العربية في الأمانة العامة بنيويور (2000، 2004)، هذا الدليل الذي يُعَرِّفُ بنظام العمل في ترجمة وثائق المنظمة وتحريرها. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا الدليل يستعمل على نطاق واسع بين المترجمين والمراجعين في مختلف دوائر الترجمة العربية في جميع مقار عمل المنظمة. كما يستعمل أيضا في بعض معاهد الترجمة العربية مثل معهد جنيف، ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة في المغرب، وقسم الترجمة بالجامعة الأمريكية في مصر، وغيرها الكثير من المعاهد والجامعات حول العالم لتعريف طلبة الترجمة بنظام العمل في ترجمة وثائق المنظمة وتحريرها، وفوق كل هذا إعدادهم لاجتياز الامتحانات التنافسية اللغوية للمنظمة مستقبلا.

بالإضافة إلى اعتمادنا على دليل التحرير باللغة الإنجليزية الصادر سنة (1983) (United Nations Editorial Manual)، إلى جانب دليل التحرير للأمم المتحدة (A Guide to Writing for the United Nations) الصادر سنة (1984)، وكلا الدَليلَيْن صَادرَيْن عن قسم خدمات المؤتمرات بمقر المنظمة في نيويور.

صعوبات البحث

لا نخفي أنه أثناء إعدادنا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات أولها طبيعة الموضوع في حد ذاته ذو التضاريس الوعرة والشاقة وصعبة الولوج بسبب حداثة عهده في مجال دراسات الترجمة، مما أسفر عنه قلة الدراسات التي تناولته بالبحث، وبالتالي واجهنا شحا في المراجع. بالإضافة إلى أن صعوبة الموضوع تنعكس من خلال السرية التي تكتنف عمل مثل هذه المؤسسات، وما تنطوي عليه من سياسات داخلية خفية وغير متاحة ومعلنة للباحثين في كثير من الأحيان لتدارسها، وهو ما شكل أكبر تحد بالنسبة لنا. ما سبق هو ذات الأمر الذي أشارت إليه كرستينا شافنر، الباحثة ذات الباع الطويل

في مجال دراسات الترجمة، وبالأخص في مجال الترجمة السياسية[1]، حيث قالت أنه يمكن أن يكون تحديا شاقا للباحثين البحث والتحقيق في "عملية ترجمة وإنتاج النص من أجل معرفة كيف تؤثر العوامل اللغوية أو الثقافية أو القانونية أو الأيديولوجية على الإصدارات النهائية للنص" (Schäffner, 2002, p. 105)، وهو الأمر ذاته الذي نسعى إليه عن طريق بحثنا هذا، محاولين رغم قلة المراجع وحداثة الموضوع الوقوف على مختلف المتغيرات التي تلعب دورا في عملية الترجمة على مستوى منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية.

أما أصعبها على الإطلاق فهي ندرة المصادر والمراجع -في حدود اطلاعنا- التي تتناول موضوع الترجمة في منظمة الأمم المتحدة بصفة عامة، وبالأخص التي تتناول موضوع ترجمة الإرهاب. في واقع الأمر، وبشكل أكثر تحديدا، تتناول المؤلفات التي عثرنا عليها حول الترجمة في منظمة الأمم المتحدة في مجملها مواضيع تدريب المترجمين في المنظمة. ونظرا لمحدودية الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع بحثنا، فقد افتقدنا إلى أساس نظري متين للاستناد عليه في الجزء التطبيقي من الدراسة خاصة، وهو الذي شكل ثاني أكبر التحديات التي واجهتنا في إعدادنا لهذا البحث.

يعتبر الإشكال السابق هو نفسه الذي واجهنا بخصوص البحث في موضوع الترجمة المؤسساتية، بحيث أن الأدبيات المنشورة بخصوص هذا الموضوع قليلة جدا باللغة الإنجليزية، إن لم تكن منعدمة باللغة العربية. ففي بحثنا عن هذا الموضوع في المكتبة العربية والإنجليزية وعلى شبكة الإنترنت لم نجد الكثير وما يفي بالغرض، ما عدا أفكارا متفرقة هنا وهنا. إلا أنه على الرغم من الصعوبات السابقة الذكر، فإن شغفنا بالموضوع جعلنا نثابر ونجتهد قدر الإمكان لمحاولة استغلال ما توفر لدينا من مراجع، والعمل على إضافة لبنة في صرح الدراسات الأكاديمية في هذا المجال الذي بدأ الاهتمام

[1] للاطلاع أكثر على بعض الأبحاث ذات الصلة بموضوع بحثنا للباحثة كرستينا شافنر، راجع العناوين التالية
Schäffner, C., Tcaciuc, L.S., & Tesseur, W. (2014). Translation practices in political institutions: A comparison of national, supranational, and non-governmental organisations. *Perspectives*, *22*, (4), 493-510. DOI: 10.1080/0907676X.2014.948890
Schäffner, C. (2001) Translation and the EU - Conditions and consequences, *Perspectives*, *9*, (4), 247-261. DOI: 10.1080/0907676X.2001.9961422

به حديثا جدا على الرغم من قدم الممارسة الترجمية على المستوى المؤسسي العالمي والمحلي.

الفصل الأول: الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

الفصل الأول: الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

ارتأينا من الضروري تضمين هذا الفصل فقرة كاملة حول منظمة الأمم المتحدة كهيئة دولية بشكل مفصل عن طريق عرض شامل لمبادئها وأهدافها، ولأجهزتها ووظائفها، ولسياسة التعددية اللغوية فيها لأننا نعتقد أن هذه الإشارة ستساعدنا لاحقا على فهم طبيعة عمل المنظمة كمؤسسة ترجمية، وبذلك فهم الأبعاد المؤسساتية لعملية الترجمة فيها. أما الجزء الثاني فخصصناه لمناقشة أهم جوانب الترجمة في هذه المؤسسة الترجمية العريقة عن كريق تقديم لمحة عامة عن الدور المهم الذي تقوم به الترجمة في تسيير عمل المنظمة، ووظائف الترجمة التحريرية فيها، ودور المترجم ومكانته على وجه التحديد، بالإضافة إلى الأدوات المساعدة على الترجمة المستعملة فيها. وأخيرا تناولنا في الجزء الثالث خصائص ومتطلبات الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة، وأيضا أهم جوانب التخصص فيها، والصعوبات التي تعترضها.

1- 1 منظمة الأمم المتحدة

سنتطرق هنا بالتفصيل إلى طبيعة منظمة الأمم المتحدة في أربعة محاور. وسنقوم في أول الأمر بتقديم نبذة عنها وعن ظروف تكوينها والسياق التاريخي لإنشائها. ونستعرض بعد ذلك أهدافها ومبادئها. ثمّ نتناول بشيء من التفصيل أجهزة المنظمة التي تعمل على تحقيق أهدافها المتعددة. وسنستعرض في آخر هذا الجزء سياسة التعددية اللغوية التي تتبناها.

1- 1- 1 نبذة عن منظمة الأمم المتحدة

تعتبر منظمة الأمم المتحدة أكبر وأقوى منظمة حكومية دولية[1] في العالم وتتكون من ممثلين للدول الأعضاء المنتسبين إليها وعددهم 193 دولة عضو. وهي عبارة عن

[1] تطلق الصفة حكومية دولية (intergovernmental) على المنظمات أو الهيئات على اختلاف توجهاتها التي تجمع بين حكومتين أو أكثر. إذن، تنطبق هذه الصفة على منظمة الأمم المتحدة التي تضم 193 دولة عضو. ويتكون هذا النوع من المنظمات من دول مستقلة وذات سيادة، وعادة ما تكون منظمات غير ربحية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة القضايا الانسانية والسياسية غالبا. ويعتبر حلف شمال الأطلسي (NATO)، ومنظمة الأمم المتحدة وجميع هيئاتها، ومنظمة الاتحاد الأوروبي أمثلة على هذا النوع من المنظمات.
للاطلاع على تفاصيل أكثر حول المنظمات الحكومية الدولية، أنظر المرجع التالي:

منتدى عالمي تجتمع فيه الدول الأعضاء للتباحث في مشاكلهم وحل منازعاتهم بشكل عملي، وهو ما دفع بالبعض إلى إطلاق لقب **برلمان الشعوب** على هذه المنظمة لما تقوم به من أدوار مشابهة لعمل البرلمانات في الدول الدستورية من تشريع للقوانين والرقابة على أعمال حكومات الدول الأعضاء في تنفيذها لها. ويشتغل في المنظمة مجموعة أشخاص كموظفين دوليين يمارسون وظائفهم لخدمة المجتمع الدولي يتم اختيارهم وفق لوائح وأنظمة قانونية خاصة بالمنظمة.

يقع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويور بالولايات المتحدة الأمريكية، وتمتلك المنظمة أيضا مكاتب رئيسية إقليمية في كل من جنيف ونيروبي وفيينا، بالإضافة إلى مجموعة من المكاتب الميدانية الموجودة في جميع القارات. وتساهم كل الدول الأعضاء بشكل إلزامي في ميزانية المنظمة وفقا لجدول تقييم متفق عليه، ويستند هذا التقييم الذي يتم مراجعته كل ثلاث سنوات إلى قدرة البلد العضو على الدفع، وعدد سكانه، ودخله القومي. أما بخصوص الوكالات المتخصصة التابعة لها فلديها ميزانيات منفصلة عن ميزانية المنظمة الرئيسية، وتنبع معظم مواردها من التبرعات التي تقدمها الحكومات والأفراد والمؤسسات المختلفة (United Nations, 2012).

أنشأت المنظمة في المؤتمر الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو في الو. م. أ بين 25 أفريل و26 جوان 1945 الذي حضره ممثلو خمسين دولة، وفي تاريخ 26 جوان من نفس السنة تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة[1]، والذي دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر من نفس العام، لِتُعْلَنَ بذلك منظمة الأمم المتحدة رسميا، وليتم بعد ذلك تشكيل الأجهزة الرئيسية في لندن في جانفي 1946 (شومون، 1986).

لم يتحقق في الواقع مشروع إنشاء منظمة دولية سياسية إلا بعد الحرب العالمية الأولى ممثلة في عصبة الأمم (League of Nations) سنة 1919، على الرغم من قدم

Lafeber, A. (2012). Translation skills and knowledge – Preliminary findings of a survey of translators and revisers working at inter-governmental organizations. *Meta, 57*, (1), 108-131. Doi: https://doi.org/10.7202/1012744arCopiedAn error has occurred

[1] يعتبر ميثاق الأمم المتحدة المكون من 111 مادة دستور المنظمة الذي يحدد هيئاتها ووظائفها وسلطاتها، والذي يفرض على الدول الأعضاء الالتزام بمبادئه ومقاصده الأساسية.

الفكرة لدى المنظرين وصانعي النظم. وقد تشكلت هذه العصبة في المقام الأول من الدول الحليفة المشاركة في الحرب العالمية الأولى، إلا أنها لم تدم طويلا وكانت نهايتها باندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 بسبب إخفاقها في تحقيق السلم والأمن الدوليْن، لكن تم حلها رسميا في شهر أفريل 1946 ونقل ممتلكاتها وأموالها إلى منظمة الأمم المتحدة.

يجدر التنويه في هذا المقام، على أن قيام فكرة إنشاء منظمة دولية بديلة أثناء الحرب العالمية الثانية كان على إثر فشل عصبة الأمم في منع قيام مزيد من الحروب. وكان أول استخدام لمصطلح الأمم المتحدة عام 1942، وهو مصطلح قام بوضعه الرئيس الأمريكي **فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt)** (الفتلاوي، 2011 ج).

كما ورد في ديباجة ميثاق المنظمة، فإن الأسباب الحقيقية والفعلية من وراء إنشاء المنظمة تتلخص في إنقاذ الشعوب من ويلات الحروب لما سببته الحَربَان العَالمِيتَان الأولى والثانية من قتل وتشريد ملايين من البشر، وتدمير للمدن والمؤسسات، وانتشار للأمراض والأوبئة. كذلك لحماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة من خلال إلزام الدول باحترام قواعد القانون الدولي. وأيضا لضرورة العمل على الرقي الاجتماعي، ورفع مستوى الحياة في جو كبير من الحرية، من خلال نشر ثقافة التسامح والعيش سويا في سلام وحسن جوار. كما كان نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وعدم احتكارها من الأهداف الرئيسية التي أنشأت المنظمة لتحقيقها، وذلك بهدف المساهمة في تطوير المجتمع الإنساني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (ميثاق الأمم المتحدة، 1945).

تعتبر منظمة الأمم المتحدة بنص المادة 104 من الميثاق هيئة مستقلة ذات سيادة وذلك لامتلاكها للشخصية المعنوية بالمعنى القانوني للكلمة، أي أنها "تمتلك الأهلية القانونية لممارسة وظائفها ولبلوغ أهدافها" (ميثاق الأمم المتحدة، 1945)، بمعنى أنه يمكن لها أن تعقد اتفاقيات دولية وتبرم عقودا خاصة، وأن تحوز أموالا أو تتنازل عنها، وأن تدعي أمام المحاكم ممثلة بالأمين العام عادة. وعلى رغم كون مقر المنظمة على أراضي الو. م. أ، إلا أنها تعتبر أرضا دولية حسب اتفاق مبرم مع حكومة هذا البلد (شومون، 1986).

تُعدّ الأمم المتحدة منظمة دولية (International Organization) والتي يقصد بها كل شخص معنوي نشأ عن طريق معاهدة دولية جماعية، ومُزَوَدٌ بأجهزة دائمة يعبر من خلالها عن إدارة ذاتية مستقلة عن الدول الأعضاء التي اشتركت في إنشائه، والدول التي قد تنضم لاحقا إلى هذه المعاهدة الدولية (ابراهيم علي، 2001). وبناء على هذا التعريف الشامل والمبسط لماهية المنظمة الدولية، تتضح لنا العناصر الأساسية التي يجب توافرها لقيامها وإنشائها المتمثلة في صفة الدولية أولا، أي أن تضم مجموعة الدول التي تُكَوِن الجماعة الدولية، أو التي تكون العضوية فيها مفتوحة أمام جميع الدول. وثانيا عنصر الاستقلالية، بمعنى استقلالها عن الأعضاء المكونين لها فيما يتعلق باتخاذ القرارات. وفي الواقع فإن كل هذه الصفات والمعايير تنطبق على منظمة الأمم المتحدة بشكل كامل. وهنا من يعرفها بأنها

> تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية، وتتفق مجموعة من الدول (متجاورة جغرافيا في الغالب)، بموجب ميثاق أو اتفاقية، على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للإشراف، جزئيا أو كليا، على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي (المجذوب، 2005، ص 7).

وتعرف أيضا بأنها كيان دائم تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة (سرحان كما وثق عند سعادي، 2008، ص 22). ويشار إليها بأنها مؤسسة تنشئها مجموعة الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة (أبو هيف كما وثق عند سعادي، 2008، ص 20).

خلاصة القول أنّ منظمة الأمم المتحدة هي هيئة أنشأتها مجموعة من الدول المستقلة بغرض تحقيق أهداف مشتركة، وتتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدولة المكونة لها. وهي تضطلع بصلاحيات ومسؤوليات تجاه الدول الأعضاء المكونة لها، وتجاه المجتمع الدولي ككل فيما يخص شؤونها المشتركة.

1- 1- 2 أهداف منظمة الأمم المتحدة ومبادئها

تسترشد منظمة الأمم المتحدة في مهمتها وعملها بالأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق تأسيسها التي كثيرا ما يثار الخلط بينهما، فقد نصت المادة الأولى من الميثاق على الأهداف والمادة الثانية على المبادئ. وتعتبر الأهداف ببساطة الغايات التي تهدف الأمم المتحدة إلى تحقيقها. أما المبادئ فهي الوسائل التي تتبعها المنظمة لتحقيق أهدافها. ونظرا للصلاحيات المخولة للمنظمة في ميثاقها، وما تتمتع به من طابع دولي فريد ومرموق وراسخ، فإن بإمكانها -ولا شك- العمل على القضايا التي تواجه الإنسانية في القرن الواحد والعشرين، مثل قضايا السلم والأمن، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والإرهاب، وحالات الطوارئ الصحية والإنسانية، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، وإنتاج الغذاء والطاقة، وغيرها الكثير (الأمم المتحدة، لمحة عامة، د. ت. ن). وتتمثل الأهداف الكبرى لمنظمة الأمم المتحدة وفقا لميثاقها في حفظ السلم والأمن الدولِيَيْن، وترقية العلاقات الودية ما بين الدول، وتطوير التعاون الدولي بغية حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يواجهها المجتمع الدولي، وجعل منظمة الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدرا هذه الغايات المشتركة (ميثاق الأمم المتحدة، 1945). كما أضاف الميثاق أهداف أخرى في الفصل التاسع في المادة 55 تتعلق أغلبها بالتربية والثقافة والحياة الكريمة. وقد نصت المادة الخامسة والخمسون من الميثاق على ما يلي: رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهي تقوم بتوفير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم. وهي تسعى إلى أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا (ميثاق الأمم المتحدة، 1945).

تتمحور مبادئ منظمة الأمم المتحدة بنص المادة الثانية من ميثاقها حول المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية، وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة امتناع دول أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أخرى، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، وتقديم العون للمنظمة، والامتناع عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع (ميثاق الأمم المتحدة، 1945).

1- 1- 3 أجهزة منظمة الأمم المتحدة

إن الأمم المتحدة منظمة عالمية شاملة ومتعددة الاختصاصات لهذا تمتلك عدة أجهزة تعمل من خلالها على تحقيق أهدافها المتعددة. فقد حددت المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة الأجهزة الرئيسة للمنظمة، ونصت على ما يلي: "تنشأ الهيئات الآتية فروعا رئيسية للأمم المتحدة: الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، الأمانة العامة" (ميثاق الأمم المتحدة، 1945). وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع أجهزة المنظمة تتواجد في مقر الأمم المتحدة الرئيسي في نيويور□، ما عدا مقر محكمة العدل الدولية المتواجد في مدينة لاهاي بهولندا. ويقوم كل جهاز من هذه الأجهزة بوظائف خاصة ومتباينة، حددها الميثاق نذكرها مفصلة على التوالي فيما سيأتي.

1- 1- 3- 1 الجمعية العامة

تعتبر الجهاز الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة، وهي الجهاز الذي يتم على مستواه التداول ووضع السياسات والتمثيل في المنظمة (الأمم المتحدة، الأجهزة الرئيسية، د. ت. ن). وتتألف الجمعية العامة من كل الدول الأعضاء في المنظمة وعددهم 193 عضوا، وتمثل الدول الأعضاء فيها تمثيلا متساويا، حيث لا يزيد عدد أفراد كل وفد عن خمسة، ولكل عضو صوت واحد فقط. وتعقد دورات سنوية عادية في شهر سبتمبر من كل سنة، وتعقد

كذلك دورات استثنائية بدعوى من الأمين العام كلما اقتضت الضرورة بناء على طلب من مجلس الأمن أو أغلبية الدول الأعضاء (شومون، 1986).

إنّ الجمعية العامة هي منتدى للحوار وجهاز مداولات لنقاش مسائل تشمل نطاق عمل المنظمة ككل "فهي تستطيع أن تناقش كل المسائل التي تدخل في نطاق الميثاق، أو التي تتعلق بسلطات ووظائف أحد الأجهزة المنصوص عنها في الميثاق" (شومون، 1986). كما تتقاسم مع مجلس الأمن صلاحية مناقشة جميع المسائل المتعلقة بصيانة السلام والأمن الدوليين، على الرغم من كون مجلس الأمن الجهاز المختص بهذه المسألة في المقام الأول، إلا أن الجمعية العامة يمكنها القيام بنفس المهمة في حالة وقوف حق الفيتو في وجه مسألة متعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين (سعادي، 2008).

تصدر الجمعية العامة توصيات وقرارات تفتقد للقوة الإلزامية، ولكن لها سلطة أخلاقية ماعدا في الأمور التنظيمية والإدارية. وتصوت على توصياتها سواء بأغلبية الأعضاء الحاضرين، أو بالأغلبية المؤهلة للثلثين فيما يخص القضايا المهمة، مثل تعيين الأمين العام، تعيين الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، انضمام أعضاء جدد، أو طرد دولة عضو من المنظمة، وغيرها من الحالات (Weiss، 2000، كما وثق عند سعادي، 2008). كما تتولى الجمعية العامة أعباء وضع الميزانية الخاصة بالمنظمة والتصويت عليها، التي كما أشرنا سابقا يساهم في تمويلها كل دولة عضو بناء على عدة معايير منها الإنتاج الوطني الخام، مستوى المديونية، الدخل الفردي في هذه الدول، وغيرها من المعايير الأخرى.

1- 1- 3- 2 مجلس الأمن

يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا خمسة أعضاء دائمين وهم روسيا، والصين، وفرنسا، وبريطانيا، والو. م. أ، وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة بأغلبية الثُّلثَيْن لمدة سنتين على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وبعد توصية من مجلس الأمن (مع تحديد تاريخ نهاية مدة العضوية) (الأمم المتحدة، الدول الأعضاء، د. ت. ن). ويمكن أن ينعقد المجلس في أي وقت، كلّما تعرّض السلم والأمن الدُولِيَيْن للخطر.

يضم مجلس الأمن باعتباره جهازا متخصصا في القضايا الأمنية فقط دولا لها خبرة وقدرات عسكرية وسياسية واقتصادية تمكنها من توجيه العلاقات الدولية في الاتجاه الذي يحقق السلم والأمن الدوليين، وهو الهدف الأول من وراء إنشاء المنظمة بالأساس.

تُختَصَرُ المسؤولية الرئيسية والمباشرة للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق. وحسب المادة السابعة والعشرون منه، يكون لكل عضو من المجلس صوت واحد وتصدر القرارات بموافقة تسعة أصوات من أعضائه، من بينها أصوات جميع الأعضاء الخمسة الدائمين، مع منح حق الفيتو للدول دائمة العضوية في المجلس، وهو حق الاعتراض على أي قرار أثناء عملية التصويت (ميثاق الأمم المتحدة، 1945).

1- 1- 3- 3 المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتكون هذا الجهاز من أربعة وخمسون عضوا من الدول الأعضاء في المنظمة، يتم انتخابهم من طرف الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات. والمجلس مكلف بتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، ومن أهم اختصاصاته تحقيق مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل التطور، وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الثقافية والتعليم، بالإضافة إلى وضع الحلول الاقتصادية والاجتماعية والصحية، والعمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الفتلاوي، 2011 ب).

يَعْقِدُ المجلس دَوْرَتَيْن عَادِيَتَيْن في كل سنة، كما يعقد دورة استثنائية طارئة بناء على طلب أغلبية أعضائه، أو مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو مجلس الوصاية، أو إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، أو إحدى الوكالات المتخصصة في حال موافقة رئيس المجلس أو نوابه الثلاثة، كما يمكن لرئيس المجلس الدعوة إلى انعقاد دورة استثنائية بشرط موافقة كافة نوابه (سعادي، 2008). وتُصْدَرُ قرارات المجلس بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشاركين في التصويت.

1- 1- 3- 4 مجلس الوصاية

هذا الجهاز مختص في تطبيق نظام الوصاية على الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي حتى يتحقق لها الاستقلال. وهو الجهاز الذي استخلف نظام الانتداب الموضوع من قبل عصبة الأمم سنة 1920. أنشئ المجلس بموجب ميثاق المنظمة في عام 1945 لتوفير الإشراف الدولي على إحدى عشر إقليما مشمولا بالوصاية تقوم بإدارتها سبع دول أعضاء، ولضمان اتخاذ الخطوات الملائمة لإعداد هذه الأقاليم للحكم الذاتي أو الاستقلال (الأمم المتحدة، الأجهزة الرئيسية، د. ت. ن). وتغير مركزه بعد أن علق أعماله في أول نوفمبر 1994 بعد استقلال إقليم بالاو (Palau) (الآن جمهورية بالاو مكونة من ست مجموعات من الجزر في المحيط الهادئ، تقع 800 كلم شرق الفيليبين)، وهو آخر إقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة (سعادي، 2008).

1- 1- 3- 5 محكمة العدل الدولية

تشكل محكمة العدل الدولية الهيئة القضائية الأساسية للمنظمة ومقرها في لاهاي بهولندا. يعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزء ملحقا بميثاق الأمم المتحدة (المادة 92 من الميثاق). تتكون من خمسة عشر قاضيا مستقلين عن الدول التي ينتمون إليها بسبب متطلبات الوظيفة القضائية، ويتم انتخابهم مشاركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، من بين الأشخاص "الذين يتمتعون بأعلى درجات الاحترام المعنوي" وهم من رجال القانون المشهود لهم بالكفاءة في ميدان القانون الدولي (النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، د. ت. ن). ولهذه المحكمة صلاحية الفصل في المنازعات الدولية بين الدول وفقا للقانون الدولي، وإعطاء الآراء الاستشارية في الأمور القانونية (شومون، 1986).

1- 1- 3- 6 الأمانة العامة

تعتبر الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة، وتضطلع بشتى الأعمال اليومية للمنظمة، ويقع مقرها الرئيسي بمدينة نيويور. يُقدِمُ هذا الجهاز الخدمات إلى الأجهزة الرئيسية الأخرى وإدارة البرامج والسياسات التي تضعها، كما يضطلع بمهام متنوعة

تنوع القضايا التي تتطرق إليها المنظمة مثل إدارة عمليات السلام، ومسح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، وإعداد دراسات عن حقوق الإنسان، وغيرها من المهام (الأمم المتحدة، الأجهزة الرئيسية، د. ت. ن). ووفقا للمادة سبعة وأربعون من القانون الداخلي للجمعية العامة المعنونة بـواجبات الأمانة العامة فإن الأمانة العامة تضطلع بأعمال ترجمة وطباعة وتوزيع جميع الوثائق والتقارير والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة وهيئاتها، كما تقوم بأعمال الترجمة الشفوية للجلسات (الأمم المتحدة، النظام الداخلي للجمعية العامة، د. ت. ن).

لا تضم الأمانة العامة ممثلين عن الدول الأعضاء وإنما تضم مجموعة من الموظفين التابعين للمنظمة بشكل مستقل عن إدارة الدول الأعضاء في المنظمة (الفتلاوي، 2011 ب). ويرأس الأمانة العامة الأمين العام الذي يعتبر المسؤول التنفيذي الأول الذي تعينه الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 97، 1945)، حيث تتطلب موافقة تسعة من أعضائه من بينها الدول الخمس الكبرى (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 3/27، 1945)، وأغلبية أعضاء الجمعية العامة الحاضرين والمشاركين في التصويت. وتحدّد عهدة الأمين العام بخمس سنوات قابلة للتجديد، وليس عليه أن يمثل دولته الأصلية بأي شكل من الأشكال، ولا الخضوع لتعليمات أي دولة عضو في المنظمة (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 100، 1945). ويوجد مرفقا في الملحق رقم 2 شكلا يلخص الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة.

1- 1- 4 التعددية اللغوية في منظمة الأمم المتحدة

تعتبر التعددية اللغوية المؤسساتية (Institutional Multilingualism) سياسة لغوية جد شائعة في عالمنا اليوم في مختلف المنظمات والمؤسسات محليا ودوليا خصوصا مع ما يشهده العالم من تقارب ضمن العمل الدولي المشتر. وتشير التعددية اللغوية المؤسساتية إلى سياسات استعمال المؤسسات للغات المختلفة للعمل والتواصل على الصعيدين الداخلي والخارجي (Baaij, 2012). وتعتبر منظمة الأمم المتحدة من أهم

المنظمات الدولية التي جعلت من التعددية اللغوية أهم الركائز التي تقوم عليها، ومن أهم المسائل التي تحظى بالاهتمام الكبير في جداول أعمال هيئاتها الإدارية.

يشير مصطلح التعددية اللغوية في منظمة الأمم المتحدة على وجه التحديد إلى استخدام لغات المنظمة الرسمية الست، ولغات عملها بشكل منصف ومتساو انطلاقا من مبدأ أن التعددية اللغوية هي قيمة من القيم الأساسية للمنظمة، وضمانة طابعها العالمي (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2012)، واستخدامها هو لخدمة شعوبها وتواصلهم وتقاربهم. حيث تلعب ترجمة الوثائق الرسمية في المنظمة إلى لغاتها الرسمية الست دورا هاما في تحريك عجلة أداء المنظمة لوظائفها بشكل سلس وأكثر فعالية. ولغات الأمم المتحدة الرسمية الست هي: الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. أما الإنجليزية والفرنسية فهما لغتا عمل الأمانة العامة.

إنّ التعددية اللغوية مكوّن أساسي لمنظمة الأمم المتحدة ومن أهم ركائزها، وجزء لا يتجزأ من هويتها لما تلعبه من دور محوري في المساعدة على تعزيز الوحدة في التنوع والتفاهم الدولي كما جاء على لسان أمينها العام السابق كوفي عنان في تقريره عن التعددية اللغوية سنة 2002 قائلا:

> إنّ التعددية اللغوية تكتسي، بوصفها عنصرًا أساسيًا في الاتصال المتناسق بين الشعوب أهمية خاصة جدًا بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة. وهي إذ تشجع على التسامح، فإنها تكفل أيضًا مشاركة فعالة ومتزايدة للجميع في سير عمل المنظمة، وكذلك فعالية أكبر ونتائج أفضل ومشاركة أكبر. وينبغي الحفاظ على التعددية اللغوية وتشجيعها بإجراءات مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة، بروح الإشرا والاتصال. (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 2006)

كما يظهر جليا الالتزام الفعلي للأمم المتحدة بالتنوع اللغوي على النحو الذي أكده مجددًا قرار الجمعية العامة 11/50 الصادر شهر نوفمبر 1995[1] الذي ينصّ على ما يلي:

> أن الطابع العالمي الذي تتسم به الأمم المتحدة، ونتيجته الطبيعية المتمثلة في تعدد اللغات، ينطويان، بالنسبة لكل دولة عضو في المنظمة أيًا كانت اللغة الرسمية التي تتكلّمها، على الحق والواجب بأن تفهم الآخرين ويفهموها. (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، 1995)

تقوم المنظمة بكم هائل من الترجمات كل عام كصورة من صور الالتزام الراسخ بالتعددية اللغوية التي تعتبر حجر زاوية في روحها ومن صميم مبادئ عملها. حيث تتم ترجمة أكثر من 450 ألف صفحة سنويًا بواسطة وحدات معالجة النصوص بالمنظمة وهو أمر متوقع بالنسبة لمؤسسة بهذا الحجم. وتُترجم العديد من هذه اللغات إلى اللغات الرسمية الست، على الرغم من أن النسخ الأصلية للكثير من هذه الوثائق والنصوص ليست مكتوبة بالضرورة بإحدى هذه اللغات الست (Tirosh, 2018). وعلى هذا النحو، يتعين على الأمم المتحدة الحفاظ على قسم ترجمة كبير ومتنوع من أجل تعزيز التعددية اللغوية التي هي جزء من مكوناتها وروحها الأساسية.

إنّ علاقة الترجمة والتعددية اللغوية على مستوى منظمة الأمم المتحدة، لا تخفى على أحد أنه بدون جهود المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين، سيكون العمل في المنظمة باستعمال ست لغات مختلفة أمراً صعباً للغاية، بل مستحيلا. وإنّ السؤال الذي يتبادر للذهن في هذا المقام هو لماذا لم يتم اختيار لغة رسمية واحدة فقط يستخدمها الجميع؟ يرجع السبب ببساطة إلى كون تفضيل استخدام لغة رسمية على حساب باقي اللغات الأخرى لا يخدم أهداف منظمة عالمية بحجم الأمم المتحدة التي من المفترض أن

[1] لا تزال الجمعية العامة منذ سنة 1995 تعمل -من خلال قراراتها- على خلق إطار قانوني متكامل بخصوص سياسة تعدد اللغات التي تعتمدها، حيث اتخذت في هذا الصدد العديد من القرارات حرصا منها على تحقيق استعمال منصف لجميع لغاتها الرسمية: A/RES/50/1 و A/RES/52/23 و A/RES/52/214 و A/RES/54/64 و A/RES/56/262 و A/RES/59/309 و A/RES/63/306 و A/RES/65/311 و A/RES/67/124 و A/RES/67/292 و A/RES/69/324 و A/RES/71/101 و A/RES/71/328 و A/RES/73/346.

تعمل على الموازنة بين مصالح دولها الأعضاء. وأيضا السبب راجع إلى خلق بيئة عمل أكثر فعالية، أين يتسنى للجميع التعبير عن آرائهم ومواقفهم بلغاتهم الأم، وهو الأمر الأسهل والأكثر فعالية بالنسبة إليهم.

إنّ السماح لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وعددهم 193 دولة عضو باستعمال لغاتهم الرسمية يتطلب في الواقع نفقات مادية وبشرية هائلة تثقل لا محالة كاهل وميزانية المنظمة، لذلك تم اختيار ست لغات رسمية فقط ولغتي عمل التي قمنا بذكرهما سابقا، حيث لا يخفى على أحد التكاليف المالية الهائلة للترجمة.

على الرغم من أنه لا يوجد تعريف واضح للتفريق بين مصطلحي لغة رسمية ولغة عمل، لكنه عمليا يقصد باللغة الرسمية اللغة التي تستعمل في المناقشات وإصدار القرارات والمعاهدات بدرجة متساوية بين اللغات الرسمية الست. أما لغات العمل فتعني مجموعة فرعية من اللغات الرسمية، ويقصد بها الكلام دون القرارات، أي لا تعد لغة معتمدة في المعاهدات والقرارات، باستثناء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللذان يعتمدان اللغات الست كلغات عمل أيضا (الفتلاوي، 2011 ب، ص 293). وعمليا تعتبر اللغتان الإنجليزية والفرنسية هما لغتا عمل أمانة الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها التي تتم بها المعاملات الإدارية[1]. وتبقى اللغة الإنجليزية هي اللغة المركزية في المنظمة التي يستوجب على الجميع إتقانها كونها اللغة الأكثر استعمالا، بما أنه يتم استصدار ما لا يقل عن 90 ٪ من جميع الوثائق الأصلية بها (Dollerup, 2000).

تسعى دائما وحدة التفتيش المشتركة في المنظمة إلى تقييم حالة تنفيذ نهج تعدد اللغات على صعيد مؤسساتها وأجهزتها، وذلك باستعراض مختلف الجوانب المتصلة بالخدمات والاستخدامات اللغوية، بما فيها الحصول على المعلومات وتطوير المواقع الشبكية المتعددة اللغات في سبيل ضمان التعادل فيما بين اللغات الرسمية ولغات العمل في أمانات مؤسسات المنظومة (الأمم المتحدة، JIU/REP/2011/4، 2012).

[1] ألغت الجمعية العامة التمييز بين اللغة الرسمية ولغة العمل سنة 1983، مما منح جميع اللغات الست وضعًا متساوي. كما قامت هيئات المنظمة الأخرى أيضا بتنفيذ هذه السياسة مع مرور الوقت. للمزيد حول اللغات الرسمية ولغات العمل في منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها أنظر الوثيقة رقم A/67/78/Add. 1.

1- 2 الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

تناقش هذه الفقرة الدور المحوري الذي تؤديه الترجمة التحريرية في دفع عجلة عمل منظمة الأمم المتحدة، ومختلف وظائف الترجمة فيها، وخاصة طبيعة عمل المترجم ودوره ومكانته فيها، وكذلك مختلف الأدوات المساعدة على الترجمة التحريرية من قواعد بيانات وبنو مصطلحات وبرامج.

1- 2- 1 ضرورة الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

أصبحت الحاجة إلى الترجمة المؤسساتية في الوقت المعاصر أولوية وأمرا في غاية الأهمية بالنسبة لسير عجلة عمل المؤسسات على اختلافها أكثر من أي وقت مضى. وانبثقت هذه الضرورة خاصة مع إنشاء المنظمات الدولية كآلية جديدة وأكثر فعالية في تفعيل النشاط الدولي. ففي القديم كانت تدار العلاقات الدولية عن طريق التمثيل الدبلوماسي والمعاهدات والمؤتمرات رغم طول مدة انعقادها والصعوبات التي يواجهها المنظمون لعقدها، إلا أن الحاجة للترجمة المؤسساتية بمفهومها المعاصر لم تكن بنفس أهميتها من قبل خاصة مع تطور وتزايد عدد المنظمات والمؤسسات الدولية التي أصبحت تشكل الآلية الأكثر فعالية في عملية التواصل الدولي في مختلف المجالات، وما منظمة الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة إلا مثال حي على هذا الواقع.

إنّه لا يخفى على أحد أن الترجمة التحريرية والشفوية تشكل أحد أهم ركائز سير عمل المنظمات الدولية، وجزءً لا يتجزأ من العمل اليومي للمؤسسات الدولية متعددة اللغات على وجه التحديد، لكي تتمكن من التواصل الفعال بين أعضائها وتحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها، وهو حال منظمة الأمم المتحدة موضوع بحثنا هذا. وهو الأمر ذاته الذي دائما ما يتم التشديد عليه في تقارير وحدة التفتيش المشتركة للمنظمة التي تشدد على أهمية الترجمة في سير عمل المنظمة:

> To achieve the necessary communication, each organization maintains language services for interpretation and translation. Of these two functions, translation requires by far the larger resources. While

translation is often considered an "invisible" and "mechanical" part of the UN system, however, it plays a crucial role in the work of the organizations and has become, therefore, subject to increasing attention in recent years. (Allen, Sibahi, and Sohm, 1980, p. 01)

يجب على كل منظمة أن تبقي على الخدمات اللغوية للترجمة الشفوية والتحريرية ابتغاء تحقيق التواصل الضروري. وتتطلب الترجمة التحريرية عددا كبيرا من المصادر، فبالرغم من أنها تعتبر جزء "آليا" و"غير مرئي" في نظام الأمم المتحدة، إلا أنها تقوم بدور هام في عمل المنظمة، بل إن أهميتها في تزايد مستمر إبان السنوات الأخيرة.

تتميز الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة بتنوع اللغات التي يُترجم منها وإليها وعددها ست لغات رسمية، بالإضافة إلى الترجمة من وإلى بعض اللغات الأخرى في بعض الأحيان مثل اللغة الألمانية على حسب الحاجة[1]. أما فيما يتعلق بالترجمة الشفوية، فإن بإمكان أي وفد من الوفود الأخرى التابعة للدول الأعضاء التي ترغب بالحديث بلغاتها الأصلية الاستعانة بمترجمين شفويين لنقل كلماتهم إلى إحدى اللغات الرسمية للمنظمة، وهذا بنص المادة 53 من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تشير إلى أنّه يسمح:

لأي ممثل أن يتكلم بلغة غير لغات الجمعية العامة. وفي هذه الحالة يكون عليه هو أن يرتب أمر الترجمة الشفوية لكلمته إلى إحدى لغات الجمعية العامة أو اللجنة المعنية. وعلى المترجمين الشفويين التابعين للأمانة العامة، لدى ترجمتها إلى بقية لغات الجمعية العامة أو اللجنة المعنية، أن يستندوا إلى تلك الترجمة الشفوية المقدمة باللغة الأولى. (الأمم المتحدة، الجمعية العامة، النظام الداخلي، د. ت. ن)

[1] لا تدخل وحدة الترجمة الألمانية ضمن ميزانية منظمة الأمم المتحدة، بل يتم التكفل بمصاريفها بالكامل من قبل جمهورية ألمانيا الاتحادية كونها لا تترجم إلا الوثائق ذات الصلة بها والتي تراها مهمة بالنسبة لمصالحها وفي تسيير أعمالها (Dollerup, 2000).

تجدر الإشارة إلى أنّ الترجمة بنوعيها التحريرية والشفوية الفورية تعدّ ركيزة أساسية وضرورة ملحة لا يستقيم عمل المنظمة من دونها. حيث يتوجب توفير الترجمة لوثائق العمل باللغات الرسمية الست بصورة متزامنة رغم ضخامة حجم العمل، أو في بعض الحالات إلى لغتي العمل الفرنسية والإنجليزية فقط على حسب مقتضيات العمل والحاجة إلى تلك الوثائق دون غيرها. وأنه إلى جانب ترجمة الوثائق الرسمية، يتم توفير الترجمة أيضا للعديد من المؤتمرات واجتماعات الخبراء والندوات، بالإضافة إلى ترجمة العديد من الأبحاث والدراسات والتقارير التي تصدرها المنظمة بشكل دوري. لذلك تعتبر الترجمة مشروع عمل ضخم جدا تكرس له المنظمة لتحقيقه فريقا كبيرا من المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين.

تتحمل إدارة خدمات المؤتمرات في منظمة الأمم المتحدة توفير خدمات المؤتمرات بما في ذلك ترجمة وتوزيع الوثائق بشكل متزامن بجميع اللغات الرسمية، وكذلك نشرها على موقعها على الإنترنت. كما يتم أيضًا توفير خدمات أخرى كالترجمة الشفوية، وتقديم التقارير، وتدوين المحاضر الموجزة وما إلى ذلك من الخدمات اللغوية والمتعلقة بالترجمة. ويتعامل المترجمون التحريريون في المنظمة بشكل خاص مع كافة أنواع الوثائق من بيانات الدول الأعضاء إلى التقارير التي تتولى هيئات الخبراء إعدادها. وتغطي الوثائق التي يترجمونها جميع المواضيع المدرجة في جدول أعمال المنظمة بصفة عامة من بينها حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية في جميع القطاعات، ومختلف المسائل المتخصصة التي تنشأ بشكل دوري ومتجدد (United Nations, Language Careers/translators, n. d.). وهكذا تصدر مئات الوثائق في اليوم الواحد عن أجهزة وهيئات المنظمة المختلفة ليتم ترجمتها إلى بقية لغاتها الرسمية. وفيما يلي سنقوم باستعراض الخريطة التنظيمية لشعبة الترجمة والتحرير للمنظمة.

الشكل رقم 1: شعبة الترجمة التحريرية والتحرير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

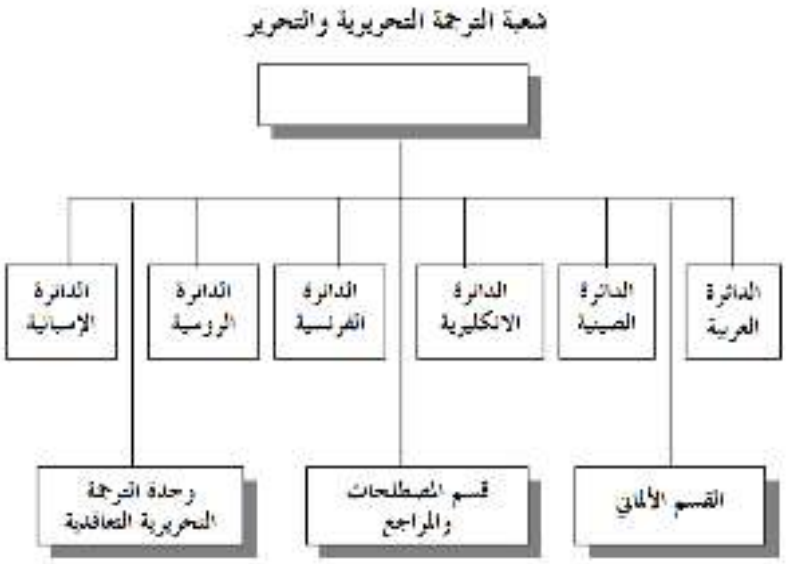

(دليل الترجمة والتحرير، 2000، 2004، الخريطة التنظيمية 1، ص 33)

1- 2- 2 وظائف الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

طالما كانت منظمة الأمم المتحدة ولا تزال واحدة من أكبر المؤسسات التي توظف المهنيين اللغويين في العالم. وتتضمن معظم وظائف وعمل **إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات** Department for General Assembly and Conference Management (DGACM) التابعة للأمانة العامة أعمال الترجمة والشؤون المتعلقة باللغات بناء على سياسة التعددية اللغوية التي تنتهجها المنظمة. ويعمل المئات من الموظفين في هذه الإدارة في المقرات الرئيسة للمنظمة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، أو في لجانها الإقليمية في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وجنيف وسانتياغو[1]. ومن أهم أنشطة هذه الإدارة المتعلقة باللغات والترجمة هي تنسيق ومتابعة عمليات إصدار الوثائق والمنشورات في المنظمة باللغات الرسمية، بالإضافة إلى تقديم خدمات المؤتمرات من ترجمة تحريرية وشفوية والترجمة للعديد من الوثائق الأخرى في اجتماعات المنظمة بصفة عامة.

[1] يمكن الاطلاع على إعلانات الوظائف والمتطلبات المهنية لمترجمي الأمم المتحدة في الموقع: https://careers.un.org/lbw/Home.aspx.

تتألف المنظمة من مئات الموظفين من المترجمين والمترجمين الفوريين والمصطلحيين والخبراء اللغويين ضمن إدارة دولية بكل ما تحمل الكلمة من معنى، أي أنهم ليسوا مسؤولين إلا تجاه المنظمة، ولا يتلقون التعليمات من أي جهة إلا منها، كما أنهم يمثلون عنصرا رئيسيا للاستمرارية الإدارية للمنظمة لارتكازها في تسيير عملها والتواصل الداخلي على الخدمات التي يقدمونها.

يغطي مصطلح المهنيين اللغويين في منظمة الأمم المتحدة طائفة واسعة من الأخصائيين مثل المترجمين الشفويين، والمترجمين التحريريين، والمحررين، ومدوني المحاضر الحرفية، وأخصائيي المصطلحات، والمساعدين لشؤون المراجع، ومحضري المواد المطبعية/مصححي التجارب المطبعية/مشرفي الإنتاج، ومساعدو التحرير والنشر المكتبي (United Nations, Language Careers, n. d.).

تُوَظِف المنظمة مترجمين من ذوي الكفاءات اللغوية والمهنية العالية جدا عن طريق تنظيم امتحانات تنافسية (مسابقات) دولية بحسب ما تدعو إليه حاجتها، بمعدل مرة كل عامين أو ثلاثة أعوام في كل لغة من اللغات الرسمية (United Nations, applying for language positions, n. d.). ويطلق على هذه الامتحانات **بالامتحانات التنافسية اللغوية للمهنيين اللغويين** "Competitive Examinations for Language Professionals" [1] التي تهدف إلى وضع قوائم تستعملها المنظمة لملئ الشواغر الحالية والمستقبلية بالمترجمين في مقرها الرئيسي في نيويور وفي مراكز العمل الأخرى. ويتألف الامتحان اللغوي التنافسي الخاص بالمترجمين التحريريين كما ورد في الموقع الرسمي للمهن اللغوية في الأمم المتحدة من جزئين. ويتكون الجزء الأول منه عادة من ترجمة نص عام من إحدى اللغات الرسمية للمنظمة إلى اللغة الرئيسية للمرشح (حوالي ساعة و30 دقيقة). وقد يكون هذا الامتحان إقصائيا ومعيارا لاستبعاد المرشح بسبب كثرة المتقدمين للامتحان. وترجمة نص متخصِّص (اقتصادي أو قانوني) من إحدى اللغات

[1] يتم نشر المعلومات حول الامتحانات اللغوية التنافسية (LCEs) بانتظام على الموقعين:
http://www.un.org/Depts/OHRM/examin/exam.htm
https://careers.un.org/lbw/home.aspx?viewtype=LE&lang=en-US

الرسمية غير اللغة التي اختيرت في الامتحان الأول إلى اللغة الرئيسية للمرشح (حوالي ساعة و15 دقيقة). وكتابة موجز لنص بيان باللغة الرئيسية للمرشح (حوالي ساعة). وتحرير نص باللغة الرئيسية للمرشح، مع إدخال كل ما يلزم من تصويبات منطقية وأسلوبية (حوالي ساعة و30 دقيقة).

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الجزء الأول من الامتحان، يجوز للمرشحين أن يستخدموا موارد إلكترونية وغيرها من الموارد المتاحة. ويتقدم للجزء الثاني منه فقط المرشحين الذين اجتازوا الجزء الأول، والذي قد يتضمن اختبارا يخضع للمراقبة عن بعد، قد يطلب فيه إلى المرشحين الترجمة التحريرية دون استخدام أي معاجم أو وسائل مساعدة أخرى، إلى جانب الخضوع لتمارين أخرى. وكمرحلة أخيرة للامتحان يجري المترشحون مقابلة على أساس الكفاءة، لتدرج أسماء الناجحين في قائمة المرشحين النهائيين للتوظيف لاحقا حسب الشواغر.

إنّ موظفي اللغات في منظمة الأمم المتحدة لا يخضعون لشرط التوزيع الجغرافي، وإنّ معايير المشاركة في الامتحانات التنافسية اللغوية واجتيازها تقوم فقط على مستوى تعليم المتقدم للامتحان، وخبرته، وأدائه الفعلي في الامتحان (United Nations, language careers, n. d.). ويخضع المترجمون في المنظمة لعملية اختيار صارمة جدا وعلى درجة عالية من الاحترافية والدقة في الاختيار، حيث يشترط في المتقدمين للوظيفة معرفة معمقة بمجالات متخصصة مثل الاقتصاد والسياسة والقانون والشؤون الدولية والإدارة وغيرها، وتمكنا محكما من المصطلحات والأساليب القانونية والعلمية والتقنية، بالإضافة الى امتلا مهارات كتابة عالية جدا.

يجب توفر أهم شرطين في المتقدمين لشغل وظيفة مترجم في منظمة الأمم المتحدة هذه الوظيفة التنافسية والمرموقة. أولا على المتقدم للوظيفة أن يكون حاملا لشهادة جامعية أو دبلوم في الترجمة من مدرسة ترجمة معترف بها. كما يجب عليه أن يكون متمكنا بشكل تام من الترجمة إلى إحدى اللغات الرسمية (لغته الأم أو لغته الأساسية للتعليم) من اثنين أو أكثر من لغات المنظمة الرسمية. مع وجود بعض الاستثناءات لهذه

القاعدة والتي من بينها الأشخاص من ذوي المعارف المتخصصة التي تستفيد منها المنظمة، مثل حاملي شهادات في القانون الدولي والصحافة والاقتصاد، والذين يتم توظيفهم في بعض الأحيان للعمل من لغة واحدة فقط (Cao and Zhao, 2008). فهذه الخلفيات المتنوعة تتيح للمنظمة أن تكون أكثر سرعة ومرونة وتجعلها أقدر على التكيف مع البيئات الحكومية الدولية المعقدة (United Nations, language careers, n. d.). وباعتبار أن معظم وثائق المنظمة يتم تحريرها باللغة الإنجليزية فإن التمكن من هذه اللغة يعتبر شرطا رئيسيا لا يقبل المساومة للعمل كمترجم في المنظمة.

كما تتمّ الاستعانة بمصادر خارجية في خدمات الترجمة التحريرية والشفوية، أو ما يسمى **بالترجمة التعاقدية** (Contractual Translation)، والتي تعتبر مصدرا منتظما لتوفير الخدمات اللغوية للمنظمة، عن طريق التعاقد مع مترجمين شفويين وتحريريين يشتغلون لحسابهم الخاص (freelance translators)، أو الاستعانة بخدمات شركات ترجمة خاصة. ويعتبر الهدف الرئيس من وراء لجوء المنظمة إلى مصادر خارجية لسد حاجياتها من الترجمة هو تخفيض التكلفة المادية المتعلقة بها، وتخفيف عبئ العمل الثقيل على عاتق المترجمين الدائمين. كما تعتبر مصدرا لمعالجة النقص في الموارد الداخلية الأساسية، وتحقيق التوازن في فترات الذروة بغية تلبية الطلب المرتفع على الترجمة في فترات معينة من السنة، على سبيل المثال الدورات السنوية للجمعية العامة دون الحاجة إلى تعيين موظفين دائمين طوال العام (الأمم المتحدة، الجمعية العامة: حالة التنفيذ A/67/78/Add. 1، 2012).

تجدر الإشارة إلى أن شروط توظيف المترجمين الدائمين نفسها تطبق على المترجمين المتعاقدين. حيث يجب عليهم أن يكونوا متقنين للغتين من اللغات الرسمية للأمم المتحدة إلى جانب لغتهم الأم، وغيرها من الشروط الأخرى المذكورة سابقا. ومع ذلك فإنه هنا من ضمن المنظمة من يعارض وبشدة الاعتماد على الترجمة التعاقدية الخارجية رغم انخفاض تكلفتها مقارنة بتوظيف مترجمين بدوام كامل ورسمي داخل المنظمة، متحججين في ذلك بأن المترجمين المتعاقدين ليسوا على إلمام ودراية كافية بعمليات وممارسات المنظمة، وبالمعارف الموضوعية للمواضيع والمسائل المتخصصة

المطروحة للترجمة، لما قد تتسبب به ترجماتهم في الأخير من مشاكل ناتجة عن تدني جودتها (United Nations, joint inspection unit, 1980).

توفر منظمة الأمم المتحدة كذلك وظيفتي المُصْطَلَحِّيْ والمُرَاجِعْ لارتباطها الوثيق بعمل المترجم وجودة عمله، بحيث يعد عملهما ركيزة من ركائز العمل اللغوي في المنظمة، يسهل عمل المترجم وينظمه ويدعمه إلى حد كبير. وفيما يلي المهام الرئيسية للمصطلحي في المنظمة عددها مترجم سابق ورئيس قسم الترجمة العربية في مقر منظمة الأمم المتحدة بجنيف. وتتمثل هذه المهام في إعداد قوائم بالمصطلحات المعتمدة والمتداولة في المنظمة باللغات الرسمية الست وتوحيدها ونشرها. وإعداد نشرات دورية بالمصطلحات في مواضيع مختارة لمواكبة نشاطات المنظمة خاصة في فترة المؤتمرات والدورات واجتماعات اللجان المتخصصة. وكذلك إسداء المشورة المصطلحية لموظفي المنظمة من محرري الوثائق والمترجمين التحريريين والشفويين والمراجعين وغيرهم من المهنيين اللغويين، وحتى الإجابة على الإشكالات المصطلحية التي تردهم من داخل المنظمة من وفود الدول الأعضاء، وحتى من خارجها من الباحثين والمهتمين بموضوع مصطلحات المنظمة (الديداوي، 2000، ص 49).

يعتبر العمل المصطلحي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ من العملية الترجمية في أقسام الترجمة في منظمة الأمم المتحدة، وأمرا ضروريا لتحقيق ترجمة متسقة ودقيقة وذات جودة عالية، حيث قد تؤدي أي أخطاء في نقل المصطلحات من لغة إلى أخرى إلى نزاعات قانونية خطيرة، وسوء فهم بين الدول الأعضاء تكون المنظمة في غنى عنها، لذلك تولي المنظمة اهتماما بالغا للعمل المصطلحي، والأمر جلي عن طريق إدارتها لقاعدة بيانات المصطلحات متعددة اللغات (UNTERM) [1].

إنّ وظيفة المراجع لا تقل أهمية عن عمل المترجم، وتتمثل مهمته الأساسية في مراجعة الترجمة للتأكد من صحتها واتساقها ومطابقتها للنص الأصلي من ناحية

[1] تستخدم قاعدة البيانات هذه في مؤسسات ووكالات منظمة الأمم المتحدة لجمع ونشر وإدارة المصطلحات المستعملة من قبل المنظمة باللغات الرسمية الست، لضمان ترجمة واستخدام المصطلحات بشكل موحد بين جميع الدول الأعضاء وفي جميع الوثائق باللغات الرسمية الست.

المعلومات والأفكار ومدى التزام المترجم بالمعايير الترجمية للمنظمة، وبكل تأكيد لقواعد اللغة المنقول إليها من الناحية النحوية والصرفية والتركيبية. وليس الهدف من المراجعة هو إدخال تعديلات جذرية على الترجمة، وإنما تصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية، إن وجدت، بالإضافة إلى التعديلات اللازمة من أجل ترجمة دقيقة ومتسقة مع النص الأصلي، وتوحيد المصطلحات والمسميات.

1- 2- 3 الأدوات المساعدة على الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

لقد سهل التقدم التكنولوجي والتقني في الحقيقة عمل المترجمين في منظمة الأمم المتحدة إلى حد كبير، حيث أصبح مترجموها يعيشون ويعملون في عصر الكمبيوتر والتقدم التكنولوجي لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما توفر لهم المنظمة العديد من أدوات الدعم التكنولوجي لتسهيل وتسريع وتيرة عملهم، وزيادة إنتاجيتهم، واتساق ترجمتهم عن ذي قبل. وأصبحت الإنترنت الآن أداة البحث الرئيسية للمترجمين في المنظمة كما في معظم المؤسسات والمنظمات المثيلة التي ترتكز في تسيير عملها على الترجمة بشكل أساسي.

إنّ سعي المترجمين التحريريين لضمان اتساق الترجمة ودقتها حّتم عليهم العمل في المنظمة في بيئة إلكترونية كليا، ويستخدمون حاليا أداة للترجمة بمساعدة الحاسوب متاحة عبر الإنترنت طورتها الأمانة العامة للأمم المتحدة تسمى **eLUNa**. وتعمل هذه الأداة على مقارنة النصوص الجاري ترجمتها على الفور بجميع وثائق المنظمة المترجمة مسبقا، بهدف العثور على مطابقات (مقاطع متطابقة أو متشابهة)، وتحديد المصطلحات لكي توّفر لها مكافئات من قواعد بيانات المصطلحات هذه. وهي أداة مفيدة للغاية خاصة عندما تحتوي الوثيقة على أجزاء متكررة أو معاد تدويرها مثل الإحالات على أجزاء من وثائق ونصوص سابقة بحكم خاصية التناص الكبيرة التي تتميز بها وثائق الأمم المتحدة، أو جداول ومعطيات معقدة، أو أرقام، أو أسماء بلدان (United Nations, Arabic translation service, 2015). مما ساعد إلى حد كبير في التقليل من إمكانية الوقوع

في الخطأ، وكذلك تكرار ترجمة قطع ونصوص مترجمة من قبل، وبذلك ساعد هذا التقدم في الاقتصاد في الجهد والوقت والموارد بشكل كبير.

شرعت مؤسسات منظمة الأمم المتحدة في أوائل عام 2000 في اعتماد الترجمة بمساعدة الحاسوب لتقدم خدماتها اللغوية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية نظرا للانتشار الواسع للأدوات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات في الخدمات اللغوية. وفي عام 2009، أنشأ الاجتماع السنوي الدولي المعني بالاستعانة بالحاسوب في الترجمة والمصطلحات فريقا عاملا معنيا بالترجمة الآلية لمناقشة الجوانب العملية لاستخدام أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، ولتعريف الدول الأعضاء بالتقنيات الجديدة (الأمم المتحدة، JIU/REP/2011/4، 2011).

يستعين المترجمون كذلك بالمعاجم والمسارد الإلكترونية وسائر قواعد البيانات الداخلية، ويستكملون عملهم بالبحوث عند الاقتضاء، من خلال الاستعانة أيضا بمحركات البحث ومستودعات وثائق المنظمة، وبالتشاور مع زملائهم من المترجمين التحريريين، أو مدوّني المحاضر الموجزة ومختلف الخبراء المعنيين وجميع المهنيين بصفة عامة (United Nations, language careers, translators, n. d.).

إن الحجم الهائل للوثائق التي تصدرها الأمم المتحدة بشكل يومي بعدة لغات، وتزايد الطلب الهائل والمتنامي للترجمة، دفع بالمنظمة إلى تطوير تكنولوجيا ترجمة خاصة بها لتسهيل مهمتها، من ضمنها قاعدة بيانات المصطلحات للأمم المتحدة التي تدار وتستعمل بشكل مشتر بين مراكز العمل الرئيسية واللجان الإقليمية التابعة للمنظمة. تحتوي قاعدة البيانات هذه على جميع المصطلحات والعبارات الشائعة، وأسماء الإدارات المستخدمة في المنظمة مترجمة إلى لغاتها الرسمية، وهي متاحة مجانًا على الإنترنت لمساعدة وتسهيل عمل موظفيها، والجمهور المهتم بأنشطتها على استخدام مصطلحات المنظمة بشكل دقيق ومتسق وموحد (United Nations, terminology database, n. d.).

إن من الأدوات التي لا يمكن للمترجمين في منظمة الأمم المتحدة الاستغناء عنها هي القواميس الورقية، فعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل الذي تبنته المنظمة خلال

السنوات الأخيرة عن طريق توظيف برامج الترجمة الآلية أو الترجمة بمساعدة الحاسوب، إلا أن استعمال القواميس الورقية لا يزال قائما بجميع أنواعها سواء القواميس أحادية أو ثنائية اللغة العادية منها والمتخصصة. ومع ذلك، فإنه على الأغلب أن استخدام مترجمي الأمم المتحدة للقواميس والمعاجم الورقية يتراجع بشكل عام مع مرور الوقت خاصة مع زيادة سهولة وفعالية استعمال الوسائط والوثائق الإلكترونية. كما يتضح مما سبق ذكره، فإن الكثير من الموارد متاحة لمترجم الأمم المتحدة، بحيث تسعى المنظمة لاقتناء أحدث التقنيات والموارد التي من شأنها أن تعزز كفاءة المترجمين وفعاليتهم في إنجاز عملهم، والأهم تخفيض التكاليف باهظة الثمن المتعلقة بعملية الترجمة بشكل عام.

1- 2- 4 المترجم في منظمة الأمم المتحدة

إنّ المترجم هو الشخص الذي يقوم بعملية النقل من لغة إلى لغة أخرى ويوجد نوعان منه وهما **المترجم التحريري** الذي يُترجم كِتابة نصا مكتوبا في لغة معينة إلى نص مكتوب بلغة أخرى، وهو موضوع بحثنا هذا الذي يتناول الترجمة في شِّقِها التحريري في منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية. أما النوع الثاني فهو **ترجمان** الذي يقوم بنقل الكلام شفاهة من لغة محدّدة إلى لغة أخرى، وهو ليس موضوع بحثنا، إلا ما أشرنا إليه بهذا الخصوص لارتباطه بعمل المترجم.

يعتبر المترجم في منظمة الأمم المتحدة موظفا دوليا أو كما يطلق عليه أيضا مستخدما دوليا، ذلك كون المنظمة تتمتع بشخصية قانونية منفصلة عن دولها الأعضاء، بمعنى أن الموظف فيها يشتغل فقط لحساب المنظمة ولخدمة مصالحها حتى ولو تعارض عمله مع مصالح بلده الأصلي، وهذا ما تنص عليه المادة 100 من ميثاق المنظمة فتذكر أنّه:

> ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها. (ميثاق الأمم المتحدة، 1945)

إنّ المترجم تابع كبقية الموظفين إلى ما يطلق عليه بالجهاز التمثيلي والإداري والفني التابع للمنظمة. وقد يكون موظفا بصورة دائمة أو مؤقتة، في مقر المنظمة أو خارجها (الفتلاوي، 2011 ج). وقد عَرَّفَتْ محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر عام 1949 الموظف الدولي بأنه "كل شخص يعمل بأجر أو بدون أجر بصفة دائمة أو مؤقتة يعين بواسطة أحد فروع المنظمة لممارسة إحدى وظائف المنظمة أو المساعدة في مباشرتها، وباختصار هو كل شخص تعمل المنظمة بواسطته" (الفتلاوي، 2011 ج، ص 293).

إنّ كون المترجمين موظفين مثل بقية الموظفين في الأمم المتحدة، ووفقا للمادة الأولى البند 1-1 من النظام الأساسي لموظفي المنظمة الذي يتضمن الشروط الأساسية لخدمة موظفي الأمانة العامة وحقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم الأساسية، يدلي الموظفون بالإعلان الكتابي التالي بحضور الأمين العام أو ممثله المخول له ذلك أثناء تعيينهم قائلين:

> أعلن وأعد رسميا بأن أمارس بكل ولاء وحصافة وضمير المهام المسندة إليّ بصفتي موظفا مدنيا دوليا في الأمم المتحدة، وأن أؤدي هذه المهام وأنظّم سلوكي واضعا نصب عيني مصالح الأمم المتحدة وحدها، وألا ألتمس أو أقبل أية تعليمات فيما يتعلق بأداء واجباتي من أية حكومة أو جهة أخرى خارجة عن المنظمة. (الأمم المتحدة، /ST/SGB/2017، 2017)

نستشف من هذا القسم أن أهم واجبات مترجم الأمم المتحدة بصفته موظفا دوليا هو الولاء للمنظمة التي يشتغل فيها ولاء كاملا. لأن الموظف الدولي في الغالب تتنازعه عاطفتان تتمثلان في عاطفة الولاء لبلده وأيديولوجيته وعاطفة الولاء للمنظمة التي يعمل لصالحها وهو أمر طبيعي للغاية. ونحن لا نقول في هذه الحالة بتنكر الموظف لمشاعره تجاه بلده، لكن يجب عليه أن يؤدي عمله لصالح المنظمة بنزاهة واستقلالية ولا يتلقى أوامر من أي هيئة كانت سواها ويتصرف وفقا للأهداف الأيديولوجية والسياسية للمنظمة التي ينتمي إليها، وإلا يجب عليه التخلي عن العمل لصالح هذه المؤسسة في حالة عدم

اقتناعه بسياساتها. وإنّ من أهم واجباته أيضا هي حفظ أسرار المنظمة حيث يجب عليه المحافظة على ما لديه من وثائق هامة قد يكون في نشرها إضرارا بمصلحتها.

تجدر الإشارة في السياق نفسه إلى وجهة نظر نحسبها صائبة إلى درجة كبيرة وهي أنّه ما دام أنّ المترجم موظف في هذه المنظمة يتقاضى أجرا ويتمتع بالأمان الوظيفي كبقية الموظفين في شتى القطاعات على مستوى المنظمة، قد يموت لديه حافز الإبداع وحب التفوق طالما لا يتم ذكر اسمه على الترجمات التي ينتجها، وكونه يتمتع باستقرار وظيفي مما يؤدي إلى التزام أقل تجاه خدمة المنظمة، وهذا من بين العراقيل التي تتعثر بها الترجمة المؤسساتية، مما يستدعى بشكل جدي إعادة النظر في مسألة ذكر أسماء المترجمين على أعمالهم، والنظر في مسألة تشجيع الإبداع الفردي أكثر لمترجمي المنظمة (الديداوي، 2000).

يعتبر من جهة أخرى تحقيق الرضا الشخصي والوظيفي من وجهة نظرنا من أهم المكاسب التي يحققها المترجمون من العمل في منظمة بحجم الأمم المتحدة التي لا مثيل لمكانتها في العالم لكبر حجمها ومكانتها الدولية الرفيعة والنافذة. فالمترجم الذي يعمل لدى الأمم المتحدة يكون بذلك قد وصل إلى، ما يعتبر إلى حد كبير، واحدة من أعلى درجات المهنة، كون العمل اللغوي الذي يجري هنا يعتبر من مصاف المهن اللغوية وأرمقها. كما أن عمله مترجما في هذه المنظمة بالتحديد يتيح له فرصا كثيرة للتطور على الصعيدين الشخصي والمهني، فتُوفِّر المنظمة على الصعيد المهني فرصا للتعليم والتدرّب المتواصليْن بشكل دوري من أجل تحسين مستوى المترجمين في اللغات، واطلاعهم على كل ما هو مستجد في عالم الترجمة المهنية. وتتيح للمترجم على الصعيد الشخصي اللقاء والعمل مع زملاء من مختلف الثقافات والخلفيات المهنية المختلفة مما يساعده على الانفتاح وعيش تجارب ثقافية وشخصية ثرية ومثيرة جدا.

إنّ تمتّع المترجمين بامتيازات في هذه المنظمة المرموقة على جميع الأصعدة المادية والشخصية والمهنية ينتظر منهم في المقابل أن يكونوا على قدر عال من الكفاءة

والانضباط، وهما الشرطان اللذان نصت عليهما المادة 101 من الميثاق التي اشترطت الكفاءة والحس المهني العاليين بحيث:

> ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة، كما أن من المهم أن يراعى في اختيارهم أكبر ما يستطاع من معاني التوزيع الجغرافي. (ميثاق الأمم المتحدة، 1945)

كما يشترط في المترجم المشتغل في منظمة الأمم المتحدة أن يكون واسع الاطلاع، ومتمكنا من المواضيع والمصطلحات التي يقوم بترجمتها، ومواكبا للتطورات والمستجدات العالمية في مختلف المجالات، وأن يعمل بشكل دائم على تحيين لغته بالمصطلحات والتعابير اللغوية المستحدثة، والأهم من ذلك العمل على الالتزام بتحقيق الاتساق الذي تفرضه الترجمة المؤسساتية ومغالبة نزعاته وجانبه الفردي. بالإضافة إلى تمكّنه من مواضيع النصوص والوثائق التي يترجمها، فهو بحاجة إلى امتلا مهارات تحليلية وبحثية وتكنولوجية وشخصية ومهارات في إدارة الوقت. وفي المجمل، أن يكون مترجما من الدرجة الأولى.

1- 3 الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كترجمة متخصصة

سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى خصائص ومتطلبات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة تحت عنوانين منفصلين، وسنتحدث كذلك في العنوان الثالث عن الصعوبات التي تحيط بالترجمة التحريرية على مستوى المنظمة.

1- 3- 1 خصائص ومتطلبات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

شكلت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها سياسة ترجمية فريدة من نوعها امتازت بها عن باقي المنظمات الدولية القائمة على مبدأ التعدد اللغوي، التي تعتمد الترجمة وسيلة أساسية لتسيير أعمالها. فللترجمة في الأمم المتحدة خصائص ومتطلبات نوعية تميزها عن غيرها من الترجمات المؤسساتية، أو الترجمات التي تتم ضمن إطار عمل مؤسساتي، وهذا من حيث تحديد الوثائق المطلوب ترجمتها، إلى مقاربات وإجراءات

الترجمة المتبعة، إلى عملية الترجمة الفعلية، مع مراعاة المتطلبات الأسلوبية والتحريرية الخاصة بها إلى غاية النشر النهائي للوثائق مترجمة في شكلها النهائي. كل هذا يتم في إطار نظام خاص بهذه المؤسسة العريقة التي ترتكز في أداء وظائفها بشكل أساسي على الترجمة والتي تحددها وتؤطرها في المقام الأول طبيعة عملها وسياستها.

تتميز الترجمة في الأمم المتحدة، باعتبار جزء كبير منها ترجمة سياسية وقانونية وإدارية عن غيرها من أنواع الترجمات في الروح، والصياغة اللغوية والأسلوبية رفيعة المستوى، وباستعمال مصطلحات وتراكيب وصيغ دلالية ومعجمية عالية التخصص في جميع المجالات، مما يجعلها ترجمة متخصصة دون أدنى شك. وتَحْرِصُ المنظمة كثيرا على صياغة وترجمة كل الوثائق الصادرة عنها بشكل واضح ومفهوم لمواطني 193 دولة مختلفة من عديد النواحي، تختلف في اللغة والعادات والتقاليد والفلسفة السياسية (Hindle, 1984).

إنّ الترجمة الصحيحة والدقيقة من وإلى اللغات الرسمية الست في الشكلين المنطوق والمكتوب أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعمل المنظمة، لأن ذلك يتيح الاتصال الواضح والموجز بشأن القضايا ذات الأهمية العالمية. وهو الأمر الذي يشدد عليه مشروع القرار رقم A/71/L68 المقدم في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعون تحت البند 125 من جدول الأعمال المعنون **تعدد اللغات، دور الترجمة المهنية في ربط الصلات بين الأمم وتعزيز السلام والتفاهم والتنمية**، فوفقا لمشروع القرار تعتبر الترجمة المهنية، بما في ذلك الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية والعمل المصطلحي بوصفها نقلا لعمل أدبي أو علمي، بما في ذلك العمل التقني، من لغة إلى أخرى أمرا لا غنى عنه للحفاظ على وضوح الخطاب العام الدولي والتواصل بين الأشخاص وكفالة أن يتم في بيئة إيجابية وأن تحقق النتائج المرجوة من ورائها (الأمم المتحدة، A/71/L.68، 2017). ويؤكد في هذا الصدد أحد مترجمي الأمم المتحدة السابقين على هذا الأمر قائلا:

إنّ الترجمة في الأمم المتحدة مدرسة لتعلم دقة الأداء، لأن النصوص متوازية في ست لغات رسمية ولأنه لا يجوز التصرف خارج حدود المعنى الدقيق المراد تبليغه لتلك النصوص، التي لها نفس المرجعية، خاصة النصوص القانونية منها، وإلا وقع ما لا يحمد عقباه من احتكا وسوء تفاهم وتضليل. وهذا على عكس الترجمة خارج المنظومة التي قد تبتعد عن الأصل بلا رقيب، لعدم مساءلة المترجم، متجنبة الصعوبات، المصطلحية بوجه خاص. (الديداوي، 2005)

إذن لا مجال للخطأ بالنسبة لمترجم الأمم المتحدة الذي يتوخى أقصى درجات الحيطة والدقة في عمله، فخطؤه أشد وطأة من خطأ قد يقترفه مترجم آخر في أي مجال كان كالمترجم الأدبي مثلا، فأقصى تبعات خطأ المترجم الأدبي هو الإساءة للنص الأصلي وجماليته، أما خطأ مترجم الأمم المتحدة قد يؤدي إلى عواقب المنظمة والمترجم ذاته في غنى عنها، تؤدي إلى تحميل المنظمة أعباء إضافية لتداركه وتصحيحه.

إنّ بلوغ ترجمة عالية الدقة والجودة لوثائق الأمم المتحدة وبلوغ معايير العمل الاحترافية في هذه المنظمة العالمية، يوجب على المترجمين امتلا مهارات أكثر بكثير من المهارات اللغوية، بل إلى جانبها مهارات في الكتابة والتحرير والبحث الوثائقي، ومعرفة عميقة بمجموعة واسعة من الموضوعات المتخصصة في المجالات السياسية والقانونية على وجه الخصوص، والأهم من ذلك القدرة على الموازنة بين السرعة في أداء العمل وتسليمها في الآجال المحددة لها، وبين الالتزام بمعايير الجودة والنوعية التي تفرضها المنظمة.

ويمكن تحديد خمسة أركان تقوم عليها الترجمة في هذه المنظمة يجب توفرها في مترجميها، وضرورة مراعاتها في إعداد برامج التدريب للمترجمين الموجهين والراغبين في العمل لصالح هذه المنظمة وتتمثل في **الركن اللساني** الذي يشمل الإلمام بجميع جوانب اللغة وبنيتها وخصائصها النحوية والصرفية والتركيبية والأسلوبية. و**الركن البلاغي** الذي يستوجب الإحاطة بالجوانب البيانية والبلاغية من محسنات بديعية ولفظية، بالإضافة إلى أساليب التعبير عن المواقف المختلفة حسب ما يقتضيه الحال.

و**الركن المصطلحي** الذي يتطلب معرفة عميقة بالمصطلحات والمسميات المعمول بها في المنظمة العامة منها والمتخصصة. و**الركن التخصصي** المتعلق بتكليف المترجمين بترجمة النصوص كل حسب تخصصه. و**الركن العملي** الذي يشمل الوعي والعناية بالصعوبات والعوائق التي تواجه المترجم أثناء تأديته لمهامه والعمل على إيجاد حلول لها (الديداوي، 2005).

1- 3- 2 أوجه التخصص في الترجمة التحريرية للأمم المتحدة

تُعرف الترجمة المتخصصة بعدة تسميات مختلفة في مجال الدراسات الترجمية مثل الترجمة التقنية، والترجمة المهنية، والترجمة التداولية، وتعرفها دوريو (2010) بأنها:

> Ce qu'il est convenu d'appeler traduction spécialisée est en fait la traduction de textes spécialisés. Sur le plan linguistique, un texte spécialisé présente la particularité d'être rédigé dans une langue spécialisée, mais surtout un texte spécialisé est un vecteur de connaissances spécialisée. (Durieux, 2010, p. 31)

ما اتفق على تسميته بالترجمة المتخصصة هو في الحقيقة ترجمة النصوص المتخصصة. فعلى المستوى اللساني، تتمثل ميزة النص المتخصص بكونه محرر بلغة خاصة، بل الأهم أنه يحمل معارف خاصة.

ينطبق التعريف السابق على الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة إلى درجة كبيرة، فالمقصود بكون الترجمة في هذه المنظمة نشاطا ترجميا متخصصا أنها تتبنى لغة وخطابا متخصصا في وثائقها في جميع مجالات اختصاصها المتشعبة والمعقدة. حيث يتميز خطابها بشكل عام بكثرة المصطلحات والعبارات المتخصصة التي تتفرد بها، والمغايرة بشكل كبير عن اللغة العامة المتداولة في الاستعمال اليومي، والتي تطرح صعوبات في نقلها من لغة إلى أخرى نظرا لحساسيتها وطبيعتها المتخصصة.

كما أنه يتطلب الأمر لترجمة وثائقها ذات المضامين والأسلوب والمصطلحات الخاصة، استخدام معاجم متخصصة دون غيرها لنقل المعلومات بصورة موثقة وواضحة وفعالة. فمن مميزات نصوص ووثائق الأمم المتحدة أنها تتميز بمادة مصطلحية خاصة

بها غير قابلة للاستبدال بمفردات من اللغة العامية، كما تتميز بتراكيب وأسلوب خاص تتطلب دقة وأمانة متناهيتين لنقلها دون زيادة أو نقصان أو تنميق أو تعديل.

تعرف كذلك اللغة المتخصصة بأنها اللغة التي يستعملها أهل الاختصاص في مجال معين، لأنها تمكنهم من التواصل والتفاهم بسهولة وبسرعة. وهو الأمر الذي ينطبق على معظم نصوص ووثائق المنظمة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات والقطاعات مثل الاقتصاد والطاقة والعلوم والسياسية وغيرها الكثير من القطاعات الأخرى. وهنا من يعرفها في السياق نفسه بأنها "موضوعاتية وأدواتية ومهنية، هي لغة تمارسها مجموعة ما، لتستجيب لاحتياجاتها الخاصة في مجال التواصل الداخلي" (ديكان كما وثق عند دوريو، 2007، ص 38).

تتطلب سيرورة عمل منظمة الأمم المتحدة في واقع الأمر إنتاج مجموعة كبيرة من الوثائق وترجمتها ونشرها التي تغطي نطاقا واسعا جدا من المواضيع في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإنسانية وغيرها الكثير من المجالات المتخصصة، من أهمها وأكثرها تداولا مكافحة الإرهاب، ونزع السلاح، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، وتدوين القانون الدولي، والتنمية الاقتصادية، وتشجيع التجارة والنقل، والطاقة البديلة، وغيرها الكثير من المجلات المتخصصة الأخرى، وبذلك يكون النص الوسيلة الأساسية للتواصل ونقل المعلومات، وهو ما توليه المنظمة اهتماما بالغا منذ بداية إنتاجه إلى ترجمته وحتى نشره نظرا لحساسية وأهمية المعلومات التي تحويها هذه الوثائق وبهدف نقلها بصورة فعالة.

تجند المنظمة لترجمة هذه النصوص والوثائق المتخصصة التي تصدرها مترجمين متخصصين ومتمرسين في مجال عملهم، وتشد أزرهم بخبراء في مختلف المجلات المتخصصة، يلجأ إليهم هؤلاء المترجمون كلما واجهتهم صعوبات في فهم ونقل ما تعذر عليهم. فليس على مترجم الأمم المتحدة أن يكون متخصصا في ترجمة مجال بعينه، بل عليه أن يتسلح بمهارات البحث الوثائقي ويوسع بشكل دائم من اطلاعه على مختلف المجالات المتخصصة التي يترجم منها وإليها ليؤدي في النهاية عمله بإتقان، ويتمكن من ترجمة هذه النصوص المتخصصة بدقة وفاعلية، وهو تقريبا ما أشار إليه

أحد الباحثين بقوله "إننا في حاجة، ليس إلى مترجمين متخصصين وإنما إلى مترجمين قادرين على ترجمة نصوص متخصصة" (الديداوي، 2000).

يجدر التنويه إلى أن كل هذه الوثائق يتم إنتاجها وفقا لمعايير معينة خاصة بمنظمة الأمم المتحدة مع توخي الالتزام التام بمعايير الجودة والدقة والطباعة والعرض الخاصة بالمنظمة. فمعظم الوثائق تتشابه في الشكل لأنها تنتج وفقا لإطار خاص بالأمم المتحدة تجعلها تتميز عن بقية الوثائق، حيث يمكن تمييزها على أنها وثائق الأمم المتحدة من خلال شكلها الخارجي فقط.

إنّ قرارات منظمة الأمم المتحدة تحديدا التي اخترناها كمدونة لبحثنا هذا تتطلب مقاربة وعناية خاصة لترجمتها، والأمر راجع بشكل رئيسي لكون المسؤولية التي تتطلبها ترجمة هذا النوع من الوثائق هي مسؤولية مضاعفة يكون فيها المترجم مقيدا بتقديم ترجمة دقيقة وأمينة أكثر من أي نوع آخر من الوثائق. تتطلب في الواقع ترجمة هذا النوع من الوثائق نقلا دقيقا للجانب الشكلي والتراكيبي والصياغة ذات الطابع الرسمي إلى اللغة المنقول إليها لأنّها وثائق ذات أهمية سياسية وقانونية يُعَوَلُ عليها في تفعيل وتطبيق قرارات بالغة الأهمية على أرض الواقع.

1- 3- 3 صعوبات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

إن الترجمة في منظمة بحجم الأمم المتحدة ليست مهمة سهلة على الإطلاق، بحيث يواجه المترجمون صعوبات عديدة أثناء أداء مهامهم في منظمة ذات معايير مهنية عالمية بهذا الحجم، والتي تتطلب دقة واحترافية عالية لترجمة وثائقها لما تنطوي عليه من أهمية بالغة. من بين هذه الصعوبات صرامة وضيق الفترة الزمنية لتسليم الترجمات، خاصة في أوقات معينة من عمل المنظمة، مثل الدورات السنوية للجمعية العامة، واجتماعات مجلس الأمن الطارئة، والدورات الاستثنائية لمختلف أجهزة المنظمة الأخرى، وغيرها الكثير أين يتعين على المترجمين بذل جهود مضاعفة لتقديم ترجمات دقيقة وذات جودة عالية للوثائق والخطابات في وقت ضيق ومحدود جدا، وهو الأمر الذي لا يتر لهم مساحة زمنية كافية لمراجعة وتجويد أعمالهم بشكل كاف.

إنّ الكثير من وثائق المنظمة التي يجب ترجمتها تنتمي إلى مجالات خبرة متخصصة وحساسة، ومكتوبة بلغة إدارية وقانونية ومؤسساتية وسياسية عالية التخصص، تتطلب ترجمتها بصورة نوعية القيام ببحوث واسعة ومعمقة تتطلب بدورها حيزا زمنيا كبيرا. وبالنظر إلى تعدد التخصصات والطبيعة المتطورة للمواضيع التي تعالجها الأمم المتحدة، فإن المترجم خاصة العربي، دائما ما يكون في مواجهة المصطلحات المستجدة من اللغة الإنجليزية، وفي مواكبة مستمرة للتغيرات العالمية، وبذلك يصبح بالتعاون والتنسيق مع المُصْطلحِيّين والمِهَنِيين اللغويين بصفة عامة في حالة استنفار دائم، وبذل جهود إضافية لترجمة هذه المصطلحات وتصديرها إلى اللغات الأخرى.

إنّ من بين الصعوبات التي يواجهها المترجم في الأمم المتحدة أيضا هي حجم العمل الكبير جدا، وطبيعة الوثائق ذات الطبيعة المؤسساتية الفريدة من نوعها التي تختص المنظمة بها وتنتجها. فالمعروف عن وثائق الأمم المتحدة أنها تتميز بكميتها وطولها وحجمها الكبير، بحيث تحتوي أغلبها على فقرات مكررة وملحقات لمواد أغلبها متوفرة ومتاحة بشكل منفصل وسهلة الولوج إليها عبر قواعد بيانات المنظمة الإلكترونية، وهو الأمر الذي نعتقد بأنه يزيد من عبئ العمل الموكل إلى المترجم.

تتميز أيضا بلغتها الطنانة ومصطلحاتها الإدارية والقانونية رفيعة المستوى التي تتطلب من المترجمين جهدا ووقتا مضاعفين لتقديم ترجمة نوعية لها. وقد انتقد الكثيرون أسلوب صياغة وثائق الأمم المتحدة، فوصفها البعض بأنها **مؤلمة**، وذات أسلوب مجرد، وبأنها كتلة من الوثائق الفوضوية والمشوشة، وذهب البعض أبعد من هذا إلى حد وصفها بأنها **احتفال صارخ مخمور** (Cao and Zhao, 2008). كل هذه الأوصاف السلبية نُعِتَتْ بها لغة وأسلوب وثائق الأمم المتحدة، على الرغم مما تنص وتشدد عليه دلائل الترجمة والتحرير التي تشدد من خلالها المنظمة على المترجمين والمهنيين اللغويين بصفة عامة للتقيد بها واستعمال لغة واضحة ومباشرة، وكلمات وجمل قصيرة وبسيطة، وهو بالفعل الأمر الذي إذا ما تم التقيد به سَيُسَهِلُ من عمل المترجمين إلى حد كبير.

يعتبر استخدام اللغة الإنجليزية كلغة التحرير الأصلية لوثائق منظمة الأمم المتحدة واحدة من الصعوبات التي تواجهها أقسام الترجمة في المنظمة بسبب عدم التوازن في حجم العمل الذي تتولاه أقسام الترجمة المختلفة على مستواها. حيث أن أغلب أعباء الترجمة تقع على عاتق دوائر اللغات الخمسة الأخرى باعتبار أن أعمال الترجمة تتم من لغة التحرير الأصلية (الإنجليزية) إلى اللغات الرسمية الخمس المتبقية في معظم الأحيان.

تعتبر طبيعة لغة تحرير الوثائق نفسها من أهم العوامل التي تخلق صعوبات أمام مترجمي المنظمة. فالعديد من الوثائق المكتوبة باللغة الإنجليزية يكتبها كُتّابٌ ليست الإنجليزية هي لغتهم الأولى من ذوي الخلفيات اللغوية والمهنية المتفاوتة والمختلفة. وبالنظر إلى اختلاف مستويات إجادة اللغة الإنجليزية لمثل هؤلاء الكتاب، فإن بعض هذه الوثائق الإنجليزية يخلق أحيانًا مشاكل لغوية لكل من قراء الوثائق والمترجمين الذين يقومون بترجمتها، وهو ما أشار إليه دليل التحرير ST/CS/SER.A/13/Rev.4:

> Writing for the United Nations calls for the same qualities of brevity, clarity, simplicity of language and logical organization of material as are desirable in all writing of a factual character. On the other hand, the need for circumspection in delicate political matters, the tendency to use the jargon of particular specialties and, in many cases, the need to draft in a language other than one's mother tongue militate against such a style. (Editorial directive ST/CS/SER.A/13/Rev.4 of 11 March 1980)

إن الكتابة لحساب منظمة الأمم المتحدة تدعو إلى نفس صفات الإيجاز والوضوح وبساطة اللغة والتنظيم المنطقي للمواد كما هو مستحب في كل كتابة ذات طابع واقعي. من ناحية أخرى، فإن الحاجة إلى الحذر في المسائل السياسية الدقيقة، والميل إلى استخدام مصطلحات متعلقة بتخصصات معينة، وفي كثير من الحالات، الحاجة إلى الصياغة بلغة غير اللغة الأم تتعارض مع مثل هذا الأسلوب.

ذكر بعض الباحثين أن اللغة الأصلية للوثائق قد تشكل أكبر عائق بالنسبة للمترجمين في أداء عملهم على أكمل وجه، لما أشاروا إلى الوصف الذي أطلقته جريدة

النيويور تايمز على اللغة الإنجليزية التي تستعمل في تحرير وثائق منظمة الأمم المتحدة بأنها **إنجليزية الأمم المتحدة** في إشارة إلى ضعف اللغة المستعملة (الديداوي، 2000)، ونعتقد بأنه وصف يقلل من قيمة اللغة المستعملة، وكأن الجريدة صنفت هذه اللغة الإنجليزية على أنها أقل قيمة من اللغة الإنجليزية الفعلية والمعيارية.

ضف على ما تقدم، قد تستخدم على نطاق واسع بشكل محسوب ومتعمد لكتابة وثائق المنظمة كلمات عامة أو مبهمة لأسباب دبلوماسية تتعلق بتسويات سياسية وتوازن المصالح بين أطراف مختلفة، وعلى الأغلب أيضا من أجل تر نقاط مفتوحة للتفاوض بشأنها في وقت لاحق، ولتسهيل الوصول إلى التوافق بشأنها خاصة في حالة المفاوضات، وهو الأمر الذي يُصَعِبُ مهمة الترجمة كثيرا على المترجم الذي يجب عليه أن يكون واعيا بهذه الأمور وبأبعادها السياسية من منظور المؤسسة التي يشتغل فيها، وأن يمتلك فهما معمقا للعمليات الداخلية لإنتاج هذه النصوص، وإلا فإن ترجمته بدون وعي منه بهذه الأمور قد تتسبب بتحريف المقاصد المرجوة من وراء هذا الإبهام والغموض المقصود، وبذلك يتسبب بعواقب سياسية يكون هو والمنظمة في غنى عنها.

إنه في الواقع لا يجب على المترجم محاولة توضيح مثل هذه الصيغ الغامضة والمبهمة، بل يتوجب عليه الحفاظ عليها كما هي إلى أقصى حد ممكن، وتحري نقل الوثائق بصورة مطابقة تماما دون زيادة أو نقصان، وإلا فإنه يخاطر بالإخلال وقلب التوازن المراد تحقيقه منها، وكذلك تحريف مقاصد الأطراف المعنية بمثل هذه الوثائق، مما قد يؤدي إلى عواقب قد تعرضه للمساءلة في نهاية المطاف. لذلك يُنتظر من المترجم الذي توكل إليه ترجمات بدرجة حساسية قرارات مجلس الأمن مثلا، توخي أقصى درجات الفطنة والحذر، وأن يختار ويزن كل كلمة بعناية فائقة واضعا في الحسبان مختلف التأويلات المحتملة للترجمة التي يتخذ قراراته بناء عليها.

إنّ ما تقدم بدوره يستدعي تساؤلا في غاية الأهمية حتى يحقق المترجم الانسجام في ترجمته، ويتجنب الوقوع في أي غموض يوقعه في مغبات سياسية قد يُحَمَّلُ مسؤوليتها، وهو عن كيفية تمييز المترجم بين الغموض المتعمد الذي قد يكون تعبيرا عن تنازلات وتسويات سياسية تم افتكاكها بصعوبة عن طريق المفاوضات مثلا، وهو ما

يلزمه الحيطة والحذر حتى لا يفسد ما تم تحقيقه، وبين غموض غير متعمد قد يكون نتيجة زلات أسلوبية أو لغوية بسبب كتابة النص الأصلي من طرف أشخاص ليست لغة النص الأصلي هي لغتهم الأم.

يجدر التنويه هنا إلى أن الصعوبات التي يواجهها المترجمون المشتغلون في هذه المنظمة تعتبر تقريبا نفسها في جميع مراكز ومقرات عمل المنظمة في المقر الرئيسي بنيويور أو في المقرات الفرعية في جنيف وفيينا نظرًا لأن خدمات اللغات والترجمة في كل منها تتبع نفس إجراءات العمل بما أنها تقع ضمن نفس هيكل الإدارة العام وهو الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة لها (Cao and Zhao, 2008).

إنّ ما سبق يشكل صعوبات وضغوطات على مترجمي منظمة الأمم المتحدة المطالبين دوما بتقديم ترجمات نوعية ورفيعة المستوى بغض النظر عن التحديات التي ذكرناها، فتقديم ترجمة دقيقة ذات مستوى عال هو من مُسلمات العمل في منظمة بحجم الأمم المتحدة التي تؤكد أنه لا مجال للخطأ فيها، مثلما جاء في دليل التحرير الخاص بها، أن وثائق الأمم المتحدة ذات الجودة الضعيفة تشكل ضررًا دائمًا على هيبة المنظمة، وهذا راجع لأنّ سجلات المؤسسات الدولية تظل تُستخدم لفترات طويلة (United Nations, editorial manual, 1983, p. 21). وفي الأخير، كل ما سبق ذكره يؤكد حقيقة أن الترجمة في الأمم المتحدة هي ترجمة متخصصة ومعقدة ومُتطلِبة جدا لا يقدر عليها كل من حمل لقب مترجم أو تخرج بشهادة جامعية من معاهد الترجمة واللغات.

4-1 خلاصة الفصل

أنشأت منظمة الأمم المتحدة استجابة للضرورة الدولية الملحة لاستحداث هيئة عالمية تسهر على تنظيم السير الحسن للعلاقات بين الدول التي كانت قد خرجت لتوها من الحرب العالمية الثانية. وجاءت أهداف ومبادئ المنظمة نتيجة لعزم المجتمع الدولي على إيجاد إطار قانوني موحد وشامل لتسيير وضمان اتزان العلاقات الدولية مرتكزة في ذلك على سياسة التعددية اللغوية كركيزة أساسية في تفعيل العمل الدولي المشتر، وموظفة جحافل من المترجمين والمهنيين اللغويين من أجل هذا الغرض، ومطورة آليات

وتكنولوجيا خاصة بها لتسهيل عملهم من قواعد بيانات وبنو مصطلحات وغيرها الكثير من البرامج الموجهة لتنظيم عملية الترجمة في المنظمة. كما كونت المنظمة سياسة ترجمية خاصة تتفرد بها عن باقي المؤسسات التي تعتمد الترجمة وسيلة أساسية لتسيير أعمالها تحددها وتؤطرها في المقام الأول طبيعة عملها وسياساتها. كما تتميز بصياغة لغوية وأسلوبية رفيعة المستوى، بحيث تستعمل مصطلحات عالية التخصص مما يجعل منها ترجمة متخصصة بكل تأكيد، وهو ما يفرض على المترجمين المشتغلين فيها امتلا مهارات أكثر بكثير من المهارات اللغوية، بل مهارات شخصية أيضا ومعرفة عميقة بباقة واسعة من الموضوعات المتخصصة في مختلف المجالات لمساعدتهم على استحقاق مكانتهم في هذه المؤسسة الترجمية ذات المعايير المهنية العالمية المحفوفة بالتحديات التي تحيط بها الصعوبات من كل جانب، من أبرزها حجم العمل الهائل، وضيق وقت تسليم الترجمات الناجم عن اكتظاظ جدول أعمال المنظمة، وفوق كل هذا تخصص لغتها وتعقيد أسلوبها المؤسساتي في أغلب الأحيان الذي يتطلب نقله إلى لغة أخرى إجراء بحوث معمقة ومتأنية حتى لا يحصل أي خلل في الترجمة، بالإضافة إلى تعامل المترجمين في بعض الأحيان مع لغة سياسية تتسم بالغموض المتعمد تتطلب يقظة بالغة من المترجم ووعيا بمضامين ومقاصد النصوص الموجهة للترجمة حتى لا يحيد المترجم عنها أثناء نقلها إلى اللغات الأخرى تجنبا لأي عواقب غير مستحبة.

الفصل الثاني: الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية

الفصل الثاني: الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية

يهدف هذا الفصل إلى التفصيل في موضوع الترجمة المؤسساتية كقطاع في غاية الأهمية والحيوية في مجال الترجمة بصفة عامة، وكذلك تسليط الضوء على حالة الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة ترجمة على وجه التحديد. ويهدف إلى تقديم وتعريف وتوضيح مفهوم الترجمة المؤسساتية، وربطها بشكل رئيسي بحالة الترجمة في هذه المنظمة. ويبدأ الفصل بعرض بعض التعريفات التفصيلية للترجمة المؤسساتية، ومن ثم تحديد خصائصها، وبعد ذلك محاولة الوقوف على الأبعاد المؤسساتية للترجمة التحريرية على مستوى المنظمة، وتحديد أشكال الرقابة المؤسساتية التي تحكمها وتنظمها، وأنواع الوثائق التي تترجمها. وخصصنا الجزء الثالث من هذا البحث للتعريف بالخطاب السياسي وخصائصه باعتبار الوثائق محل الدراسة والتحليل في هذا البحث هي وثائق سياسية بالدرجة الأولى، ومن ثم استفضنا في الحديث حول مختلف آراء المنظرين وأنسب المقاربات والمناهج المتبناة في إطار الترجمة المؤسساتية. وأخيرا، استلزمت طبيعة الموضوع تخصيص جزء منفرد تناولنا فيه الترجمة المؤسساتية في إطار النظريات الوظيفية، بالتحديد نظرية أنماط النصوص والنظرية الغائية لارتباطهما الوثيق بها.

2- 1 الترجمة المؤسساتية

سنحاول في هذه الفقرة تهيئة الطريق للموضوع العام للبحث، عن طريق التفصيل والغوص في ماهية الترجمة المؤسساتية وخصائصها أو ما يميزها عن بقية قطاعات الترجمة المختلفة الأخرى، وهو الموضوع الذي لم ينل حقه الوافي من الدراسة والبحث رغم أهميته، على الرغم مما يحمل بين حناياه من نقاط بحثية مثيرة وجديرة بالدراسة والتنقيب، وذلك قبل الغوص في الجوانب والأبعاد المؤسساتية للترجمة في منظمة الأمم المتحدة كواحدة من مؤسسات الترجمة الأكبر على الإطلاق.

2- 1- 1 تعريف الترجمة المؤسساتية

إنّه على الرغم من اعتماد العديد من المناهج والمقاربات المختلفة في الدراسات الترجمية التي تناولت بالبحث الجوانب اللغوية، والأدبية، والاجتماعية، والثقافية للترجمة، وغيرها العديد من الجوانب الأخرى، خاصة على مدى العقود الثلاثة الماضية التي شهدت توسعا في الأبعاد والقضايا التي خاض فيها المنظرون والباحثون في حقل الدراسات الترجمية، إلا أنّ قضايا الترجمة التي تتم في إطار مؤسساتي والسياسات المرتبطة بها لم تحظ باهتمام وبحث كبيرين، وهو أمر غريب للغاية خاصة لمحورية الترجمة في سير عمل هذه المؤسسات، ولتواجدها الكبير والمنتشر على الساحة الترجمية على امتدادها.

لا تزال دراسة الترجمة المؤسساتية حتى يومنا هذا جانبا مهملا ولا يحظى بالاهتمام اللازم من طرف المشتغلين في مجال الدراسات الترجمية، والموضوع لم ينل حقه من البحث على الرغم مما يحمل في ثناياه من إشكالات بحثية ودروس غنية ومفيدة للمترجمين، ورغم كون مجمل هذه المؤسسات التي تعتمد على الترجمة بشكل أساسي في تسيير أعمالها جهات قوية ومؤثرة جدا في موازين القوى الدولية والإقليمية على غرار منظمة الأمم المتحدة التي تتحكم في زمام معلومات غاية في الأهمية وفي تقديمها للعالم. ومع ذلك لم تهمل دراسة الترجمة المؤسساتية بشكل مطلق وتم تباحث الترجمة في إطار مؤسسي في بعض الدراسات الترجمية المعاصرة، وبالأخص شروط وقيود وبيئة عمل المترجم الذي يشتغل في هذا الإطار. ومن بين أهم الباحثين الذين تناولوا هذا الجانب نذكر منهم كانج (Kang, 2008)، وموسوب (Mossop ,1988,1990)، وكوسكينان (Koskinen 2000, 2008) .

تم إعطاء الترجمة المؤسساتية تعريفات عديدة، ورغم ذلك لا يزال لا يوجد هنا فهم موحد وإجماع على خصائصها. وفيما يلي قمنا باختيار مجموعة من التعريفات المختارة الشاملة إلى حد كبير لخصائص المفهوم. وبشكل عام يمكن اعتبار أي ترجمة

تتم في إطار مؤسساتي، أي ضمن مؤسسة أو هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية بالمعنى القانوني للكلمة على أنها ترجمة مؤسساتية، وعلى هذا الأساس أُشِيرَ إليها بأنها

"Any translation carried out in the name, on behalf of, and for the benefit of institutions" (Gouadec, 2010, p. 36) .

"أي ترجمة تتم باسم، أو بالنيابة عن، أو لمصلحة مؤسسات معينة" .وهنا من أعطاها تعريفا أكثر شمولا ووصفها بأنّها:

> In the widest sense, any translation that occurs in an institutional setting can be called institutional translation, and consequently the institution that manages translation is a translating institution. In Translation Studies, however, the label "institutional translation" is generally used to refer to translating in or for a specific organisation… Institutional translation is typically collective, anonymous and standardized. (Schäffner et al, 2014, pp. 493-494)

بالمعنى الأوسع، يمكن تسمية أي ترجمة تحدث في بيئة مؤسسية بالترجمة المؤسساتية، وبالتالي فإن المؤسسة التي تدير الترجمة هي مؤسسة ترجمة. في دراسات الترجمة، تستخدم التسمية "الترجمة المؤسساتية" عمومًا للإشارة إلى الترجمة في أو لصالح مؤسسة معينة ... وعادة ما تكون الترجمة المؤسساتية جماعية، ومعيارية، ولا يتم ذكر اسم المترجم الذي قام بها.

كما تشير كوسكينان (2008) في كتابها حول المترجمين العاملين في المفوضية الأوروبية إلى مفهوم الترجمة المؤسساتية بطريقة أكثر تحديدا:

> [W]e are dealing with *institutional translation* in those cases when an official body (government agency, multinational organization or a private company, etc.; also an individual person acting in an official status) uses translation as a means of "speaking" to a particular audience. Thus, in institutional translation, the voice that is to be heard

is that of the translating institution. As a result, in a constructivist sense, the institution itself gets translated. (Koskinen, 2008, p. 22)

نحن نتعامل مع الترجمة المؤسساتية في تلك الحالات عندما تستخدم هيئة رسمية (وكالة حكومية أو منظمة متعددة الجنسيات أو شركة خاصة، وما إلى ذلك، وأيضًا شخص يعمل في وضع رسمي) الترجمة كوسيلة "للتحدث" إلى جمهور معين. وهكذا، في الترجمة المؤسسية، فإن الصوت المراد سماعه هو صوت مؤسسة الترجمة. نتيجة لذلك، وبالمعنى البنّائي، تتم ترجمة المؤسسة نفسها.

يتشار تعريف موسوب (1988) إلى حد كبير مع التعريف السابق

“The translating of texts of a technical or administrative nature by large modern organizations conceived as purely economic-political entities”. (Mossop, 1988, p. 69)

"هي ترجمة النصوص ذات الطبيعة التقنية أو الإدارية من قبل منظمات حديثة وكبيرة تعتبر كيانات اقتصادية وسياسية بحتة". إذن فإن الترجمة المؤسساتية تتم عادة في مختلف المؤسسات على اختلاف اختصاصاتها في القطاعات الإدارية، والتقنية والتعليمية، والاقتصادية، وغيرها الكثير من القطاعات الأخرى التي ترتبط وتتداخل مع بعضها البعض، والتي أنشأتها المجتمعات الحديثة من أجل تلبية احتياجاتها وأنشطتها في مجالات الإدارة والرقابة.

تُستخدم تسمية الترجمة المؤسساتية بصفة عامة في الدراسات الترجمية للإشارة إلى الترجمة في أو لصالح مؤسسة معينة (Kang, 2008, p. 114) . وتهتم دراسة الترجمة المؤسساتية بالجوانب التنظيمية، أو الهيكلية، أو العلائقية، أو الإيديولوجية، أو التاريخية لمؤسسة ترجمية معينة، وتأثيرها على المترجمين وعملية الترجمة ومنتجها (Kang, 2008). ومن أبرز الأمثلة حول الترجمة المؤسساتية هي تلك التي تتم في إطار المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، وأبرزها منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي كمنظمات حكومية، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود

كمنظمات غير حكومية، بالإضافة إلى الترجمة التي تتم على مستوى الوكالات الحكومية في الدول ثنائية أو متعددة اللغات مثل كندا وسويسرا.

يوجد في الواقع حول العالم آلاف، بل عشرات الآلاف من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية، الربحية وغير الربحية، الحكومية وغير الحكومية، والحكومية الدولية التي تشتغل في مختلف المجالات والاختصاصات، وهي تتراوح بين المؤسسات العالمية الكبرى والمتطورة مثل منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبين المؤسسات الصغرى التي تهتم بالقضايا المحلية والإقليمية مثل منظمة الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تحقيق وحدة البلدان الأفريقية والتكامل الاقتصادي بينها. ومعظم هذه المؤسسات تستعمل الترجمة بشكل أو بآخر لتسيير أعمالها، بسبب التنوع اللغوي والثقافي الذي يكتسيها وتتعامل معه بشكل إلزامي ويومي[1].

يعتبر تحديد وتفكيك مفهوم المؤسسة أمرا أساسيا وضروريا للغاية حتى نتمكن ابتداء من ربطه بالترجمة، وبذلك التوصل إلى فهم أشمل لمفهوم الترجمة المؤسساتية، وكيف تتم العملية الترجمية في إطار مؤسساتي، وإذا ما كان مصطلح الترجمة المؤسساتية يطلق على الترجمة التي تتم على مستوى فئة محدّدة من المؤسسات أو يمكن إطلاقه أيضا على أي ترجمة تتم ضمن إطار مؤسساتي كالشركات التجارية مثلا. وبحكم ميل الدراسات الترجمية إلى التداخل مع مجالات علمية أخرى، وعلى وجه الخصوص مع علم الاجتماع، هذا التخصص الذي يُعْنَى بشكل أساسي بدراسة كل ما يتعلق بمفهوم المؤسسة التي تعتبر ضمن نطاق تخصصه أكثر من بقية المجالات العلمية الأخرى مثل الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، أين تم أيضا تناول مفهوم المؤسسة وتطوير المناهج المؤسساتية ضمنها.

[1] يشير أحج الباحثين إلى أن التمييز بين ممارسات الترجمة في المنظمات الدولية غير الحكومية (NGOs) مثل منظمة العفو الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية (IGOs) مثل منظمة الأمم المتحدة هو أمر في غاية الأهمية، لأنه يحدد الكثير من ملامح الترجمة المؤسساتية. حيث يشير إلى أن المنظمات الحكومية الدولية تولي اهتماما أكثر للترجمة بسبب تبنيها لمبدأ التعددية اللغوية وضرورة التزامها بهده السياسة، على الرغم من التكاليف العالية الناتجة عنها، على عكس المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنتهج سياسة الاقتصاد في الموارد المخصصة للترجمة، وتخصص ميزانية محدودة جدا للممارسات الترجمية، فهي في الواقع تفضل عدم توظيف المترجمين الفوريين أو التحريريين بدوام كامل لارتفاع التكلفة المصاحبة لهذا الأمر وتستعين كثيرا بالخدمات التي يوفرها لها المتطوعين سواء كانوا متخصصين في الترجمة أم لا (Pym, 2001).

يستعمل علماء الاجتماع في الغالب مصطلح "المؤسسة" لوصف الأنظمة المعيارية التي تعمل في خمس مجالات أساسية للحياة، والتي يمكن تصنيفها على أنها مؤسسات أولية في تحديد القرابة، وفي توفير الاستخدام المشروع للسلطة، وفي تنظيم توزيع السلع والخدمات، وفي نقل المعرفة من جيل إلى آخر، وفي تنظيم علاقتنا مع الخوارق الطبيعية. وبشكل مختصر، تسمى هذه المؤسسات الخمس الأساسية الأسرة، والحكومة، والاقتصاد، والتعليم، والدين (Koskinen, 2014). ووفقا لما سبق، تشتر مختلف المؤسسات التي تتبنى الترجمة بشكل رئيسي في تسيير أعمالها في عدة خصائص مشتركة بغض النظر عن تخصصاتها، ويمكن تحديدها بشكل دقيق من خلال الأدوار التي تمنحها إياها المجتمعات التي تشتغل على مستواها لخدمة وتسيير حاجياتها في المجالات الخمسة الأساسية للحياة السابقة الذكر. وبشكل عام يمكن تعريف أي مؤسسة على اختلاف توجهها على أنها شكل من أشكال العمل الموحد تحكمها أعراف، وقيم، ونظم عقائدية، وتوقعات أدوار وأهداف معينة (Koskinen, 2011, p. 54) ، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على منظمة الأمم المتحدة باعتبارها مؤسسة دولية يضبط عملها ميثاق معين يحدد مسار عملها وأهدافها.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ أول من استعمل مفهوم المؤسسة في اللغة كان هيل (Hill, 1958)، الذي اعتبر جميع أنشطة اللغة أنشطة مؤسساتية، ويُعتبر هو أيضا أول من صاغ مصطلح "اللسانيات المؤسساتية" (Institutional Linguistics) في المجال اللغوي (Hill, 1958, as cited in Jincil, 2014) . فبالنسبة إليه فإنه يجب دراسة اللغات ضمن سياق معين وليس بصورة منفردة ومنعزلة، ولهذا السبب تُعتبر استخدامات اللغة والمجتمعات اللغوية بمثابة مؤسسات اجتماعية، تشمل انتماء ومفهوم المستخدمين للغة معينة. وفي سياق متصل، فإننا نعتقد بأن مبادئ المفهوم نفسها سابقة الذكر الذي طرحه هيل في مجال الدراسات اللغوية تنطبق على مجال دراسات الترجمة، فقد ينتمي المترجمون إلى مؤسسات مختلفة ذات سياسات عامة ومعايير وقواعد ترجمة متباينة تحدد طبيعة وعمل كل مؤسسة مثل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللتان تعتمدان على الترجمة بشكل أساسي لسير عملهما.

كما تستعمل الباحثة الكندية غانيون (Gagnon, 2010) المختصة في الترجمة السياسية مصطلح الترجمة الذاتية (self-translation) للإشارة إلى الترجمة المؤسساتية ويطلق عليها البعض الآخر تسمية (auto-translation)، وهي الترجمة التي تتم على مستوى المؤسسات التي تنتج كلا من النص الأصلي والترجمة معا مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعطي هذه المؤسسات تحكما أكثر في العملية الترجمية، بمعنى التحكم في اختيار ما يتم ترجمته وكيفية ترجمته. كما يمكن القول أنّ هذه الترجمات هي نقل أمين لأيديولوجية المؤسسات الصادرة عنها، وذلك لأنها تنتجها وفقا لسياستها ومعاييرها الترجمية الخاصة، وبذلك تكون انعكاسا دقيقا لأيديولوجيتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح الترجمة الذاتية هو مصطلح أطلق أول مرة للإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها المؤلف الأصلي كتابه الخاص إلى لغة أخرى (Gagnon, 2010, as cited in Choi, 2014).

يعتبر موسوب (1988) أول من دعا بشكل منهجي لدراسة مؤسسات الترجمة في مجال الدراسات الترجمية، وتداعيات المعايير والتوجيهات التي تقدمها المؤسسة للمترجم على نتيجة الترجمة، حيث أشار إلى أن الترجمة تتم دائمًا في نوع من الإطار المؤسسي، وبأن الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة هي التي تحدد النهج العام الذي يتبعه المترجم، فقد يطلب العملاء الحصول على نوع معين من الترجمة، على سبيل المثال ترجمة حرفية، ولكن تحقيق هذا يعتمد في المقام الأول على ما إذا كانت عقيدة الترجمة في المؤسسة تسمح بهذا النهج في الترجمة أم لا، حيث يقول في هذا الشأن:

> The goals of a translating institution are what determine the general approach taken in the translations it produces: whether they are relatively literal or free, whether the language is conventional or innovative, whether metaphors are eliminated or retained, and so forth. (Mossop, 1988, p. 65)

تعتبر أهداف مؤسسة ترجمة ما هي التي تحدد النهج العام المتبع في الترجمات التي تنتجها: سواء كانت ترجمات حرفية أو حرة نسبيًا، سواء كانت اللغة تقليدية أو مبتكرة، سواء تم استبعاد أو الإبقاء على الاستعارات، وما إلى ذلك.

يقول البعض بأن المنهج المتبع في الغالب في ترجمة النصوص ذات الطابع الإداري والتقني وما شابههما، والتي يتم إنتاجها ضمن إطار مؤسساتي، والتي تكون فيها الهوية الشخصية للمؤلف غير مهمة وغير مذكورة هو المنهج التواصلي الذي يركز فيه المترجم على إيصال الرسالة وليس على الترجمة الحرفية للنص الأصلي. ولكن يشير نيومار (1981, 1988) في مقالاته المعروفة حول مناهج الترجمة التواصلية والدلالية، إلى أن بضع فقرات في مثل هذه النصوص قد تحتاج إلى ترجمة حرفية وهو الأمر الذي نوافقه فيها كثيرا. ولكن في الأخير تبقى المؤسسة هي الجهة الوحيدة التي تحدد وتفرض المنهج الترجمي الذي تراه الأنسب لخدمة أهدافها، ويعود القرار للمؤسسة التي تمتلك أجندات سياسية وأيديولوجية دائمة التغير بسبب طبيعة عملها البراغماتية، والتي على أساسها تحدد وتتبنى المناهج والاستراتيجيات الأنسب للقيام بترجمتها (Mossop, 1990).

2- 1- 2 خصائص الترجمة المؤسساتية

تتميز الترجمة المؤسساتية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع وممارسات الترجمة الأخرى، فهي تمتاز بكونها تتم ضمن أقسام ترجمة داخلية كبيرة (in-house departments) ضمن مؤسسات تتبنى سياسة التعددية اللغوية، لذلك تعتمد هذه المؤسسات على الترجمة بشكل محوري في تسيير أعمالها، وفي التواصل على المستويين الداخلي والخارجي.

إنّ أبرز خاصية من خصائص الترجمة المؤسساتية هي **إخفاء هوية المترجم** الذي ينجز الترجمة بناء على مبدأ **"المسؤولية الجماعية"** (collective responsibility)، والأمر نفسه ينطبق على محرري النصوص الأصلية في المقام الأول، فهم أيضا لا تظهر أسماءهم على الوثائق. فمن ميزات الترجمة المؤسساتية أيضا أنها **"جماعية"**، يقوم بها فريق من المترجمين يكملون عمل بعضهم البعض من ناحية

المهارات والمعارف، ويتبعون المبادئ التوجيهية والتنظيمية التي تفرضها عليهم المؤسسة التي يشتغلون فيها بشكل قسري، لأن المؤسسة التي يشتغل فيها المترجم هي الجهة التي ستتحمل أي تبعات غير مرغوب فيها في حال تسببت أي أخطاء في الترجمة في ذلك، ولا يتحملها المترجم بشكل فردي. فالإنتاج المؤسسي للترجمة غالبا ما يتضمن عملا مشتركا ومعقدا بين المترجمين، والمراجعين، والمحررين، والخبراء، والمصطلحيين، وعادة كتاب النصوص الأصلية، وحتى مجموعة من الجهات التي تتولى الموارد المادية الأخرى على اختلاف مصادرها. فعلى سبيل المثال، تصدر كل وثائق منظمة الأمم المتحدة تحت اسم الجهاز أو الهيئة أو القسم الذي أنتجها دون ذكر أسماء كتابها الأصليين والمترجمين الفعليين الذين قاموا بإنجاز الترجمة.

تعتبر الترجمة في منظمة الأمم المتحدة عملية جماعية إلى حد كبير، فنظرا لطبيعة وثائق المنظمة المتسمة بحجمها الكبير وبطبيعتها المستعجلة، قد يتم إيكال مهمة ترجمة نفس الوثيقة إلى أكثر من مترجم واحد، بالإضافة إلى مراجعتها من طرف أكثر من مراجع. من جهة أخرى، تنتهج المنظمة سياسة عدم ذكر أسماء المترجمين على الوثائق التي تصدرها -على الأرجح- باعتبار أن الفضل في صدور الوثائق في شكلها النهائي لا يرجع إلى مجهود المترجم فقط، بل يرجع كذلك إلى عدة أطراف وجهات أخرى من مراجعين، ومصطلحيين، ومدققين لغويين، وفنيين، وكأن السبب وراء عدم ذكر أسماء المترجمين على الأعمال التي قاموا بترجمتها هو اعتراف بالمجهود الجماعي لجميع من ساهم في تخريج الوثيقة في صيغتها النهائية، من بداية تحريرها في لغتها الأصلية إلى غاية نشرها في طبعتها النهائية.

إنّ مسألة إخفاء هوية المترجمين وعدم ذكر أسمائهم على الترجمات التي ينجزونها راجعة أيضا إلى النظرة التي تنظر بها مثل هذه المؤسسات إلى المترجمين الذين يشتغلون لصالحها على أنهم مجرد **"عملاء"** للمؤسسة وليسوا أفراد (Mossop, 1990)، وهو الأمر الذي يعتبره أحد الباحثين تهميشا لعمل الترجمة (Venuti, 1998)[1]،

[1] يعتبر المنظر الأمريكي لورانس فينوتي من أبرز المنظرين المعاصرين الذين دافعوا عن فكرة إبراز المترجم (translator's visibility) ونقد فكرة خفائه بشدة (translator's invisibility)

وإغفالا لدور المترجمين ضمن الكثير من المؤسسات، ولذلك يدعو إلى إبراز دورهم بشكل أكثر، والاعتراف بمجهوداتهم عن كريق ذكر أسمائهم.

تتميز الترجمة المؤسساتية كذلك بإيلاء الأهمية القصوى **للتكافؤ اللغوي** عن طريق إنتاج نصوص مترجمة مطابقة لغويا ومن الناحية الشكلية للنص الأصلي، دون التركيز على الأثر الذي تحدثه على قارئ الترجمة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى موقف المؤسسات في الغالب الذي لا يشجع أي درجة من التكيف الثقافي في العملية الترجمية مثل حالة الترجمة في المفوضية الأوروبية. ويشير أحد الباحثين حول هذه النقطة إلى أنه ينظر إلى التكافؤ ضمن إطار الترجمة المؤسساتية، في أغلب الأحيان، على أنه التطابق اللغوي أو الترجمة الحرفية (Koskinen, 2000, p. 55)، وهو الأمر الذي يتعارض بشكل كبير مع أنماط التفكير السائدة في مدارس الترجمة والنظريات الأكاديمية التي تولي اهتماما بالغا للجوانب الثقافية والسياقية للترجمة، والأهم من ذلك للأثر الذي تحدثه على قرائها (Pym, 2001). لكن هدف المؤسسات على الأغلب من وراء هذا الاهتمام البالغ بالمكافئ اللغوي والشكلي في الأخير هو ضمان حصول قراء الترجمات المختلفة على نفس الرسالة بنفس الدرجة. وهذا النوع من التكافؤ يعرفه أحد الباحثين من نفس المنظور السابق كما يلي:

> Formal equivalence focuses attention on the message itself, in both form and content... One is concerned that the message in the receptor language should match as closely as possible the different elements in the source language. (as cited in Munday, 2004, p. 41)

يركز التكافؤ الشكلي على الرسالة في حد ذاتها شكلا ومضمونا... إن هذا الجانب الشكلي يظهر اهتماما لوجوب موازنة الرسالة المترجمة إلى اللغة المنقول إليها بمختلف العناصر في اللغة المنقول منها بأكبر دقة ممكنة.

تتميز الترجمة المؤسساتية أيضا بالتقييس (standardization) (Trosborg,1997) الذي يعتبر أهم الخصائص المميزة لها، عن طريق تحكم المؤسسة المنتجة للترجمة في تناسق المفردات وتراكيب الجمل والأسلوب بصفة عامة، أي التحكم فيها من النواحي

المعجمية والنحوية والأسلوبية في جميع الوثائق التي تصدرها بهدف توحيدها. وقد كان يتم تحقيق هذا قديما بمساعدة دلائل خاصة بالأسلوب، ومن خلال أعمال المراجعة والتدقيق الحثيثة والدؤوبة، وكذلك التوجيه والتدريب، ولكن في المؤسسات المعاصرة مثل منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومثيلاتها من المؤسسات الرائدة في مجال الترجمة المؤسساتية، يتم ضمان الاتساق أيضًا عن طريق أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب، وقواعد بيانات المصطلحات وذاكرة الترجمة، وبنو المصطلحات، وغيرها من الأدوات الأخرى.

يعتبر التناص (Intertextuality) كذلك من السمات الطاغية على النصوص والوثائق التي تنتج في إطار مؤسساتي. ويقصد به في هذا المقام أن النص يقوم على معرفة نص أو نصوص أخرى سابقة له، لا سيما تلك التي تكون من نفس النوع ومن نفس المجال الخطابي (دوبوغراند، 1980،1995، كما وثق عند الديداوي، 2000). حيث تتميز هذه النصوص بالترابط الكبير فيما بينها، وهو الأمر الذي يخلق عوائق للمترجم، بحيث يستوجب عليه الرجوع إلى الوثائق والنصوص السابقة في كل مرة، سواء بالنسبة لمحرري النصوص الأصلية، أو أثناء الترجمة بالنسبة للمترجمين للصلة الكبيرة التي تربط الوثائق بعضها ببعض، مما ينتج عنه في نظرنا نوعية من النصوص التي تسمى في مجال دراسات الترجمة بالنصوص الهجينة (hybrid texts) . ويعرف هذا النوع من النصوص على أنه:

A text that results from a translation process and shows features that somehow seem out of place, strange, unusual for the receiving culture. (Trosborg, 1997)

"نص ينتج عن عملية ترجمة، ويظهر خصائص تبدو بطريقة ما ليست في محلها، وغريبة، وغير معتادة بالنسبة لثقافة الاستلام". لذلك غالباً ما توصف الترجمات المؤسساتية بأنها معقدة وكثيفة وتفتقر إلى القابلية للقراءة.

الجدير بالذكر أن التناص صفة ملازمة لوثائق منظمة الأمم المتحدة التي تتسم بالتكرار، بحيث أن وثائق هذه المنظمة تتناول في الأغلب نفس المفاهيم والمواضيع

بدرجات ومستويات متفاوتة، ويرجع إليها المحررون والمترجمون على حد سواء كمراجع بشكل دائم نظرا لما تحتويه على نصوص قانونية مرجعية.

2- 2 الأبعاد المؤسساتية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

يتناول هذا الجزء بالتفصيل الأبعاد المؤسساتية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة في ثلاث محاور رئيسية. يتناول المحور الأول إطارها المؤسساتي العام، أما المحور الثاني فيسلط الضوء على أشكال وأبعاد الرقابة المؤسساتية على الترجمة في المنظمة، ويتضمن المحور الثالث موضوع ترجمة الوثائق وما يندرج ضمنها من متطلبات.

2- 2- 1 الإطار المؤسساتي للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

إنّ من المتعارف عليه أنّ المؤسسات والمنظمات على اختلاف أحجامها وتوجهاتها التي تتبنى سياسية ومبدأ التعددية اللغوية، والتي تُعتبر الترجمة بذلك من أهم ركائزها، تَقوم عبر الزمن بتطوير ثقافة وسياسة ترجمية خاصة بها، وهذا عبر تبني سياسة لغوية محدّدة، واستصدار دليل خاص بالترجمة والتحرير تفرضه على المترجمين الذي يشتغلون فيها، وتكوين قاعدة بيانات ومعاجم للمصطلحات خاصة بها كحال العديد من المنظمات المعروفة، على سبيل المثال لا الحصر منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، وغيرها. حيث تمتلك كل من هذه المؤسسات دليلا للترجمة والتحرير خاص بها يختلف عن المؤسسات الأخرى، قامت باستصداره بناء على سياستها وأهدافها من العملية الترجمية، ولخدمة وتسيير مصالحها.

إنّ منظمة الأمم المتحدة تصدر وثائقها في ست لغات رسمية بشكل متزامن عن طريق الترجمة، حيث أن معظم الوثائق يتم تحريرها باللغة الإنجليزية ثم تترجم بعد ذلك إلى بقية اللغات الرسمية الأخرى. كما يتم ترجمة البيانات الصادرة بأي لغة رسمية في الاجتماعات الرسمية بشكل تزامني إلى اللغات الرسمية الأخرى للهيئة المعنية من طرف المترجمين الفوريين للمنظمة، ولكن في حال استعمال أحد الوفود لغة من غير اللغات الرسمية الست للمنظمة، فيتوجب على هذا الوفد توفير ترجمة إلى إحداها، ليترجمها مترجمو منظمة الأمم المتحدة بعد ذلك إلى اللغات الرسمية الأخرى المتبقية. هذا

بخصوص الترجمة الشفوية التي لا تدخل في إطار بحثنا الحالي، فما يهمنا في هذه الدراسة هي الترجمة التحريرية لوثائق المنظمة لا غير.

تعتبر إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة للأمانة العامة الإدارة المسؤولة بشكل رئيسي ومباشر في المنظمة عن كل ما هو متعلق بشؤون اللغات والترجمة بنوعيها التحريرية والشفوية وإدارة الوثائق بصفة عامة، إلى جانب تقديم الدعم التقني في مجال السكرتارية للهيئات الحكومية الدولية، وأيضا إدارة الاجتماعات داخل المنظمة (الأمم المتحدة، إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، د. ت. ن). ويعتبر قسم إدارة الوثائق عماد عمل المنظمة الذي بدونه لا يستقيم عملها، بحيث أن جميع أعمال المنظمة مبنية على الوثائق وترجمتها، أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها من هذا الجانب فهي تحريرها وترجمتها انتهاء بطباعتها وتوزيعها باللغات الرسمية الست، فضلا عن اللغة الألمانية في بعض الأحيان.

تمر عملية الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة بعدة مراحل وإجراءات مدروسة قبل صدورها في شكلها النهائي وفقا لنظام مؤسساتي من المعايير المدروسة الخاصة بها. أولا، بعد أن يستلم قسم المؤتمرات واللغات الوثائق والنصوص المراد ترجمتها، تقوم وحدة الضبط والمراقبة التابعة لهذا القسم بإحالة هذه الوثائق إلى وحدات أو ما يطلق عليه البعض الآخر بأقسام الترجمة الخاصة باللغات الرسمية الست وهذا بعد تصنيفها للوثائق على حسب أهميتها، وحجمها، وصعوبتها، ودرجة الاستعجال في ترجمتها، وآجال تسليمها، مراعين في ذلك توزيعها على المترجمين والمراجعين على حسب خبرة وتمكن كل واحد منهم من موضوع الوثيقة، وكذلك دقة وسرعة عمله وأدائه (العميد، 2006). وإنّ هذه السلسلة من المراحل والعمليات المدروسة بشكل عملي هي مصممة لضمان عمل المخرجات المترجمة بسلاسة كجزء من خطاب مؤسسة الأمم المتحدة، ووفقا للمواصفات الشكلية والمعايير اللغوية والأسلوبية المنصوص عليها.

يجدر بنا هنا إعادة التنويه إلى ميزة من مزايا الطبيعة المؤسساتية للترجمة في الأمم المتحدة، وعلى الأغلب في جميع المؤسسات التي تتبنى سياسة التعددية اللغوية

ككل، ألا وهي عدم الكشف عن هوية المترجمين، والأمر نفسه ينطبق على محرري الوثائق الأصلية في المقام الأول. وفي نظرنا أن هذا الأمر هو ما يؤكد الدور الخفي الذي يؤديه المترجمون، أو بمعنى آخر، هو إغفال مباشر لتقدير الإبداع الفردي والاعتراف به وتشجيعه، على عكس ما يدعو إليه بعض منظري الترجمة أمثال فينوتي (1995) الذي دعا إلى دور أكثر وضوحا للمترجمين عبر إبراز المجهود الكبير الذي يقومون به وهذا على الأقل عن طريق كتابة أسمائهم على الأعمال التي قاموا بترجمتها[1]. وهو ما يراه البعض الآخر من أبسط حقوق المترجمين على الجهات التي يشتغلون لصالحها. ويرى البعض من ناحية أخرى أنّ مرد هذا الإغفال لهوية المترجمين خاصة على المستوى المؤسساتي راجع إلى أن أنواع النصوص وعملية الصياغة الجماعية متعددة اللغات لهذه المؤسسات لا تدعم فكرة المؤلفين والمترجمين الفرديين (Koskinen, 2000) . ويعود السبب -في رأينا- وراء عدم ذكر اسم المترجم على الترجمة التي ينجزها في المؤسسات الكبرى إلى الكمية الكبيرة للوثائق المترجمة، بحيث إنه من غير المجدي ومن غير العملي على الإطلاق أن تحمل كل وثيقة اسم مترجمها، فما دام المترجم يشتغل ضمن مؤسسة بهذا الحجم يكفي ذكر اسم المؤسسة فقط دون الحاجة إلى ذكر أسماء المترجمين مفردة.

لا يفوتنا في الأخير التنويه إلى أن ما ذكر في هذا الجزء حول الإطار المؤسساتي للترجمة في منظمة الأمم المتحدة هو في الواقع ينطبق فعليا على كل الوثائق وعمليات الترجمة في جميع مقراتها سواء في نيويور أو فيينا أو جنيف، كونها جميعها تخضع لإدارة واحدة ألا وهي إدارة الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة للأمانة العامة.

[1] للإطلاع على المزيد حول مسألة خفاء المترجم أنظر:
Venuti, L. (1995). *The translator's invisibility: A history of translation*. London & New York: Routledge. available from http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.475.4973&rep=rep1&type=pdf.

2- 2- 2 أشكال وأبعاد الرقابة المؤسساتية على الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

تشير أحد الباحثين إلى أن جميع المؤسسات تقيد وتنظم سلو منتسبيها (Koskinen, 2008, p. 18)، وبشكل حتمي فإن المنطق نفسه يشمل عملية الترجمة في هذه المؤسسات مثل مؤسسة المفوضية الأوروبية التي تشتغل فيها كوسكينان، والأمر ينطبق طرديا على مؤسسات شبيهة يجمعها مبدأ التعددية اللغوية والترجمة المؤسساتية مثل منظمة الأمم المتحدة. حيث يخضع المترجمون في المؤسسات المشابهة المذكورة سابقا إلى السياسات واللوائح والإرشادات المسطرة من طرف المؤسسة، ويعملون على تنفيذها وإنجاحها، وفي غضون ذلك يخضعون للرقابة للتأكد من عدم حيادهم عن النهج العام للعملية الترجمية للمؤسسة، ومن تنفيذهم لسياساتها وأهدافها. فعلى الأغلب ليس للمترجمين الحرية المطلقة في اختيار المناهج والإجراءات التي يرونها مناسبة للترجمة، بل يتبعون المناهج التي ارتأت المؤسسة اعتمادها تماشيا مع سياساتها وخدمة لأهدافها بغض النظر عما إذا كان المترجمون موافقين عليها، ومقتنعين بجدواها أم لا.

تعتبر العلاقة بين الترجمة والرقابة علاقة جدلية تم تناولها من زاويتين مختلفتين في مجال دراسات الترجمة، فمنهم من ينظر إليهما على أنهما عمليتان تكملان بعضهما البعض، أما البعض الآخر فينظر إلى العلاقة بينهما بأنها علاقة يشوبها الصراع والمعارضة والصدام. وينبع هذا الاختلاف في الرؤى بخصوص العلاقة بين الترجمة والرقابة في الواقع إلى اختلاف معاني كلمة الرقابة في حد ذاتها، فالمفهوم ينطوي على معاني إيجابية وسلبية في الوقت ذاته، فهي تعني السيطرة والإخضاع، كما تعني كذلك الحراسة والرعاية والتفقد والمتابعة والاهتمام.

إنّ ما تقدم هو حال الترجمة في منظمة بحجم الأمم المتحدة التي تعتبر نشاطا تحكمه معايير عالية الصرامة، بحيث تفرض على مترجميها ومهنييها اللغويين عبر دلائل الترجمة والتحرير والأسلوب، وقواعد البيانات والمصطلحات. وكما ذكرنا من قبل بأن الترجمة في هذه المنظمة تعتبر ترجمة ذاتية لأنّ المؤسسة نفسها هي التي تنتج وتترجم وثائقها، بمعنى أنها هي التي تتحكم في كل مرحلة من مراحل إنتاج النصوص

الأصلية وترجمتها، حتى في حالة استعانتها بخدمات ترجمة من خارج المنظمة فإنها تفرض على المترجمين إتباع أسلوب ودليل المنظمة للترجمة والتحرير عن طريق إشراف وحدة الترجمة التحريرية التعاقدية.

تنعكس الرقابة المؤسساتية لمنظمة الأمم المتحدة على العملية الترجمية عن طريق مهام قطاع خدمات المؤتمرات، وبالتحديد شعبة التحرير والوثائق الرسمية التابعة لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. حيث يعنى القطاع بشكل عام بتنسيق ومتابعة عمليات إصدار الوثائق والمنشورات في المنظمة باللغات الرسمية، وتعنى الشعبة بإدخال التعديلات الضرورية التي يقتضيها حسن الصياغة على المشاريع والمسودات الأولية للوثائق. كما تعنى بوضع المعايير والمبادئ التوجيهية لعملية التحرير ضمانا للاتساق وتوحيدًا للممارسات وللشكل الذي تصدر به الوثائق. بالإضافة إلى ما سبق تختص الشعبة أيضا بإخراج الوثائق في حلتها النهائية من محاضر ومجلدات القرارات والمقررات بعد مضاهاة النصوص باللغات الست، والاستيثاق من توحيد صياغتها بحيث تؤدي المعنى نفسه باللغات الرسمية الست (الأمم المتحدة، دليل الترجمة والتحرير، 2000، 2004، ص 28).

تتمثل الرقابة المؤسساتية لمنظمة الأمم المتحدة على عملية الترجمة فيها في مختلف التدابير لضمان التزام مترجميها بسياستها الترجمية وضمان جودة الترجمة عند كل مرحلة من مراحلها عن طريق الحرص على عدم حياد مترجميها عن الإجراءات والمبادئ التوجيهية التي تصدرها، أي التحقق من أن الأداء الفعلي للمترجمين يسير وفقا للسياسية الترجمية العامة التي تحقق أهداف المنظمة. وتعتبر المراجعة على يد مهنيين متمرسين الأداة الأساسية للرقابة التي تحظى بأكبر قدر من الثقة لمراقبة التزام مترجميها بسياستها الترجمية وبمعايير الجودة.

كما أشرنا سابقا إلى أهمية عمل المراجعين في سير العملية الترجمية في المنظمة من ضبط للنوعية والجودة، بحيث نعتقد بأنّ وظيفة المراجع شبيهة إلى حد كبير بعمل المراقب، وهذا عبر مراقبته وحرصه على التحسين والتأكد من التزام المترجم بأطر الترجمة التي تسطرها المؤسسة وعدم حياده عنها مهما كانت درجة خبرته وتمرسه،

فالمراجعة ركن أساسي من أركان الترجمة في هذه المنظمة على وجه التحديد. وهو الأمر الذي يؤكده أحد الباحثين الذي عدّد سبعة أنواع من المراجعة التي تتم على مستوى مؤسسات منظمة الأمم المتحدة لما لها من دور محوري في عملية الرقابة على الترجمة في المنظمة كترجمة مؤسساتية، سواء على يد مترجمين أو مراجعين أو كليهما معا، نذكرها بإيجاز فيما يلي.

أولا، **التدقيق**: يعتبر هذا النوع أدنى درجات المراجعة، وعملية لا يمكن الاستغناء عنها في أي نوع من الترجمات مهما كانت درجة أهميتها بهدف التأكد من صحتها وسلامتها. وتتمثل العملية في التدقيق اللغوي من أجل تدار الأخطاء الإملائية والنحوية والمطبعية، ولتوضيح أي غموض أو التباس. كما لا يتحمل المراجع المدقق مسؤولية مضمون النصوص التي يقوم بتدقيقها لأنه ليس مخولا بإضافة أو حذف أو تعديل أي من المعلومات لأنها ليست بمهمته في المقام الأول. إذن الهدف من التدقيق هو التأكد من إخراج ترجمة صحيحة من الناحية اللغوية فقط.

ثانيا، **المراجعة الذاتية**: هو مصطلح يشير إلى التحقق من الترجمة بواسطة مقابلتها بالنص الأصلي من طرف المترجم نفسه الذي قام بالترجمة وليس من طرف شخص آخر. وقد حددت المنظمة نسبة 40 % من مجموع الترجمات كحد أقصى لهذا النوع من المراجعة، ولكن قلّما يتم التقيد بهذه النسبة لعدة أسباب مالية وإدارية أهمها قلة عدد المترجمين، وضخامة عبء العمل الذي يقع على عاتقهم، وضيق وقت تسليم الترجمات.

ثالثا، **المراجعة من أدنى**: يوكل هذا النوع من المراجعة إلى المترجمين المبتدئين أو المتدربين في المنظمة بمراجعة ترجمات لمترجمين أكثر خبرة وتمكنا منهم بهدف مساعدتهم على الاحتراف في الترجمة عبر إعطائهم فرصة الاطلاع ومراجعة ترجمات مترجمين محترفين. ومن الجوانب الإيجابية لهذا النوع من المراجعات هو اعتباره نوعا من التدريب لمثل هؤلاء المترجمين المبتدئين والمراجعين المستقبليين. وكذلك من أجل الاقتصاد في التكاليف المادية المخصصة لعملية المراجعة.

رابعا، **التنسيق**: يعطى هذا النوع من المراجعة كمرحلة أخيرة إلى أحد المترجمين المشاركين في ترجمة نص معين بعد الفراغ تماما من ترجمته بهدف تنسيق أجزائه من حيث الخيارات اللغوية والأسلوبية والمصطلحية. حيث أنه نظرا لحجم وثائق المنظمة التي تتميز بكثافة حجمها وبطبيعتها المستعجلة، قد يتم إيكال مهمة ترجمة نفس الوثيقة إلى أكثر من مترجم واحد، مما يستدعي تدخل المراجع لتنسيق هذا العمل الجماعي والحرص على إخراجه في صورة متسقة ومنسجمة.

خامسا، **المراجعة المتعددة**: يتم إيكال المراجعة هنا إلى أكثر من مراجع بسبب حساسية النصوص والوثائق مثل قرارات مجلس الأمن التي تتناول مسألة الإرهاب موضوع بحثنا هذا.

سادسا، **المراجعة المتدرجة**: تتم عبر مراحل زمنية متفاوتة عندما يتوفر المراجع على متسع من الوقت لإتمام عمله قبل الموعد النهائي لتسليم الترجمة، والهدف وراء هذا التأني وأخذ المراجع الوقت الكافي في المراجعة هو حتى يتم الوصول إلى مستوى الترجمة البيانية، ويتوقف هذا النوع من المراجعة على مدى أهمية النص المترجم.

سابعا، **المراجعة التقليدية**: لا يتم إيكال هذا النوع من المراجعة إلا إلى مترجم ومراجع متمرس وذو خبرة وباع طويلين في المجال. وتكون المراجعة عن طريق مقارنة النص الأصلي بنص الترجمة لتصحيح أية أخطاء، ولإجراء التعديلات الضرورية من أجل الوصول إلى التطابق على مستوى الشكل والمعنى (الديداوي، 2000، ص ص 106-109).

يجدر التنويه في الختام بعد استعراض أنواع المراجعات السبع الدارجة في منظمة الأمم المتحدة وفي الترجمة المؤسساتية بصفة عامة، والتي تعتبر وسيلة هامة من وسائل الرقابة على العملية الترجمية التي تتم في إطار مؤسساتي، والعلاقة الديناميكية بين المترجم والمراجع، إلى أنه ليس من مهام المراجع إدخال التغييرات على الترجمة بنفسه وتقديمها مباشرة للنشر دون إعادتها مرة أخرى للمترجم للنظر في الأخطاء التي ارتكبها - إن وجدت- والتصويبات المقترحة، فهو فقط يقوم بتحديدها ومن ثم إرجاعها للمترجم

مرة ثانية الذي يعتبر الشخص المخول بإدخال التصويبات المقترحة من طرف المراجع، ليتلقاه هذا الأخير مرة ثانية من أجل قراءة أخيرة بغرض التدقيق، ليرده أخيرا للمترجم ثم التسليم والنشر.

2- 2- 3 ترجمة الوثائق في منظمة الأمم المتحدة

لا يحتل موضوع ترجمة الوثائق بمختلف أنواعها في الواقع حيزا كبيرا في مجال دراسات الترجمة ونظرياتها، ومما لاحظناه أيضا عدم اهتمام الباحثين بهذا الجانب على وجه التحديد مثل بحثهم واهتمامهم بالمواضيع والجوانب الأخرى المتعددة للترجمة، مثل الترجمة القانونية والسياسية والأدبية وغيرها. وهذا رغم أهمية النشاط الكبيرة، والحيز الكبير الذي تحتله ترجمة الوثائق في مختلف المؤسسات، ورغم ما تطرحه من العديد من التحديات والمشاكل التي قد تنتج عن سوء ترجمتها. والحال نفسه بالنسبة لوثائق منظمة الأمم المتحدة، ما عدا بحوث متفرقة هنا وهنا، كل هذا رغم الكم الهائل للوثائق التي تترجم بشكل يومي إلى لغات المنظمة الرسمية الست، ولغات أخرى غيرها على حسب الحاجة إليها.

يشير مصطلح الوثائق (Documentation) المستخدم في سياق منظمة الأمم المتحدة وفقا لدليل التحرير الصادر سنة (1983) إلى مجموعة المواد المكتوبة الصادرة رسميا تحت سلطة أحد أجهزة المنظمة، والحاملة لـ/ تحت رمز وثيقة الأمم المتحدة (United Nations, editorial manual, 1983, p.04). وتكمن القيمة الكبيرة لوثائق المنظمة من وجهة نظرنا في النطاق الواسع للمواضيع المتخصصة التي تتناولها، وكذلك في الدقة والسلطة والاحترافية العالية التي يتم إعدادها بها.

إنّ المقصود بالوثائق في هذا السياق هو ما تصدره المنظمة رسميا من مواد مختلفة، من بينها تقارير الأمين العام، وتقارير الهيئات الرئيسية والفرعية، وورقات العمل، وجداول الأعمال، والقرارات والمقررات، والإضافات، والتصويبات، والتنقيحات، ويومية الأمم المتحدة، ومنشورات المنظمة، وغيرها الكثير من الوثائق الأخرى. وفي نظرنا فإن الترجمة في منظمة الأمم المتحدة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع

رئيسية بناء على أنواع النصوص والوثائق التي تترجمها إلى ترجمة سياسية ودبلوماسية وقانونية. فهي سياسية بالنظر إلى كونها منظمة حكومية دولية ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، وتعالج قضايا سياسية بحتة. ونذهب أبعد من هذا لاعتبارها ترجمة دبلوماسية لأن العديد من وثائقها هي نتيجة مفاوضات دقيقة معقدة وتسويات سياسية بين دولها الأعضاء. كما تعتبر ترجمة قانونية لأنها تغطي الكثير من الجوانب القانونية للمنظمة ودولها الأعضاء. وبذلك يمكن تصنيف الوثائق الصادرة عنها إلى الفئات التالية تقريبا:

1- القرارات الرسمية (official resolutions)، والمقررات (decisions)، والبيانات (statements)، والصكو القانونية (legal instruments): هذه الوثائق هي مخرجات العمل من قبل الهيئات التي تحدد المواقف الرسمية وتوفر التوجيه الداخلي والخارجي للقضايا التي تعالجها المنظمة. وغالبا ما تحمل هذه الوثائق ثقلا قانونيا كبيرا، ويتم نشرها وتوزيعها على نطاق واسع.

2- التقارير: تهدف كتابة هذا النوع من الوثائق إلى الإبلاغ عن العمل المنجز، وغالبا ما تكون بمثابة مدخلات لمداولات أجهزة المنظمة، لتقديم المساعدة في صنع القرارات. يمكن أيضا تقديم تقرير من هيئة واحدة أو من وحدة تنظيمية إلى أخرى كطريقة تلخص القرارات التي تتخذها الوحدة الأصلية، على سبيل المثال يقدم الأمين العام تقاريره إلى الجمعية العامة عن عمل الأمانة العامة.

3- سجلات الاجتماعات والمناقشات: ويكون هذا النوع من الوثائق عادة إما تقارير حرفية أو ملخصات.

4- خطابات وملاحظات من الدول الأعضاء إلى المنظمة.

5- السجلات الداخلية مثل المجلات اليومية وجداول الأعمال ومشروعات القرارات.

6- منشورات المبيعات، مثل الكتب والمجلات والتقارير الرئيسية. ولأسباب عدم التنصل، يتم تسجيل التغييرات والإضافات التي تطرأ على الوثائق، كوثائق إضافات أو

تصوييات منفصلة (Corrigenda and Addenda documents) (Rafalovitch and Dale, n. d.).

يعتبر قسم الوثائق (Documentation Division) التابع لإدارة الجمعية العامة والمؤتمرات الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن تحرير وترجمة الوثائق الرسمية للأمم المتحدة إلى اللغات الرسمية الست، وكذلك توفير خدمة المصطلحات والمراجع لجميع المهنيين اللغويين من محررين ومترجمين وغيرهم، والتي توفر لهم المعلومات الأساسية والضرورية التي يحتاجون إليها للقيام بعملهم على أكمل وجه. كذلك يقوم القسم بتطوير وتوفير قواعد بيانات المصطلحات، وتصنيف جميع الوثائق التي يصدرها على قواعده الإلكترونية على الإنترنت، وإتاحتها للمستخدمين من داخل منظومة الأمم المتحدة وللعامة أيضا، ممن هم مهتمين بنشاطات المنظمة عبر نظام وثائق الأمم المتحدة على الموقع الرسمي www.undocs.org. حيث تعتمد المنظمة في عملها بشكل رئيسي على البحث المصطلحي، وتخصص له أقساما خاصة به، والتي تهدف إلى زيادة إنتاجية طاقم المترجمين عن طريق تولي مهمة البحث عن المصطلحات وتنسيقها وتحيينها واتساقها بدلا عنهم توفيرا لوقتهم وجهدهم من أجل ترجمة أكثر سرعة ودقة.

تجدر الإشارة إلى حقيقة أن التاريخ الطويل للممارسة الترجمية لوثائق منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية على مر أكثر من أربعة وسبعون عاما منذ تاريخ تأسيسها، أدى بلا أدنى شك بالمنظمة إلى وضع وتطوير مجموعة من القواعد والمعايير الخاصة بممارساتها الترجمة على مر السنوات. وأن تجربتها العريقة في مجال الترجمة بكل عثراتها وسقطاتها واحترافيتها وانجازاتها، يمكن أن تقدم دروس غنية ورؤى للمترجمين على اختلاف مشاربهم، وللمؤسسات الترجمية والمؤسسات التعليمية للترجمة على حد سواء.

2- 3 الأبعاد السياسية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

يتناول هذا الجزء الطبيعة المؤسساتية والسياسية للترجمة على مستوى منظمة الأمم المتحدة. وقد قسمناه إلى ثلاثة محاور، تناولنا في المحور الأول مفهوم الخطاب السياسي وخصائصه، ومحاولة إسقاطه على الخطاب السياسي الذي يصدر عن منظمة الأمم المتحدة خاصة ذلك المتعلق بمسألة الإرهاب. أما المحور الثاني فقد تطرق إلى الخطاب السياسي والترجمة، وأخيرا المحور الثالث الذي ناقشنا فيه مقاربات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة ومختلف آراء المنظرين بهذا الخصوص.

2- 3- 1 مفهوم الخطاب السياسي وخصائصه

يحتل الخطاب بصفة عامة حيزا كبيرا في الدراسات اللغوية الحديثة، بحيث أصبح تصنيف النصوص والخطابات وتحليلها مهما للغاية لدراستها وفهمها ومناقشتها. وقبل الشروع في تحديد مفهوم الخطاب السياسي، يجدر بنا في البداية التعريج سريعا على مفهوم الخطاب لغة واصطلاحا.

إنّ الخطاب لغة يعني الكلام، ويعني أيضا الرسالة. والخطاب كما ورد في معجم لسان العرب "هو مراجعة الكلام بين طرفين أو أكثر، بحيث يتم تبادل رسائل لغوية" (ابن منظور، 1414، ص 361). وقد لعبت اللسانيات الحديثة دورا هاما في تحديد مفهوم الخطاب، بحيث انتقلت من الاهتمام بالجملة إلى الاهتمام بالخطاب باعتباره متتالية من الجمل. ومن التعريفات الحديثة والشاملة للخطاب، تعريف ميشيل فوكو في كتابه نظام الخطاب على أنه:

> الخطاب مصطلح لساني، يتميز عن نص وكلام وكتابة وغيرها بشكله لكل إنتاج ذهني، سواء كان نثرا أو شعرا، منطوقا أو مكتوبا، فرديا أو جماعيا، ذاتيا أو مؤسسيا . . . وللخطاب منطق داخلي وارتباطات مؤسسية، فهو ليس ناتجا بالضرورة عن ذات فردية يعبر عنها أو يحمل معناها أو يحيل عليها، بل قد يكون خطاب مؤسسة أو فترة زمنية أو فرع معرفي ما. (فوكو، 1984، ص 4)

يرجع اختيارنا لهذا التعريف على وجه الخصوص من بين الكم الكبير للتعريفات التي تناولت هذا المفهوم إلى كونه يشتمل على تعريف الخطاب كفعل مؤسساتي، وهو ما ينطبق على حال الخطاب السياسي الصادر عن منظمة الأمم المتحدة موضوع بحثنا. وعلى هذا الأساس فإن الخطاب كوحدة لغوية مكتوبا كان أم منطوقا، فرديا أم صادرا عن مؤسسة تحكمه شروط لغوية وأسلوبية معينة ضمن جنس أدبي وحقل معرفي معين بهدف التأثير وتحقيق التواصل بين الكاتب والمتلقي.

كما يصب تعريف الخطاب الوارد في معجم المصطلحات السياسية والاتيكيت الدبلوماسي في نفس الاتجاه، ويفند بذلك المفهوم البدائي المتداول للخطاب على أنه حصرا كلام شفاهي سواء كان مرتجلا أو مقروء يلقيه خطيب على حشد من الجماهير، وبأنه ليس نصا مكتوبا، حيث شمل هذا التعريف الأنواع التالية للخطاب: تعبير عن الأفكار بالكلمات، وتعبير بالمحادثة بين طرفين أو أكثر، ومناقشة رسمية مكتوبة/معالجة مكتوبة لموضوع معين، وحوار أو كلام (الخياط، 2008، ص 188).

يمكن للخطاب السياسي بناء على هذا التعريف أن يكون على شكل نص مكتوب يناقش قضية سياسية محدّدة ويخضع للشروط اللغوية المتعارف عليها في الحقل السياسي والصادرة عن هيئة سياسية معينة، وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على وثائق منظمة الأمم المتحدة خاصة الوثائق التي اخترناها للمعالجة كمدونة لهذا البحث المتمثلة في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب.

يعرف كذلك أحد الباحثين -تماشيا مع التعريف السابق- الخطاب السياسي بأنه "تركيب من الجمل موجه عن قصد إلى المتلقي بقصد التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب عن طريق الشرح والتحليل والإثارة ويتضمن هذا المضمون أفكارا سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسيا" (الوعر كما وثق عند أبو العلا، 2013). وانطلاقا من هذا التعريف يعتبر الخطاب السياسي فعل تواصلي يتميز من حيث لغته التي تتناول مواضيع سياسية دون غيرها، ومن حيث الهدف المرجو من ورائه الذي يرمي إلى التأثير على المتلقي في المقام الأول. ويضم الخطاب السياسي عدة أنواع أدبية بما في ذلك

المعاهدات، والخطب، والمناقشات البرلمانية، والتقارير، والمقالات الصحفية، والمؤتمرات الصحفية، والمذكرات، والأخبار، ومقالات الرأي أو المقابلات، وغيرها العديد من الأنواع شرط أن يكون المواضيع التي تتناولها هي مواضيع سياسية حصرا.

تعتبر اللغة وسيلة أساسية للتعبير عن الأحداث السياسية وتحقيق أهداف سياسية معينة عن طريق التحكم في سلو الشعب والأوضاع بصفة عامة. وتقوم لغة السياسة على الإقناع واستعمال أسلوب سهل ولكن قوي في نفس الوقت، وتقاس مدى قوتها من خلال الأثر الذي تنتجه من تغيير للأوضاع أو الإبقاء عليها كما هي.

2- 3- 2 الخطاب السياسي والترجمة

السياسة في اللغة العربية هي مصدر للفعل (سَاسَ)، يقال سَاسَ الدَوَابَ يَسُوسُها سِيَاسَةً إذا قام عليها وراضاها بهدف ترويضها وتدريبها. والسياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه وسَاسَ الأمر سِياسَةً بمعنى نهض به، وهذا هو المعنى الذي أُخِذَ منه سِيَاسَةُ الرَعِيَة، فيقال سَاسَ الوالي الرَعِيَّةَ، يَسُوسُها سَوْسًا وسِيَاسَةً، إذا ملك أمرهم. إذن فالسياسة هي نوع من الاهتمام والرعاية والقيام بشؤون الرعية بهدف تحقيق وبلوغ مقصد بعينه (محمد داود، 2003، ص 15). ومن التعريفات الشائعة والحديثة للسياسة هي أنها art of governance بمعنى فن الحكم.

تضطلع الترجمة ولا ريب بدور مهم في المجال السياسي، فهي قناة لا غنى عنها لتحقيق التواصل بين الأفراد والشعوب والحكومات على المُستَوَيَيْن المحلي والدولي التي فرضت عليها العولمة تحديات سياسية مشتركة استوجبت الاجتماع حولها من أجل فضها والتوصل إلى حلول بشأنها. فعلى الصعيد المحلي، تؤدي الترجمة دورا محوريا في تسيير شؤون الدول ثنائية اللغة مثل كندا، ومتعددة اللغات مثل سويسرا. كما تعتبر الترجمة مهمة أيضا حتى في البلدان أحادية اللغة، بحيث تعتبر ضرورية للغاية للتواصل مع الأقليات والمهاجرين الذين يتحدثون لغات أخرى.

تلعب الترجمة على المستوى الدولي دورا في غاية الأهمية في التواصل والعمل بين الدول، وهي جزء لا يتجزأ من عمل المجتمع الدولي المنضوي تحت المنظمات

الدولية على اختلاف توجهاتها، فهي الوسيلة الوحيدة التي تحقق التواصل بين مختلف الأطراف الفاعلة على اختلاف ألسنتهم، وتعتبر الأمم المتحدة خير مثال على هذا فهي تجمع تحت سقفها 193 دولة عضوا تختلف في اللغات والثقافات، لكن تجمعها مصالح وتحديات مشتركة كل هذا بمساعدة الترجمة.

تلعب السياسة دورا محوريا في حياة الأفراد والشعوب لما لها من تأثير مباشر على سير حياتهم نحو الأفضل أو الأسوأ. كما تؤدي الترجمة دورا في غاية الأهمية في إطلاع الناس على ما يدور في عالم السياسة المتشابك والمتعدد الأطراف. وتصنف الترجمة التي تتناول المواضيع السياسية على أنها ترجمة سياسية، وذلك بناء على التصنيف القائم على اعتبار موضوع النص المترجم هو المحدد الأساسي لنمط الترجمة، وتعرف هذه التصنيفات اصطلاحا بالنصوص المتخصصة (هنا الترجمة الأدبية، والترجمة الطبية، والترجمة التقنية، والترجمة السياسية، وغيرها الكثير من أنواع الترجمات الأخرى). إن الترجمة السياسية هي ببساطة نشاط ترجمي يتضمن ترجمة اللغة المعمول بها والمتداولة في المجال السياسي. إذن وبصفة عامة يتم استخدام هذه التسمية للإشارة إلى ترجمة النصوص السياسية من لغة إلى أخرى.

إنّ الترجمة في منظمة الأمم المتحدة هي ترجمة مؤسساتية بدون أدنى شك، ونظرا لأنشطة المنظمة السياسية بالدرجة الأولى، خاصة ضمن جهازيها الرئيسيين مجلس الأمن والجمعية العامة، فيمكن اعتبارها ترجمة سياسية ودبلوماسية أيضا خاصة فيما يتعلق بمحور بحثنا هذا وهو "الإرهاب".

تعتبر ترجمة النصوص السياسية بلا ريب من أصعب أنواع الترجمات على الإطلاق لما تكتنفها من تحديات ومخاطر قد تنتج عن سوء ترجمتها من سوء فهم وتوتر للعلاقات بين الدول مدفوعة بشكل خاص بالعثرات اللغوية والثقافية. وأشهر مثال عن الآثار السلبية التي تنتج عن عدم دقة في الترجمة السياسية هو الخطأ في ترجمة قرار مجلس الأمن 242 إلى الإنجليزية سنة 1967 حول الصراع العربي الإسرائيلي، حيث يقول النص في نسخه الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية بوجوب **انسحاب إسرائيل**

من الأراضي العربية المحتلة التي احتلتها إسرائيل سنة 1967. أما في النص الإنجليزي المترجم تم حذف (**الـ**) التعريف من كلمة **الأراضي** فكانت الترجمة كالتالي **انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير** (الكيالي، 1990، ص 773). وقد نتج عن هذه الترجمة الإنجليزية اعتماد كل من إسرائيل والو. م. أ تفسيرا للقرار فحواه بأن الانسحاب المنصوص عليه لا يشمل جميع الأراضي العربية المحتلة المتمثلة آنذا في كل من الضفة الغربية، وغزة، ومنطقة الجولان، وسيناء، بل أجزاء من هذه الأراضي فقط وليس كلها. إذن هذا الخطأ في الترجمة الذي لا يبدو فادحا في ظاهره، كانت له عواقب ملموسة وفعلية زادت من تعقيد الصراع وأطالت من عمر الأزمة على أرض الواقع.

إذن تشكل ترجمة النصوص السياسية وقرارات مجلس الأمن على وجه التحديد تحديات فعلية لمترجمي المنظمة لما قد ينتج عن سوء ترجمتها من عواقب وخيمة والمثال الذي أشرنا إليه سابقا خير دليل على ذلك. كما أن إمكانية سوء ترجمة هذه القرارات قد تكون نتيجة مشاكل وأغلاط لغوية مصدرها بالأساس النص الأصلي ذاته، وهو الأمر الذي أشار إليه أحد الباحثين عندما نعتت جريدة النيويور تايمز اللغة الإنجليزية المستخدمة في الأمم المتحدة بالرداءة والضعف، وأطلقت عليها تسمية إنجليزية الأمم المتحدة للإشارة إلى أن مستوى اللغة الإنجليزية المستعملة لكتابة وثائق الأمم المتحدة ذات مستوى ركيك ومتدني. ومثال آخر عن النتائج الكارثية التي قد تنتج عن الأخطاء اللغوية والنحوية الموجودة في النص الأصلي وترجمتها كما هي دون تصحيح هو ما أظهره تحليل قرار مجلس الأمن رقم 1441 (2002) الذي كان ذريعة قوية لغزو العراق سنة 2003.

إنّ من الصعوبات التي يواجهها المترجم أثناء ترجمته للنصوص السياسية هي طبيعة السياسة واللغة السياسية في حد ذاتها والأسلوب غير المباشر الذي يشوبه الغموض والتمويه في كثير من الأحيان، ما يُصَعِبُ من مهمة المترجم في إدرا الدلالة الفعلية للألفاظ والعبارات نتيجة خروجها عن معانيها الفعلية إلى معاني ضمنية. بالإضافة إلى التعقيدات التي قد تنشأ عن اختلاف اللغتين والثقافتين المنقول منها والمنقول إليها،

والأنظمة والمفاهيم السياسية في كل منهما، وهو ما يجعل المترجم حائرا في الاختيار بين ترجمة المعنى أو ترجمة الأسلوب. وهو كذلك الأمر الذي يستوجب على المترجم للتغلب على هذه الصعوبات أن يكون على اطلاع دائم بالمستجدات وحتى على الأحداث القديمة على الساحة السياسية سواء المحلية أو العالمية.

تتمثل الصعوبة اللغوية الأساسية في الترجمة السياسية في غياب المصطلحات المكافئة بين اللغات والثقافات المختلفة، وهو ما يتطلب من المترجم مقارنة مستمرة بين النظم السياسية بين اللغتين المنقول منها والمنقول إليها. وتعتبر المصطلحات المتجذرة في ثقافة لغة مصدرها واحدة من العقبات الرئيسية التي يمكن أن يواجهها المترجم، أي تلك التي تعكس فقط جوانب من الثقافة التي أنتجتها، وليست لديها مقابلات في الثقافة واللغة المستهدفة. فعندما تكون الثقافات متشابهة، تقل الصعوبات في الترجمة، وهذا راجع إلى توافر المكافئات الثقافية في لغتي الأصل والترجمة. أما عندما تكون الثقافات مختلفة فغالبًا ما يكون من الصعب جدًا العثور على عناصر معجمية وثقافية مكافئة. على سبيل المثال مصطلح Shadow Cabinet الذي يترجم **ترجمة حرفية** إلى (حكومة الظل)، وهي ترجمة تبقى غامضة بالنسبة للقارئ الهدف. في رأينا الترجمة تمت بمعزل عن بيئة وثقافة المصطلح الأصلية، وهذا راجع على الأرجح إلى عدم وعي المترجم بالأبعاد الثقافية والسياسية للمصطلح، وعدم توفر مكافئ ثقافي له في اللغة المنقول إليها.

تطلق العبارة في الواقع في البرلمان البريطاني على مجموعة مكونة من كبار السياسيين الذين ينتمون لأحزاب المعارضة غير المشاركة في الحكومة التنفيذية، والذين يشكلون تحت قيادة زعيم المعارضة حكومة بديلة للحكومة القائمة (بشكل غير رسمي) ، وذلك بتعيين عضو مقابل كل عضو من أعضاء مجلس الوزراء. تقع على عاتق حكومة الظل مسؤولية انتقاد السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة القائمة على رأس عملها، فضلاً عن تقديم برنامج بديلة (educalingo, n. d.). وتنتشر صيغة (حكومة الظل) في العديد من الدول مثل بريطانيا، واليابان، وبولندا، فضلا عن وجودها في أوكرانيا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكوسوفو، وأستراليا، وإيطاليا، وعدة دول أخرى. وسميت بحكومة الظل كونها ستكون بديل للحكومة القائمة في حال سقوطها.

2- 3- 3 مقاربات الترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة

لطالما احتل التنظير لمقاربات الترجمة بصفة عامة حيزا كبيرا في مجال الدراسات الترجمية في إطار مختلف النظريات الترجمية قديمها وحديثها، بهدف تسهيل العملية الترجمية وإيجاد حلول لمشاكلها وتحديد المناهج الترجمية المناسبة لأنماط النصوص المختلفة، إلا أن حداثة تدارس موضوع الترجمة المؤسساتية، وقلة الدراسات حول الترجمة في منظمة الأمم المتحدة على وجه التحديد، لم يُفْرَز عنها رؤية واضحة المعالم للمقاربات المتبعة من طرف مترجمي هذه المؤسسة الترجمية العالمية التي تبلغ من العمر- حتى تاريخ كتابة هذه الأسطر- أربعة وسبعون عاما من العمل الترجمي المؤسساتي.

يجدر بنا في البداية التنويه إلى نقطة في غاية الأهمية قبل محاولة تحديد المقاربات الترجمية المتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية، وهي أن هذه المقاربات تُحَدَّدُ على الأغلب، وفي المقام الأول، بناء على عدة عوامل أهمها السياسة الترجمية للمنظمة، ونوعية النصوص المراد تَرجمتُها، والهدف من ترجمتِها، كون نمط النص هو الذي يحدد منهج الترجمة في النهاية[1].

إنّ من الإشكاليات والتحديات التي لطالما صاحبت مجال دراسات الترجمة -على هيئة تسميات مختلفة- هي إشكالية ثنائية الترجمة الحرفية والترجمة الحرة، بمعنى هل يجب أن يكون تركيز المترجم أثناء الترجمة على اللغة المنقول منها أم اللغة المنقول إليها، وإذا ما كان يجب على المترجم حصر ولائه لكاتب النص الأصلي أم لمتلقي الترجمة، وهو الإشكال عينه الذي يواجه المترجمين المشتغلين في المؤسسات الدولية بصفة عامة، ومنظمة الأمم المتحدة هذا بصفة خاصة. بمعنى آخر، يتمحور الإشكال فيما إذا كان على المترجم التركيز على اتباع النمط الشكلي ومادة النص الأصلي من ترتيب للكلمات وغيرها، أم عليه ألا يركز على الجانب الشكلي بالدرجة الأولى ويُولي اهتماما

[1] يشدد المنهج العام على أن مناهج الترجمة تستعمل لترجمة النصوص، بينما تطبق إجراءات الترجمة حصرا على الوحدات اللغوية الأصغر التي تنضوي تحتها. ويشير إلى أن الهدف الرئيسي من أي ترجمة بالأساس هو تحقيق الأثر المكافئ على قراء اللغة المنقول إليها كالأثر الذي حققه نص اللغة المنقول منها على قرائه، كما يعتبر المعيار الذي تقاس به مدى نجاعة وفاعلية الترجمة. علاوة على هذا، يشير نيومارك إلى أن الحرص على تحقيق الأثر المكافئ يكون في ترجمة النصوص الإخبارية بشكل خاص، ويتحقق هذا عندما لا يكون تباين كبير بين ثقافتي اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، وهو ما سنحاول معرفة مدى صحته من خلال تحليل نماذج البحث.

أكبر للمضمون والرسالة، والشكل الموالي يوضح بعض التسميات المختلفة التي التصقت بهذا الإشكال الذي لطالما صاحب الترجمة.

الشكل رقم 2: مقارنة بين الترجمة الحرفية والترجمة الحرة

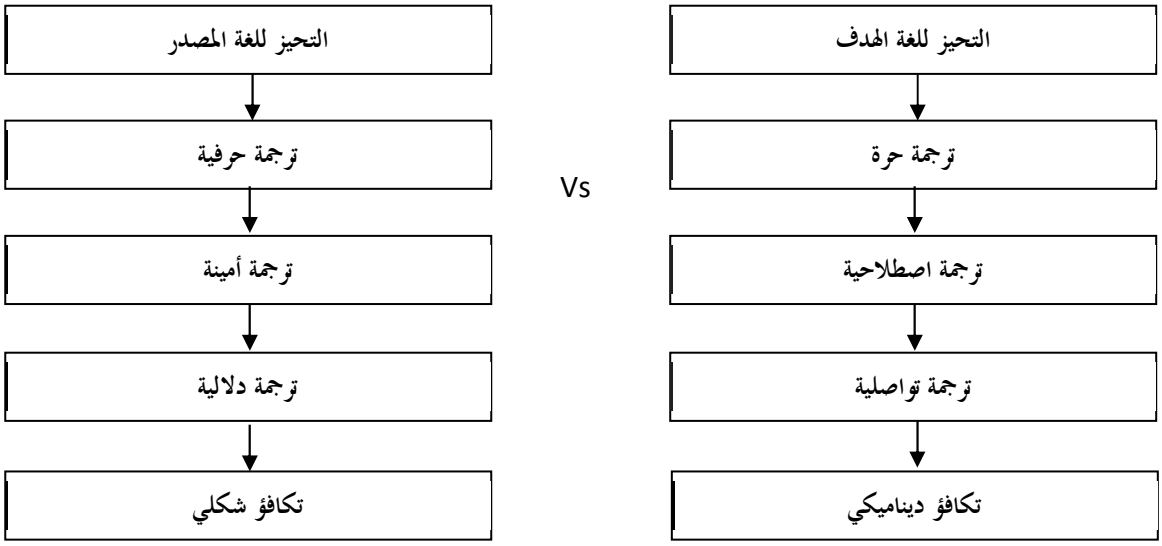

(من وضعنا)

لاحظنا مبدئيا بعد التنقيب في ترجمة مئات الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة على مدى العقدين الأخيرين، خاصة تلك الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، تبني منهج الترجمة الدلالية وإستراتيجيات الترجمة المباشرة كالترجمة الحرفية في ترجمتها، وهي في نظرنا -على الأقل- مقاربة مناسبة لترجمة مثل هذه الوثائق ذات الطابع السياسي والقانوني الدولي الحساس، والتي تتميز بأهميتها السياسية الكبيرة وبدقة وتخصص لغتها، والتي تتطلب لترجمتها دقة متناهية ووفاء كبيرا لمادة النص الأصلي والتي يرى الكثير من المنظرين أنه لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال هذه المقاربة، والتي نفضل على الصعيد الشخصي اللجوء إليها في أغلب الأوقات بغض النظر عن نمط النص ووظيفته.

تعرف الترجمة الحرفية كذلك بالترجمة "كلمة بكلمة" عند بعض المنظرين أمثال فيني وداربلني (Vinay & Darbelnet, 1958)، وهي الترجمة التي تراعي إلى أبعد درجة شكل اللغة المنقول منها من الناحيتين التركيبية والمعجمية، ويكون فيها التزام المترجم لقواعدها، وهي من الطرائق الأكثر استعمالا حيث لا تكاد تخلو ترجمة منها. وكما هو

معروف بأن الترجمة الحرفية انحصرت منذ الأزل بترجمة النصوص الدينية والمقدسة لعدة أسباب أهمها كونها نصوص سماوية لا يجوز التصرف فيها والتباسها بالعامل البشري المشوب بالذاتية، وكذلك خوفا من الوقوع في انحراف المعنى والرسالة الأصلية ولنقل الحقيقة كما هي، فلطالما اعتبرت الترجمة الحرفية المقاربة الأكثر أمانا وأمانة في نقلها. مع ذلك كان هنا دعاة لترجمة المعنى في النصوص الدينية أمثال القديس جيروم وشيشرون لاعتقادهم بأن الترجمة الحرفية هي السبب وراء الترجمات السيئة لهذا النمط من النصوص[1].

تعتبر الترجمة الحرفية خطوة أولى في الترجمة بغض النظر عن نمط النصوص الموجهة للترجمة، بحيث يلجأ إليها المترجم خاصة عندما يكون النص المراد ترجمته واضحا ولا يشوبه أي لبس، ويقول في هذا الخصوص أحد المنظرين "في خطوة أولى أحاول أن أفهم المعنى الحرفي، إن لم يكن فيه لبس" (إيكو، 2012، ص 65). هو أيضا الأمر ذاته الذي أشار إليه نيومار بخصوص الترجمة الحرفية[2]، حيث يرى بأنها هي الأصل ويدعو للاستعانة بها على نحو دائم، ويقول في هذا الشأن

> الترجمة الحرفية هي الخطوة الأولى في الترجمة، ولا يهجر المترجم الجيد الرواية الحرفية إلا حينما لا تكون دقيقة بشكل واضح، أو مكتوبة على نحو رديء في النص الخطابي أو الإعلامي. أما المترجم السيء فسيعمل ما في وسعه دائما لتجنب الترجمة كلمة بكلمة. (نيومار، 2006، ص 100)

كما يشدد كذلك على أن الترجمة الحرفية هي الطريقة الوحيدة الصحيحة للترجمة في حال توافر المكافئات في اللغة المنقول إليها:

---

[1] يعتبر القديس جيروم (St Jerome) أحد أقطاب علم الترجمة في القرن الرابع ميلادي الذي يلقبه البعض بالقديس راعي المترجمين، هو الذي ترجم الكتاب المقدس من اليونانية التي تعرف بالترجمة السبعونية (Septuagint)، إذ وضع مبدأه الشهير (Non verbo e verbo sed sensum expimere de sensu)، بمعنى لا يجب ترجمة كلمة بكلمة، وإنما ترجمة المعنى.

[2] فرق نيومارك بين الترجمة الحرفية (literal translation) والترجمة كلمة بكلمة (word-for-word translation) والتي تعرف أيضا بالترجمة البيسطرية (Interlinear) أين اعتبر الترجمة كلمة بكلمة تقنية تنطوي تحت الترجمة الحرفية تستعمل بالأخص في الدراسات التقابلية التي تهدف إلى تبيان الفروقات من ناحية تركيب الجملة بين اللغات المختلفة، كما يتم اللجوء إليها كمرحلة أولية من الترجمة بغرض تفسير النصوص الصعبة، أين يتم ترجمة كلمات اللغة المصدر تحت كلمات اللغة المنقول إليها مباشرة، كما تترجم الكلمات بشكل فردي إلى أكثر المعاني شيوعا دون أخذ السياق بعين الاعتبار، مع ترجمة الكلمات الثقافية بشكل حرفي. بذلك يكون قد بين أن الركاكة في الترجمة لا تنتج عن الترجمة الحرفية بل عن الترجمة كلمة بكلمة.

> In communicative as in semantic translation, provided that equivalent effect is secured, the literal word-for-word translation is not only the best, it is the only valid method of translation. (Newmark, 1981, p. 39)

في الترجمة التواصلية كما في الترجمة الدلالية، شريطة أن يكون التأثير المكافئ مضمونًا، فإن الترجمة الحرفية كلمة بكلمة ليست هي الأفضل فحسب، بل هي الطريقة الصحيحة الوحيدة للترجمة.

بذلك ينفي الاعتقاد الخاطئ الراسخ بخصوص الترجمة الحرفية على أنها تنتج ترجمة ركيكة لا تؤدي المعنى، ويؤكد على ضرورة عدم إهمال اللجوء إليها كونها هي الأصل والخيار الأول والأفضل للمترجم، خاصة إذا كانت تحقق الأثر المكافئ وتراعي المعاني السياقية والتواصلية للنص الأصلي.

إنّ ما تقدم هو الأمر نفسه الذي تمت الإشارة إليه من قبل باحث آخر فيما يتعلق بترجمة النصوص القانونية، التي تشبه إلى حد كبير في شكلها ومضمونها وثائق منظمة الأمم المتحدة:

> Legal translators have traditionally been bound by the principle of fidelity. Convinced that the main goal of legal translation is to reproduce the content of the source text as accurately as possible, both lawyers and linguists agreed that legal texts had to be translated literally. (Sarcevic, 1997, p. 16)

كان المترجمون القانونيون ملزمون تقليديًا بمبدأ الإخلاص للنص المصدر، وذلك اقتناعا منهم بأن الهدف الرئيسي للترجمة القانونية هو إعادة إنتاج محتوى النص المصدر بشكل دقيق قدر الإمكان، فاتفق كل من المحامين واللغويين على ضرورة ترجمة النصوص القانونية بشكل حرفي.

إنّ تبني إستراتيجية الترجمة الحرفية لترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة من وجهة نظر البعض الآخر ما هو إلا تحصيل حاصل لسعي المترجمين إلى ترجمة دقيقة

ولصيقة بالنصوص الأصلية قدر الإمكان. ومردها من ناحية أخرى تركيز المترجمين على تسليم الترجمة في مواعيدها النهائية لصرامة طبيعة عمل المنظمة وجدول أعمالها، وهو ما يعطي المترجمين وقتا ضيقا للتدبر في النصوص ومحاولة ترجمتها عن طريق مقاربات مختلفة غير المقاربة الحرفية.

إلا أن بعض المنظرين والباحثين أمثال ولتر وايسفلوغ (Walter Weisflog) يعتقدون بأن المكافئ الشكلي يعتبر من الاستراتيجيات التي تصلح جدا لترجمة النصوص شبه التشريعية مثل وثائق الأمم المتحدة وذلك توخيا للدقة في النقل (Weisflog, 1987, p. 194)، هذا لأن المكافئ الشكلي، كما المنهج الدلالي في الترجمة، يهتم بالرسالة الصادرة عن نص اللغة المنقول منها، ويقوم بالحفاظ على كل من الشكل والمضمون، بمعنى الحرص على نقل النص الأصل مبنى ومعنى إلى أبعد حد، وهو الأمر ذاته الذي يؤكده نايدا الذي يقول بأن الترجمة ذات التكافؤ الشكلي:

> تحاول توليد عدة عناصر شكلية تتضمن: الوحدات النحوية، والتمسك باستعمال الكلمات، والمعاني فيما يتعلق بسياق المصدر، ويمكن توليد الوحدات النحوية في: ترجمة الأسماء بالأسماء، والأفعال بالأفعال، وعدم تجزئة الوحدات وإعادة ترتيبها والمحافظة على علامات التنقيط وترتيب الفقرات. (1976، ص 318)

يحافظ إذن المكافئ الشكلي حسب نايدا على الشكل والمضمون معا عبر الاحتفاظ بالخصائص النحوية والأسلوبية للنص الأصلي وسياقه، والشيء نفسه ينطبق على المنهج الدلالي في المحافظة على نفس معاني وتراكيب وأسلوب النص الأصلي في إطار سياقه، باعتبار الولاء الوحيد للمترجم في هذا المنهج هو لكاتب النص الأصلي بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي نراه يصلح لترجمة وثائق بدرجة حساسية قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بمسألة الإرهاب مدونة بحثنا هذا.

إنّ الأمر نفسه تقريبا أشار إليه نيومار□، بحيث يَعتبر النصوص ذات الطابع السُّلطوي والرسمي (authoritative) على غرار وثائق منظمة الأمم المتحدة، خاصة القرارات نظرا لطبيعتها الإلزامية، والتي تكون صادرة عن سلطة تشريعية معترف بها (acknowledged authority) مثل منظمة الأمم المتحدة، وتكون فيها نقل اللغة

المؤسساتية التي كتبت بها هذه الوثائق بنفس أهمية محتوى الوثائق في حد ذاتها، هي نصوص تناسبها المقاربة الدلالية في الترجمة واستراتيجيات الترجمة المباشرة لما تنطوي عليه هذه النصوص من أهمية بالغة لا تحتمل أي هوامش للخطأ أو الانزياح عن مقاصدها وأهدافها التواصلية، بحيث يتوجب على المترجم مراعاة نقل كل تفصيلة مهما كان حجمها من المعاني التي يريد النص الأصلي تبليغها نظرا لأهميتها وحساسيتها (Newmark, 1981, p. 21)، بحيث يقول نيومار في هذا الصدد:

Any important statement requires a version as close to the original lexical and grammatical structures as is obtainable " (Newmark, 1981, p. 44).

"يتطلب ترجمة أي بيان مهم إنتاج نسخة أقرب إلى البنى المعجمية والنحوية للأصل قدر الإمكان". ويتحقق هذا حسبه عبر الترجمة الدلالية التي تتوافق إلى حد كبير مع المكافئ الشكلي الذي أتى به نايدا، فهي تقوم على احترام البنى النحوية والتركيبية والسياقية والدلالية للنص الأصلي، ويقول في تعريفه لهذا المنهج:

"An attempt to render, as closely as the semantic and syntactic structures of the target language allow, the exact contextual meaning of the original " (Newmark, 1981, p. 63).

"هي محاولة لتقديم المعنى السياقي الدقيق للنص الأصلي وفقا لما تسمح به البنى الدلالية والنحوية للغة المنقول إليها".

إنّ التركيز في الترجمة الدلالية يكون على المحتوى الدلالي والسياقي للنص الأصلي وولاءه لكاتبه بالدرجة الأولى، وقد يلجأ المترجم في كثير من الأحيان إلى شرح وتأويل استعارة مثلا إذا ما كانت غامضة وبلا معنى في اللغة المنقول إليها، وهو ما يثبت الولاء الكبير للنص الأصلي في نقل تراكيبه وأسلوبه وثقافته بكل حذافيره، وفي هذا الشأن يقول أيضا:

"Semantic translation will attempt to preserve its local flavor, dialect, slang and cultural terms" (Newmark, 1981, p. 45).

"ستحاول الترجمة الدلالية الحفاظ على نكهتها المحلية، وعلى لهجتها، وعلى لغتها العامية ومصطلحاتها الثقافية".

يهدف المترجم من جهة أخرى عبر شرح أي عناصر غامضة في ترجمته إلى إفهام القارئ الهدف وتعريفه بالجوانب الثقافية للنص الأصلي، وهو الأمر الذي ينم كذلك ليس فقط عن إخلاص كبير للنص الأصلي وكاتبه -حتى ولو نتج عن هذا نصا مترجما أقل جودة من النص الأصلي من الناحية التركيبية والأسلوبية-، بل عن واجب المترجم أيضا في توصيل معاني النص للقارئ الهدف.

يشير نيومار إلى أن هذا المنهج يناسب ترجمة الخطابات السياسية الهامة والسير الذاتية والنصوص الأدبية رفيعة المستوى كونها نصوص تحتوي على معاني ومعلومات قد لا يوفق المترجم في نقلها عن طريق منهج غير المنهج الدلالي، والذي يراعى فيه النقل شكلا ومعنى بصورة متطابقة مع النص الأصلي إلى درجة كبيرة. ويقول في هذا الصدد:

> A semantic translation attempts to recreate the precise flavour and tone of the original; the words are "sacred", not because they are more important than the content, but because form and content are one. (Newmark, 1981, p. 47)

"تحاول الترجمة الدلالية إعادة خلق صورة ونغمة النص الأصلي بدقة، الكلمات "مقدسة"، ليس لأنها أكثر أهمية من المحتوى، ولكن لأن الشكل والمحتوى أمر واحد".

نظرا لكون الترجمة في منظمة الأمم المتحدة ترجمة مؤسساتية، التي تعرف أيضا بكونها ترجمة ذاتية باعتبار المنظمة هي الجهة الوحيدة التي تقوم بإنتاج كل من النص الأصلي وترجمته، فإن المنهج الدلالي يعتبر المنهج الأنسب لترجمة وثائقها، وهو الأمر الذي أشار إليه نيومار إلى أن الترجمة الدلالية هي ترجمة موجهة بشكل رئيسي لقارئ واحد فقط، خاصة إلى كاتب النص الأصلي باعتباره الحكم الأَّوحد على جودة الترجمة، وهي بالتحديد ذات المسألة التي تنطبق على حالة الترجمة في منظمة الأمم المتحدة بما أن ترجمة وثائقها إلى لغاتها الرسمية الست موجهة بالأساس إلى دولها الأعضاء ولأغراض التواصل الداخلي ضمن المنظمة، حيث يقول في هذا الصدد:

> Semantic translation is basically addressed to one "reader" only, namely, the writer of the SL text, with the assumption that he can read

the TL and will be the best arbiter of the translation's quality. (Newmark, 1981, p. 44)

يتم توجيه الترجمة الدلالية بشكل أساسي إلى "قارئ" واحد فقط، وهو كاتب نص اللغة المصدر، مع افتراض أنه يستطيع قراءة اللغة المنقول إليها وأنه سيكون أفضل جهة مخولة للحكم على جودة الترجمة.

تجدر الإشارة إلى أن سياسات التعددية اللغوية المؤسساتية مثل التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة ومثيلاتها من المنظمات والمؤسسات التي تتبنى سياسة التعددية اللغوية، وتعتمد على الترجمة بشكل محوري في تسيير أعمالها، والتي تفرض وتحرص على إنتاج نصوصها بلغاتها الرسمية بدون التحيز إلى أية لغة معينة حيث تكون جميع اللغات التي تعتمدها بنفس الأهمية والقيمة. فالنصوص والوثائق الأصلية التي تصدر باللغة الإنجليزية ليست ذات أهمية وقيمة أكبر من الوثائق المترجمة إلى اللغة العربية، بل تعتبر جميعها نصوص متساوية في القيمة والأهمية، وهو ما يجعل من المنهج الدلالي المقاربة الأصلح والأنسب لترجمة مثل هذه الوثائق لمراعاتها نقل جميع الجوانب الشكلية والدلالية للنصوص الأصلية في اللغة المنقول إليها، وبذلك المحافظة على وعدم المساس بمبدأ المساواة المؤسساتية للغات الرسمية التي تعتمدها المنظمة.

اقترح نيومار من جهة أخرى منهجا آخر للترجمة وهو المنهج التواصلي الذي يكون التزام المترجم فيه بالدرجة الأولى للثقافة واللغة المنقول إليها وقرائها دون إهمال معاني النص الأصلي، أين يحاول المترجم في هذا المنهج إحداث الأثر نفسه على قراء اللغة المنقول إليها كالذي أحدثه النص الأصلي على قرائه، لذلك يتعين عليه تحسين وإعادة ترتيب الأصل بأي شكل من الأشكال لتحقيق ذلك، وهذا على عكس المنهج الدلالي الذي يهدف بشكل رئيسي إلى إبراز الخصائص اللغوية والأسلوبية للنص الأصلي في نص الترجمة، بحيث يحرص المترجم في الترجمة الدلالية على نقل النص الأصلي إلى ثقافة اللغة المنقول إليها حتى ولو تطلب الأمر بعض الخسائر الدلالية، مع هدف أساسي وهو تبسيط وتقريب النص الأصلي من القارئ الهدف عبر إعادة إنتاج معناه السياقي في نص الترجمة.

إنّ الترجمة التواصلية تناسب أغلبية أنماط النصوص، على سبيل المثال لا الحصر النصوص التقنية والعلمية، والتقارير، والنصوص الصحفية، والمراسلات غير الشخصية، والنصوص غير الأدبية بصفة عامة، والنصوص الإشهارية والإخبارية، والكتب المدرسية، وغيرها، ولكن بحكم الواقع، يعتبر المنهج التواصلي –من وجهة نظرنا- غير مناسب لترجمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب، لأنه ببساطة منهج ينطوي على درجة كبيرة من الذاتية، ولأن الغاية الرئيسية من وراء اللجوء إلى هذه المقاربة في الترجمة بالأساس هو توصيل تفسير وإحداث أثر معين يَرتَئِيه المترجم على القارئ الهدف، وهذا النوع من الوثائق على وجه التحديد لا يحتمل على الإطلاق أي هامش لتفسيرات وتأويلات قد تكون خاطئة أو غير دقيقة قد تؤدي في المحصلة إلى الإضرار بالأهداف التواصلية للوثائق المترجمة وبمصالح المنظمة ككل.

لا يفوتنا التنويه في الأخير إلى أن كلا من المنهجين الذين اقترحهما نيومار والمتمثلان في المنهج الدلالي والتواصلي، واللذان يصلحان لترجمة أي نص كان على حسب زعمه، يمكن أن يُستعملا ويتداخلا كليهما لترجمة النص نفسه خاصة عندما لا يكون النص محل الترجمة نصا ثقافيا بالدرجة الأولى بل نصا عاما، أو في حالة ما إذا كانت ثقافة النص الأصلي تتداخل مع ثقافة اللغة المنقول إليها، وعندما تكون نقل مادة ومضمون النص بنفس أهمية نقل جوانبه الشكلية والتراكيبية والأسلوبية، على سبيل المثال لا الحصر النصوص الدينية، والمقدسة، والفنية، والسياسية ذات الأهمية البالغة، وذلك من أجل تحقيق الدرجة عينها من الفهم والإثارة لدى القارئ الهدف مثل تلك التي حصل عليها قارئ النص الأصلي، وللحفاظ كذلك على شكله في نفس الوقت، وفي هذا يقول نيومار:

> If the original is reasonably well written and is either extracultural or overlaps with the target language culture, there is no reason why it should not be translated communicatively and semantically at the same time – the "ideal" solution, not because it will be a unique ideal

translation . . . , but because it is designed to satisfy both the author of the text and the reader of the translation in equal measure. (Newmark, 1981, p. 61)

إذا كان النص الأصلي مكتوبا بشكل جيد وكان إما نصا غير ثقافيا أو تتداخل ثقافته مع ثقافة اللغة المنقول إليها، فلا يوجد سبب لعدم ترجمته بشكل تواصلي ودلالي في نفس الوقت وهو يعتبر الحل "المثالي"، ليس لأنها ستكون ترجمة مثالية فريدًة من نوعها . . . ، ولكن لأنها مصممة لإرضاء كل من كاتب النص وقارئ الترجمة بنفس الدرجة.

تشير المناقشة التي تقدم عرضها إلى أن هذه المقاربة قد تناسب ترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة، ولما لا مدونة بحثنا هذا باعتبارها من النصوص السياسية ذات الأهمية البالغة التي تتطلب ترجمتها إيلاء اهتمام لكل من الشكل والمضمون دون التركيز على جانب معين منهما، بحيث لا يمكن أن تكون هنا ترجمة دلالية مئة بالمئة أو تواصلية مئة بالمئة، فلا بد أن يتداخل المنهجان بدرجة معينة في مكان محدّد من النص مهما كان نوعه. حيث قد تتطلب أجزاء معينة من هذه القرارات ترجمة دلالية مثل الاقتباسات، أما أجزاء أخرى قد تتطلب ترجمة تواصلية مثل الجزء المتعلق بالتوصيات مثلا.

2- 4 الترجمة المؤسساتية في إطار النظريات الوظيفية

سنتطرق في هذه الفقرة إلى الترجمة المؤسساتية من منظور المدرسة الوظيفية في الترجمة في ثلاثة محاور. سنتناول في المحور الأول المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية. أما بخصوص المحور الثاني فسنتناول الموضوع من منظور نظرية أنماط النصوص، وسنتحدث في المحور الثالث عن الموضوع من منظور النظرية الغائية، لأننا نعتقد بأن ترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة تستوجب تأطيرا مماثلا لذلك الذي تقدمه النظريات الوظيفية.

1-4-2 النظرية الوظيفية

إن استحالة وجود تطابق تام بين اللغات على جميع الأصعدة، أدت إلى ظهور ظهرت نظريات ترجمة مختلفة على مدى عقود من الزمن محاولة التنظير لحل مشاكل الترجمة واستحالتها في كثير من الأحيان، هذه المشاكل الناتجة بالأساس عن اختلاف البنى اللغوية والنحوية والأسلوبية بين اللغتيْن والثقافتيْن المنقول منها والمنقول إليها، وبهدف تحقيق أكبر قدر من التطابق عبر الترجمة بين النص الأصل والترجمة.

تعددت آراء المنظرين وتباينت اتجاهاتهم خاصة فيما تعلق بمنهجية النقل، فتباينت بتباين خلفياتهم الإيديولوجية والفكرية والعلمية، فمنهم من يركز على ترجمة المعنى، ومنهم من يدعو إلى الحرفية في الترجمة، ومنهم من يولي اهتماما كبيرا لنقل قصدية النص الأصل، ومنهم من يهتم أكثر بثقافة اللغة المنقول إليها والعكس. وفي الأخير تصب كل هذه الاختلافات في وجهات النظر في إطار النظريات الترجمية المختلفة في مصب واحد وهو روح الترجمة الأصلية، والتي هي ببساطة نقل نص مكتوب من اللغة المنقول منها إلى نص آخر مكتوب في اللغة المنقول إليها، مع مراعاة الحفاظ على المعنى الأصلي للنص الأصلي وإعادة صياغته في اللغة المنقول إليها مع الالتزام بقواعدها وتراكيبها.

تعاقبت النظريات الترجمية عبر الزمن واختلفت مقارباتها للعملية الترجمية، فالمتتبع لتاريخ النظريات الترجمية يرصد زخما كبيرا منها، فتعددت النظريات بين النظرية اللسانية، والسوسيولسانية، والتأويلية، والرمزية، والوظيفية، هذه الأخيرة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع بحثنا. لذلك قررنا في هذا الجزء التفصيل فيها حصرا دون التعريج على النظريات الترجمية الأخرى، والأمر راجع إلى تركيزها على القيمة التواصلية للترجمة عن طريق الاهتمام بوظائف النصوص وغاياتها، وتركيزها كذلك على متلقي الترجمة كعنصر مهم في العملية الترجمية. كما نرى بأنها مفيدة وعملية جدا وتناسب ترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة، لإيثارها الجانب البراغماتي والمهني للترجمة على بقية الجوانب الأخرى، وسوف نقوم بالتدليل على ذلك فيما سيأتي من البحث.

تعتبر النظرية الوظيفية من أهم النظريات التي احتلت حيزا كبيرا في الدرس الترجمي المعاصر، ومن النظريات التي ساهمت بشكل كبير في تطويره، بحيث أدارت دفة اهتمام الباحثين والمنظرين في المجال نحو التركيز على تحقيق ونقل نفس وظائف النصوص، وبذلك تحقيق المراد من عملية الترجمة المتمثلة في التواصل بالأساس. فالمترجم في إطار هذه النظرية تحرر من التقيد المفرط والخضوع للنص الأصلي، وأصبح يملك الخيار لاختيار المقاربة الأنسب لنقل النص بناء على وظيفته والهدف المرجو من ورائه. ومن أهم رواد هذه النظرية هانز فيرمير (Hans J. Vermeer)، وكاترينا رايس (Katharina Reiss) ويوليانا هاوس، ويوستا هولتس منتاري (Justa Holtz Mänttäri)، وكريستيان نور (Christiane Nord)، لكننا سنكتفي في هذا الجزء بالتعريج على نظريتين اثنين فقط مما سبق ذكره لارتباطهما الوثيق بموضوع بحثنا، وهما نظرية أنماط النصوص لرايس ونظرية الهدف لفيرمير.

2- 4- 2 نظرية أنماط النصو

تعتبر مسألة تصنيف النصوص من القضايا التي ارتبطت ارتباطا كبيرا بنظريات الترجمة الوظيفية، ومن القضايا الخلافية في مجال دراسات الترجمة بصفة عامة بسبب تباين المعايير التي يعتمدها الباحثون في تصنيفاتهم، وأيضا بسبب الأهمية الكبيرة للموضوع، بحيث تعتبر معرفة المترجمين بأنماط النصوص وإلمامهم بها من أهم العوامل المساعدة على إنتاج ترجمة دقيقة وأمينة، وهذا باعتبار أن تحديد نمط النص هو ما يساعد في المقام الأول على تحديد نمط الترجمة.

تبقى مسألة تصنيف النصوص وفقا لذلك من القضايا المحورية التي لطالما حظيت باهتمام الدارسين للترجمة لما تؤديه من دور أساسي في تحديد مناهجها، على الرغم من هيمنة النظرة الكلاسيكية لتصنيف الترجمة التي تنطلق من الترجمة ذاتها، وتصنيفاتها إما كونها ترجمة حرفية أو ترجمة معنوية، وهنا من يصنفها بناء على نمط النص المترجم. حيث تعتبر معرفة المترجم بالأطر التحريرية للأجناس المختلفة للنصوص أمرا في غاية الأهمية يُمَكِّنُهُ في الأخير من نقل هذه النصوص إلى اللغة المنقول إليها محترما تلك الأطر، وبذلك تحقيق الهدف الجوهري للترجمة ألا وهو التواصل.

بناء على ما سبق، ارتأينا التعريج على أهم نماذج تصنيف النصوص وتحليلها، من أجل الإمسا بتصورها للبعد الوظيفي وإسقاطه بعد ذلك على الترجمة المؤسساتية. النموذج الذي وقع عليه الاختيار هو نموذج تصنيف النصوص الذي تعتبر المنظرة الألمانية رايس (1971) من أبرز أعلامه، ومن أبرز الباحثين الذين اهتموا بوظيفة النصوص بداية السبعينيات. وقد ارتأينا عدم الحاجة إلى تعداد بقية التصنيفات الأخرى كونها تتلاقى مع تصنيف رايس في كثير من النقاط، لذلك سنقوم بالإشارة إليها باقتضاب وقتما تقاطعت مع التصنيف الذي وقع عليه اختيارنا[1].

كما سعت رايس كذلك إلى إيجاد مسار منهجي لتقييم الترجمات، واقترحت من أجل ذلك تصنيفا لأنواع النصوص، وأعطت لكل نوع وظيفة ومقاربة ترجمية خاصة به بناء على مفهوم النص المكافئ وظيفيا، بمعنى أن الوظيفة الغالبة في النص هي التي تحدد نمطه ومنهج الترجمة الأنسب له، وبذلك جعلت من النص بمجمله مجال عمل لدارس الترجمة وليس فقط الكلمة أو الجملة. بالنسبة لرايس هنا ثلاثة أنواع من النصوص حسب الوظيفة التي يشغلها كل نص. النوع الأول يتمثل في **النصو** **الإخبارية أو الإعلامية** وهي النصوص التي تنشد الأخبار، وتتضمن معلومات مكتوبة بلغة منطقية أو مرجعية، مثل النصوص العلمية، والكتب المدرسية، والمقالات الصحفية، وغيرها من النصوص. أما النوع الثاني فهو **النصو** **التعبيرية** وهي النصوص التي يحتل فيها البعد الجمالي والإبداعي حيزا كبيرا، مثل النصوص الأدبية كالرواية، والنص المسرحي، والشعر، وغيرها. ووفقا لرايس يجب أن ينقل نص الترجمة نفس الوظيفة التعبيرية للغة المنقول منها وشكلها الجمالي أيضا. أما بخصوص النوع الثالث وهو **النصو** **العملية أو الإجرائية** فهي النصوص التي تهدف إلى إحداث ردة فعل لدى

[1] من ضمن التصنيفات الأخرى المشار إليها سابقا هو التصنيف (أدبي-علمي) الذي يميز بين النصوص الأدبية ذات الغاية الجمالية التي تهدف إلى إحداث أثر في المتلقي، وتشمل الأعمال الإبداعية مثل الشعر والرواية وغيرها. أما الصنف الثاني فهو النصوص العلمية والتقنية مثل النصوص الطبية والهندسية وغيرها التي تهدف إلى نقل المعلومات والمعارف بأسلوب موضوعي وبراغماتي، وهو تصنيف يراه البعض سطحيا وعاما لوجود أنماط أخرى غير الأدبية والعلمية لم يشملها هذا التصنيف. كما يعتبر تصنيف كارل بوهلر Karl Bühler (1934) لوظائف اللغة من التصنيفات التي كان لها تأثير كبير على التصنيف الذي وضعته رايس لأنماط النصوص حيث ساعدها هذا التصنيف في إقامة العلاقة بين كل وظيفة من وظائف النصوص مع أبعادها اللغوية، وهي على التوالي: أ- الوظيفة التعبيرية expressive) (function وتتمثل في الاستعمال الشخصي للغة من طرف الكاتب بصورة ذاتية وإبداعية. ب- الوظيفة الفوق لسانية extralinguistic) (function وهي عنما يكون التركيز على المعلومات التي يقدمها النص وليس على اللغة التي كتبت بها هذه المعلومات. ج- الوظيفة الندائية (vocative function) وهي استعمال اللغة بهدف التأثير على القارئ.

المتلقي بقصد التأثير عليه وإقناعه، مثل النصوص الإقناعية والإشهارية والخطابية وما شابهها، لذلك يتوجب على المترجم أن يحقق نفس الاستجابة المنشودة في نص الترجمة.

كما تشير رايس إلى وجود صنف رابع من النصوص بالإضافة إلى الأصناف الثلاثة سالفة الذكر يتعلق بـ**النصو السمعية الوسائطية،** على غرار الأفلام والإشهار المرئي، التي تستعمل قنوات اتصال مثل الراديو والتلفزيون لعرضها. وتعتقد رايس أن هذا الصنف يدعم الوظائف الثلاث السابقة ويضيف لها صورا بصرية أو موسيقية (Reiss, 2002, p. 44).

تبعا لرايس فإن نمط النص هو ما يحدد أسلوب ومنهج الترجمة انطلاقا من مبدأ أساسي وهو أن الغاية الأساسية من وراء هذا التصنيف لأنماط النصوص هي نقل الوظيفة الغالبة للنص الأصلي والحفاظ عليها في نص الترجمة. كما تشير إلى أنه يمكن أن يجمع نص واحد أكثر من وظيفة واحدة، لكن مع ذلك تغلب وظيفة على بقية الوظائف الأخرى وهي بذلك الوظيفة التي تحدد المنهج العام للترجمة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد كان لنظرية تصنيف النصوص فضلا كبيرا في تطوير المقاربة الوظيفية للترجمة، إلى جانب النظرية الغائية لفيرمير التي سنتطرق إليها لاحقا، حيث نشر فيرمير مع رايس سنة 1984 مؤلفا جمع فيه نظريتهما، تناول الجزء الأول النظرية الغائية، أما الجزء الثاني فتناول نظرية أنواع النصوص. ويمكن القول بأن النظريتان تشتركان في عدة مفاهيم أبرزها اهتمامهما بالغاية والوظيفة التي تؤديها الترجمة، والتي يتم تحديدها من طرف الزبون أو الجهة المسؤولة عن الترجمة لإرضاء وإحداث نفس أثر النص الأصلي على الجمهور المستهدف.

يجدر بنا في الأخير الإجابة عن التساؤل الشائع والمُلِّح عن نمط نصوص القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بمسألة الإرهاب مدونة بحثنا هذا. في الواقع هي مزيج بين النصوص الإخبارية من حيث أنها تقدم معلومات حول مسألة الإرهاب بصفة عامة بأسلوب ولغة رسمية ومؤسساتية وموضوعية، وبين النصوص العملية أو الإجرائية من حيث أنها تهدف إلى إحداث ردة فعل على المتلقي

وإقناعه والتأثير عليه لاتخاذ الإجراءات والتدابير التي توصلت إليها بخصوص المسألة المعالجة.

يطرح موضوع الوثائق المعالج "الإرهاب" من جانب آخر تساؤلا جديدا عن طبيعة هذه النصوص، هل هي نصوص سياسية أم قانونية أو كليهما معا؟ أم ليست بسياسية ولا قانونية، بل نصوص ذات طابع خاص تتميز به عن غيرها من النصوص الأخرى؟. الإجابة ببساطة هي أنها نصوص سياسية لأنها صادرة عن هيئة متخصصة بالشؤون السياسية بالدرجة الأولى، وفوق كل هذا فإنّ الموضوع الذي تتناوله هذه النصوص هو موضوع سياسي بامتياز.

كما اقترحت رايس نموذجا وظيفيا لتقييم الترجمة ونقدها عبر نظريتها لأنواع النصوص، والتي تضع تصنيفا للنصوص المعدّة للترجمة حسب مفهوم وظائفها، لتربط كل نوع من أنواع النصوص بمنهجية معينة للترجمة. كما ترى بأن نمط النص هو ما يحدد نوع التكافؤ الذي يسعى المترجم لتحقيقه في الترجمة. وفقا لرايس يتكون النص من قسمين: تركيبة لسانية ومحددات خارج لسانية، وأن تقييم الترجمة يجب أن يأخذ في الحسبان ثلاث عناصر رئيسية: نمط النص إلى جانب طرائق الترجمة المستعملة، ثم العناصر اللسانية، ثم العناصر الخارج لسانية.

يعتبر تحديد نوع النص وفقا لرايس أولى الخطوات التي يجب أن تبدأ بها أي عملية لتقييم الترجمة، وبعد ذلك تحديد الأسلوب الأنسب لها، ومن ثم تقويم مدى احترام المترجم للمعايير المناسبة لترجمة ذلك النص بالتحديد، بحيث تتباين وظائف النصوص بين وظائف تعبيرية، أو إعلامية، أو دعائية، وغيرها وفقا لها يتم تحديد طبيعة الترجمة كما أسلفنا الذكر. فعلى سبيل المثال، ينصب التركيز في النصوص التعبيرية على مدى إحداث الترجمة لنفس الأثر على القارئ الهدف الذي أحدثه النص الأصلي على قرائه. أما النصوص التي يكون فيها التركيز منصبا على الجانب الشكلي، فيكون التركيز على ما إذا نقلت الترجمة نفس الأثر الجمالي للنص الأصلي. أما النصوص التي تركز على المضمون فيكون الاهتمام فيها بمدى دقة نقل المعلومات (Reiss, 2000, p. 47).

تشير رايس بالإضافة إلى تحديد نمط النص وطرائق الترجمة المستعملة، إلى أهمية أخذ العناصر اللسانية وغير اللسانية في الحسبان. وفقا لها تتضمن العناصر اللسانية العناصر الدلالية والمعجمية والنحوية والأسلوبية، أما العناصر غير اللسانية فتتضمن العناصر البراغماتية مثل سياق وموضوع وحقبة كتابة النص المترجم (Reiss, 2000, p. 127).

2- 4- 3 النظرية الغائية

يطلق أيضا على هذه النظرية بنظرية السكوبوس (Skopos) والتي تعني الهدف أو الغاية في اللغة اليونانية. تم تطوير هذه النظرية نهاية السبعينيات بواسطة هانس فيرمير و . هيس اللذان يعتبران اللغة عبارة عن فعل (حدث) يقوم به شخص له هدف اتصالي معين (غينتسلر، 2007، ص 184). حيث يرى أصحاب هذه النظرية أنه يتعين على كل ترجمة أن يكون لها هدف يحدد المترجم من خلاله الإستراتيجيات الملائمة لتحقيق الهدف من الترجمة بصفة عامة. كما يرون بأن الغرض من الترجمة يتم تحديده من قبل الجهة المسؤولة عن عملية الترجمة سواء كان فردا أو مؤسسة، أما المترجم فيحدد الأسلوب الذي يراه الأنسب لتحقيق الغرض المسطر من ورائها، وبذلك تحقيق الغرض المراد من وراء ترجمته، بحيث يرفق طالب الترجمة أو الزبون رسالة يطلق عليها اسم (Brief) يوضح فيها الغاية من الترجمة، وفي حالة عدم تحديدها من طرف الزبون، يقوم المترجم بهذه المهمة من خلال قراءة النص، وتحديد غايته، وتحديد المقاربة والإستراتيجيات الأنسب لنقله. وفي هذا الصدد يقول فيرمير:

> إن قاعدة الغاية يمكن أن تقرأ على الوجه الآتي: ترجم أو فسر، أكتب بطريقة تمكن نصك أو ما ينجزه مترجما من القيام بوظيفته في الموقف الذي يستخدم فيه، ومع الراغبين في استخدامه، وتحديدا بالطريقة التي يرغبون بها للنص أن يمارس وظيفته. (غينتسلر، 2007، ص 185)

تتحدد جودة الترجمة في إطار هذه النظرية بمدى احترام المترجم لهدف الترجمة، ومدى موافقتها للشروط والغاية التي وضعها الزبون. فإذا كان الغرض من الترجمة نقل الخصائص الشكلية والأسلوبية وتعريف القارئ الهدف بثقافة النص الأصلي، يلجأ

المترجم في هذه الحالة إلى ترجمة حرفية. أما إذا كان الغرض منها هو إحداث نفس أثر النص الأصلي في القارئ الهدف، ففي هذه الحالة تكون للمترجم مساحة أكبر للتصرف، ويلجأ بذلك إلى الترجمة المعنوية، حيث يقول فيرمير في هذا الصدد:

> Pour la théorie du skopos, la traduction doit permettre au destinataire de recevoir le mieux possible le message et l'intention de l'auteur. On traduit donc le sens pas les mots, et c'est le traducteur qui choisit la manière de procéder. (Vermeer, 2006, pp. 4-5)

> بخصوص النظرية الغائية، ينبغي على الترجمة أن تسمح للمتلقي باستقبال الرسالة ومقصدية الكاتب بأحسن طريقة ممكنة. ما نترجمه -إذن- هو المعنى وليست الكلمات، وللمترجم أن يختار طريقة القيام بذلك.

يتضح لنا بذلك أن النظرية الغائية في الترجمة تسمح بإمكانية ترجمة النص نفسه بطرائق متنوعة، وذلك على حسب غاية النص الهدف، بمعنى آخر الغاية من الترجمة، يقول فيرمير:

> What the Skopos states is that one must translate, consciously and consistently, in accordance with some principle respecting the target text. The theory does not state what the principle is: this must be decided separately in each specific case. (Vermeer, 2000, p. 228)

"ما تشير إليه نظرية الهدف هو أن تتم الترجمة بوعي وبمنهجية وفق مبادئ تحترم النص الهدف. لا تذكر النظرية ما هو المبدأ، فهو يحدد على حسب كل حالة على حدة".

يشير فيرمير كذلك إلى قاعدتين تحكمان هذه النظرية، القاعدة الأولى هي قاعدة الانسجام (Coherence rule)، بحيث يشترط الانسجام في نص الترجمة لكي يتحقق التوافق والانتظام بين أجزاء النص من حيث المعنى وعن طريق تحقيق انتظام الأفكار وتسلسلها، وبذلك يتحقق فهمه واستيعابه من طرف القارئ الهدف. أما القاعدة الثانية،

فتتعلق بالأمانة التي تتلخص في مدى مراعاة نقل مضمون ولغة النص الأصلي مبنىً ومعنىً دون تحريف أو تزييف.

تهتم هذه النظرية بالنصوص التداولية على وجه التحديد، وتركز على نوعين من الترجمات وهما **الترجمة الوثائقية** (Documentary Translation)، و**الترجمة الوظائفية** (Instrumental Translations). في النوع الأول من الترجمات يكون تركيز المترجم على نقل القيمة التواصلية للنص أو الوثيقة المراد ترجمتها، بحيث يتحقق من خلال ترجمتها التواصل بين متلقي اللغتيْن المنقول منها والمنقول إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر الثقافية للغة المنقول منها. أما النوع الثاني من الترجمة الذي تركز عليه هذه النظرية فيحرص فيها المترجم على نقل وظيفة النص الأصلي نفسها في نص الترجمة، وهي ترجمة شائعة للوثائق القانونية والإدارية والرسمية (Vermeer, 2000, as cited in Venuti, 2000, p. 228). وبذلك يمكن القول بأن النظرية الغائية هي من النظريات المناسبة التي يمكن تبنيها لترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة لما تتطلبه ترجمتها من نقل للقيم التواصلية التي تنطوي عليها باعتبارها وثائق سياسية رسمية.

لا يفوتنا التنويه بالمقابل إلى أن فيرمير استطاع إبراز نظريته عبر توظيف نظرية أنواع النصوص لرايس قصد توسيع إطار بحثه، بحيث أخذ النماذج من النصوص التي حددتها رايس (إعلامية، تعبيرية، إجرائية) قصد تحديد الوظائف الواجب الحفاظ عليها عند القيام بعملية الترجمة (غينتسلر، 2007، ص 182).

2- 5 خلاصة الفصل

إنّ الأفكار التي قمنا بمناقشتها في ثنايا هذا الفصل هي ليست أفكارا جديدة، وإنما تم التطرق إليها في الأدبيات التي تناولت الترجمة المؤسساتية -على قلتها- منذ أول عمل ناقش الموضوع. لكن ما قمنا نحن بتسليط الضوء عليه في هذا الفصل، كان محاولة منا لسد أي فجوة محتملة بين التنظير بخصوص القطاع والممارسة الفعلية للترجمة المؤسساتية، ومحاولة ربط التنظير بالممارسة قدر الإمكان خصوصا فيما يتعلق بالترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة.

لا تزال الترجمة المؤسساتية كقطاع مستجد في مجال الدراسات الترجمية موضوعا غير مستكشف بالقدر الكافي رغم أهميته البالغة في تفعيل التواصل الدولي في مختلف المجالات. وبشكل عام تُعَدُّ ترجمةً مؤسساتيةً كل ترجمةٍ تتم في إطارٍ مؤسساتي، أي ضمن مؤسسة أو هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية بالمعنى القانوني للكلمة. وتتميز بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع وممارسات الترجمة الأخرى، فهي تمتاز بكونها تتم ضمن أقسام ترجمة داخلية كبيرة ضمن مؤسسات تتبنى سياسة التعددية اللغوية، كما تتميز بإخفاء هوية المترجم الذي ينجزها بناء على مبدأ المسؤولية الجماعية، وتتميز أيضا بأنها عمل جماعي يتعاون في إنجازه أكثر من مترجم ومن مهني لغوي. وتمتاز بإيلاء الأهمية القصوى للتكافؤ اللغوي من الناحيتيْن اللغوية والشكلية لإنتاج نصوص مطابقة للنصوص الأصلية. كما تتميز بالتقييس من خلال التحكم فيها وتوحيدها من النواحي المعجمية والنحوية والأسلوبية. وتنعكس أبرز أشكال الرقابة المؤسساتية على عملية الترجمة في منظمة الأمم المتحدة عن طريق فرض دليل خاص للترجمة والتحرير على موظفيها ومهنييها اللغويين، وفرض قواعد بيانات وبنو مصطلحات خاصة بالمنظمة دون سواها، وإِتْبَاعُ هذا بمراجعة حثيثة للترجمة ضمانا للاتساق وتوحيدًا للممارسات وللشكل النهائي الذي تصدر به الوثائق.

تندرج قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب تحت الخطاب السياسي لأنها تناقش قضية سياسية، كما أنها تخضع للشروط اللغوية المتعارف

عليها في الحقل السياسي ولكونها أيضا صادرة عن هيئة سياسية. وإنّ حداثة تدارس موضوع الترجمة المؤسساتية، وقلة الدراسات حول الترجمة في منظمة الأمم المتحدة على وجه التحديد، لم يَفْرُزْ عنها رؤية واضحة المعالم للمقاربات المتبعة من طرف مترجمي هذه المؤسسة الترجمية العالمية العريقة. وتُحَدَّدُ المقاربات بصفة عامة في الأغلب -وفي المقام الأول- بناء على عدة عوامل أهمها السياسة الترجمية للمنظمة، ونوعية النصوص المراد تَرجمتُها، والهدف من ترجمتِها. ونعتقد بأن منهج الترجمة الدلالية وإستراتيجيات الترجمة المباشرة كالترجمة الحرفية هو المنهج الأنسب لترجمة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الطابع السياسي والقانوني الدولي الحساس، التي تتميز بأهميتها السياسية الكبيرة وبدقة وتخصص لغتها، والتي تتطلب لترجمتها دقة متناهية ووفاء كبيرا لمادة النص الأصلي.

هكذا يبدو بأنّ الكم الهائل من الوثائق التي تتم ترجمتها على مستوى منظمة الأمم المتحدة يستوجب بدون شك أن يكون لدى المترجمين إرشادات واضحة حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه نص الترجمة، والوظائف التواصلية التي يجب عليهم المحافظة عليها في الترجمة، وهو ما تؤطره النظريات الوظيفية لترجمة وثائق ذات أهمية سياسية بالغة مثل هذه الوثائق.

الفصل الثالث: الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة

الفصل الثالث: الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة

نظرا لكون الإرهاب متغيرا رئيسيا في هذا البحث، فقد أفردنا له فصلا كاملا حتى نتمكن من الإلمام به من كل جوانبه، وفهمه كظاهرة بشكل أكثر عمقا، وبذلك تمييزه عن غيره من ظواهر العنف الأخرى. لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ظاهرة الإرهاب من مختلف جوانبها في إطار منظمة الأمم المتحدة. قمنا في الجزء الأول بمحاولة تحديد ماهيته عبر عرض مجموعة من التعريفات والآراء الأكاديمية والقانونية التي تناولته من عدة زوايا مختلفة. أما في الجزء الثاني، فقد فصّلنا في صعوبات التمييز بين ما هو إرهاب وما هو مقاومة مسلحة مشروعة كون الظاهرتيْن تعتبران عنفا. كما قمنا بعرض مختلف وجهات النظر حول هذه الظاهرة بالتحديد العربية والغربية منها. وأخيرا قمنا بتخصيص الجزء الثالث والأخير لعرض نظرة المنظمة للإرهاب عبر عرض كيفية تناول القانون الدولي لهذه المسألة التي أصبحت مشكلة العصر والتي لم يسلم منها بلد في العالم. بالإضافة إلى ما سبق، قمنا بعرض مختلف مواقف المنظمة بخصوص هذه المسألة في الفترة الزمنية الممتدة بين 2001/09/11 إلى غاية نهاية 2018، عن طريق إبراز ما أحدثته هجمات11 سبتمبر من تغيير في المفاهيم المتعلقة بالأعمال الإرهابية، وبداية ما أُطلِقَ عليها بالحرب الدولية على الإرهاب التي تم الإعلان عنها من داخل المنظمة.

3- 1 ماهية الإرهاب

تنقسم هذه الفقرة إلى محوريْن اثنيْن. يتناول المحور الأول أهمية تعريف الإرهاب كظاهرة واسعة الانتشار ومتعددة الأوجه. أما المحور الثاني فيعرض مناقشة وتحليل بعض أهم تعريفاته للإحاطة بمفهومه في كليته خاصة أنه لا يزال من أكثر المسائل الخلافية رغم البحوث والدراسات المسخرة له.

3- 1- 1 أهمية تعريف الإرهاب

يقتضـــي منا هذا البحث التفصـــيل في ماهية الإرهاب، ومعانيه الدلالية والمعجمية المختلفة، وتعريفاته المتباينة حتى نتمكن من رسم الحد الفاصل بين ما هو إرهاب وما هو مقاومة مسلحة مشروعة ضد أي عدوان سواء كان داخليا أو خارجيا. هذا ولأنه على الرغم من انتشار الإرهاب بشكل كبير في عالمنا اليوم، وعلى الرغم

من الاستعمال المتداول والمتكرر للمصطلح في مختلف السياقات والخطابات غير الرسمية والعامية والسياسية والقانونية، إلا أنه ليس له تعريف مقبول عالميا مئة بالمئة، وأن المجتمع الدولي لا يزال غير قادر على وضع تعريف موحد له، وما زال الخلط قائما بينه وبين مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس، لذا فإن من الضروري تمييز الإرهاب عن بقية مظاهر العنف الأخرى. وهذا الأمر يتطلب معرفة الحقيقة اللغوية والاصطلاحية لمصطلح الإرهاب ومعرفة مدى الاتفاق أو التباين لمعناه بين اللغات المعاصرة. في حقيقة الأمر فإن المعنى اللغوي لمصطلح الإرهاب لا يختلف كثيرا بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية كما سنرى فيما سيأتي، وسنعرض على التوالي معنى المصطلح في اللغتين إلى جانب بعض التعريفات الأخرى.

منذ بروز الإرهاب كظاهرة دولية لم تسلم منه معظم دول العالم، حتى أعتاها وأكثرها تطورا في الجانب الأمني، وانشغل المجتمع الدولي -ممثلا بصورة أساسية في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة- وانكبّ على وضع تعريف موحد له حتى يتمكن في الأخير من تنسيق الجهود الدولية والوقوف في وجه هذه الظاهرة، لكن دون جدوى، فما تعتبره بعض الدول إرهابا هو مقاومة مشروعة بنصوص القوانين الدولية في نظر دول أخرى.

ترجع صعوبة وضع تعريف موحد للإرهاب في واقع الأمر إلى تعقد الظاهرة وتباين وجهات النظر بشأنها على كل المستويات، سواء كانت أفرادا أو قوى سياسية أو دول. ليس هذا فحسب، فإن طبيعته المتغيرة وتعدد أشكاله ومستوياته ودوافع ارتكابه تمثل أيضا معوقات جوهرية لحصر الإرهاب في تعريف محدد متفق عليه. وفي الواقع، فإن كل التعريفات المقدمة تنم وتعبر عن وجهات النظر الشخصية لأصحابها، ولا تخدم الأغراض القانونية الهادفة إلى التوحد من أجل وضع حد لهذه الظاهرة.

تجلت أولى مظاهر الانقسام الدولي بشكل جلي في محاولة لوضع تعريف للإرهاب الدولي من خلال مناقشات وأعمال اللجان الأولى التي قامت منظمة الأمم المتحدة بتشكيلها لهذا الغرض. حيث طفى بشكل بارز الاختلاف الجلي بين القطبين

المتصارعين آنذا أثناء الحرب الباردة المتمثلين في كل من الو. م. أ مصحوبة بدول الكتلة الغربية، في اختلاف كبير مع القطب الثاني ممثلا في الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية. حيث اشتمل تعريف الو. م. أ للإرهاب على أعمال حركات التحرر الوطني ضد الاحتلال والعدوان الأجنبي والداخلي، على عكس القطب الثاني المساند للحركات التحررية التي ترى أن الإرهاب هو ما تمارسه الدول ضد بعضها البعض من خلال عملائها (راشد، 2005).

3- 1- 2 تعريف الإرهاب[1]

يرد مفهوم الإرهاب في الموسوعة السياسية كالآتي:

استخدام العنف -غير القانوني- أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات، أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية. (الكيالي، 1985، ص 75)

يعتبر بعض الباحثين الإرهاب وسيلة تلجأ إليها بعض الحركات الثورية وبعض حركات الثورة المضادة، كما تلجأ إليه بعض الحكومات وحركات المعارضة لتحقيق أهداف سياسية معينة. وغالبا ما يكون اللجوء إليه لفك الحصار المفروض من قبل الجهة الحاكمة واحتكارها للعنف (القانوني) حول الحركات الثورية. أما إرهاب الثورة المضادة فتكون بهدف ثني الحركات الثورية عن نشاطاتها وإيمانها الثوري ولفرض حكم الأقلية على الأكثرية بالعنف والإرهاب (الكيالي، 1985).

تتعدد وتختلف تعريفات الإرهاب باختلاف وجهات نظر المتخصصين في العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية[2]. فقد عرف ثورنتون Thoronton (1964) الإرهاب

---

[1] حول المفهوم اللغوي لمصطلح الإرهاب في اللغتين العربية والإنجليزية، ينظر تحليل ترجمة المصطلح terrorism في الفقرة 4- 2- 2- 1- 1. كما ينظر: د. مخيمر، عبد العزيز. (1987). *الإرهاب الدولي مع دراسة الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية*. دار النهضة العربية.

[2] لتفاصيل أكثر عن ماهية الإرهاب يقدم بابكينا (Babkina, 1998) في دليله *Terrorism an Annotated Bibliography* بالتحديد 907 وصفاً للكتب والتقارير والمقالات التي تتناول جميع جوانب الإرهاب بما في ذلك: الإرهاب الدولي، الأمن الدولي، سياسة الحكومة، الإرهاب المدعوم من الدولة، مكافحة الإرهاب.

Babkina, A. M. (1998) *Terrorism an annotated bibliography*. New York: Nova Science Publishers.

على أنه "استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير على السلو السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية تستلزم اللجوء إلى التهديد أو العنف" (كما وثق عند أبو العلا، 2008، ص 308). ويعرفه وولتر Walter (1969) بأنه عملية رعب قوامها عناصر ثلاثة: فعل العنف أو التهديد باستخدامه من جهة، ورَدَّةُ الفعل العاطفية التي تترجم أقصى درجات الخوف لدى الضحية من جانب ثان، والتأثيرات التي تلحق بالمجتمع بسبب هذا العنف أو التهديد باستخدامه والخوف الناتج عن ذلك (كما وثق عند أبو العلا، 2008، ص 309).

نستشف من خلال التعريفيْن السابقيْن تركيزا على العوامل المادية والنفسية والاجتماعية للإرهاب. حيث يهدف الإرهاب إلى إحداث تأثير على نفوس الأفراد، وهو الذي يقوم على الذعر من جراء العنف المسلح مثل الآثار التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر على نفوس المواطنين الأمريكيين وعلى المجتمع الأمريكي ككل. وإنه يجب دراسة أهداف الأعمال الإرهابية والبيئة التي ينشط فيها من أجل فهم أفضل للظاهرة الإرهابية، وقد تم تحديد ثلاثة معايير من شأنها المساعدة على تعريف الإرهاب السياسي بالتحديد. أولا معرفة **الهدف من العمل الإرهابي**، وذلك بهدف التمييز بين الثورات أو الكفاح المسلح ضد الغزو أو الاحتلال الأجنبي أو الأنظمة الوطنية المستبدة، وبين "الإرهاب المضاد للثورة" على شكل احتلال أجنبي أو الأعمال الممارسة من طرف الأنظمة الدكتاتورية. ثانيا معرفة **هوية مرتكب العمل الإرهابي**، وهذا من شأنه وضع الحد الفاصل بين الإرهاب الرسمي أو المؤسسي أي الإرهاب الصادر من الدول ضد شعوبها وضد بعضها البعض، وبين الإرهاب غير الرسمي أي إرهاب الأفراد والجماعات غير الرسمية. ثالثا تحديد **نطاق العمل الإرهابي**، وهذا من أجل التمييز بين إرهاب محلي وبين إرهاب دولي ينتمي مرتكبوه إلى دول مختلفة وتمتد عملياته إلى أماكن مختلفة من العالم خارج نطاق دولة مرتكبيه (الغزالي، 1986).

وقد عرفته لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشأن إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي عام 1980 حيث ذكرت:

يعد الإرهاب عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به يصدر من فرد أو جماعة، سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشترا مع أفراد آخرين، يوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو المواقع السكنية أو الحكومية أو الدبلوماسية أو وسائل النقل والمواصلات، أو ضد أفراد الجمهور العام دون تمييز للون أو جنس أو جنسية، بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في إصابتهم أو موتهم أو إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات أو تدمير وسائل النقل والمواصلات بهدف إفساد علاقات الصداقة والود بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو الابتزاز أو تنازلات معينة من الدول في أي صورة كانت. كذلك فإن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشترا في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي. (كما وثق عند أبو العلا، 2008، ص 330)

إنّه وبالنظر إلى معظم التعريفات السابقة، نرى في معظمها تركيزا على الخوف الذي يخلفه الإرهاب على الضحايا، بالإضافة إلى الأهداف الإستراتيجية من وراء ذلك ألا وهي تحقيق أهداف سياسية. على سبيل المثال تعريف بريان جنكنز (Brian Jenkins) الذي وصف الإرهاب على أنه "استخدام العنف أو التهديد به قصد خلق مناخ من الخوف والهلع لإحداث بعض التغيير السياسي أو الاجتماعي" (Jenkins, 2003, as cited in Kegley, p. 16). كذلك جاء في تعريف أحد الباحثين للظاهرة التي اعتبرها "استعمال العنف أو التهديد به من دون الدولة بهدف بث الرعب في المجتمع من أجل إضعاف أو التغلب على السلطات وإحداث تغيير سياسي" (Laqueur as cited in Kegley, p. 151).

إذن من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نخلص إلى ثلاث خصائص رئيسية للإرهاب وهي أنه ذو طبيعة سياسية كدفع الحكومات للقيام بعمل أو الامتناع عنه، أو للانتقام منها أو لتوجيه أنظار السلطات إلى قضية معينة، ويقوم بارتكابه عناصر من غير الدولة ويستهدف الأبرياء بالدرجة الأولى.

كما ميز باحث آخر بين الإرهاب وعنف الدولة الذي يرد بمعنى الرعب ويشير إلى العنف والرعب الذي تمارسه بعض الدول على رعاياها، أما الإرهاب فهو العنف الذي ترتكبه كيانات من غير الدولة (Hoffman, 1988). ومصطلح الإرهاب معرب من لغات أجنبية مثل مصطلح السياسة والصهيونية والاستعمار، وعندما عُرِّبَ المصطلح تم استعماله للإشارة إلى كل من العنف الممارس من قبل الدولة على رعاياها، والعنف الذي تمارسه كيانات غير رسمية ضد الدولة دون التمييز بين النوعين خلافا للمصطلح الأجنبي (الفتلاوي، 2011 أ).

أجمع معظم الباحثين في العلوم السياسية على أن الإرهاب يجب أن يصدر من فاعل من غير الدولة، لكن مع ذلك ركز بعضهم الآخر على إرهاب الدولة عن طريق صياغة تعريف للإرهاب يتضمن الأفراد والمجموعات والدول على حد سواء فتم تعريفه بأنّه:

> عمل عنيف وراءه دافع سياسي أيا كانت وسيلته، وهو مخطط بحيث يخلق حالة من الرعب والهلع في قطاع معين من الناس لتحقيق هدف قوة أو لنشر دعاية لمطلب أو ظلامة، سواء كان الفاعل يعمل لنفسه بنفسه أم بالنيابة عن مجموعة تمثل شبه دولة أم بالنيابة عن دولة منغمسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العمل المرتكب، شريطة أن يتعدى العمل حدود دولة واحدة إلى دولة أو دول أخرى، وسواء ارتكب العمل الموصوف في زمن السلم أم في زمن النزاع المسلح. (كما وثق عند راشد، 2006، ص 204)

يمكننا أن نستشف بناء على هذا التعريف أربعة أنواع للإرهاب على أساس القائمين به وأهدافهم ووسائلهم ومنهجهم: إرهاب دولة، وإرهاب جماعات ثورية متمردة، وإرهاب دولة راعية للإرهاب، وإرهاب ذو دوافع أيديولوجية.

3- 2 الإرهاب والمقاومة المشروعة

يتناول هذا الجزء إشكالية التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة باعتبارهما ظاهرتان تتبنيان العنف ويدور حولهما الكثير من اللغط حول مشروعيتهما، وذلك عبر تقسيمه إلى ثلاثة محاور. يتناول المحور الأول مسألة صعوبة التمييز بين الظاهرتين، أما المحوران الثاني والثالث فيتناولان المنظوريْن العربي والغربي للمسألة على التوالي.

3- 2- 1 التمييز بينهما

زادت الأعمال الإرهابية خاصة خلال العقود الأخيرة، وبشكل أكثر تحديدا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبدء ما يطلق عليه بثورات الربيع العربي سنة 2011 في مختلف الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، وتصاعد الأعمال المسلحة ضد أنظمة هذه الدول لإسقاطها. بالإضافة إلى عودة الاحتلال العسكري بشكله القديم لكن بلبوس الاحتلال التحريري الذي يدعي نيته تحرير البلدان القابعة تحت حكم الأنظمة الدكتاتورية، على سبيل المثال لا الحصر الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 بحجة تخليص الشعب العراقي من نظام صدام حسين الدكتاتوري، ونضال هذه الشعوب ضد الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها لاسيما في الوطن العربي مثل فلسطين والعراق واتهام العالم لها بالإرهاب، وهو ما يستدعينا لمحاولة تبيان الحدود الفاصلة بين الإرهاب الفعلي والمقاومة المشروعة.

تكمن المشكلة الرئيسية في صعوبة تمييز الإرهاب عن الأشكال الأخرى للعنف السياسي المسلح والجرائم العنيفة، مثل النزاعات المسلحة التي تخوضها وترعاها الدول، والنزاعات التي ليس للدول يد فيها وإنما تنظمها وتخوضها أطراف غير حكومية، وجرائم الكراهية على أساس عرقي أو ديني أو غيرهما، بحيث غالبًا ما تكون الخطوط الفاصلة بين هذه الأشكال المختلفة من العنف ضبابية وغير واضحة المعالم مما يؤدي إلى الخلط بينها.

حيث يختلف الإرهاب عن الأنواع الأخرى من العنف الجماعي بجميع أشكاله. على سبيل المثل لا يعتبر إرهابا النزاع المسلح بين دول مستقلة ذات سيادة في ظل

الحرب، كما لا تعتبر المقاومة المسلحة المناهضة للاستعمار إرهابا أيضا، وغيرها من الأعمال المسلحة التي يقودها ثوار ومتمردون في بلد معين يقبع تحت الاستعمار، وذلك باعتبار القانون الدولي يشرّع حق الدفاع عن النفس والوطن باستعمال القوة بشكل عام، رغم هذا تصنف بعض التنظيمات التي ينطبق عليها ما سبق ضمن لوائح الإرهاب مثل حركة إيرا الأيرلندية (I.R.A)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحزب الله اللبناني هذا الأخير في لبنان في دفاعه عن التمدد الإسرائيلي في المنطقة.

يوجد تياران متباينان في وجهة نظرهما إزاء هذه الأعمال المسلحة، فهنا من ينظر إليها على أنها أعمال إرهابية، وهنا من ينظر إليها على أنها حق مشروع في الدفاع والمقاومة المسلحة ضد العدوان سواء الداخلي أو الخارجي. فالمقاومة المسلحة هي في الواقع شكل من أشكال العنف نتيجة للاحتلال والسيطرة الأجنبية.

يستخدم مصطلح المقاومة المسلحة أو الكفاح المسلح من أجل تقرير المصير، وهو مصطلح متداول في العلوم العسكرية للإشارة إلى تكتيك عسكري تقوم به قوات نظامية أو غير نظامية. وقد تم استحداث كلمة Guerilla التي تعني (الحرب الصغيرة) للدلالة على المقاومة المسلحة، بحيث استخدمت أول مرة للدلالة على المقاومة الشعبية الإسبانية ضد غزو نابليون بونابرت لإسبانيا. وتطلق هذه الكلمة كذلك للإشارة الى ثلاث فئات وهي المقاتلين غير النظاميين، أو شكل خاص من أشكال القتال، أو على شكل معين من النزاعات المسلحة (عامر، 1988، كما وثق عند حمودة، 2006).

يرجع هذا الأمر بالأساس إلى اختلاف وجهات النظر في الموضوع من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، فما يعتبر إرهابا عند البعض قد يعتبر مقاومة مشروعة عند البعض الآخر، والسبب الرئيسي في هذا هو عجز المجتمع الدولي في الإجماع على تعريف موحد متفق عليه للإرهاب، وهذا ما فسح المجال خاصة لبعض الدول الكبرى لإطلاق هذا الوصف على من تشاء من الحركات التحررية، ودعم من تشاء من الحركات الإرهابية وتعتبرها أعمالها مشروعة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الو. م. أ إرهابا كلا من حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وفي لبنان وحركة طالبان في

أفغانستان، بينما دعمت ولا تزال تدعم بعض الجهات المسلحة الانفصالية في كل من جنوب السودان وإقليم كشمير والأكراد في كل من سوريا والعراق، وهذا التباين في المواقف تجاه هذه الجماعات راجع إلى تغير المصالح السياسية للو. م. أ. عبر الزمن.

إنّه على الرغم من إقرار ميثاق الأمم المتحدة للدول بحق الدفاع عن نفسها وبمشروعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأجنبي وحق تقرير المصير[1]، ووضع حدود تمييزية فاصلة بين ما هو إرهاب وما هو مقاومة مشروعة، فالإرهابي في نظر بعض الدول هو مقاتل من أجل الحرية في نظر بلدان أخرى، إلا أنه إلى يومنا هذا لا يزال هنا من له مصلحة في الخلط بينهما، وأبرز مثال على هذا هو ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين من جرائم ضد الإنسانية لكنه يحظى بالشرعية وبالدعم الدولي بينما تحارب وتنعت حركات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب.

إنّ التوصل إلى اتفاق عابر للحدود بشأن تعريف الإرهاب ليس بالأمر السهل كما ذكرنا من قبل. فلطالما كانت هنا نقطتان عالقتان رئيسيتان بشأن هذه المسألة، تتمثل النقطة الأولى تتمثل "الإرهابي في نظر هو مقاتل في سبيل الحرية بالنسبة لي"، بحيث تبرر العديد من الدول النامية العنف المسلح من قبل الذين يحاربون من أجل التحرير الوطني. أما النقطة العالقة الثانية فهي تكمن في إشكالية إدراج العنف والإرهاب الممارس من طرف بعض الدول، أو ما يطلق عليه بـ**إرهاب الدولة** ضمن تعريف متفق عليه من طرف أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة. فبالنسبة للكثيرين فإن العنف الممارس من قبل إسرائيل، وحديثا من قبل قوات الو. م. أ في العراق وسوريا يدرج بلا أدنى شك في خانة الأعمال الإرهابية المنظمة.

خير مثال في عصرنا الحديث على الخلط بين مفهومي الإرهاب والمقاومة المسلحة المشروعة، استغلال الو. م. أ لأحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 لشن حربها على الإرهاب مستهدفة دولا عربية ومتهمة إياها أنها تساند وتمول الإرهاب، وهو ما

[1] نصت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على "ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة".

يعتبر خرقا للقوانين الدولية والتعدي على سيادة دول مستقلة. وهذا الخلط كله فقط هو خلط متعمد تحرص عليه القوى العظمى في العالم لخدمة مصالحها، ولخدمة مصالح ومخططات الو. م. أ، ولذلك تم الإبقاء على حالة الغموض في مفهوم الإرهاب إلى يومنا هذا لتر باب التأويلات مفتوحا لخدمة مصالح البعض.

إنّ من بين الأهداف من وراء الإبقاء على الخلط قائما بين الإرهاب والمقاومة المسلحة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان الداخلي أو الخارجي، يهدف في الأغلب -حسب تقديرنا- للقضاء على الأفكار التحررية، والإبقاء على الأنظمة الاستعمارية والاستبدادية عن طريق توجيه تهم الإرهاب إلى كل من يلجأ إلى الدفاع المسلح عن نفسه ووطنه.

3- 2- 2 وجهة النظر العربية

حاول الكثير من الباحثين في المجال السياسي ورأوا من الضرورة بمكان توضيح الرؤية العربية العامة للإرهاب ومقاومة الاحتلال، في الوقت الذي يصر فيه العالم الغربي بصفة عامة والو. م. أ وإسرائيل بصفة خاصة على إلصاق تهمة الإرهاب بكل ما هو إسلامي وبكل حركات مقاومة الاحتلال خاصة الإسرائيلي. وما قامت به الإدارة الأمريكية ودول غربية أخرى من إدراج لهذه المنظمات ضمن قائمة المنظمات الإرهابية في حربها على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

تم توقيع أول اتفاقية في هذا الصدد في إطار الجهود العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 من طرف مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب بالجامعة العربية في مصر. وقد تضمنت المعاهدة محاولة لتحديد كل من مفهوم الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي، بحيث ورد تعريف الإرهاب حسب الاتفاقية على أنه:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر

بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملا العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر. (جامعة الدول العربية، 1998)

نصت الاتفاقية كذلك على الاعتراف بحق الشعوب المشروع في الكفاح المسلح ضد الاستعمار وتقرير المصير:

تأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل بما في ذلك العدوان المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة. (جامعة الدول العربية، 1998)

كما نفت الاتفاقية صفة الجريمة الإرهابية عن الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي بالنص التالي:

لا تعد جريمة إرهابية حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية. (جامعة الدول العربية، 1998)

3- 2- 3 وجهة النظر الغربية

بدأت أهم جهود المجتمع الدولي لوضع تعريف عام للإرهاب سنة 1930 أثناء المؤتمر الدولي لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقدت ببولونيا (سويدان، 2009، ص 30). ورغم أن معظم المحاولات باءت بالفشل، إلا أنه كان هنالك اتفاق على بعض العناصر التي تحدد جريمة الإرهاب، وإن ما غلب عليها كان تصادم المصالح وتباين في وجهات النظر لدى جهات مختلفة حول الموضوع.

ظهر مصطلح الإرهاب لأول مرة في المؤتمر الثالث ببروكسل سنة 1930 خلال سلسلة المؤتمرات الدولية لتوحيد القانون الجنائي التي عقدت برعاية الجمعية الدولية للقانون الجنائي، الذي اعتبر من الجرائم الإرهابية المعاقب عليها

> تعمد أي شخص استخدام وسائل من شأنها إحداث خطر عام في ارتكاب جريمة ضد حياة الأشخاص أو سلامتهم البدنية أو حريتهم، أو ضد الممتلكات الخاصة أو العامة بغرض التعبير عن أو تنفيذ أفكار سياسية أو اجتماعية. (راشد، 2005، ص 97)

إنّه وفقا للمادة الثانية من المعاهدة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب (نيويور 1999/12/9)، يعد بمثابة فعل إرهابي كل فعل من شأنه التسبب بالموت أو بأي ضرر جسدي خطير يستهدف المدنيين أو أي أشخاص آخرين لا يشاركون مباشرة في النزاع في حالة المواجهة المسلحة، وذلك عندما يهدف ذلك الفعل إلى ترويع السكان أو إرغام الحكومات أو المنظمات الدولية على القيام بأعمال معينة (الأمم المتحدة، 1999).

إنّه على الرغم من أن رسم حدود فاصلة بين ما هو إرهاب وما هو مقاومة مشروعة هو مسألة خلافية في جميع بقاع العالم، حتى في العالم الغربي القوي المسيطر على العالم اليوم، إلا أنه أثناء بحثنا في الأدبيات الغربية التي تناولت مسألة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة وجدنا بأن المعايير الغربية العامة المعتمدة في الفصل بين المفهومين تتشابه إلى حد كبير مع المعايير العربية. الأمر راجع على الأرجح إلى أن ظاهرة الإرهاب أصبحت ظاهرة عالمية لم تسلم منها حتى أعتى الدول أمنيا وعسكريا واستخباراتيا في العالم، ولم تعد الظاهرة تقتصر فقط على جهة معينة يتم توجيه أصابع الاتهام بارتكاب الإرهاب خاصة في العالم العربي والإسلامي، فحتى مواطنو الدول الغربية أصبحوا اليوم يلتحقون بالتنظيمات الإرهابية بأعداد هائلة. والفضل أيضا في تقارب وجهة النظر العربية والغربية بخصوص مسألة الفصل بين ما هو إرهاب وبين ما هو عنف مسلح مشروع راجع بشكل أساسي إلى مجهودات المجتمع الدولي، ممثلا في منظمة الأمم المتحدة التي تدرج هذه المسألة كأولوية في جداول أعمالها وتسعى إلى

وضع معايير عالمية موحدة وموضوعية لتحديد المفهومين والفصل بينهما، مما ساعد إلى حد كبير في القضاء على الخلط بين المفهومين، ولكن مع الأسف ليس بشكل نهائي.

تعتبر بصفة عامة أعمال العنف التي تلقى تبريرا وقبولا قانونيا تحت مظلة القانون الدولي ومن وجهة النظر الغربية، كل أعمال العنف النابعة من رحم قضية عادلة كمحاربة الاحتلال مثلا، بشرط استعمال وسائل عادلة لا تخرق القوانين الدولية، على سبيل المثال استعمال بعض أنواع الأسلحة المحرمة دوليا مثل الأسلحة الكيميائية على غرار غاز السارين (sarin)، بالإضافة إلى اللجوء إلى التعذيب والتشويه والاعتداء وغيرها من الممارسات اللاإنسانية واللاأخلاقية حتى في حق العدو، فما بالنا بالمدنيين غير المسلحين الأبرياء، فهو حتما يصنف إرهابا.

3- 3 نظرة منظمة الأمم المتحدة للإرهاب

سنحاول في هذه الفقرة تسليط الضوء على تطور مواقف منظمة الأمم المتحدة من مسألة الإرهاب في محوريْن اثنين. المحور الأول يتناول تعريف المنظمة للظاهرة، أما المحور الثاني فيعرض مواقفها من الإرهاب منذ 2001/09/11 إلى غاية نهاية 2018، والمعايير التي تعتمدها المنظمة في تجريمه واستثناء حركات التحرر الوطني والمقاومة المسلحة المشروعة.

3- 3- 1 تعريف منظمة الأمم المتحدة للإرهاب

يعتبر مصطلح الإرهاب من أكثر المصطلحات تداولا في الخطاب السياسي والإعلامي المحلي والدولي على السواء في عالمنا اليوم. وهذا راجع إلى تصاعد أعمال العنف في معظم أرجاء العالم واختلاف الرؤى حول الظاهرة، وهو بدوره ما أدى إلى عدم التوصل إلى اتفاق موحد بشأنه على غرار الخلاف الصريح والصارخ على مستوى أكبر المنظمات الدولية المعنية بإيجاد حل لهذه الظاهرة، ألا وهي الأمم المتحدة. حيث فشلت هده الأخيرة وغيرها من المنظمات الدولية منذ عقود في الاتفاق على تعريف عالمي مشتر للإرهاب، ورغم ذلك تؤكد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس

الأمن مرارًا وتكرارًا عزمها على مكافحة الظاهرة بجميع أشكالها بغض النظر عن دوافعها وعن مرتكبيها.

لعبت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها سنة 1945 دورا مهما في معالجة مسألة الإرهاب باعتبارها المشكلة رقم واحد التي تقض مضجع المجتمع الدولي بالتحديد خلال العقود الأخيرة، بحيث جندت المنظمة كل أجهزتها وإمكانياتها المادية والمعنوية لمعالجة هذه المسألة الشائكة والمعقدة، بحيث أصبحت بعض الدول الكبرى تستعمل ذريعة محاربة الإرهاب لارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وغزو الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، وخير مثال معاصر على هذا هو الممارسات الإرهابية بكل أشكالها في الجمهورية العربية السورية منذ بدء الأزمة فيها سنة 2011، والتواجد الأمريكي والروسي والإيراني والتركي على أراضيها منذ ذلك الحين.

إنّ تناول الأمم المتحدة لمسألة الإرهاب حتى سنة 1990 كان منوطا بالجمعية العامة باعتبارها الجهاز الوحيد الذي تناول الموضوع بشكل شبه كامل. ومن ثم تولى مجلس الأمن هذه المسألة بشكل كلي بتحريض من الو. م. أ، وكردة فعل لعدة أحداث أهمها أحداث لوكيربي، ومحاولة اغتيال الرئيس المصري الراحل حسني مبار سنة 1995، والتفجيرات التي طالت السفارات الأمريكية في شرق إفريقيا سنة 1998 (راشد، 2005).

شهدت الأمم المتحدة منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية محاولات عدة لوضع تعريف موضوعي موحد للإرهاب تتفق عليه كل الدول الأعضاء، لكن هذه المهمة كانت من الصعوبة بمكان جعلت من مسألة الإرهاب من أصعب المسائل التي تناولتها هذه المنظمة العالمية، ولا تزال مسألة الوصول إلى تعريف موحد للإرهاب قائمة حتى يومنا هذا، فما تراه بعض الدول إرهابا هو مقاومة مشروعة عند بعض الدول الأخرى. وبدون وضع تعريف موحد وموضوعي للإرهاب لن تتمكن الأمم المتحدة من محاربته والقضاء عليه لتحقيق أولى مهامها وهي تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كانت أولى المحاولات الجدّية للأمم المتحدة لوضع تعريف موضوعي للإرهاب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عن طريق لجنة القانون الدولي التابعة لها. حيث وافقت اللجنة سنة 1954 على مشروع تقنين الجرائم الدولية الذي اعتبرت قيام سلطات دولة بإعداد وتشجيع والتسامح مع العمليات الإرهابية ليتم ارتكابها ضد دولة أخرى جريمة ضد البشرية (الخشن، 2013). وتعتبر الأمم المتحدة الإرهاب أي شكل من أشكال العنف الذي ينتهك الحريات الأساسية ويعرض حياة الأبرياء للخطر. ولطالما برز خلاف حاد وتباين واضح في الرؤية على مستوى هيئة الأمم المتحدة بين دول العالم الغربي -بزعامة الو. م. أ- ودول العالم الثالث والاتحاد السوفيتي آنذا حول الأسباب المؤدية إلى الإرهاب. وفي الأخير نجحت دول عدم الانحياز آنذا في إصدار قرار يؤكد على أحقية الدولة الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية في الكفاح المسلح وتقرير مصيرها ونيل استقلالها كل ذلك وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة (الخشن، 2013).

بدأت الأمم المتحدة في محاولة تحديد مفهوم شامل للإرهاب بشكل جدي ومعمق ودراسة ظروف ودوافع ارتكابه بداية من سنة 1972. وقامت بإصدار الكثير من القرارات والاتفاقيات بهذا الخصوص منذ ذلك الوقت، إلا أنها لم تنجح حتى الآن في وضع تعريف محدد له بسبب اختلاف الدول حول مفهومه والدوافع الكامنة وراءه. رغم ذلك كان اتفاق المجتمع الدولي بالإجماع على إدانة جميع أشكال العنف والإرهاب الصادر سواء من أفراد أو من دول، مع التأكيد على الحق المشروع للدول الواقعة تحت الاستعمار في الكفاح المسلح، واستعمال القوة لتقرير مصيرها من أجل نيل استقلالها شرط أن تكون مطابقة لأهداف ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة (راشد، 2005).

لطالما كان الانقسام في بدايات محاولة المنظمة لوضع تعريف موحد للظاهرة من خلال أعمال الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية حول مدى أهمية تحديد مفهوم الإرهاب. وتمثل الانقسام والاختلاف بين طرفين، الطرف الأول ممثلا في الدول العربية ودول عدم الانحياز، التي تُصِر على أهمية وضع تعريف محدد للإرهاب وتمييزه عن الحق المشروع المسلح للدول في تقرير مصيرها ونيل استقلالها. أما الطرف الثاني ممثلا في

دول أوروبا الغربية والو. م. أ، فيرى عدم أهمية وضع تعريف له ودراسة أسبابه، وتدعو فقط إلى تجريم جميع أنواع العنف السياسي المسلح، والتركيز فقط على إجراءات منعه والعقاب عليه بغض النظر عن دوافع ارتكابه، وعدم الفصل بين النضال السياسي والعسكري المشروع الذي تخوضه حركات التحرر الوطني، وبين الإرهاب الذي يعرض للخطر أرواح بشرية بريئة.

يُقْصَدُ بالإرهاب إذن الاعتداء على مبادئ القانون، والنظام، وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للمنازعات، وهي المبادئ التي تأسست عليها الهيئة العالمية. إلا أنه على الرغم من استخدامه كوسيلة على نطاق واسع نسبيا، فهو ليس بالظاهرة الفريدة ولكن يتعين فهمه في ضوء السياق الذي تنبع منه الأنشطة الإرهابية. وهو ليس مشكلة تنبثق أساسا من أي مجموعة عرقية أو دينية منفردة، فقد استخدم الرعب كوسيلة في كل ركن من أركان العالم تقريبا، ولا فرق بين ضحاياه ومعظمهم من المدنيين من حيث الثروة أو نوع الجنس أو العمر. وقد شهدنا في عصرنا هذا بالتأكيد جميع استخدامات الإرهاب كإستراتيجية لتحقيق أهداف ومكاسب معينة.

3- 3- 2 مواقف المنظمة من الإرهاب منذ 2001/09/11 إلى غاية نهاية 2018

إنّ اهتمام منظمة الأمم المتحدة بقضايا الإرهاب يعود إلى أبعد من أربعة عقود على أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فلطالما اعتبر الإرهاب إشكالا يهدد النظام العالمي ككل، بحيث تناولته المنظمات الدولية بالبحث والعمل منذ ظهوره. وقد تم التطرق إليه في إطار عصبة الأمم قبل الحرب العالمية الثانية بالتحديد سنة 1937 (راشد، 2005)[1]، ومع استفحاله أصبح الإشكال الأهم والشغل الشاغل في برامج عمل المنظمة. حيث أحدثت هجمات 11 سبتمبر على الو. م. أ تحولا خطيرا في ظاهرة الإرهاب وقطيعة مع أشكاله التقليدية، فقد كشفت عن مدى قوته وانتشاره بشكله الجديد من حيث قدرته التدميرية، وعدد الضحايا الذي يتسبب به، والوسائل والأسلحة العصرية والتكنولوجية

[1] تعد اتفاقية سنة 1937 بخصوص منع الإرهاب والمعاقبة عليه أولى المحاولات الدولية لمعالجة ظاهرة الإرهاب، والتي ظهرت كرد فعل على اغتيال ملك يوغوسلافيا الإسكندر الأول ووزير خارجية فرنسا لويس بارتو سنة 1934 لكن لم تدخل حيز التنفيذ بسبب المصادقة عليها من طرف دولة واحدة فقط.

التي يستعملها. كما زادت تلك الأحداث من اهتمام المجتمع الدولي لدراسة هذه الظاهرة والسعي الدؤوب لإيجاد حلول لها، والتي كانت لها تأثيرا واضحا في تاريخ العلاقات الدولية، لدرجة أن بعض الفقهاء القانونيين قسموا العلاقات الدولية إلى مرحلتين، مرحلة ما قبل 11 سبتمبر وما بعدها (الخشن، 2013).

قام المجتمع الدولي منذ عام 1963 بوضع ثلاثة عشر صكاً قانونياً عالمياً لمنع الأعمال الإرهابية. وأُعدت تلك الصكو تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكان باب الاشترا فيها مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء التي تتفاوض حالياً على معاهدة دولية رابعة عشر هي مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وهذه الاتفاقية من شأنها أن تكمل الإطار القائم الذي تمثله الصكو الدولية المناهضة للإرهاب، ومن شأنها أن تستفيد من المبادئ التوجيهية الأساسية الموجودة فعلاً في الاتفاقيات التي أُبرمت مؤخراً بشأن مكافحته، وتتمحور هذه المبادئ حول أهمية تجريم الأعمال الإرهابية، وجعلها خاضعة للعقاب بموجب القانون، والدعوة إلى مقاضاة المرتكبين أو تسليمهم، والحاجة إلى إزالة التشريعات التي تنص على استثناءات من هذا التجريم استناداً إلى أسس سياسية، أو فلسفية، أو عقائدية، أو عرقية، أو إثنية، أو دينية، أو استناداً إلى أسس مماثلة، وتمثل كذلك دعوة قوية لاتخاذ الدول الأعضاء تدابير منع الأعمال الإرهابية، والتشديد على ضرورة تعاونها وتبادلها المعلومات وتزويد بعضها البعض بأقصى قدر من المساعدة فيما يتعلق بمنع الأعمال الإرهابية والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً (الأمم المتحدة، الصكو الدولية لمكافحة الإرهاب، د. ت. ن)[1].

أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 2001، وهذا قبل أحداث 11 سبتمبر على الو. م. أ التي اعتبرت منعرجا حاسما وأكثر جدية وعالمية في التعامل مع الإرهاب، جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته واعتبرته جريمة لا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال، بغض النظر عن الاعتبار السياسي، أو الديني، أو الإثني، أو

[1] للمزيد من التفاصيل ينظر موجز للاتفاقيات والبروتوكولات الرئيسية الثلاثة عشر التي تتناول الإرهاب. وللاطلاع على النص الكامل لأي اتفاقية أنظر: مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، الاتفاقيات المتعلقة بالإرهاب المتوفرة على الموقع الآتي:
https://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/Conv1-english.pdf

العقائدي، أو الفلسفي، أو أي طابع آخر للاعتبارات التي قد تستعمل لتبرير الأعمال الإرهابية (راشد، 2005)[1].

إنّه وعلى الرغم من الجهود الحثيثة للمنظمة منذ سنة 2000 في وضع اتفاقية شاملة للإرهاب الدولي، إلا أن عدم اتفاق الدول الأعضاء حول تعريف موحد له حال دون إحراز تقدم كبير في تنسيق الجهود العالمية لمكافحته. واعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن غداة أحداث 11 سبتمبر 2001 قرارا بالإجماع طالبت فيها على وجه الاستعجال الدول للتعاون لمنع أعمال الإرهاب والقضاء عليها. وأدّت هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية التي تعرضت فيها الو. م. أ لتفجير برجي التجارة العالمية في نيويور ومبنى البنتاغون في واشنطن، إلى إبداء المجتمع الدولي التزاما أكبر لمواجهة مشكلة الإرهاب. ففي نفس الشهر أقر مجلس الأمن بالإجماع القرارين 1368 (2001) و1373 (2001)، والذي فرض بمقتضاهما التزامات موحدة على جميع الدول الأعضاء، وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ تلك الالتزامات. وبقرار من مجلس الأمن، أوكلت مهمة احتلال أفغانستان إلى حلف شمال الأطلسي، وأطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على هذه الحرب بالحملة العالمية على الإرهاب (الفتلاوي، 2011 أ). واعتمدت الجمعية العامة القرار 1/56 بتوافق الآراء، وعقدت دورة استثنائية لبحث عمقا سبل مكافحته بشكل أكثر. كما قام الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 بإنشاء الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب والغرض منه هو تحديد الأبعاد العريضة لسياسة مكافحة الإرهاب في الأجل الطويل بالنسبة للمنظمة، وكذلك صياغة توصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها لمعالجة المسألة.

تم لأول مرة في تاريخ المنظمة الإقرار بشكل رسمي الحق المشروع الفردي أو الجماعي في الدفاع عن النفس، وكانت محاولة لتحديد بعض السمات العامة لظاهرة الإرهاب على أنه فعل إجرامي سياسي بالدرجة الأولى. والمقصود به بشكل رئيسي هو

[1] لتفاصيل أكثر أنظر قرار الجمعية العامة رقم 158/55 الصادر في 30 جانفي 2001 بشأن التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي [A / RES / 55 / 158]

إلحاق أضرار بالغة ومهلكة بالمدنيين، وخلق مناخ من الخوف لغرض سياسي أو إيديولوجي (دنيوي أو ديني) بصفة عامة. ويلزم للتغلب عليه فهم طبيعته السياسية وكذلك طابعه الإجرامي الأساسي والنفسي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتناول هذين الجانبين من المعادلة. كما اتخذت تقريبا جميع العناصر المكونة لمنظمة الأمم المتحدة خطوات لإدماج أنشطة مكافحة الإرهاب في مجال عمل كل منها، وقد عزز العديد من هذه الكيانات من ولاياتها لوضع تدابير لمكافحته وتوفير أساس دستوري لاتخاذ الإجراءات. فبعد إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، تعزز دور المجلس أكثر في السعي العالمي لمكافحة الإرهاب، ووضع إستراتيجية طويلة الأمد لمواجهته من عن طريق مساعدة وتنسيق جهود الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في مواجهته.

إنّه وعبر تقصي دور الأمم المتحدة وجهودها في مكافحة الإرهاب قبل وبعد هجمات الحادي عشر على الو. م. أ، وذلك عن طريق عمل جهازيها الرئيسيين الجمعية العامة ومجلس الأمن، تبين أن الجمعية العامة كانت تلعب الدور الأكبر قبل تلك الأحداث ولم تتعدى استجابتها في الغالب الإدانة والشجب وفرض بعض الجزاءات على حوادث إرهابية معينة، لكن انتقل الدور إلى مجلس الأمن بعد الأحداث ليتولى الدور الرئيسي في جهود المكافحة من خلال لجنة مكافحة الإرهاب التابعة له عن طريق وضع إستراتيجية طويلة الأمد لمكافحته وتنسيق ودعم جهود الدول الأعضاء لتحقيقها.

اتخذ مجلس الأمن منذ هجمات 11 سبتمبر عشرات القرارات بخصوص الإرهاب عززت تدابير القرار 1373 (2001) تحت عنوان "التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية"، والذي يعتبر حجر الزاوية في منهج الأمم المتحدة لمكافحته، كما أنشأت كجزء من هذا القرار بموجب الفقرة السادسة لجنة مكافحة الإرهاب ويطلق عليها باللغة الإنجليزية (Counter Terrorism Committee) وتختصر العبارة في الرمز (CTC) للتأكد من تنفيذ الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن بهذا الشأن، وتقديم المساعدة التقنية لهم، وتشجيع التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تتمتع بالكفاءة في هذا المجال.

3- 4 خلاصة الفصل

إنه على الرغم من انتشـــار الإرهاب في جميع أرجاء العالم، والاســـتعمال المتداول للمصـــطلح على مختلف الأصـــعدة والســـياقات، إلا أنه لا يزال لا يحظى بتعريف متفق عليه عالميا، ولا يزال الخلط قائما بينه وبين مقاومة الاحتلال والدفاع عن النفس، وهو الأمر الذي أعاق الجهود الدولية لوضـــع حدّ لهذه الظاهرة الكونية التي لم تســـلم منها حتى أكثر الدول تقدما في الجانب الأمني، فما تعتبره بعض الدول إرهابا هو مقاومة مشـــروعة بنصـــوص القوانين الدولية في نظر دول أخرى. وعلى الرغم من ذلك يوجد إجماع بين الباحثين على أن الإرهاب هو العنف الذي ترتكبه كيانات من غير الدولة على الأبرياء لإثارة الرعب وتحقيق أهداف سياسية.

لعبت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها دورا مهما في معالجة مسألة الإرهاب باعتبارها من أكبر المشاكل التي تقض مضجع المجتمع الدولي خاصة خلال العقدين الأخيرين، وشهدت صراعات وصدامات محتدمة لوضع تعريف موضوعي موحد للإرهاب تتفق عليه كل الدول الأعضاء، لكن هذه المهمة كانت من الصعوبة بمكان جعلت من مسألة الإرهاب من أصعب المسائل التي تناولتها هذه المنظمة العالمية على الإطلاق، ومع ذلك تم التوصل إلى فهم موحد نوعا ما حتى تتمكن المنظمة من محاربته والقضاء عليه لتحقيق أولى مهامها ألا وهي تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

الفصل الرابع: دراسة ترجمة منظمة الأمم المتحدة لبعض القرارات المتعلقة بالإرهاب

الفصل الرابع: دراسة ترجمة منظمة الأمم المتحدة لبعض القرارات المتعلقة بالإرهاب

سنقوم في هذا الفصل بدراسة ترجمة منظمة الأمم المتحدة لبعض القرارات المتعلقة بمسألة الإرهاب الصادرة بالتحديد عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد اخترنا دراسة القرارات[1] دون غيرها من أنواع الوثائق الكثيرة الأخرى التي تصدرها المنظمة لأن هذا النوع من الوثائق بالتحديد يمثل التعبير الرسمي والنهائي لآراء وإرادة أجهزة الأمم المتحدة. وتعتبر القرارات (إلى حد بعيد) المرآة العاكسة للسياسة العامة للمنظمة، وسيمكننا هذا الاختيار من اكتشاف الأبعاد المؤسساتية لعملية الترجمة في المنظمة، وكذلك التعرّف على صور الرقابة التي تمارسها على عملية الترجمة.

إنّ تركيزنا على دراسة ترجمة القرارات بشكل حصري يرجع أيضا إلى أن محدودية الدراسة من حيث الحجم والوقت يجعل الأمر مستحيلا لدراسة ترجمة أنواع أخرى من الوثائق من مشاريع قرارات، وتقارير، ومحاضر، وغيرها التي تؤدي في النهاية إلى إنتاج قرارات في شكلها النهائي.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن القرارات بالتحديد تتمتع بأهمية كبيرة من الناحية السياسية والقانونية بسبب طبيعتها الإلزامية، وإنّ المنظمة على الأرجح تخضعها للتقيد الصارم بتعليمات خاصة بالتحرير والترجمة تجنبا لأي تأويلات خاطئة قد تنجم عن سوء ترجمتها على الخصوص.

4- 1 التعريف بالمدونة

سنقوم بدراسة جودة الترجمة إلى العربية ووصفها وتحليلها ونقدها، وسيقتصر عملنا على نماذج من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب والصادرة باللغة الإنجليزية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى غاية نهاية سنة 2018.

[1] تعتبر القرارات هي الأدوات الأساسية للمناقشة في منظمة الأمم المتحدة، بحيث تُقَدَمُها الدول الأعضاء في الأول على شكل مشاريع بشكل منفرد أو جماعي، وتطرح من خلالها قضايا معينة للنقاش بخصوص مسائل مختلفة، ليتم التصديق عليها أو تعديلها أو رفضها في الأخير حسب ما تمليه الظروف (UN Editorial Manual, 1983, p. 167).

إنّ اختيارنا لدراسة القرارات الصادرة عن هذين الجهازين بالتحديد مبني على جملة من الاعتبارات الموضوعية التي سنقوم بمناقشتها في الفقرة التالية. كما سنقوم في هذا الجزء من البحث بالتطرق إلى محتوى النصوص الأصلية وإلى المؤسسة التي قامت بصياغتها وترجمتها.

4- 1- 1 الكاتب

إنّ منظمة الأمم المتحدة هي من تقوم بكتابة وثائقها وترجمتها بنفسها دون اللجوء إلى مؤسسات أو جهات مستقلة عنها لتوفير خدمات التحرير والترجمة لها، بحيث تقوم إدارة الجمعية العامة والمؤتمرات التابعة للأمانة العامة بتحرير وثائق المنظمة على اختلافها (غالبا باللغة الإنجليزية)، ثمّ توزيعها على أقسام الترجمة التابعة لها والمخصصة لكل لغة من اللغات الرسمية للمنظمة من أجل ترجمتها، وقد أشرنا إلى هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ مجلس الأمن والجمعية العامة هما الجهازان الرئيسيان المهتمان بموضوع الإرهاب، ويُعَدُّ مجلس الأمن الجهاز الرئيس المعنيّ بشكل مباشر بمكافحة الإرهاب، وتُعدّ الاختصاصات الممنوحة له أكثر اتساعا وشمولا بالمقارنة بالاختصاصات الممنوحة للأجهزة الأخرى فيما يتعلق بهذه المسألة تحت عنوان **حفظ السلم والأمن الدُوَلِيَيْن**، وهكذا يُعْهَدُ إلى مجلس الأمن أمر حفظ السلم والأمن الدُوَلِيَيْن بحيث يعمل نائبا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في قيامه بهذه الواجبات طبقا لنص المادة 1/24 من الفصل الخامس لميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للجمعية العامة، فهي تعتبر الجهاز الثاني في المنظمة المعني بهذه المسألة، وتَعمَلُ بما أَطلَقَ عليه الميثاق التعاون على حفظ السلم والأمن الدُوَلِيَيْن طبقا لنص المواد من عشرة إلى الثاني عشر من الفصل الرابع. وهكذا تُعدّ الجمعية العامة مخولة أيضا بشكل مباشر بمعالجة مسألة الإرهاب التي تنضوي تحت ملف حفظ السلم والأمن الدوليين، مع العلم أن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيس للمنظمة الذي تتمتع فيه جميع دولها الأعضاء بتمثيل متساو لوضع السياسات المتعلقة بجميع القضايا التي تتناولها المنظمة.

4- 1- 2 محتوى القرارات

تتميز وثائق منظمة الأمم المتحدة عموما، والقرارات خصوصا بشكل موحد ولغة سياسية ومؤسساتية متخصصة، بالإضافة إلى تفردها ببنية تركيبية وأسلوبية خاصة غير معتادة عموما، فيبدو نص القرار بأكمله جملة واحدة ابتداء من اسم الجهاز الذي صدر عنه القرار إلى غاية آخر فقرة فيه. ويكون القرار مقسما إلى فقرات محددة تفصل بينها فاصلة في النص الإنجليزي، ونقطة فاصلة في النسخة العربية. وتُعَدّ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة متطابقة من ناحِيَتَيْ الشكل والأسلوب على الرغم من صدورهما عن جِهَازَيْن مُنْفَصِلَيْن ومُسْتَقِلَّيْن عن بعضهما البعض. ويَكْمُنُ التطابق بشكل أساسي في الأسلوب الخاص بالقرار، كما هو مبين في المُلحقيْن التاسع والعاشر.

يتكوّن القرار عموما من ثلاثة أجزاء رئيسة هي البيانات الإدارية والديباجة والإجراءات التطبيقية، فتحتوي البيانات الإدارية على المعلومات الرئيسية التي تُعَرّفُ بمصدر القرار. وتحتوي الديباجة على الاعتبارات والمرجعيات التي على أساسها يتم اتخاذ الإجراءات. وتنص الإجراءات التطبيقية على رأي الجهاز المُصْدِرِ للقرار أو الإجراءات الواجب اتخاذها بخصوص المسألة المعالجة، يمكن في بعض الحالات أن تُضَمَّنَ ملاحق وجداول في بعض القرارات دون غيرها، على حسب الحاجة إلى ذلك من وجهة نظر الجهاز الذي أصدرها.

يبدأ القرار دائما بـذكر **البيانات الإدارية** التي تُعَرِفُ بمصدره، مثل اسم المنظمة والجهاز الذي أصدره. وتتكون البيانات الإدارية للقرار بشكل رئيس من عبارة (United Nations) في النص الأصلي و(الأمم المتحدة) في النسخة العربية، بالإضافة إلى رمز القرار، وشعار الأمم المتحدة مكتوبا إلى جانبه اسم الجهاز الذي صدر عنه القرار. وتتكون أيضا من الحروف اللاتينية الخمسة الأولى .Distr لكلمة (distribution) على أساس أنها موجهة للتوزيع، وهي ثلاثة أنواع General (توزيع عام)، Limited (توزيع محدود)، Restricted (توزيع مقيد)[1]. كما تحتوي البيانات الإدارية على تاريخ

[1] يظهر الاختصار .Distr بالحروف اللاتينية في نسخ القرارات المترجمة إلى اللغة العربية.

صدور القرار. وتوضع الأرقام العربية في هذا الجزء من القرار سواء في النسخة باللغة الإنجليزية أو باللغة العربية وكذلك في كامل النسخة الإنجليزية، بينما تستعمل الأرقام الهندية[1] في الديباجة والإجراءات التطبيقية في النسخة المترجمة. كما يتم ذكر اللغة الأصلية التي صدر بها القرار في هذا الجزء، وهي دائما اللغة الإنجليزية حتى في النسخة المترجمة على النحو التالي (Original: English)، وتذكر إلى جانبها كلمة (Arabic) في النسخة المترجمة للدلالة على أنها نسخة مترجمة إلى اللغة العربية.

كما تجدر الإشارة إلى احتواء كل قرار على رقم عمل بهدف متابعة إعداده رسميا وترجمته وطباعته ونشره، ويكون في أدنى كل صفحة في النسخة المترجمة، وفي الصفحة الأولى فقط من النسخة الإنجليزية. ويتكون من العَدَدَيْن الأَخِيرَيْن للسنة، فالرقم 18 مثلا للإشارة إلى سنة 2018، بالإضافة إلى الرقم التسلسلي الذي يعطى للوثيقة لدى تسجيل ورودها إلى قسم مراقبة الوثائق، وهذا مثال عن ذلك: (22563-18) (الأمم المتحدة، دليل الترجمة والتحرير، 2000، 2004).

يتكون رمز القرار من بعض العناصر التالية أو كلها تفصل بين كل واحدة منها شرطة مائلة (/) وهي كتابة حرف يشير إلى الهيئة التي يُصْدَرُ القرار باسمها، وفي حالة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة يكتب الحرف **S** وهو الحرف الأول من اسم جهاز مجلس الأمن، والحرف **A** للإشارة إلى الجمعية العامة[2]، ولا تترجم هذه الأحرف في النسخة العربية. وتدرج الأحرف الثلاثة الأولى RES لكلمة (Resolution) باللغة الإنجليزية لتحديد نوع الوثيقة وطبيعتها. ويوضع الرقم التسلسلي للقرار، وتتم الإشارة إلى السنة بين قوسين بالنسبة لقرارات مجلس الأمن، أو رقم الجلسة أو الدورة بالنسبة لقرارات الجمعية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجزء يبتدئ دائما بذكر اسم الجهاز الذي صدر عنه القرار مكتوب بخط مائل، ومتبوع بفاصلة في النسخة الأصلية، أما في النسخة العربية فيكتب بخط غليظ ومائل ويتبع أيضا بفاصلة.

تعمل **الديباجة** على عرض السياق للإجراءات التطبيقية في القرار ويُضْفِي عليه صفة الرسمية. وغالبا ما تبدأ فقرات الديباجة في اللغة الإنجليزية بمصدر مثل

---

[1] الأرقام الهندية: ١، ٢، ٣، إلخ...

[2] قد يَحْمِلُ القرار رمزا مزدوجا فيشير إلى هيئتيْن في ذات الوقت، كما يحدث في القرارات المشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(recalling) ويطلق عليه في اللغة الإنجليزية مصطلح (gerund)، وفي حالات قليلة جدا تبدأ بجملة فعلية أو فعل في الزمن المضارع (aware) أو في الزمن الماضي (having determined) (considered) أو صفة (mindful)، وتكتب كلها بخط مائل. وتنتهي الفقرات بفاصلة والحال نفسه في النسخة العربية. وتترجم الأفعال التي تبدأ بها فقرات الديباجة إلى اللغة العربية إما على شكل الصيغة إذْ + فعل مضارع مثل (*إذْ يقرر، إذْ يشير*)، أو تترجم مفعولا لأجله مثل (*إدراكا، إعترافا*)، وتكتب جميعها بخط مائل وغليظ. وتبدأ فقرات النسخة العربية بحرف العطف (الواو) باستثناء الفقرة الأولى من الديباجة[1].

إن **الإجراءات التطبيقية** هي عبارة عن فقرات تُشَكِل الإجراءات التي تَطْلُبُ الجمعية العامة أو مجلس الأمن من الجهات المعنية بالقرار تنفيذها بخصوص المسألة المعالجة. وتبدأ الفقرات عادة بأرقام تسلسلية (إذا كان القرار يحتوي على أكثر من فقرة)، وبجمل فعلية في الزمن المضارع، وقليلا جدا في الزمن الماضي[2]. وتنتهي هذه الفقرات بفاصلة منقوطة ما عدا الفقرة الأخيرة التي تنتهي بنقطة. وإن كتابة أسماء الشهور في النسخة العربية يكون بصورة مزدوجة في جميع أجزاء القرار، بكتابة الشهور بالتقويم الغريغوري (كانون الثاني، شباط) الموجهة عموما إلى المشرق العربي، والسنة الشمسية (يناير، فبراير) الموجهة إلى المغرب العربي.

تجدر الإشارة إلى أن القرارات حول الإرهاب اتخذت عدة أوجه وأهداف، فيمكن أن تكون دعوة للدول للعمل الجماعي بخصوص مسألة من مسائل الإرهاب المراد معالجتها، أو التنديد بتصرفات بعض الدول والتنظيمات الإرهابية، وفرض عقوبات عسكرية واقتصادية عليها. وهكذا تكون هذه القرارات هي الصيغة الرسمية التي تُعَبِر منظمة الأمم المتحدة ممثلة في جهازيْ مجلس الأمن والجمعية العامة عن آرائها ومواقفها بخصوص المسائل المتعلقة بالإرهاب.

يدور محتوى القرارات حول مسألة الإرهاب تحديدا وحصرها في تصنيف التنظيمات الإرهابية، والتدابير الاستباقية للتصدي للأعمال والتهديدات الإرهابية،

---

[1] يوجد مرفقا في الملحق رقم 3 جدولا لبعض الأفعال الأكثر استعمالا التي تبتدئ بها فقرات الديباجة وتتضمنها، مع ترجمتها كما وردت في النسخ المترجمة، والتي قمنا بتصنيفها على أساس معانيها.

[2] يحتوي الملحق رقم 4 على بعض الأفعال الإنجليزية الأكثر استعمالا في هذا الجزء مصنفة على حسب معانيها، مع ترجمتها إلى اللغة العربية كما وردت في النسخ المترجمة.

والتنسيق الإقليمي والدولي لوقف هذه الظاهرة، ومسألة الإرهابيين الأجانب وتحديات ملاحقتهم قضائيا، وكيفية تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وآليات تطبيق العقوبات على الجهات الداعمة للإرهاب والتطرف.

4- 1- 3 المترجم[1]

يقوم القسم العربي للترجمة في منظمة الأمم المتحدة بترجمة القرارات وجميع الوثائق الأخرى التي تصدرها المنظمة إلى لغات متعددة منها اللغة العربية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن جميع القرارات في شكلها الكامل متاحة في نُسْخَتَيْهَا باللغة الإنجليزية والمترجمة إلى اللغة العربية على موقع إلكتروني خاص من خلال البوابة ODS.[2]

أما بخصوص الكشف عن الأشكال والأبعاد التي تنعكس من خلالها الرقابة المؤسساتية لمنظمة الأمم المتحدة على ترجمة الخطاب السياسي المتعلق بالإرهاب بصفة عامة، وترجمة القرارات بصفة خاصة، ومدى تأثير دليل الترجمة والتحرير الذي تصدره المنظمة على ممارسة الترجمة الفعلية. أو بصيغة أخرى، مدى تَأَثُّر سلو المترجم بالسياسة والتوجيهات الترجمية للمؤسسة التي يشتغل لديها، وسنقوم باكتشاف هذا من خلال النظر في مدى التزامه بالتوجيهات المقدمة له في هذا الدليل انطلاقا من تبني منظمة الأمم المتحدة للمنهج الدلالي في الترجمة الذي يعمل على إعادة إنتاج النصوص الأصلية بدقة باعتبار الولاء الوحيد للمترجم فيه هو لكاتب النص الأصلي. ونظرا لكون نصوص ووثائق منظمة الأمم المتحدة نصوصا متخصصة، فبكل تأكيد أن مصطلحاتها هي أيضا مصطلحات متخصصة.

أدى تغير مواقف منظمة الأمم المتحدة بخصوص قضايا الإرهاب إلى تغير في رؤيتها ومناهجها الترجمية خاصة مع تطور مفهومه وأشكاله منذ أحداث الحادي عشر

[1] ينظر الفقرة 1-2-3 من هذا البحث، ص 95 حول طبيعة عمل المترجم ودوره ومكانته في المنظمة.

[2] يعتبر نظام الوثائق الرسمية ODS الذي أطلق لأول مرة سنة 1993 مستودعا رقميا يحتوي على كل الوثائق الرسمية للمنظمة بلغاتها الرسمية منذ تاريخ إطلاقه، بالإضافة إلى جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام 1946 إلى حد الآن. https://documents.un.org/prod/ods.nsf/home.xsp
يوجد مرفقا في الملحق رقم 5لقطة شاشة عن بوابة البحث الخاصة بهذا النظام.

من سبتمبر 2001 إلى غاية نهاية سنة 2018 وعلى سبيل المثال بعض أشكال ما كانت تعتبره الأمم المتحدة معارضة مسلحة معتدلة في سوريا سنة 2011، ويلقى كل أنواع الدعم من طرفها، أصبحت في السنوات الأخيرة تصنفه ضمن قوائم الجماعات الإرهابية الأكثر طلبا. ويمكن التساؤل حول مدى موضوعية وحياد منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها للخطاب السياسي المتعلق بالإرهاب بصفة عامة، وما يسمى بالإرهاب الإسلامي بصورة خاصة.

نعتقد بأن دراسة وتحليل ترجمة نماذج من القرارات المختارة سيكون كافيا لمساعدتنا على معرفة المقاربة الترجمية التي تتبناها المنظمة لترجمة وثائقها بصفة عامة، وترجمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بصفة خاصة.

4- 2 تحليل ترجمة بعض النماذج

لقد فرضت علينا طبيعة الموضوع اعتماد أكثر من منهج للإحاطة بالبحث من كل جوانبه، وتحقيق الأغراض المرجوة من ورائه، وسنتبنى في هذا الصدد المنهجيْن الوصفي والتحليلي النقدي لتحقيق ذلك. كما سنعتمد نظرية نيومار في المناهج الدلالية والتواصلية كإطار عمل تطبيقي للبحث بالإضافة إلى إجراءات الترجمة التي وضعها لأننا نراها مناسبة وعملية لترجمة الحقل المعجمي والدلالي لموضوع الإرهاب خاصة، والاستفادة منها في الاطلاع على المنهج العام أو المقاربة الترجمية التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها لوثائقها بصفة عامة، ووثائق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بصفة خاصة.

يجدر التنويه إلى أننا سنعتمد أيضا قاعدة بيانات مصطلحات المنظمة للنظر في مدى التزام المترجم بنقل المصطلحات الواردة في القرارات المترجمة من قاعدة البيانات تلك، وهو بدوره ما سيساعدنا على التعرّف على أبعاد الرقابة المؤسساتية للمنظمة على عملية الترجمة.

نهدف بشكل رئيس إلى اكتشاف المقاربة الترجمية العامة التي تتبناها المنظمة باعتبارها ترجمة مؤسساتية في ترجمتها لوثائقها، والنظر في مدى نجاحها في إعادة إنتاج الوثائق الأصلية، والحفاظ على وظيفتها التواصلية انطلاقا من مواصفات ومعايير

الجودة التي تتبناها المنظمة. ونقصد بمعايير جودة الترجمة الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة في هذا المقام مدى التزام المترجم بالنقل الكامل الدقيق لكل ما ورد في النص الأصلي بوضع مكافئات دقيقة.

سنقوم في البداية بإحصاء المصطلحات والعبارات المتعلقة بموضوع الإرهاب في حقله المعجمي والدلالي الواردة في القرارات، وسنختار المصطلحات التي تكرر تداولها على نطاق واسع في هذه الوثائق مع التركيز على المصطلحات التي يتم تداولها بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط حتى نتمكن من الإجابة على التساؤل الفرعي رقم خمسة عن مدى موضوعية وحياد ترجمة منظمة الأمم المتحدة للخطاب السياسي المتعلق بما يسمى بالإرهاب الإسلامي بصورة خاصة، وسنقوم بإدراج بقية المصطلحات والعبارات ضمن مسرد في نهاية البحث.

سنضع ثلاث تصنيفات لبعض النماذج هي الفقرة والجملة والعبارة باعتبارها الوحدات اللغوية المكونة لنصوص القرارات التي يبدو أنه تمت ترجمتها حسب المنهج الدلالي في الجزء الأول من فقرة التحليل. وسنقوم بتصنيف النماذج الأخرى حسب إجراءات الترجمة المتبعة وهي المكافئ الوظيفي، والنحت، والنسخ، والترجمة الحرفية، والتوطين، والتوسعة في الجزء الثاني من فقرة التحليل.

سنتناول فيما يلي تحليل بعض النماذج للتّعرف على المناهج والإجراءات التي تبناها مترجمو منظمة الأمم المتحدة في نقلهم للقرارين المختارين للدراسة والتحليل من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية باعتبارها ترجمة مؤسساتية، وسنقوم بتقديم النموذج الأصلي باللغة الإنجليزية وترجمته إلى اللغة العربية، ثم التعليق على مدى نجاعة تلك المناهج والإجراءات في إعادة نقل مضمون النص الأصلي إلى اللغة العربية بشكل دقيق دون المساس بوظائفه التواصلية.

سنقوم باختيار نماذج من القرارات باللغة الإنجليزية وما يقابلها في اللغة العربية، وسنتبع كل نموذج بتعليق عن منهج الترجمة الذي وظفه المترجم بالاستعانة بنظرية

نيومار في المناهج الدلالية والتواصلية والنظريات الوظيفية للترجمة خاصة نظرية الهدف، وسنقترح تعديلا أو تصويبا للترجمة كلما تطلب الأمر ذلك.

كما سنقوم خلال عملية تحليل المصطلحات أولا بذكر الجملة أو العبارة التي ورد فيها المصطلح في النص الأصلي وفي نص الترجمة وإبرازه بخط غليظ. وسنستخرج المعاني اللغوية للمصطلح المختار من النص الأصلي (في اللغة الإنجليزية)، فمعناه الاصطلاحي، وننتقل إلى المكافئ في نص الترجمة (في اللغة العربية) فنورد معانيه اللغوية ومعناه الاصطلاحي، ثم نقوم بمقارنة المعنى الاصطلاحي للجملة أو العبارة أو الكلمة في اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، والحكم بناء على ذلك على مدى توفيق المترجم في نقل المصطلح إلى اللغة العربية. وسنقترح بديلا نراه مناسبا في حالتي عدم دقة الترجمة أو الخطأ فيها. وسنتطرق إلى المصطلح المُكَوَّن من كلمة واحدة، ثم إلى العبارة فنفككها إلى العناصر المكوّنة لها، ونبحث عن المعاني اللغوية لكل عنصر فمعناه الاصطلاحي، ثم تجميع العبارة والبحث عن معناها اللغوي فالاصطلاحي. ونقارن المعنى الاصطلاحي للعبارة في النص الأصلي ومعناها في نص الترجمة حتى نَتَمكّن من الحكم على مدى إصابة المترجم في اختيار المكافئ، وقد نقترح ترجمة مناسبة ونقدم تبريرا لذلك.

استوجب علينا الأمر أولا القيام بتحليل وبحث معمق للدلالات اللغوية والاصطلاحية لهذه المصطلحات المختارة لكي يتسنى لنا تحليل ونقد ترجمتها بشكل معمق، والأخذ بعين الاعتبار المعاني اللغوية والاصطلاحية لأي مصطلح قبل الحكم على مدى نجاعة ترجمته، إلى جانب النظر في معناه داخل سياق النصوص محل الدراسة خاصة وأن هذا المصطلح مستخرج من نصوص مؤسساتية، وهو الأمر الذي سيساعدنا في النهاية على الإجابة عن واحد من تساؤلات الدراسة المتمثل في تحديد مقاربة منظمة الأمم المتحدة في رسم الحدود الفاصلة بين الإرهاب والمقاومة المشروعة بجميع أشكالهما، ومدى تطابق المسميات الإنجليزية المتعلقة بهما مع ترجمتها إلى العربية.

سنقسم التحليل إلى فقرتين تحت عنوان المنهج الدلالي وإجراءات الترجمة، وسنطلق على القرار S/RES/1368(2001) عبارة القرار الأول والقرار

A/RES/72/284 عبارة القرار الثاني عند استعمالهما في فقرة المنهج الدلالي وفقرة إجراءات الترجمة.

4- 2- 1 المنهج الدلالي

اقتصرنا في هذه الفقرة على دراسة وتحليل نماذج من قَرَارَيْن يَتَمَثَّلاَن في القرار الأول S/RES/1368(2001) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 12 سبتمبر 2001، وهو القرار الذي أدانت فيه منظمة الأمم المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهو يتناول في مجمله موضوع مكافحة الإرهاب من خلال دعوة جميع الدول الأعضاء للعمل للتصدي لهذا الأمر. ويقع هذا القرار في نُسخَتَيْه الإنجليزية والعربية في صفحة واحدة. أما القرار الثاني A/RES/72/284 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 2 جويلية 2018 في الدورة الثانية والسبعون لانعقادها، فهو يدور حول مراجعة إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويتكوّن في نسخته الإنجليزية الرسمية من سبعة عشر صفحة والنسخة الرسمية المترجمة من عشرون صفحة[1].

لقد لاحظنا من خلال دراستنا لهذين القرارين أن المترجم اتبع المنهج الدلالي في ترجمتهما باعتبار ارتباط مناهج الترجمة بترجمة النصوص التي قد تتكون من وحدات لغوية أخرى أصغر هي الفقرة والجملة والعبارة، وهو التصنيف الذي سنتبناه فيما يلي بدراسة ثلاثة نماذج لكل تصنيف.

4- 2- 1- 1 فقرة

سنحاول دراسة ترجمة ثلاث فقرات فيما يلي.

4- 2- 1- 1- 1 الفقرة الثانية عشر في الصفحة السادسة

وردت هذه الفقرة من جزء الإجراءات التطبيقية من القرار الثاني في السياق التالي لهذا التقديم.

> (The General Assembly) ***Encourages*** Member States, United Nations entities, regional and subregional organizations and relevant actors to **consider** instituting mechanisms to involve youth in the promotion of

[1] نظرا لتعدد القرارات الخاصة بهذه المسألة، ونظرا لمحدودية الدراسة من حيث الوقت والحجم، ارتأينا دراسة وتحليل بعض النماذج فقط من قرَارَيْن من أهم القرارات (من وجهة نظرنا) بهدف تحديد المقاربة الترجمية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة كمؤسسة للترجمة في نقل هذا النوع من الوثائق التي تتناول فيها موضوعا حساسا.

> a culture of peace, tolerance and **intercultural** and **interreligious dialogue** and develop, as appropriate, an understanding of respect for human dignity, **pluralism** and **diversity**, . . .[1] , and **urges** Member States to take effective measures, in conformity with international law, to protect young people affected or exploited by terrorism or violent extremism conducive to terrorism; (para. 12, p. 6)

يلاحظ أن الفقرة وردت في البداية دون ذكر الفاعل وبدأت مباشرة بذكر الفعل encourages، وهو أمر غير وارد وغير طبيعي في اللغة الإنجليزية باعتبار الجمل فيها جمل اسمية في الغالب (subject + verb + object)، وهو الأمر الذي أشرنا إليه بالتفصيل في فقرة محتوى القرارات إلى أن جميع فقرات القرارات سواء في جزء الديباجة أو في جزء الإجراءات التطبيقية تبتدئ مباشرة بأفعال، أما الفاعل فيذكر مرة واحدة فقط في بداية القرار قبل فقرات الديباجة، ويعد هذا الأسلوب خاصا بصياغة قرارات الأمم المتحدة خاصة تلك الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. إن المقصود بالفاعل في سياق القرارات التي يتناولها بحثنا هو مجلس الأمن والجمعية العامة.

تتناول هذه الفقرة دعوة لدول أعضاء المنظمة والجهات الفاعلة على مستوى العالم على اختلاف مشاربها إلى العمل على إنشاء آليات للقضاء على العنف من خلال إشرا الشباب في الترويج لثقافة التسامح والحوار.

نقل المترجم هذه الفقرة بالصياغة التالية

> (إن الجمعية العامة) ***تشجع*** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة ذات الصلة على أن **تنظر** في إنشاء آليات لإشرا الشباب في الترويج لثقافة السلام والتسامح و**الحوار بين الثقافات وبين الأديان**، أن تعمل، حسب الاقتضاء، على بلورة فهم لاحترام كرامة الإنسان والتعددية والتنوع، . . . ، و**تحث** الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فعالة، وفقا

[1] وفقا لنظام التوثيق الخاص بجمعية النفس الأمريكية الإصدار السادس (APA 6th Edithion)، فإنه عند حذف كلمات من وسط الاقتباس بسبب عدم الحاجة إليها رغم توسطها الاقتباس، فإنه يتعين على الباحث استخدام ثلاث نقاط متباعدة (. . .) للتعبير عن ما تم حذفه (APA, 2010, p. 172) ينطبق الأمر نفسه أيضا على نص الترجمة وعلى بعض الفقرات التي قمنا باستعمالها كسياقات للنصوص الأصلية ونصوص الترجمة فيما سيلي من التحليل.

للقانون الدولي، لحماية الشباب المتأثرين بظاهرة الإرهاب أو التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب أو المعرضين للاستغلال عن طريق تلك الظاهرة؛ (الفقرة 12، ص 7).

ما دامت قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تتميز بطول جملها وفقراتها فهي تَتَسَبَبُ في صعوبات لترجمتها على المستوى النحوي مثل هذه الفقرة. ولكن إذا كانت الجمل الطويلة والبُنى النحوية المعقدة جزء جوهريا من النص وكانت من الخصائص التي تميز أسلوب المؤلف أكثر مما تميز معايير اللغة المنقول منها، يجب إعادة إنتاج تعابير مطابقة تتماشى ومعايير اللغة المنقول إليها حسب نظرية نيومار□، وهو بالفعل ما يظهر في الترجمة الحالية للفقرة التي حافظت على التراكيب نفسها والأسلوب عينه للنص الأصلي لأن دور المترجم في المنهج الدلالي هو الالتزام بتعبير الكاتب للنص الأصلي بالدرجة الأولى.

كما تمت ترجمة جميع الأفعال الواردة في الفقرة في الزمن المضارع تماما كما في النص الأصلي وخاصة الأفعال الأساسية في الفقرة، وينطبق الأمر ذاته على ترجمة كل الأفعال التي تبتدئ بها فقرات الإجراءات التطبيقية أو الأفعال الأساسية التي تتضمنها. وتعد هذه ترجمة نمطية تعكس الترجمة المؤسساتية في المنظمة. وتُرجِمَ مثلا الفعل الابتدائي للفقرة *Encourages* (في الزمن الحاضر الدال على تكرار الحدث) بالفعل *يشجع* (في الزمن الحاضر) وهو كلمة مكافئة تتطابق في المعنى اللغوي والاصطلاحي مع معنى الفعل الإنجليزي، بحيث أن الفعل شَجَّعَ (وهذا الوزن فَعَّلَ يعبر عن التعدية) يعني (حَثَّ) على فعل أمر معين، وهو المعنى المقصود في اللغة الإنجليزية. كما تُرجِمَ الفعل urges (في الزمن الحاضر) بالفعل*تَحُثُّ* الذي يعني محاولة إقناع شخص أو جهة محددة للقيام بأمر معين. وترجم الفعل consider (في الزمن المضارع) بالفعل ينظر الذي يستعمل للدلالة على عدة معان مختلفة على حسب السياق الذي يرد فيه وإنه من بين معانيه التفكير في القيام بأمر معين، مثال ذلك:

After the last earthquake, my parents *considered* buying a new house in the suburbs,

(**فكر** والداي في شراء منزل جديد في الضواحي بعد الزلزال الأخير)،
وقد يفيد معنى مراعاة شعور الآخرين المعنيين بتبعات اتخاذ قرار معين، كأن تقول باللغة الإنجليزية:

All countries *consider* their peoples' cultural and religious beliefs while making laws,

(**تأخذ** جميع الدول **بعين الاعتبار** المعتقدات الثقافية والدينية لشعوبها عند سن القوانين).
وقد تعني أيضا التفكير في القيام بأمر معين وهذا المعنى الأخير هو المقصود في هذه الفقرة.

كما تَبرُزُ مراعاة وحرص المترجم على نقل بعض المصطلحات المؤسساتية المهمة والشائعة الاستعمال في الخطاب السياسي الدولي بصفة عامة، والمتداول على مستوى وثائق المنظمة بصورة خاصة، بمقابلات عربية دقيقة تعكس جوانبها المؤسساتية مثل العبارة intercultural and interreligious dialogue التي تمت ترجمتها حسب إجراء النحت بـعبارة (الحوار بين الثقافات وبين الأديان).

هكذا إذن تمت ترجمة هذه الفقرة ترجمة دلالية بحتة تمثلت في تقديم لكل كلمة في النص الأصلي مقابلا مباشرا في اللغة المنقول إليها دون أي زيادة أو نقصان أو إعادة صياغة لأن منهج الترجمة الدلالية هو منهج يحاول إعادة وضع صورة النص الأصلي بدقة لأن الشكل والمحتوى يعتبران عنصرين على القدر نفسه من القيمة والأهمية حسب تعبير نيومار. هكذا نظرا لتطابق معاني الكلمات المكونة للفقرة في اللغة الإنجليزية مع معاني الكلمات في اللغة العربية، يمكننا القول بصحة ترجمة الفقرة التي أدت المعنى بأمانة وحققت الهدف المراد من ورائها.

4- 2- 1- 1- 2 الفقرة الرابعة في الصفحة الأولى

وردت هذه الفقرة في جزء الإجراءات التطبيقية من القرار الأول في السياق التالي.

> (The Security Council) ***Calls also*** **on** the **international** community to **redouble** their efforts to prevent and suppress terrorist acts including by increased cooperation and full implementation of the relevant

international anti-terrorist **conventions** and Security Council resolutions, in particular resolution **1269 (1999)** of **19 October 1999**; (para. 4, p 1)

يلاحظ أن هذه الفقرة أيضا بدأت مباشرة بفعل *calls on* ولم تبدأ بالفاعل بسبب الصيغة النمطية لفقرات القرارات التي أشرنا إليها في تحليل الفقرة السابقة، وهي تبدأ جميعها بأفعال في الزمن المضارع بالتحديد فقرات الإجراءات التطبيقية. كما تتميز بطول جملها التي تعتبر كذلك سمة أساسية من سمات القرارات. وتتناول الفقرة في المجمل دعوة للمجتمع الدولي لتضافر جهوده من أجل وضع حد للأعمال الإرهابية، والحرص أيضا على التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية الخاصة بهذه المشكلة.

نقل المترجم هذه الفقرة بالصياغة التالية

(إن مجلس الأمن) ***يهيب*** بالمجتمع **الدولي** أن **يضاعف** جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية و**قمعها**، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ التام **للاتفاقيات** الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار **١٢٦٩ (١٩٩٩)** المؤرخ **١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩**؛ (الفقرة 4، ص 1)

تمت ترجمة هذه الفقرة ترجمة دلالية، بحيث قام المترجم بمقابلة كل كلمة في النص الأصلي بمكافئ مباشر في اللغة المنقول إليها مع المحافظة على نفس البُنى والوظائف النحوية والتركيبية للنص الأصل بترجمة الأسماء بالأسماء والأفعال بالأفعال والصفات بالصفات، وعدم تجزئتها، وكذلك الحفاظ على نفس ترتيب ورودها في النص الأصلي. نضرب مثالا على هذا بترجمة الفعل redouble بمكافئ مباشر من نفس جنسه (فعل) يضاعف، وترجمة الصفة international بصفة إلى دولي، وترجمة الاسم conventions باسم اتفاقيات (في صيغة الجمع).

كما تُرجِمَ الفعل *Calls on* الذي ترتكز عليه الفقرة في الزمن المضارع، ويتكوّن هذا الفعل من الكلمة (call) بمعنى (يدعو) وحرف الجر (on) بمعنى (على)، ويسمى هذا الجمع بين الأفعال وحروف الجر في اللغة العربية بالأفعال العباراتية أو العبارة الجاهزة،

وينتج عن الجمع بين فعل وحرف جر محدد تَلاَزُمْ في معني هذا الفعل يختلف عن معنى الفعل منفردا، فمن أكثر معاني الفعل (call) شيوعا واستعمالا هو يتصل، مثال ذلك:

911 is the number which the American people *call* the most.

(يعتبر الرقم 911 أكثر الأرقام التي **يتصل** بها الأمريكيون).

إن الجمع بين الفعل (call) وحرف الجر (on) أعطى معنى الفعل يناشد ويدعو وتمت ترجمته في الفقرة بالفعل *يهيب* وذلك على سبيل التوكيد لأنّه عادة ما يتم ترجمة هذه الكلمة بالفعل *يدعو* في معظم وثائق المدونة، لكن تمت ترجمته في هذه الحالة بالفعل *يهيب* لأنه يحمل شحنات حَثٌّ أقوى من الفعل *يدعو*، وهو ما يتلاءم مع سياق الفقرة التي تتحدث عن الإلحاح على المجتمع الدولي لمضاعفة جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية. وإن تطابق الكلمات المكونة للفقرة في اللغة الإنجليزية مع معاني الكلمات في نص الترجمة، يمكننا من القول بأن الترجمة حافظت على معاني الفقرة الأصلية وعلى طبيعتها التركيبية، وهذا باعتبار الترجمة الدلالية هي ترجمة تراعي إلى أبعد حد شكل اللغة المنقول منها من الناحيتين التركيبية والمعجمية، ويلتزم المترجم بقواعدها وهو بالفعل ما وقفنا عليه في ترجمة هذه الفقرة. كما نعتقد بأن الترجمة حققت الانسجام والتوافق والانتظام بين أجزاء الفقرة من حيث الأفكار وتسلسلها وهو ما يساعد على تحقيق فهم واستيعاب القارئ العربي.

4- 2- 1- 1- 3 الفقرة الثانية والعشرون في الصفحة الثامنة

وردت هذه الفقرة في جزء الإجراءات التطبيقية في القرار الثاني على الشكل التالي.

> (The General Assembly) ***Notes*** that **terrorists** may craft distorted narratives that are based on the misinterpretation and misrepresentation of religion to justify violence, which are utilized to recruit supporters and **foreign terrorist fighters**, mobilize resources and garner support from sympathizers, in particular by exploiting information and communications technologies, including through the Internet and social media, and also notes in this regard the urgent need

for the international community to globally counter such activities; (para. 22, p. 8)

نسجل الملاحظات نفسها بخصوص الجانب الشكلي لهذه الفقرة مع تلك التي قمنا بتسجيلها في الفَقرَتَيْن السَابِقَتَيْن، وهي ابتداء الفقرة بفعل وليس بفاعل، بالإضافة إلى طول الجمل المكونة لها. وتتناول الفقرة في المجمل التنويه بطرائق استغلال بعض الإرهابيين للخطاب الديني وتحريفه لتبرير العنف وكسب المتعاطفين ودعمهم المادي خاصة عن طريق استعمال الانترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، كما تتناول الفقرة دعوة للمجتمع الدولي للتصدي لمثل هذه الأنشطة.

أورد المترجم الترجمة التالية لهذه الفقرة كالآتي

(إن الجمعية العامة) ***تلاحظ*** أن **الإرهابيين** يستطيعون اختلاق خطابات منحرفة تستند إلى تحريف الدين وتشويهه لتبرير العنف، وهي خطابات تُستغل في تجنيد المناصرين و**المقاتلين الإرهابيين الأجانب،** وفي تعبئة الموارد وحشد الدعم من المتعاطفين، ولا سيما من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، وتلاحظ أيضا في هذا الصدد الحاجة الملحة إلى تصدي المجتمع الدولي لهذه الأنشطة على الصعيد العالمي؛ (الفقرة 22، ص 8)

تمت ترجمة هذه الفقرة ترجمة دلالية، بحيث قام المترجم بترجمة كل كلمة في النص الأصلي بمقابل مباشر في اللغة المنقول إليها مع التزامه بترجمة الكلمات كما وردت في قاعدة بيانات المصطلحات للمنظمة مثل ترجمة مصطلح foreign terrorist fighters بـالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وترجمة terrorists بالإرهابيين، والالتزام كذلك بترتيب الكلمات بنفس طريقة ورودها في النص الأصلي، وتوليد نفس وحدات النص الأصلي النحوية في نص الترجمة. وإنّ التزام المترجم بكل هذا راجع إلى أنّ إعادة توليد الجانب الشكلي للنص الأصل يعتبر بالأهمية نفسها التي يحظى بها المحتوى في المنهج الدلالي وينتج ترجمة سليمة من حيث المبنى والمعنى. وبناء على هذه المعطيات والشروط فإننا نعتقد بأن الترجمة ناجحة لأنها حققت القيمة التواصلية والوظيفية نفسها

للفقرة باللغة الإنجليزية باعتبارها جزء من وثيقة سياسية مؤسساتية رسمية تتطلب حرص المترجم على تلك الشروط.

حري بنا التنويه في الأخير إلى أن باقي فقرات القرَارَيْن التي لم يتم تحليلها، هي أيضا تمت ترجمتها جميعها ترجمة دلالية، لذلك كان اختيارنا لدراسة ترجمة ثلاثة نماذج منها فقط كان تفاديا للتكرار لا غير.

4- 2- 1- 2 جملة

سنحاول دراسة ترجمة ثلاث جمل فيما يلي.

4- 2- 1- 2- 1

Resolution 1368 (2001):

Adopted by the Security Council at its 4370th meeting, on 12 September 2001

وردت هذه الصياغة عنوانا للقرار الأول وهو يحتوي على جزأين وردا في سَطرَيْن مُنفَصِلَيْن، الجزء الأول مكون من كلمة Resolution ورقم القرار وسنة صدوره بين قوسيْن، أما الجزء الثاني فيتكون من اسم الجهاز الذي أصدره ورقم الجلسة وتاريخها. لقد نقل المترجم هذا العنوان بالصياغة التالية

القرار ١٣٦٨(٢٠٠١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٧٠ ، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

تجدر الإشارة إلى تغيير صيغة كتابة الأرقام في الترجمة إلى أرقام هندية التزاما بما ورد في دليل الترجمة والتحرير (ص 105)، والأمر ذاته ينطبق على جميع الأرقام الواردة في عناوين وأجزاء الديباجة وحتى الإجراءات التطبيقية في جميع القرارات. كما نلاحظ ترجمة الشهر September بصيغتين مختلفتين وهما الصيغة بالتقويم الغريغوري (أيلول) والصيغة بالتقويم الشمسي (سبتمبر)، وهي كذلك صيغة الترجمة الدارجة الاستعمال في جميع وثائق الأمم المتحدة.

تمت ترجمة العنوان ترجمة دلالية، بحيث ترجمت كل كلمة منه بما يقابلها بشكل مباشر في اللغة المنقول إليها، باعتبارها كلمات أساسية هدفها التعريف بالوثيقة، وتقديم المعلومات الرئيسية عنها المتمثلة في رقم القرار ورقم الجلسة والتاريخ الذي أُصدِرَ فيه، ولكونها أيضا معلومات تتطلب دقة متناهية في نقلها لأنها تستعمل كمرجع أساسي لتحديد

الوثيقة، وبذلك تكون الترجمة الدلالية هي الأنسب لترجمتها لتجنب أي هوامش للخطأ في نقلها قد تتسبب في عدم تحديد الوثيقة بشكل دقيق والخلط بينها وبين وثائق أخرى. وبذلك يمكن اعتبار ترجمة عنوان القرار ترجمة دلالية وهي ترجمة موفقة نقلت معطيات العنوان بأكملها بشكل دقيق وحافظت على وظيفته التواصلية.

4- 2- 1- 2- 2

The Security Council,

Reaffirming the principles and purposes of the Charter of the United Nations,

تحتوي هذه الجملة على جزأين وردا في سطرين منفصلين، الجزء الأول مكوّن من العبارة The Security Council متبوعة بفاصلة ومكتوبة بخط مائل، أما الجزء الثاني فبدأ بفعل على صيغة مصدر stem + ing (gerund)، وتستعمل هذه الصيغة فِعلاً في هذا السياق. وتستعمل هذه الصيغة في العديد من الحالات أبرزها استعمالها فاعلا (subject)، مثال ذلك: *Walking* is necessary to health (المشي ضروري للصحة). وتستعمل أيضا بعد حروف الجر التي يبلغ عددها في اللغة الإنجليزية حوالي مئة وخمسين، مثال ذلك: I am very keen *on writing* my diaries (أنا حريصة جدا على كتابة يومياتي). كما تستعمل هذه الصيغة بعد بعض الأفعال في الجملة أو على شكل فعل غير مصرف وتعدّ الصيغتان مقبولتان في اللغة الإنجليزية، مثال ذلك:

they began *writing* (to write) complaints to the UN (بدأوا كتابة شكاوى للأمم المتحدة). أما عند استعمال فعل بعد الأفعال (dislike, love, hate, like) وغيرها من الأفعال التي تستعمل للتعبير عن المشاعر والمواقف تجاه أمر معين فتستعمل صيغة مصدر للتعبير عن عمل أو فعل يتكرر القيام به، مثال ذلك: I l*ove visiting* the UN headquarters in New York city when I am there. (أحب زيارة المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويور عندما أكون هنا).

يتكون المصدر reaffirming من ثلاثة أجزاء هي السابقة (-re)، والفعل (affirm) واللاحقة (-ing). وتعني السابقة (-re) ذات الأصل اللاتيني مرة أخرى أو من جديد، مثلا وجود هذه السابقة في الفعل (recall) الذي هو في الأصل الفعل (call) الذي

أحد معانيه هو يتصل (بالهاتف)، وبإضافة السابقة للفعل على شكل (recall) يصبح معناه يعيد الاتصال. ويفيد الفعل (affirm) معنى يؤكد، ويتضح هذا في الجملة التالية.

All the UN member states *affirmed* their approval of the organization's global strategy of counter-terrorism.

(**أكدت** جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة موافقتها على استراتيجية المنظمة العالمية لمكافحة الإرهاب).

أما اللاحقة (ing-) فقد استعملت لتشكيل مصدر وهو (affirming)، وقد تستعمل لتكوين الأزمنة المستمرة في اللغة الإنجليزية مثل زمن الحاضر المستمر للفعل.

نقل المترجم هذه الجملة إلى اللغة العربية بالصياغة التالية.

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

تحتوي صيغة الجملة باللغة العربية على جزأين وردا أيضا في سطرين منفصلين، الجزء الأول مكون من العبارة ***إن مجلس الأمن*** متبوعة بفاصلة ومكتوبة بخط مائل وغليظ، أما الجزء الثاني فبدأ بفعل على صيغة (إذْ + فعل مضارع)، وتستعمل هذه الصيغة لترجمة جميع الأفعال التي تبدئ بها فقرات الديباجة على صيغة (stem + ing) في اللغة الإنجليزية.

ترجمت صيغة المصدر إلى اللغة العربية بالعبارة **إذ يعيد تأكيد** المكوّنة من ظرف الزمان (إذ) الذي يفيد العرض والسرد، مثال ذلك: "إلاّ تنصروه فقد نصره اللهُ **إذْ** أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين **إذْ** هما في الغار **إذْ** يقول لصاحبه لا تحزن إنّ اللهَ معنا" (التوبة 40/9)، وتتكون من الفعل أعاد في الزمن المضارع (يُعيد) الذي يعني (يُكَرِّر) وهو ترجمة للسابقة في المصدر الإنجليزي (re-)، مثال ذلك: *يعيد* السياسيون تكرار جمل معينة في خطاباتهم بهدف التأثير على المتلقين. كما تتكون من الاسم تأكيد الذي يعني الإقْرَارَ والجَزْمَ بصحة أمر معين مثلا وهو ترجمة للفعل (affirm)، مثال ذلك: يعتبر *تأكيد* أو نفي الإشاعات في المجال السياسي أمرا يتطلب الكثير من الدقة والتحرّي.

تمت ترجمة هذه الجملة[1] ترجمة دلالية بوضع مقابل عربي مباشر لكل كلمة في النص الإنجليزي دون الإخلال بقواعد اللغة المنقول إليها. كما يجدر التوقف قليلا عند ترجمة الفعل الابتدائي للجملة على صيغة مصدر (*Reaffirming*) بالعبارة (*إذ يعيد تأكيد*)، بحيث قام المترجم بإضافة ظرف الزمان *إذ* في الترجمة العربية على الرغم من إمكانية ترجمتها بدونه، بل ترجمتها في الزمن المضارع على صيغة (*يعيد تأكيد*). ويبدو أنّ المترجم نقلها على هذا النحو حفاظا على تنميط ترجمة جميع الأفعال الابتدائية للديباجة ذات الصيغة الإنجليزية السابقة في جميع القرارات، وهو بالفعل ما وقفنا عليه في باقي وثائق المدونة دون تسجيل أي استثناء ويُعدّ هذا التنميط انعكاسا للطبيعة المؤسساتية للترجمة في منظمة الأمم المتحدة، وخاصية بارزة من خصائصها المتمثلة في التقييس.

نعتقد إذن أنّ الترجمة سليمة لأنّها نقلت ذات الوظيفة التواصلية ذاتها للجملة الأصلية بدقة تامة، على عكس ما ينادي به البعض بتجنب المنهج الدلالي في الترجمة مبررين ذلك بأنه ينتج ترجمة هزيلة وركيكة ومخلة بالمعنى، وهو الأمر الذي يعارضه نيومار بشدة لأنه يرى في هذا المنهج الطريقة الوحيدة الصحيحة للترجمة، بالأخص في حال توافر المكافئات في اللغة المنقول إليها.

4- 2- 1- 2- 3 الجملة الثانية في الصفحة الأولى

وردت هذه الجملة في جزء الإجراءات التطبيقية للقرار الأول في السياق التالي.

> (The Security Council) ***Expresses*** its **deepest sympathy and condolences** to the victims and their families and to the people and Government of the United States of America; (para. 2, p.1)

يلاحظ بأن الجملة وردت في البداية مباشرة بذكر الفعل (express) في زمن المضارع مع الضمير الغائب المفرد دون ذكر الفاعل، وهو أمر أشرنا إليه في النموذجين

[1] قد يعترض البعض على تصنيف هذا النموذج على أنه جملة، ويُفَضِلُ الإشارة إليه على أنه فقرة، وهو أمر صحيح أيضا؛ لأن الفقرة هي وحدة مكتوبة قائمة بذاتها تعالج أو تتناول فكرة أو نقطة معينة، والتي قد تتكون من واحدة أو أكثر من الجمل (the writing center, UNC, n. d.)، ولا يشترط فيها ،كما هو شائع في الاستعمال، أن تكون مكونة من أكثر من جملة حتى يتم اعتبارها فقرة. لكننا نفضل في سياق هذه الدراسة اعتبارها جملة، والإشارة إليها على هذا الأساس لأنها تستوفي الأركان المكونة للجملة الفعلية من فعل وفاعل ومفعول به.

السابقين. وتتناول الجملة في المجمل تعبير منظمة الأمم المتحدة عن تعاطفها مع ضحايا الأحداث التي وقعت في الو. م. أ في الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001.
نقل المترجم هذه الجملة بالصياغة التالية.

(إن مجلس الأمن) ***يعرب عن تعاطفه العميق وبالغ تعازيه*** للضحايا وأسرهم ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛ (الفقرة 2، ص 1)

يلاحظ أنه تمت ترجمة الجملة بصيغة جملة فعلية التزاما بتركيبتها في اللغة المنقول إليها، بحيث بدأت الجملة بالفعل يُعْرِبْ. كما اعتمد المترجم في نقل الجملة على إجراء إعادة الصياغة لترجمة العبارة deepest sympathy and condolences التي تترجم حرفيا إلى (تعاطفه وتعازيه العميقين)، ويبدو لنا أنّ المترجم قام بإعادة صياغتها بـعبارة (تعاطفه العميق وبالغ تعازيه) لأنها العبارة المتداولة حاليا في الصحافة العربية. ونعتقد أن هذه الترجمة حافظت على المعنى الأصلي للعبارة الإنجليزية، وحققت الغاية التواصلية المرجوة المتمثلة في تقديم التعازي، فنرى أنه لا ضرر في عدم التقيد بالترجمة الدلالية بشكل دائم ما دامت الإجراءات الترجمية الأخرى يمكن أن تنتج ترجمة تؤدي وظيفة العبارة الأصلية نفسها، وتحقيق الغاية المنشودة. ويعدّ هذا الأمر مبدأ من مبادئ النظرية الغائية التي لا تفرض على المترجم استعمال إجراءات بعينها، وإنما تتر له المجال مفتوحا لاستعمال ما شاء منها ما دامت تحافظ على الوظيفة التواصلية للنص الأصلي في نصّ الترجمة.

وإنه باستثناء هذا التصرف فقد نقل المترجم باقي الجملة ترجمة حرفية عن طريق ترجمة كل كلمة بما يقابلها في اللغة المنقول إليها واحترم ترتيب الكلمات حسب ورودها في النص الأصلي بشكل تام. ولعلّ هذا يدلّ على حرص المترجم على إنتاج نص مطابق للنص الأصلي من الناحية اللغوية ومن ناحية المعنى قدر الإمكان. كما نود الإشارة إلى التزام المترجم بترجمة الفعل (express) الذي ترتكز عليه الجملة في الزمن المضارع بالفعل ***يعرب*** وذلك تشبثا بمبدأ التنميط الذي تتبناه المنظمة في ترجمة وثائقها. وتعد إذن هذه الترجمة سليمة من ناحية البناء والمعنى لأنّها أعادت صياغة الجملة الأصلية بدقة.

4- 2- 1- 3 عبارة

سنحاول دراسة ترجمة ثلاث عبارات فنبدأ بتفكيكها ثم تجميعها[1].

4- 2- 1- 3- 1 United Nations

وردت هذه العبارة على سبيل المثال في عنوان القرار الثاني في السياق التالي.

The **United Nations** Global Counter-Terrorism Strategy Review.

تتكون هذه العبارة من الاسم Nations وهو جمع لـكلمة (nation) وكلمة United التي وظفت صفة[2].

يعود أصل الكلمة (nation) إلى اللغة اللاتينية (nātiō) بمعنى (ولادة)، وتم تحويرها إلى كلمة (nacion) في اللغة الفرنسية القديمة لتشير إلى المعنى السابق نفسه، ثم (nation) في اللغة الإنجليزية.

يطلق مصطلح (nation) على مجموعة كبيرة من الناس الذين يجمع بينهم رابط أو أكثر من الروابط المشتركة على اختلافها مثل الجنسية، أو العرق، أو الدين، أو الثقافة، أو اللغة، أو البلد، أو التاريخ، أو التوجه السياسي، أو المصالح المشتركة، أو غيرها من الروابط الأخرى التي تستعمل لتحديد نوع هذا التجمع وطبيعته، ويطلق عليهم مصطلح أُمة أو (قومية). ويمكن أن نضرب مثالا على أحد الروابط بأمة من الأمم الكبيرة في العالم وهي Chinese nation (الأمة الصينية) التي تستعمل للإشارة إلى الشعب الذي يقطن ما تسمى حاليا بجمهورية الصين الشعبية والمقدر عددهم بما يفوق المليار و400 مليون نسمة، ويربطهم رابط نظام الحكم المشتر تحت نظام الحزب الواحد المتمثل في الحزب الشيوعي الصيني.

ترد تعريفات مختلفة لمفهوم (nation) ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية، وتشتر هذه التعريفات في عنصرين هما مجموعة أفراد تقطن إقليما معينا وتختلف في العنصر الثالث الذي قد يكون عاملا مشتركا بين الأفراد مثل اللغة أو التاريخ أو المصالح، ويمكن تقديم تعريف للمفهوم على الشكل التالي: إنّ الأمة هي مجموعة من الأفراد

[1] راجع الملحقين رقم 8 و 9 للقرارين الأول والثاني، للنظر في مكان ورود العبارات الثلاث محل التحليل في هذه الفقرة في جزء البيانات الإدارية بشكل منفرد ودائم.

[2] يكتب الحرفان الأولان المكونان للعبارة دائما بأحرف كبيرة باعتبارها منظمة دولية وهيئة محددة مستقلة بذاتها.

يقطنون إقليما محددا تجمع بينهم اللغة أو التاريخ أو المصالح المشتركة أو غيرها من الروابط الأخرى.

هكذا يعتبر مفهوم الأمة مفهوما متغيرا يتطور عبر الزمان ويختلف من جهة إلى جهة أخرى باختلاف الرابط أو العامل المشتر الذي حدد طبيعة المفهوم، فمثلا مفهوم الأمة بالنسبة للألمان في القرن العشرين هو مجموعة من الأفراد الذين يقطنون إقليما محددا تربط بينهم لغة مشتركة، وعلى هذا الأساس لا تشتمل الأمة الألمانية الأفراد الذين يقطنون ألمانيا حصرا وإنما تضم أقليات تتحدث اللغة الألمانية القاطنين في دول مثل النمسا وسويسرا وبلجيكا وأوكرانيا ومقاطعة ترينتو في إيطاليا والألزاس واللورين في فرنسا وغيرها من البلدان التي تضم أقليات تتحدث اللغة الألمانية، فاللغة بالنسبة للألمان هي الرابط الذي على أساسه يحدد طبيعة الانتماء إليها باعتبارها الوعاء الذي يحمل فكرها. أما بالنسبة للفرنسيين كان مفهوم الأمة يرتكز على التاريخ المشتر كي يسترجعوا مُقاطَعَتَيْ الألزاس واللورين من ألمانيا. أما بالنسبة للأمريكيين فيحددون مفهوم الأمة برابط المصالح المشتركة التي تجمع بين الأفراد المكونين لهذه المجموعة بسبب التنوع الكبير في تكوينها من الناحية العرقية والدينية والثقافية واللغوية.

تتكون كلمة United من الفعل (to unite) واللاحقة (-ed)، ويتضح هنا أنه تم الاستغناء عن الحرف (e) الذي ينتهي به الفعل وتبدأ به اللاحقة، وتم الاحتفاظ بأحدهما. وهي في الأصل جزء من الفعل في الأزمنة التي يطلق عليها أنها تامة مثل الماضي القريب (present perfect) وهي تتكون من الفعل المساعد (have) والفعل الأساس بزيادة (-ed)، مثال ذلك: (he has finished) و (they have finished). ويستعمل أيضا في الماضي التام (past perfect)، مثال ذلك (I had finished).

ويفيد الفعل (to unite) معنى (يُوحِد) و(يَجْمَع) بإيجاد حالة من الانسجام والتوافق في الآراء والمواقف، والالتحام من أجل تحقيق غاية أو هدف مشتر، مثل القول:

The thirteen American colonies *united* in 1776 to form a new nation.

(**اتحدت** المستعمرات الأمريكية الثلاثة عشر سنة 1776 لتشكيل دولة جديدة)، ويظهر الفعل (to unite) في هذا المثال مصرفا في الزمن الماضي البسيط. أما معنى (يَجْمَع)

فيشير إلى عملية إضافة شيء إلى شيء آخر أو جهة إلى جهة أخرى للحصول على مجملها، مثال ذلك:

The United Nations *united* the Syrian political parties on one table for peace dialogue at the Geneva 1 conference in 2012.

(**جمعت** منظمة الأمم المتحدة الفرقاء السياسيين السوريين على طاولة واحدة للحوار من أجل السلام في مؤتمر جنيف 1 سنة 2012).

أما الكلمة United المستعملة في التحليل فهي موظفة على شكل صفة لأنها سبقت اسما، وهنا تم استعمال اسم المفعول (united) قبل اسم مما أصبغ عليه سمة الصفة بحيث أصبح يدل على معنى (مُتّحِد). وتشير الصفة (united) إلى حالة التوحد والتلاحم التي تجمع بين طرفين أو أكثر تربط بينهم مصالح وأهداف مشتركة يسعون إلى تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أن اللاحقة (ed-) تضاف إلى الفعل العادي في اللغة الإنجليزية للحصول على زمن الماضي البسيط، مثال ذلك الفعل (join) وماضيه (joined).

تدل العبارة (united nations) على معنى أمم متحدة (نكرة) إذا كتب أول الكلمتين بالحروف الصغيرة، ويطلق عليها مصطلح الأمم المتحدة (بالتعريف) عندما يقصد بها منظمة الأمم المتحدة وهي العبارة التي تستعمل للإشارة إلى أكبر منظمة حكومية دولية في العالم التي تم إنشاؤها سنة 1945، والتي تضم 193 دولة عضو تقوم بتمثيل شعوبها فيها، هذا المنتدى العالمي الضخم الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة المشتركة بينهم، والتي من أهمها صون السلم والأمن الدوليين، وتحسين مستوى المعيشة لجميع شعوب العالم.

لقد نقل المترجم هذه العبارة بالصياغة التالية.

استعراض استراتيجية **الأمم المتحدة** العالمية لمكافحة الإرهاب.

إن كلمة أُمَمْ هي جمع للاسم (أُمّة) المأخوذة من كلمة (الأَمّ) بمعنى (القَصْدُ)، يقال أَمَّ البيت بمعنى قصده وتوجه إليه، فيقال أُمَةُ الرجل قومه، والجماعة من الناس أو الحيوان. والأُمَةُ أيضا هي الشِّرعة والسُنَّةُ والدّين كما ورد ذلك في نص الآيَتَيْن الكَرِيمَتَيْن: "إنا وجدنا آباءنا على أُمّة" (الزخرف: 23)، و"كان الناس أمّة واحدة فبعث

الله النبيين مبشّرين ومنذرين" (البقرة 213)، بمعنى أن هؤلاء الناس كانوا على دين واحد مشتر. ويمكن أن نضرب مثالا على جماعة من الناس بعبارة (الأمة العربية) التي تستعمل للإشارة إلى الشعوب التي تتكلم اللغة العربية، وتسمى أيضا الوطن العربي، وهي شعوب تربط بينها روابط مشتركة مثل انتمائها إلى منطقة جغرافية واحدة وتكلمها لغة معينة وتميزها بثقافة خاصة.

كما تتطابق المعاني اللغوية والاصطلاحية للصفة United مع معاني مكافئها في اللغة العربية المتمثل في اسم الفاعل (مُتَحِد) الذي يشير إلى علاقة الاتحاد والتوافق والانسجام التي تجمع بين طرفين أو أكثر.

هكذا يبدو أنه يوجد تطابق في المعنى الاصطلاحي للعبارة في اللغة المنقول منها ومعناها الاصطلاحي في اللغة المنقول إليها لأنهما يفيدان الإشارة إلى المنظمة نفسها وهي الأمم المتحدة. وإن إجراء النحت الذي اعتمده المترجم أنتج ترجمة موفقة بحيث نقلت المعنى الوظيفي والتواصلي للعبارة بدقة. ويستعمل إجراء النحت عادة لنقل الكلمات شائعة الاستعمال على غرار أسماء المنظمات، وهو الأمر الذي يدعو إليه نيومار باستعمال هذا الإجراء لترجمة المصطلحات المؤسساتية الدولية المعروفة.

تمت ترجمة عبارة United Nations ترجمة دلالية عن طريق إجراء النحت، فترجمت بـعبارة الأمم المتحدة، بحيث ترجمت الكَلِمتيْن المكونتيْن لها ترجمة حرفية، أي اسم موصوف في الجمع (أمَمْ) وصفته مفردة مؤنثة (مُتَحِدَة)، لأن الموصوف جمع تكسير لغير العاقل.

4- 2- 1- 3- 2 Security Council

وردت هذه العبارة على سبيل المثال في القرار الثاني في السياق التالي.

(The General Assembly) *Noting with appreciation* the continued contribution of United Nations entities and the subsidiary bodies of the **Security Council** to the work of the Counter-Terrorism Implementation Task Force. (para. 8, p. 2)

تتكون هذه العبارة من الاسم Security والاسم Council. وتشير بعض المصادر إلى أن أول تسجيل لاستعمال كلمة Council كان في الفترة بين منتصف إلى أواخر القرن

العاشر ميلادي في اللغة الإنجليزية الوسطى بصيغتين (consile) (counsile) المقترضتين من اللغة الفرنسية القديمة (concile) وهي كلمة مأخوذة بدورها من اللغة اللاتينية (concilium synod) بمعنى (مجلس الكنيسة)، وإنّ جميع الكلمات السابقة تشتر في معانيها مع معنى كلمة (assembly) (dictionary.com, n. d.). تجدر الإشارة إلى أننا لاحظنا شيوع استعمال الاختصار (SC) المُكَوَن من الحَرْفَيْن الأَوَلِيَيْن للاِسْمَيْن المُكَوِنَيْن للعبارة، وكذلك الاختصار (UNSC) المكون بالإضافة إلى اختصار منظمة الأمم المتحدة من الحرفين الأوليين للاسْمَيْن المُكَوِنَيْن للعبارة، وهما الاختِصَارَيْن الذين لم نلحظ استعمالهما على الإطلاق في مدونة البحث، حيث يفضل دائما استعمال العبارة كاملة.

يشير أحد معاني الاسم council الأكثر تداولا وشيوعا إلى هيئة مكونة من مجموعة من الأشخاص يتم اختيارهم أو انتخابهم لإدارة منظمة أو مؤسسة معينة لمعالجة مسائل محددة في مجال خبرة وتخصص هذا المجلس، واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة بالنيابة عَمَّنْ قاموا بانتخابهم لمعالجتها، ويطلق على العضو في هذه الهيئة مصطلح (councilor) بمعنى (عضو مجلس) أو (مستشار)، كما يتضح في المثال الموالي.

The World Medical *Council* (WMC) is a non – profit organization, which was established for the continuous and conscious development of the medical industry around the world.

(إنّ **المجلس** الطبي العالمي هو منظمة غير ربحية تم إنشاؤه من أجل التطوير المستمر والمحسوس للصناعة الطبية في جميع أنحاء العالم).

كما يستعمل الاسم (council) للإشارة إلى وظيفة المستشار الذي يسدي المشورة المهنية بطلب من جهات محددة باعتباره خبيرا في مجال معين، وفيما يلي مثال في هذا المعنى.

The human resources *council* at my work advised me to enrol in an IT training course for promotion purposes.

(نصحني **مستشار** مصلحة الموظفين في عملي بالتسجيل في دورة تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات من أجل الترقية).

يتكون الاسم Security من جذر الفعل (secure) وإضافة اللاحقة (-ity) للدلالة على الجودة أو الحالة، وتشير بعض المصادر إلى دخوله حيز الاستعمال في اللغة الإنجليزية في القرن السادس عشر ميلادي (etymonline.com, n. d.)، ويعني الفعل (secure) تأمين الحماية لشخص معيّن أو جهة محدّدة، ونضرب لهذا المعنى المثال الموالي:

The UN peacekeeping forces *secured* all the Syrian refugee camps near the Turkish borders.

(قامت قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة **بتأمين** جميع مخيمات اللاجئين السوريين بالقرب من الحدود التركية).

كما تستعمل هذه الكلمة صفة بمعنى (مُؤَّمَنْ)، أي غير مُعَرَض للخطر أو الأذى، كأن نقول باللغة الإنجليزية:

The Golan Heights on the Syrian borders are considered a *secure* tourist attraction for many western tourists despite the controversy which surrounds it.

(تعتبر مرتفعات الجولان على الحدود السورية منطقة جذب سياحي **آمنة** لكثير من السياح الغربيين برغم النزاع الدائر حولها).

يعود أصل الاسم Security إلى اللغة اللاتينية (sēcūritās) و(sēcūrus) بمعنى (أَمْن)، فتدّل السابقة (se-) على معنى (بدون) والاسم (cura) على معنى (رعاية)، وبالتالي تعني الكلمة بذلك بدون رعاية (wiktionary.org, n. d.)، وتمّ تحويرها بعد ذلك في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى إلى ثلاث صيغ هي (securytye) و (securite) (securitee) التي يرتبط معناها بوجود حالة من الأمن والاستقرار أيضا. وتطور معناها في الوقت الحالي لتعني حالة من الأمان وعدم التهديد، وهو المعنى المقصود في هذا السياق، ويمكن التعبير عن هذا المعنى بالمثال الموالي.

The Algerian government imposed very strict *security* measures to stop weapons smuggling operations on the Libyan border.

(فرضت الحكومة الجزائرية إجراءات **أَمْنِيَة** صارمة جدا لوقف عمليات تهريب الأسلحة على الحدود الليبية).

كما تستعمل هذه الكلمة اسما للتعبير عن تَوَفُرُ حالة من الأمان والحماية على عدة أصعدة مختلفة مثل الصعيد الشخصي والاجتماعي والنفسي والمادي، وعدم وجود أي خطر أو تهديد لحياة الأشخاص والممتلكات، وهو المعنى الذي يمكن التعبير عنه بالجملة التالية.

Algeria has enjoyed *security* after the implementation of the Charter for Peace and National Reconciliation in 2006.

(أصبحت الجزائر تتمتع **بالأمن** بعد سريان تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2006).

تشير العبارة Security Council إلى أحد الأجهزة الرئيسية الست للأمم المتحدة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية. ويتحمل هذا المجلس المسؤولية الأساسية (بموجب ميثاق المنظمة) عن صون السلم والأمن الدُولِيَيْن بشكل مباشر.

أورد المترجم ترجمة هذه العبارة بالصياغة التالية.

(إن الجمعية العامة) ***وإذ تلاحظ مع التقدير*** استمرار إسهام كيانات الأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة **لمجلس الأمن** في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. (ص 2)

تتكون العبارة من اسم مضاف (مَجْلِس) واسم مضاف إليه (الأمن). ويعتبر الاسم مَجْلِسْ اسم مكان من الفعل الثلاثي (جَلَسَ) ويُجْمَعُ على (مَجَالِس) وإنّ من بين معانيه موضع الجلوس، فيقال غرفة المَجْلِسِ أي المكان الذي تُعقَدَ فيه الاجتماعات. وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم بالنصّ التالي: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللهُ لَكُم" (المجادلة: 11)، وقد جاء في تفسير الطبري في معنى هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى أمر المؤمنين بالتَّوسِعَةِ في مَجْلِس النبي محمد صلى الله عليه وسلم حتى يتسنى لأكبر عدد من المؤمنين الجلوس إليه والنهل من تعاليمه السمحة.

كما يعتبر الاسم مجلس في اللغة العربية الذي يعني (برلمان) من المصطلحات الشائعة الاستعمال في المجال السياسي في الكثير من دول العالم الإسلامي مثالا *مجلس* الشورى الباكستاني (البرلمان الباكستاني)، *مجلس* الأمة الكويتي، و*مجلس* سلطنة عمان، و*مجلس* الشورى الإسلامي (البرلمان الإيراني)، ومجلس الأعيان الأردني (هو جزء من السلطة التشريعية في الأردن)، وغيرها من المجالس. ويشيع استعمال المصطلح في المجال السياسي بصفة عامة للتعبير عن الهيئات التشريعية التي تضم ممثلي الشعب مثل (مجلس الشيوخ) الذي يعتبر هيئة تشريعية في بعض البلدان تُكَمِلْ عمل مجلس النواب على سبيل المثال (مجلس الشيوخ الأمريكي) (U.S. Senate) الذي يعتبر الغرفة العليا في الكونغرس الأمريكي ويضم شخصيات على درجة عالية من الأهمية السياسية والقومية، ويشكل إلى جانب مجلس النواب (الغرفة السفلى) الهيئة التشريعية للو. م. أ، فالمجلس إذن هو هيئة منتخبة مكونة من مجموعة من الأشخاص يوكل إليها النظر فيما يناط إليها من مهمات وأعمال، فيقال مثلا (المجلس النيابي) بمعنى الهيئة النيابية التي تم انتخابها لتنوب عن الفئة التي قامت بانتخابها للقيام على شؤونها.

أما الكلمة أَمْنْ في عبارة مجلس الأمن فهي اسم مضاف إلى المجلس، وهي مصدر من الفعل الثلاثي (أَمِنَ) و(أَمَنَ) ونقيضها هو (عدم الأمن) بمعنى الخوف وغياب الطمأنينة. وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم بالصيغة التالية: "وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا"، بمعنى جعل الله البيت الحرام مكانا يخلو من الخطر للتجمع ومزارا للناس يترددون عليه كل عام. أما عن كونه أمنا لأنه يقال أنّ المكان لا خوف ولا قتال فيه حتى لو لقي أحدهم عدوه هنا ما قاتله ولا هجاه حتى يخرج منه لأنه ملاذ يستعيذ به الناس ويستأمنون فيه.

هكذا إذن يتطابق المعنى الاصطلاحي للعبارة Security Council مع ترجمتها العربية بعبارة مجلس الأمن في سياق ورودهما، فتشير في كليهما إلى الهيئة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة المعنية بالحفاظ على السلام والأمن في العالم وبمنع وقوع الحروب وفض النزاعات بين الدول عن طريق الحل السياسي والدبلوماسي[1].

[1] أنظر الفصل الخامس، المادة 23 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة لتفاصيل أكثر عن جهاز مجلس الأمن.

تمت ترجمة هذه العبارة ترجمة دلالية بواسطة إجراء النحت لنفس الاعتبارات التي أوردناها بخصوص ترجمة العبارة السابقة، لأنه يستحسن ترجمة الكلمات المكونة لهذه العبارات ترجمة حرفية بهدف الاحتفاظ على صورها الأصلية باعتبارها عبارات مؤسساتية لا تقبل في ترجمتها أي هوامش للخطأ.

General Assembly 3 -3 -1 -2 -4

وردت هذه العبارة على سبيل المثال في ديباجة القرار الثاني في السياق التالي.

(The General Assembly) *Recalling* the pivotal role of the **General Assembly** in following up the implementation and the updating of the Strategy," (para. 2, p. 1)

تتكون هذه العبارة من الاسم Assembly والصفة General. ويتكوّن هذا الاسم من الفعل (assemble) واللاحقة (-y) التي تستخدم في تكوين أسماء الفعل، مثل الفعل (to inquire) الذي يُشتَكَلُ منه الاسم (inquiry). ويعود أصل الفعل (assemble) إلى الفعل اللاتيني (assimulāre) الذي غدى فيما بعد يكتب بهذا الشكل (asemblee) في اللغة الإنجليزية الوسطى التي استمدته من الفعل (assembler) في اللغة الفرنسية بمعنى (يُجَمِّعْ) و(يَحْشُدْ)، ليصبح (assemble) في اللغة الإنجليزية الحديثة الذي سنقوم بذكر المعنيين الأكثر شوعا ويتمثل أولهما في تَجَمُعُ عدة أفراد من الناس في مكان واحد لغرض مشتر كما يتّضح من المثال الموالي.

A huge crowd of human rights activists *assembled* outside the UN headquarters denouncing violent acts in Syria,

(**تجمع** حشد كبير من الناشطين في مجال حقوق الإنسان خارج مقر الأمم المتحدة للتنديد بأعمال العنف في سوريا). أما المعنى الثاني فيستعمل للإشارة إلى عملية جمع أجزاء شيء معيّن، ويمكن التعبير عن هذا المعنى في المثال التالي.

The investigation team assigned by the United Nations is *assembling* the parts of the crashed plane to determine the cause of the accident.

(يقوم فريق التحقيق الذي عينته منظمة الأمم المتحدة بـ**تجميع** أجزاء الطائرة المحطمة للتعرف على أسباب الحادث).

يطلق الاسم Assembly على تجمع عدة أفراد أو اجتماع عدد من الأشخاص، عادة لغرض محدد، وسنعبّر عن هذا المعنى في المثال الموالي.

The security *assembly* about the war in Syria at the UN headquarters was a huge success.

(حقق **التجمع** الأمني حول الحرب في سوريا في مقر الأمم المتحدة نجاحًا كبيرًا).

تعدّ الصفة general ذات أصل لاتيني أيضا، وهي مشتقة من الصفة (generālis) التي تعني (عام) وينتمي إلى جنس أو عرق ما. وتنعت شيئا معينا عل أساس أنه واسع الانتشار وغير محدود بمكان أو زمان معينين، وهو ما نعبر عنه في المثال التالي.

There is a *general* fear around the world about the repercussions of the Corona virus after 2020.

(يوجد تخوّف عام حول العالم من تداعيات بقاء فيروس كورونا بعد عام 2020).

كما تستعمل الصفة general أيضا لنعت شيء أو هيئة ما تضم ويشار فيها جميع الأعضاء الذين ينتمون إليها، مثال ذلك:

The *general* conference determined the policies and the main lines of the party's work.

(حدد المؤتمر العام للحزب السياسة العامة والخطوط الرئيسية لعمله).

أورد المترجم ترجمة هذه العبارة بالصياغة التالية.

(إن الجمعية العامة) ***وإذ تشير*** إلى الدور المحوري الذي تقوم به **الجمعية العامة** في متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتحديثها، (الفقرة 2، ص 1).

نلاحظ أنه تمت ترجمة عبارة General Assembly بـ**الجمعية العامة**، فترجمت Assembly بالاسم جمعية الذي هو مصدر للفعل جَمَعَ يَجْمَعُ جَمْعًا فهو جامِعٌ والمفعول مَجْمُوعٌ وجَميعٌ. ويقال جَمَعَ أعضاءَ الحزبِ بمعنى حشدهم وعقد معهم جَمْعا واجتماعا للتشاور معهم وتدارس موضوع معين. وتُجْمَعُ كلمة جمعية إلى جمعيّات، وهي بذلك اسم يشير إلى مجموعة من الأشخاص تجمعهم مصلحة مشتركة وتحكمهم قوانين خاصة اجتمعوا لتحقيق الأهداف التي قاموا بتسطيرها ضمن هذه المؤسسة، فيقال مثلا جمعية

خيرية، وجمعية نسوية، وجمعية رياضية وما إلى ذلك من أنواع الجمعيات المتعددة التوجهات.

أما فيما يتعلق بالصفة عام (ومؤنثها عامة) فهي تشير إلى شيء ما ذو توجه غير محدد وشامل عكس خاص، مثال ذلك: وقع الرئيس على قانون العفو العام الذي يهدف إلى انهاء النزاع المسلح في البلاد. إن معنى كلمة جمعية المذكور أعلاه يتوافق مع ما يقابلها في اللغة الإنجليزية في الكلمة Assembly. وإن كلمة عام هو المعنى الذي يتوافق مع المعنى General.

إن إطلاق مصطلح الجمعية العامة يراد به في هذا السياق هي الهيئة العامّة التابعة لمنظمة الأمم المتّحدة باعتبارها أحد أجهزتها الرئيسية التي يقع مقرها في نيويور، وتتكوّن من ممثّلي جميع الدُّول الأعضاء وعددها 193 دولة، ومهمتها تقديم التَّوصيات حول المواضيع الرئيسية التي تعالجها المنظمة.

هكذا يلاحظ تطابق المعاني اللغوية والاصطلاحية للعبارة في اللغتين الإنجليزية والعربية بسبب ترجمتها ترجمة دلالية بواسطة إجراء النحت مما يجعلها ترجمة موفقة أدت المعنى الوظيفي للعبارة ونقلها المترجم بنجاح إلى اللغة العربية.

4- 2- 2 إجراءات الترجمة

لقد وقع اختيارنا على نظرية نيومار كإطار عمل تطبيقي لهذه الدراسة. وسنقوم باستعمال نموذج إجراءات الترجمة التي قام بوضعها كدليل لتوجيهنا في عملية تصنيف نماذج المصطلحات المختارة للدراسة وتحليلها، وسنورد إجراءات الترجمة عند نيومار في الملحق رقم 7. ويجدر التنويه بأننا سنطلق مصطلح (إجراء) على المصطلح الذي يُطْلِقُ عليه بعض الباحثين تسمية التقنية أو الاستراتيجية أو الأسلوب، ونحن فضلنا استعمال مصطلح (إجراء) على وجه التحديد لأنه المصطلح الذي تبنى مكافئه (procedure) نيومار. وسنعتمد في هذه الفقرة على أكثر المصطلحات المتعلقة بالإرهاب تداولا في جميع القرارات من حقلها المعجمي والدلالي بهدف دراسة إجراءات الترجمية التي طُبِّقَتْ لنقلها إلى اللغة العربية، وبالنظر في مدى نجاعتها في ذلك.

4- 2- 2- 1 المكافئ الوظيفي

يتكون هذا التصنيف من ثلاثة مصطلحات أكثر تداولا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تمت ترجمتها باستعمال إجراء المكافئ الوظيفي.

4- 2- 2- 1-1 terrorism

وردت كلمة terrorism في جميع القرارات التي سندرسها دون استثناء. ونذكر على سبيل المثال ورودها في جزء الإجراءات التطبيقية في نص القرار الأول في السياق التالي.

> (The Security Council) *Expresses* its readiness to take all necessary steps to respond to the terrorist attacks of 11 September 2001, and to combat all forms of **terrorism**. (para. 5, p. 1)

تتكون كلمة terrorism من الاسم (terror) واللاحقة (ism-)، ويعود أصل كلمة (terror) إلى اللغة اللاتينية لأنها مشتقة من الفعل اللاتيني (tersere)، الذي غدى فيما بعد (terrere) بمعنى يُخِيف، ثم انتقل إلى اللغات الأوروبية في وقت مبكر منذ القرن الثاني عشر ميلادي. وكان أول استخدام لهذا المعنى في اللغة الفرنسية سنة 1160 (dictionary.com, n. d.) باستعمال كلمة (terrible) التي توظف صفة للشخص الذي يُشَجِع على العنف. واستحدث منها الاسم (terreur) عام 1356 (Fine, 2010)، واسْتُعْمِلَ الاسم (terror) ترجمة له في اللغة الإنجليزية التي كانت تستعمل في القرون الوسطى (التي كانت تستعمل بين اللغة الإنجليزية القديمة واللغة الإنجليزية الحديث) ، وحافظت على شكلها ومعناها (الخوف أو الرعب) في اللغة الإنجليزية الحديثة. يشتق من هذا الاسم الفعل (terrorize) بمعنى يُرعِبْ أو يُفزِعْ أو يَتَسَبَبُ في إخافة الناس عن طريق التهديد بإيذائهم أو قتلهم.

تستعمل اللاحقة (ism-) في اللغة الإنجليزية بالخصوص في الكلمات ذات الأصول اليونانية، بحيث يتم استخدامها لتشكيل أسماء الفعل من الأفعال، مثل الاسم (baptism) في اللغة الإنجليزية الذي يعني مَعْمُودِيَة والمكون من الفعل (to bapt) الذي يعني (يُعَمِدُ)، واللاحقة (ism-). وإن إضافة هذه اللاحقة للأفعال عامة تكون لتشكيل اسم يدل على فعل أو ممارسة أو عقيدة، وهو المعنى نفسه الذي توفره اللاحقة (ism-) لكلمة

(terror) لتشير الكلمة بعد ذلك إلى عقيدة التخويف وزرع الرعب التي تتبناها جهات معينة على تباين مرجعياتها.

لم يتم استخدام مصطلح terrorism إلا في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، ونقله الكاتب البريطاني إيدموند بير (Edmund Burke) إلى اللغة الإنجليزية في كتابه عن الثورة الفرنسية (راشد، 2006). وتَطَوَرَ معنى المصطلح منذ ذلك الحين من العنف الذي تمارسه الدولة إلى العنف الذي يُمَارسُ على مستوى الأفراد. وهكذا يمكن أن نقول بأنّ هذا المصطلح يُنْسَبُ إلى عنف مُتَعَمَد وذي دوافع سياسية بالدرجة الأولى في محاولة للتأثير على السياسة أو الإطاحة بنظام حكم قائم، أي هو سياسة تنتهجها جماعة أو تنظيم معين، أو حتى أشخاص يعملون بشكل فردي تعتمد على استعمال العنف أو التهديد[1].

أورد المترجم مصطلح **إرهاب** مكافئا لكلمة terrorism في نسخة القرار المترجمة إلى اللغة العربية في السياق الموالي

(إن مجلس الأمن) ***يعرب*** عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومكافحة **الإرهاب** بجميع أشكاله. (الفقرة 5، ص 1)

تعد كلمة إرهاب مصدرا للفعل المزيد (أَرْهَـب) الذي يعود إلى الفعل الثلاثي (رَهِبَ) (بكسر الهاء)، ورَهِبَ الشيء يَرْهَبُهُ رَهْبَة ورَهْبًا ورُهْباً (بضم الراء)، بمعنى خَافَهُ، والاسم هو الرَّهْبُ، وتَرَهَّبَ غَيره إذا تَوَعَّدَهُ. ويعني الفعل أَرْهَبَ (الذي يفيد التعدية) ومعناه أَخَافَ أي تسبب عمدا في إثارة شعور الخوف لدى الجهة التي يستهدفها. وقد ورد المعنى نفسه في القرآن الكريم في الآية ستون من سورة الأنفال: "وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ"، وجاء في تفسير الطبري لهذه الآية: (وأعدوا)، لهؤلاء الذين كفروا بربهم الذين بينكم وبينهم عهد، إذا خفتم خيانتهم وغدرهم، أيها المؤمنون بالله ورسوله. (ما استطعتم من قوة): ما تمكنتم أن تجهزوه لهم من الآلات والمعدات التي تكون قوة لكم عليهم، من السلاح والخيل والدواب

[1] يمكن الاطلاع على مناقشة جيدة لتعريف المصطلح باللغة الإنجليزية في تقرير مجموعة العمل المعنية بالسياسات حول الأمم المتحدة والإرهاب (The Policy Working Group on the United Nations and Terrorism)، الفقرات 13-15، راجع http://www.un.org/terrorism/a57273.htm ، أو راجع الملحق: A/57/273-S/2002/875.

التي تستعمل في الحروب بصفة عامة. (ترهبون به عدو الله وعدوكم): أي تخيفون بإعدادكم ذلك عدوَّ الله وعدوكم من المشركين الذين يخططون لمهاجمتكم ويُبَيِتُونَ لكم المكائد. ويُرَادُ إذن بالتَرْهِيبِ أو الإرهاب في هذه الآية هو الاستعداد والتجهز فقط حتى إذا عُرِفَ ذلك عند العدو لن يتجرأ حتى في التفكير في محاولة الاعتداء على المسلمين، فتدل كلمة إرهاب بهذا المعنى على آليات الردع الاستباقي لأي عدوان محتمل قبل حتى وقوع أي اشتبا□ مع أي عدو، وليس دعوة لعمل عسكري عدواني. وهكذا فإن الدلالة اللغوية لمصطلح إرهاب يجعل من الشخص الإرهابي بالضرورة شخصا غير عنيف ومحب للسلام يجعل من جاهزيته المادية درعا واقيا لتخويف الأعداء وتحذيرهم من عدم التعرض له خوفا منه، ولكن هذا المعنى يحمل عكس دلالات المصطلح المتداولة اليوم وهي الاستعمال غير المشروع للعنف أو التهديد به من أجل تحقيق أهداف سياسية.

يبدو من خلال ما تقدم أن هذا المعنى القرآني الإيجابي لمصطلح الإرهاب هو مع الأسف المعنى الذي يستمد منه الإرهابيون خطأ الشرعية الدينية لأعمالهم المروعة ولتبرير العنف والقتل على الرغم من أن المعنى الوارد في القرآن الكريم هو معنى إيجابي يراد من ورائه فقط الاستعداد والتجهز لتخويف العدو وليس التجهز لخوض الحروب واقتراف الجرائم وزرع الرعب بين الناس. كما يجدر التنويه إلى أن المعنى الأصلي لمفهوم الإرهاب الوارد في القرآن الكريم أصبح يختلف تماما عن المعنى المتداول الآن في لغات العالم من بينها اللغة العربية بحيث تجاوز المفهوم الحالي المعنى الأصلي للمصطلح المتمثل في التخويف إلى الاستعمال الفعلي للعنف[1]. وقد أقر بعض مجامع اللغة العربية هذا المفهوم على أنه استخدام الإكراه لإخضاع أطراف مناوئة لإرادة جهة إرهابية معينة.

هكذا يبدو تطابق المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ومكافئها في النص الأصلي ونص الترجمة على أساس اعتبار الدافع السياسي شرطا جوهريا لتأويل هذا المعنى، وإن الترجمة العربية لمصطلح terrorism تعتبر ترجمة موفقة أدت المعنى الشائع اليوم نظرا

[1] للاطلاع على المقارنة بين تغير معنى مصطلح الإرهاب عبر الزمن، ينظر:
El-Ansary, W. (2010). Revisiting the Qur'anic basis for the use of war language. Ed. Qamar-Ul Huda, Washington, DC: United States Institute of Peace Press. pp. 63- 71.

لوجود المفهوم نفسه في اللغتين الإنجليزية والعربية، وهو أيضا متداول على نطاق واسع في العالم، وكذلك نظرا لتداول وشيوع استعمال المصطلحين في كلتا اللغتين، إذ أن أغلبية المهتمين بهذا الشأن حول العالم اليوم يتفقون على مفهوم واحد للإرهاب وإن اختلفت مرجعياته بعض الشيء من ثقافة إلى أخرى.

4- 2- 2- 1- 2 Counter-terrorism

ورد هذا المصطلح في معظم القرارات، ونذكر على سبيل المثال وروده في عنوان القرار الثاني المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالصيغة التالية.

The United Nations Global **Counter-Terrorism** Strategy Review,

يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الشائعة الاستعمال في المجال السياسي بصفة عامة، ومن المصطلحات الأكثر تداولا على مستوى وثائق مدونة البحث بصورة خاصة. تعتبر طريقة كتابة المصطلح Counter-terrorism هي الكتابة المعتمدة في وثائق منظمة الأمم المتحدة، حيث تُفْصَلُ فيها الكَلِمَتَيْن المُكَوِنَتَيْن للمصطلح بخط فاصل (-) أو ما يسمى أيضا بالواصلة (hyphen)، وتُستَخْدَم هذه الطريقة للجمع بين كلمتين في كلمة واحدة إشارة إلى أنهما يكونان معنا واحدا. كما يكتب المصطلح بطرق أخرى مثل (counterterrorism) من دون واصلة، ويشار إليه أيضا في حالات عديدة بـالمصطلح (anti-terrorism).

تم استحداث هذا المصطلح المركب بالجمع بين الاسم terrorism (الذي قمنا بتحليله فيما سبق) والاسم counter. وتعني كلمة Counter عملية مقاومة أو إبطال حدوث شيء ما سواء بالقوة أو من دونها. وتشير بعض المصادر إلى أن استعمال هذا الاسم بهذا المعنى يعود إلى القرن الرابع عشر ميلادي في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى على الصيغة (countre) (dictionary.com, n. d.) المأخوذة من اللغة الفرنسية القديمة (contre) المأخوذ بدوره من اللغة اللاتينية (contrā) بمعنى (ضد)، مثال ذلك:

Religious reform is by far considered the most effective *counter* religious extremism strategy to eradicate religious terrorism from its roots.

(يعد الإصلاح الديني إلى حدّ بعيد الاستراتيجية الأكثر فعالية **لمكافحة** التطرف الديني لاستئصال الإرهاب الديني من جذوره)، أما مصطلح terrorism فقد تطرقنا إلى جميع دلالاته بشكل مفصل في الفقرة السابقة.

يستعمل المصطلح Counter-terrorism للإشارة إلى التدابير والإجراءات والآليات السياسية والعسكرية والأمنية المعتمدة لمكافحة الإرهاب[1]، فيشير إلى سياسات الحكومات سواء بشكل فردي أو من خلال الشراكة الدولية عبر مؤسساتها (خاصة الأمنية والاستخباراتية) لوضع حدّ للتهديدات الإرهابية ومنع تفشيها. والراجح أن تاريخ أول استعمال للمصطلح بهذا المعنى يعود إلى سنة 1864 (Merriam-Webster, n. d.).

تمت ترجمة المصطلح بـ**مكافحة الإرهاب** في نسخة القرار العربية في السياق التالي.

استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لـ**مكافحة الإرهاب**.

يُعَدُ الاسم مكافحة مصدرا للفعل الرباعي (كَافَحَ) يُكَافِحُ كِفَاحًا ومُكَافَحَةً فهو مُكَافِحٌ والمفعول مُكَافَحٌ بمعنى (قَاوَمَ) و(حَارَبَ) أي واجه خطرا وحاول ردعه أو القضاء عليه، مثال ذلك مكافحة الفساد أي محاولة إزالته والقضاء عليه.

نلاحظ إذن تطابق المعنى الاصطلاحي للمصطلح في اللغتيْن الإنجليزية والعربية. وإنّ ترجمة المصطلح بإجراء المكافئ الوظيفي تعتبر ترجمة ناجحة إلى حدّ كبير لأنها حافظت على القيمة الوظيفية للمصطلح الإنجليزي ونقلها إلى اللغة العربية دون إخلال بالمعنى باستعمال مكافئات ذات المرجع الوظيفي والسياسي نفسه في اللغة المنقول إليها فنتجت ترجمة تمكّنت من إحداث الأثر نفسه للمصطلح الأصلي على القارئ في اللغة الإنجليزية والقارئ في اللغة العربية.

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا المصطلح ينظر:

Rineheart, J. (2010). Counterterrorism and counterinsurgency. *Perspectives on Terrorism, Vol 4*. Retrieved from http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php/pot/issue/view/27 [11.2.2015].

suicide vehicle-borne improvised explosive device 3 -1 -2 -2 -4

ورد هذا المصطلح في الجملة التالية.

The suicide vehicle-borne improvised explosive device attack on the Indian embassy was an example of the type of spectacular attack that opposing militant forces strive to achieve in Kabul city. (para. 3 (a), p. 3)

يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات المتداولة بكثرة في الحقل الدلالي للإرهاب في وثائق منظمة الأمم المتحدة. واستعمل المصطلح كله في هذا السياق صفة للاسم (attack)، كما تجدر الإشارة إلى أننا سنقوم بتحليل المصطلح باعتباره اسما وليس صفة، كما سنقوم بتحليل الكلمات المكونة له من اليمين إلى اليسار لأن آخر كلمة فيه هي اسم موصوف device أما الكلمات المتبقية فهي صفات له. وحسب قاعدة بيانات المصطلحات للأمم المتحدة فإن هذا المصطلح لا يصنف على أنه عبارة على الرغم من أنه مكون من خمس كلمات، بل يصنف مصطلحا. ويعد الاسم الأخير device المكون لهذا المصطلح كلمة أساسية لأنه موصوف والكلمات المتبقية هي صفات له، وهذه طريقة تعبير شائعة في اللغة الإنجليزية وهي استعمال عدة صفات تسبق موصوفا واحدا، وقد يختلف شكل كل صفة عن شكل الصفات الأخرى. وسنبدأ بتحليل المصطلح بقراءته من اليمين إلى اليسار.

يعود أصل الاسم device إلى اللغة الفرنسية القديمة بالتحديد القرن الثالث عشر ميلادي (dictionary.com, n. d.). وإن الكلمة مشتقة من الاسم (devis) الذي يعني (هدف) أو (غاية)، ومشتقة أيضا من الفعل الفرنسي (deviser) الذي يعني (يُقَسِمْ)، وهي اسم يفيد معنى جهاز أو (أداة) يستعمل للقيام بغرض معين أو وظيفة محددة، وقد يكون إما يدويا أو آليا أو الكترونيا، مثال ذلك

The WT2 is the best portable translation *device* in 2020.

(يعتبر **جهاز** WT2 أفضل جهاز ترجمة محمول في سنة 2020).

أما الكلمة explosive فهي صفة مشتقة من الاسم (explosion) المشتق بدوره من الفعل (to explode) واللاحقة (-ive). ويشير الفعل (to explode) المأخوذ من الفعل

اللاتيني (explōdere) إلى عملية الانفجار والتفكك إلى أشلاء أو أجزاء يصاحبه صوت مدوّ جراء ضغط أو تفاعل كيميائي كأن نقول باللغة الإنجليزية:

The security officials were happy to know that the bomb failed *to explode* in New York's subway station.

(كان المسؤولون الأمنيون سعداء بمعرفة أن القنبلة لم **تنفجر** في محطة ميترو أنفاق نيويور□). تضاف اللاحقة (ive-) إلى الأسماء لتشكيل صفات للدلالة على التوجه أو الوظيفة أو النوعية. وتشير بعض المصادر إلى أن أول تسجيل لاستعمال الصفة explosive بهذا المعنى تعود إلى منتصف القرن السادس عشر ميلادي (dictionary.com, n. d.). وإن هذه الصفة تعني إذن متفجر أو انفجاري، وتستعمل للإشارة إلى مواد خطيرة مصنعة من مواد كيميائية صلبة أو سائلة ذات طبيعة قابلة للانفجار تستعمل على سبيل المثال في تصنيع القنابل والأسلحة والقذائف والألغام لتحطيم ما يحيط بها وإلحاق أضرار به.

تتكون الصفة الثانية improvised (التي هي في الأصل اسم مفعول) من الفعل (to improvise) واللاحقة (ed-). ويعود أصل الفعل إلى الكلمة (imprōvīsus) في اللغة اللاتينية التي تحولت إلى الفعل الفرنسي (improviser) الذي يعني (يَرْتَجِلْ) بمعنى يقول كلاما معيّنا أو يفعل أمرا محدّدا دون تحضير مسبق، وهو المعنى نفسه الذي يشير إليه الفعل في اللغة الإنجليزية كأن نقول مثلا

The US president totally *improvised* his speech at the General Assembly's annual meeting.

(**ارتجل** الرئيس الأمريكي خطابه في الاجتماع السنوي للجمعية العامة)

وتستعمل الصفة improvised للإشارة إلى الطريقة التي تم إنشاء أو تنفيذ شيء أو عملية ما بدون تخطيط أو إعداد مسبقين. وسُجِلَ أول استعمال لها بهذا المعنى في منتصف القرن الثامن عشر ميلادي (dictionary.com, n. d.).

تعتبر الصفة vehicle-borne كلمة واحدة على الرغم من أنها مكونة من كلمتين ذات دلالات مختلفة تماما عن بعضهما البعض وتم جمعهما في كلمة واحدة بواسطة واصلة للدلالة على معنى جديد، وبذلك فهي تُعدُّ كلمة واحدة لأنها تمتلك دلالة واحدة،

وهي بذلك كلمة مركبة تستعمل صفة تتكون من الاسم vehicle الذي يعني مركبة أو (عربة)، واسم المفعول borne الذي يعني (مَحْمُول)، وبذلك تستعمل الصفة المركبة vehicle-borne للإشارة إلى شيء ما محمول على مركبة.

يعتبر الفعل (born) بدون حرف (e) في نهايته اسم المفعول (past participle) للفعل (bear) وماضيه (bore) عند استخدامه بمعنى الولادة وجلب ذرية للحياة، كما أنه يستخدم صفة للإشارة إلى المعنى نفسه، مثال ذلك: I am Algerian-*born* (أنا جزائرية المولد). وتستعمل أيضا في صيغة المبني للمجهول (passive voice) مع الفعل (to be) للإشارة إلى فعل الولادة ولكن بدون ذكر حرف الجر (by)، مثال ذلك: she was *born* in the US (ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية).

أما الفعل borne الذي ينتهي بحرف (e) في آخره، هو كذلك اسم مفعول للفعل (bear)، لكن لا يستعمل للإشارة إلى المعنى المتعلق بالولادة، بل يستعمل عوضا عن ذلك خاصة في الأسماء المركبة للإشارة إلى كون شيء ما محمول على شيء آخر، مثال ذلك: mosquito-*borne* disease (مرض ينقله البعوض)، إذن الصفة borne في هذا المثال تحمل نفس المعنى الذي تشير إليه الصفة vehicle-borne أين تستعمل فيها كلمة borne صفة للاسم vehicle. ونذكر كذلك من بين معانيه الفعل (يَتَحَّمَل)، مثال ذلك

My vehicle has not *borne* all the luggages' weight and stopped in the middle of the trip.

(لم **تتحمل** سيارتي وزن الأمتعة وتوقفت في منتصف الرحلة).

يعود أصل الكلمة suicide (التي هي اسم في هذا النموذج) إلى منتصف القرن السادس عشر ميلادي الذي تم اشتقاقه من الاسم اللاتيني (suīcīdium) الذي يعني (قاتل نفسه) (dictionary.com, n. d)، وهو من المعاني الرئيسية حاليا لهذا الاسم الذي يشير إلى إقدام شخص ما على وضع حد لحياته بشكل عمدي وإرادي ومثال ذلك:

The *suicide* rate among teenagers who experience bullying is getting higher every year.

(يزداد معدل **الانتحار** بين المراهقين الذين يتعرضون للتنمر كل عام).

يعتبر الفعل (to suicide) بمعنى إقدام شخص على وضع حد لحياته نادر الاستعمال في اللغة الإنجليزية اليوم، عوضا عن ذلك يتم التعبير عنه باستعمال الاسم (suicide) في العبارتين (to commit suicide) و(to attempt suicide)، بحيث يمكن أن نقول في اللغة الإنجليزية في استعمال الفعل (to suicide)

According to World Health Organization's statistics, approximately 800,000 people *suicide* annually.

(**ينتحر** ما يقرب من 800 ألف شخص سنوياً وفق إحصاءات منظمة الصحة العالمية).

وقد وظف الاسم suicide في هذا المصطلح الذي ندرسه صفة (modifier) لتحديد الجهاز ووصف نوعيته، ونعت الشخص بأنه انتحاري يهدف إلى إلحاق أقصى ضرر بتفجير تلك السيارة المفخخة، وهو المعنى الذي يتطابق مع معنى suicide الوارد كجزء من هذا المصطلح.

يشير المصطلح suicide vehicle-borne improvised explosive device إلى نوع من المركبات التي تستعملها الجماعات الإرهابية لتنفيذ عمليات انتحارية، أو القيام بأعمال إرهابية عن بعد. ويتم تجهيز هذه المركبات من طرف الإرهابيين أنفسهم بطريقة ارتجالية عن طريق تزويد المركبة أو السيارة بمواد متفجرة وقنابل يتم التحكم فيها عن بعد، والقيام بتفجيرها في عملياتهم الإرهابية فيما بعد. كما يشيع استعمال الاختصار (SVBIED) المكون من الأحرف الأولى للكلمات المكونة للمصطلح خاصة في الأوساط الإعلامية والأكاديمية للإشارة إلى استعمال السيارات المفخخة المعدة للاستعمال في التفجيرات الإرهابية. ويجدر التنويه إلى أنه لا يتم استعمال الاختصار في وثائق المنظمة، بل يتم كتابة العبارة دائما في شكلها الكامل.

تمت ترجمة هذا المصطلح بوضع مكافئ وظيفي له في النسخة العربية للقرار كالتالي

يشكل الهجوم الانتحاري بـ**سيارة محملة بالمتفجرات** مثالا على الهجمات المدوية التي تحاول قوات التمرد جاهدة تحقيقها في كابل. (الفقرة3(أ)، ص 4)

إن الملاحظ أن المترجم لم ينقل الجملة كاملة بل قام بحذف بعض الكلمات (على السفارة الهندية)، لكننا نركز هنا على ترجمة المصطلح دون غيره من الأفكار.

تعد كلمة سَيَّارة وهي مؤنث (سَيَّار) وتُجْمَعُ على (سَيَّارات) اسما يشير إلى عربة ميكانيكية سريعة السير تستخدم في نقل الناس أو البضائع أو لأغراض أخرى مختلفة، وإن من معانيها أيضا (قافلة) حيث ورد هذا المعنى في القرآن الكريم: "وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْ" (يوسف: 19) بمعنى وجاءت قافلة فأرسلوا الشخص المسؤول عن جلب الماء من البئر. ومن معاني الاسم أيضا قوم يسيرون معا.

أما بالنسبة للكلمة محملة فهي اسم المفعول من الفعل (حَمَّلَ) يُحَمِّلُ تَحْمِيلاً فهو مُحَمِّلٌ، والمفعول مُحَمَّلٌ بمعنى الذي يوضع فوقه حِمْلٌ لنقله وهو معنى مطابق للمعنى الذي يحمله المصطلح الإنجليزي. أما بخصوص كلمة متفجرات فهي اسم مشتق من الفعل الثلاثي (فَجَّرَ) يقال فَجَّرَ الشيء إذ جعله يتفجر وينقسم إلى أجزاء متناثرة، ومُتَفَجِّرٌ هو اسم الفاعل من الفعل (تَفَجَّرَ) بمعنى قابل للانفجار والاشتعال والتحطم، والْمُتَفَجِّرَاتُ هي مواد ناسفة مصنوعة من مكونات كيميائية تُسَبِبُ الانفجار والدمار بتأثير الاشتعال أو الارتطام تستعمل لصنع القذائف والألغام والصواريخ والأسلحة بصفة عامة، وتستخدم في الحروب وفي عمليات الهدم مثل مادة الديناميت.

هكذا يبدو تطابق المعنى الاصطلاحي لهذا المصطلح في النص الأصلي ونص الترجمة على الرغم من عدم ذكر المترجم لجميع التفاصيل التي يحملها المصطلح الإنجليزي مثل حقيقة كون الإرهابيين هم أنفسهم من يقومون بتصنيع أو تركيب هذه السيارات المتفجرة بشكل ارتجالي، والأمر راجع حسب اعتقادنا إلى أن اهتمام المترجم باستعماله لإجراء المكافئ الوظيفي ليس منصبا بالدرجة الأولى على نقل شكل المصطلح الأصلي بحذافيره، بل على إحداث نفس استجابة قارئ المصطلح الأصلي لدى القارئ في نص الترجمة دون إيلاء اهتمام للتفاصيل. والملاحظ أيضا أن المترجم لم يلتزم بالترجمة الواردة في قاعدة بيانات المصطلحات التابع للمنظمة التي ترجمت المصطلح بـ**سيارة مفخخة**، وهي في نظرنا ترجمة أكثر دقة من الترجمة الواردة في نص الترجمة، إلا أنها تعتبر ترجمة موفقة إلى حدّ ما وتؤدي المعنى الوارد في المصطلح الأصلي دون إخلال بوظيفته التواصلية لأنها تحدث (حسب اعتقادنا) الأثر نفسه على القارئ العربي الذي يحدثه المصطلح الإنجليزي على قرائه.

وإنّ الترجمة الشائعة للمصطلح هي عبوة ناسفة محمولة على مركبة، كما عثرنا على الترجمات الشائعة التالية: جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة انتحارية، سيارة ملغمة، سيارة انتحارية مفخخة، سيارة مفخخة.

4- 2- 2- 2 النحت

سنتطرق في هذه الفقرة إلى تحليل ترجمة ثلاثة مصطلحات أكثر تداولا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تمت ترجمتها باستعمال إجراء النحت.

4- 2- 2- 2- 1 foreign terrorist fighter

ورد تعريف المصطلح في قرار مجلس الأمن (2014)2178 في السياق التالي لهذا التقديم.

> Threat posed by **foreign terrorist fighters**, namely individuals who travel to a State other than their States of residence or nationality for the purpose of the perpetration, planning, or preparation of, or participation in, terrorist acts or the providing or receiving of terrorist training, including in connection with armed conflict, and resolving to address this threat, (para. 1, p. 2)

يتم الإشارة إلى هذا المصطلح بالاختصار (FTF) الذي يتكون من الحروف الأولى للكلمات المكونة له وهي الصفة foreign، والصفة terrorist، والاسم fighter. وسنقوم بتحليل الكلمات المكونة لهذا المصطلح من اليمين إلى اليسار لأن آخر كلمة فيه هي اسم موصوف fighter أما الكلمتين المتبقيتين فهما صفتان له.

اشتق الاسم fighter من الفعل (to fight) وأضيفت إليه اللاحقة (-er). ويعود أصل الفعل إلى الكلمتين (feohtan) و(fehtan) في اللغة الإنجليزية القديمة اللتان تحولتا فيما بعد (fighten) و(fihten) في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى. ويعني هذا الفعل الدخول في معركة دفاعا عن النفس أو لمحاولة إرغام الخصم على الخضوع والاستسلام، أو لتدمير العدو أو الجهة المناوئة والقضاء عليها، فنقول في اللغة الإنجليزية The Government has put all its resources to *fight* corruption.

(خصصت الحكومة كل مواردها لكي **تحارب** الفساد).

تستعمل اللاحقة (-er) لتشكيل أسماء الفاعل (agent nouns) من الأفعال، وهي أسماء تشير إلى شيء أو شخص (وكيل) ما يقوم بتأدية الفعل ويشار إليه بالفعل الذي اشتق منه الاسم، وتنتهي أسماء الفاعل في حالات كثيرة أيضا باللاحقة (-or)، مثال ذلك: بإضافة اللاحقة (-er) إلى الفعل (to teach) الذي يعني (يُدَرِس) نتحصل على اسم الفاعل (teacher) بمعنى (مُدَرِس). ويعود أصل الاسم fighter إلى كلمة (fēohtere) في اللغة الإنجليزية القديمة، وتشير إلى الشخص الذي يقاتل ويكافح ويقاوم من أجل تحقيق هدف محدّد وإحداث تغيير معيّن أو وضع حدّ لأمر ما، فقول مثلا في اللغة الإنجليزية:

It is very challenging for the front line *fighters* to say goodbye to their families before leaving for war.

(من الصعب جدًا على **مقاتلي** الخطوط الأمامية أن يودعوا عائلاتهم قبل مغادرتهم للحرب).

أما بالنسبة للصفة terrorist فهي مكونة من الاسم (terror) الذي سبق التطرق إليه، واللاحقة (-ist) التي غالبًا ما تضاف إلى الأفعال المنتهية بـ (-ize) مثل (terrorize) أو الأسماء المنتهية بـ (-ism) مثل (terrorism) لتشكيل الأسماء والصفات الدالة على الشخص الذي يمارس عملا محدّدا أو يهتم بأمر معين، أو يحمل مبادئ أو عقائد معينة، مثال ذلك الصفة terrorist الدالة على الشخص الذي يمارس الإرهاب ويحمل مبادئه باستعمال العنف بهدف تحقيق مآرب سياسية، ويمكن التعبير عنها بالجملة التالية

The September 11 *terrorist* attack on the US was a turning point for the world in dealing with terrorism.

(كان الهجوم **الإرهابي** في الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة نقطة تحول بالنسبة للعالم في التعامل مع الإرهاب).

أما الصفة foreign فهي مستمدة من اللغة اللاتينية (forās) بمعنى (خارج)، وبعد ذلك تحوّلت إلى (forain) في اللغة الفرنسية القديمة التي غدت فيما بعد (forein) في اللغة الإنجليزية المتداولة في القرون الوسطى. وتطلق هذه الصفة على شخص غريب أو حالة غريبة وغير أصلية في سياق معين، وتطلق أيضا على شخص ينتمي إلى مقاطعة أخرى أو قادم منها، مثال ذلك:

The Chechens have maintained the lead as the highest percentage of *foreign* jihadists fighting in Syria since 2011.

(حافظ الشيشانيون على الصدارة كأعلى نسبة من الجهاديين **الأجانب** الذين يقاتلون في سوريا منذ سنة 2011).

يطلق مصطلح foreign terrorist fighter على أي مقاتل يسافر للقتال في مكان غير محل إقامته الفعلي مثل المقاتلين الذين قدموا من أماكن عديدة في العالم للمحاربة في سوريا منذ بداية الأزمة فيها سنة 2011، وينطبق الأمر نفسه على المقاتلين السوريين الذين يقاتلون في ليبيا منذ نهاية سنة 2019 إلى الآن[1]. كما قد يطلق هذا المصطلح على كل فرد عائد ومتنقل من مناطق النزاعات المسلحة إلى بلده الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته أو بلد ثالث (A/RES/72/284, 2018, para 19, p. 3).

أورد المترجم المكافئ **المقاتلون الإرهابيون الأجانب** في نسخة القرار باللغة العربية في السياق التالي.

> الخطر الذي يشكله **المقاتلون الإرهابيون الأجانب**، أي الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة. (الفقرة 3، ص 2)

يشير اسم الفاعل مُقَاتِل من الفعل (قَاتَلَ) الذي يجمع على (مقاتلون) و(مُقَاتِلَة) إلى أي شخص يَصلُحُ للقتال أو يباشره ويحارب في سبيل قضية يتبناها أو مبدأ يؤمن به، فيقال قَاتَلَ فلان عدوه أي حاربه وعاداه وواجهه، وهذا هو المعنى الوارد في القرآن الكريم: "وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ" (النساء: 75) بمعنى ما لكم أيها المؤمنون تقاعستم عن المحاربة في سبيل الله ومواجهة أعداء الإسلام والمسلمين ونصرة الحق والمستضعفين. أما بالنسبة للاسم إرهابي الذي وظف صفة في المصطلح محلّ الدراسة

[1] كما تطلق عبارة (returning foreign terrorist fighter) التي تمت ترجمتها إلى اللغة العربية بـ (العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب) على كل مقاتل إرهابي أجنبي عائد إلى محل إقامته الأصلي بعد فراغه من القتال في مكان آخر. وللاطلاع أكثر على تعريف المصطلح وعلى السياق الذي ورد فيه أنظر الوثيقة رقم S/2015/975 المتمثلة في رسالة رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب.

فهو يصف المقاتلين الأجانب، وهو مشتق من الاسم إرهاب. وتم استعمال الاسم أجنبي في هذه العبارة صفة لنعت المقاتلين الإرهابيين بأنهم أجانب وغرباء ولا تمتون بأية صلة بالدولة التي يقاتلون فيها، أي لا يحملون جنسيتها بل هم مواطنو بلد آخر. وهكذا يعني المصطلح كاملا (مقاتل إرهابي أجنبي) كل شخص يذهب للقتال في بلد غير بلده الأصلي في سبيل قضية ما يؤمن بها بهدف تحقيق أهداف سياسية معينة.

تمت ترجمة المصطلح إلى العربية بواسطة إجراء النحت بـمقاتل إرهابي أجنبي، وهو إجراء في نظرنا مناسب لنقل المصطلحات المؤسساتية، بحيث تمت ترجمة الكلمات الثلاث المكونة له ترجمة حرفية مما ساعد على المحافظة على الصورة الشكلية للمصطلح الأصلي وبذلك حمل المقابل العربي بين طياته الدلالات الفعلية للمصطلح دون زيادة أو نقصان خاصة مع توفر مكافئات مباشرة للكلمات المكونة له في اللغة المنقول إليها.

armed opposition 2 -2 -2 -2 -4

ورد هذا المصطلح في جزء الديباجة في القرار S/RES/2361(2017) في السياق التالي.

> (The Security Council) *Condemning* the use of heavy weapons . . . , including the use of tanks by the Syrian **armed opposition** during clashes, (p. 1)

يتكون هذا المصطلح من الاسم opposition والصفة armed. ويعود أصل الاسم opposition إلى اللغة اللاتينية (oppositiō) وهو مشتق من الفعل (oppōnere) بمعنى يتخذ موقفا مضادا لأمر معيّن، وتمّ تحويره إلى كلمة (opposicioun) في اللغة الإنجليزية الوسطى المستمدة بدورها من (oposicion) في اللغة الفرنسية القديمة بمعنى (مُعَارَضة). ويتكون المصطلح opposition من الفعل (to oppose) واللاحقة (ition-)، ويعني الفعل (to oppose) رفض وعدم الموافقة على أمر، أو محاولة منع أو إيقاف حدوث فعل محدّد من خلال التشكيك في صحته وفاعليته، مثال ذلك:

The majority of Arab countries *opposed* the UN classification of the Palestinian Liberation Front as a terrorist group.

(**عارضت** غالبية الدول العربية تصنيف الأمم المتحدة لجبهة التحرير الفلسطينية كجماعة إرهابية). أما اللاحقة (ition-) فتضاف إلى بعض الأفعال لتشكيل الأسماء، ويتم استخدامها بشكل شائع مع الأفعال التي تنتهي بـالمقطع (ose-)، فيحل حرف (i) محل الحرف الصامت (e) في نهاية الفعل، مثال ذلك الفعل (expose) الذي يعني (يَعْرِض) وبإضافة اللاحقة (ition-) يتشكل الاسم (exposition) بمعنى (تَعَرُضْ).

يرد مصطلح opposition بمعنى مجموعة من الأفراد أو الجهات التي تتخذ موقفا معارضا في مجال من المجالات كالمجال السياسي، أو الرياضي، أو الفكري، أو غيرها من المجالات، ويمكن للمثال الموالي التعبير عن هذا المعنى

There is a considerable *opposition* from the congress to president's Trump bill about immigration.

(توجد **معارضة** كبيرة من الكونغرس لمشروع قانون الرئيس ترامب بشأن الهجرة).

أما كلمة armed فهي مكوّنة من الفعل (to arm) واللاحقة (ed-). ويفيد الفعل (to arm) معنى (يُسَلِح) أي يُزَوِد بالسلاح، مثال ذلك:

The Turkish government *armed* the so called Syrian opposition with heavy and sophisticated weapons at the beginning of the Syrian civil war in 2011.

(قامت الحكومة التركية بـ**تسليح** ما يطلق عليها بالمعارضة السورية بأسلحة ثقيلة ومتطورة في بداية الحرب الأهلية السورية عام 2011). وتشير بذلك الصفة armed إلى حالة التسلح أو التزود بالسلاح.

يشير المصطلح armed opposition بصفة عامة إلى مجموعات المعارضة المسلحة التي تقاتل في الحروب والنزاعات المسلحة على المستوى الداخلي لبلدان معينة، وتكون مُعارِضَة لِحكوماتِ هذه الدول لأسباب سياسية وأيديولوجية أساسا، وتسعى عن طريق هذا النمط من المعارضة إلى الظفر بمكان في الحياة السياسية للبلد. وقد تتشكل مجموعات المعارضة المسلحة بشكل أساسي من القوات المسلحة المنشقة عن جيش دولة معيّنة، بالإضافة إلى تنظيمات مسلحة أخرى غير حكومية. وإنّ أبرز مثال على المعارضة المسلحة في الوقت الراهن هو ما يطلق عليها بـالمعارضة السورية المسلحة التي تتكون من العديد من الفصائل المسلحة من الداخل السوري التي بدأت تتشكل منذ

سنة 2011 تاريخ بداية الأزمة في سوريا. وقد يلقى في الواقع هذا النوع من المعارضة دعما ماديا واعترافا رسميا من بعض الدول، وهو شأن المعارضة السورية المسلحة مثلا، التي اعترف بها مجلس التعاون لدول الخليج العربي (خاصة المملكة العربية السعودية وقطر) بصورة رسمية سنة 2012 بالإضافة إلى تركيا بعدما تشكلت العديد من فصائل المعارضة المسلحة تحت اسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

إنّ هذا المصطلح هو من أكثر المصطلحات تداولا في الحقل الدلالي والمعجمي لمسألة الإرهاب في وثائق الامم المتحدة المدروسة في هذا البحث. وإنه غالبا ما يتم الخلط بينه وبين مصطلح الإرهاب نظرا لاستعمال كليهما للعنف المسلح كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، غير أن أعمال العنف الصادرة عن المعارضة المسلحة لا تصنف إرهابا في نظر القانون الدولي (كما رأينا سابقا)، بل تلقى مختلف أشكال الدعم والاعتراف الرسمي من بعض الدول على عكس الإرهاب تماما، بينما تعارض بعض الدول الأخرى هذا التّوجه لأنّها تعتبر أي عمل مسلح غير حكومي هو عمل إرهابي. وعلى الرغم من هذا التمييز لا يزال يصعب في كثير من الأحيان إزالة الخلط بين المفهوميْن بسبب تبني كليهما للعنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية، وكذلك بسبب الاختلاف في وجهات النظر حول تصنيف المفهومَيْن، فهنا من يعتبر بعض جماعات المعارضة المسلحة إرهابا والعكس صحيح، وهذا الخلط تعج به بعض وثائق الأمم المتحدة مما استدعى إسهابا من طرفنا في التعريف بالمفهوم ومحاولة تمييزه عن الإرهاب.

أورد المترجم مكافئا للمصطلح بالصياغة التالية.

(إن مجلس الأمن) ***وإذ يدين*** استخدام الأسلحة الثقيلة . . . ، بما في ذلك استخدام **المعارضة المسلحة** السورية للدبابات خلال الاشتباكات، (ص 1)

تعتبر كلمة مُعَارَضَة مصدرا للفعل المزيد (عَارَضَ)، فيقال عَارَضَ يُعَارِضُ مُعَارَضَةً فهو مُعارِضٌ واسم المفعول هو مُعارَضٌ. وإن المُعَارَضَةَ هي الاحتجاج والمخالفة، فيُقَالُ مثلا (مُعَارَضَةُ سِيَاسِيةٌ) للإشارة إلى فئة أو مجموعة من الناس غير موالية للحكومة بل منافسة لها فتنتقد سياساتها وأعمالها وَتتصدى لَها عن طريق إظهار

عيوبها وسقطاتها. ويقال أَحْزَابُ المُعارضةِ أي التنظيمات السياسية المعارضة والمنافسة للحكومة.

أما بخصوص الصفة **مسلحة** فهي مؤنث كلمة مُسَلَّح المشتقة من الفعل الثلاثي (سَلَّحَ)، فَيُقالُ سَلَّحَ يُسَلِّحُ تَسليحاً فهو مُسَلَّحٌ، ويقال سَلَّحَ الجنود أي زودهم بالسلاح، وبذلك تتطابق المعاني اللغوية للصفة مسلحة مع الصفة armed في اللغة الإنجليزية التي تعني أيضا مُسَلَّح أو مُجَهَز بأسلحة. والمعارضة المسلحة هي جماعة من المعارضين يستعملون السلاح لتحقيق أهدافهم السياسية.

تمت ترجمة المصطلح armed opposition إلى معارضة مسلحة عن طريق إجراء النحت بترجمة الكلمَتَيْن المُكَونَتَيْن للمصطلح ترجمة حرفية. ويمكننا القول بعد التأكد من تطابق المعنى الاصطلاحي للمصطلح في اللُّغَتَيْن المنقول منها والمنقول إليها بأن نقل المصطلح بهذا الإجراء هي ترجمة موفقة نظرا لشيوع استعمالها في الأوساط السياسية الدولية والأكاديمية، ونظرا لاحتفاظها بصورة المصطلح الأصلية ودلالاته الوظيفية. كما يعتبر هذا الإجراء الأنسب لنقل مثل هذا المصطلح نظرا لحساسيته حتى لا يتم الخلط بينه وبين معاني المصطلحات الأخرى المشابهة له التي تشترك معه في الدلالة.

4- 2- 2- 2- 3 sleeper cell

ورد هذا المصطلح في السياق التالي.

> It would be easier for al-Qa`idah "**sleeper cells**" to blow up gas tanks or chemical storage facilities than to develop by themselves some form of chemical weapon. (RES/669 (2003), p. 25)

يتكون المصطلح من الاسمين cell وsleeper . ويعود أصل الاسم cell إلى كلمة (cella) في اللغة اللاتينية بمعنى (خلية الراهب)، وإن من أكثر معانيه تداولا أنه جزء صغير من شيء معيّن، مثال ذلك:

A single medium honeycomb is composed of approximately 3100 *cells* on each side.

(يتكون قرص العسل المتوسط من حوالي 3100 **خلية** من كل جانب).

يعني أيضا مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يعملون ضمن وحدة إلى جانب وحدات أخرى التي تشكل جميعها منظومة ذات نطاق أكبر سياسية أو دينية أو أي توجه آخر، مثال ذلك:

The local youth volunteering *cells* in our community are achieving way more than organizations which have been active for years.

(تحقق **خلايا** التطوع الشبابية المحلية في مجتمعنا أكثر بكثير من المنظمات التي تنشط في الميدان منذ سنوات).

أما الاسم sleeper الذي استعمل صفة في هذا المصطلح لوصف cell فهو مكون من الفعل (to sleep) واللاحقة (er-) التي تستعمل لتشكيل أسماء الفاعل. ويعود أصله إلى كلمة (slēp) في اللغة الإنجليزية القديمة، وبعدها إلى الكلمة (slepen) في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى. ويعبر الفعل (to sleep) عن معنى الخلود إلى النوم وهو المعنى نفسه الذي يحمله الاسم المكون للمصطلح محل الدراسة.

يعتبر المصطلح sleeper cell من المصطلحات المتداولة بشكل كبير في وثائق الأمم المتحدة المستعملة في مدونة البحث خصوصا الوثائق الصادرة خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب ارتفاع وتيرة الأعمال الإرهابية في العديد من الدول الغربية خاصة نتيجة للأعمال الإرهابية التي ينفذها على وجه التحديد المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون من مناطق النزاع في الشرق الأوسط باعتبارهم **خلايا إرهابية نائمة**. ويعبّر المصطلح وفقا لتعريف منظمة الأمم المتحدة عن كل جماعة من الأشخاص الذين يخططون لتنفيذ أعمال إرهابية في المستقبل بينما يحظون بحياة عادية في مجتمعاتهم التي يقيمون فيها، ويقومون أثناء ذلك بالحصول على التدريب والتغطية والمعلومات الضرورية لتنفيذ مخططاتهم الإرهابية فيما بعد (S/2003/669, 2003)[1]. ويطلق على كل عضو من هذه الخلية مصطلح (sleeper agent) الذي يترجم بدوره إلى (عميل نائم)، وتشكل بذلك مجموعة من العملاء النائمين خلية نائمة، وتستعمل بعض هيئات المنظمة مثل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مصطلح (dormant cell) للإشارة إلى المفهوم نفسه.

[1] راجع المقال على الموقع التالي للمزيد حول التطور التاريخي لدلالات هذا المصطلح من مفهوم التجسس إلى العمل الإرهابي https://www.dictionary.com/e/politics/sleeper-cell/

كما اتفقت جميع المعاجم والقواميس الأجنبية التي قمنا بالاطلاع عليها في تعريفها للمصطلح مع تعريف منظمة الأمم المتحدة السابق ذكره، نعرض منها تعريف قاموس Merriam-Webster لاختصار التعريف الذي يقدمه، حيث يعرفه على أنه:

"A terrorist cell whose members work under cover in an area until sent into action" (Merriam-Webster, n. d.),

بمعنى أن الخلية النائمة هي خلية إرهابية تتكون من أعضاء يخفون هويتهم كإرهابيين في مكان ما حتى يطلب منهم تنفيذ الأعمال الإرهابية الموكلة إليهم.

بدأ استعمال المصطلح بمفهومه الحالي للإشارة إلى الجماعات الإرهابية التي تعيش سرا ضمن المجتمعات التي تخطط لاستهدافها مستقبلا بالتحديد عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كون هذه الهجمات الإرهابية قامت بتنفيذها خلايا إرهابية نائمة كانت تعيش في الو. م. أ، ومنذ ذلك الوقت شاع استعمال المصطلح إعلاميا بدرجة كبيرة، خصوصا مع تواتر الأعمال الإرهابية التي تنفذها هذه الخلايا النائمة في جميع أنحاء العالم.

في سياق ذو صلة، أصبح من المعروف اليوم أن الدول الأوروبية تعتبر حاضنة للكثير من الخلايا النائمة بسبب احتضانها للعديد من المقاتلين الأجانب العائدين إليها من مناطق النزاع في دول أخرى عن طريق قتالهم في صفوف تنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية (داعش) خاصة في سوريا والعراق، أين يتم استعمالهم فيما بعد لتنفيذ هجمات إرهابية باعتبارهم خلايا نائمة تابعة للتنظيم الإرهابي، والمنتشرة في جميع أنحاء أوروبا خاصة والعالم عامة. ومن أبرز عمليات الخلايا النائمة خلال السنوات الخمس الأخيرة هو الهجوم الإرهابي على صحيفة تشارلي إيبدو (Charlie Hebdo) في فرنسا في بداية سنة 2015.

أورد المترجم مصطلح خلايا نائمة مكافئا للمصطلح الإنجليزي في نص الترجمة في السياق الموالي.

سيكون من السهل بالنسبة "**لخلايا** القاعدة **النائمة**" أن تفجر خزانات الغاز أو مرافق التخزين الكيميائية، أكثر من قيامها بتطوير أحد أشكال الأسلحة الكيميائية هي ذاتها. (فقرة 116، ص 35)

يشير الاسم خلية في اللغة العربية الذي يجمع على (خَلِيَّاتْ) و(خَلاَيَا) إلى عدة معاني أولها بيت النحل الذي تَعْسِّلُ فيه وتأوي إليه، وإلى المادة الحية التي تتكون منها أنسجة الكائنات الحية مثل النبات أو الحيوان أو الإنسان في علم الأحياء. وتعني أيضا وحدة صغيرة من بين وحدات أخرى تشكل جميعها منظومة أو حركة أو حزبا معينا يشتغل بعضها في الخفاء عادة ويعمل أعضاؤها على انفراد، وهو المعنى القريب لمعنى المصطلح cell الإنجليزي الوارد في هذا السياق.

أما الاسم نائمة (مؤنث نائم) الذي وظف صفة فهو اسم فاعل من الفعل الثلاثي (نَامَ) بمعنى (رَقَد)، ويُعدّ معنى هذا الاسم مطابقا لمعنى كلمة sleeper في المصطلح الإنجليزي محل الدراسة.

تعني الخلية النائمة بالاستعمال الحديث في اللغة العربية مجموعة من الأفراد الذين ينتمون في الغالب إلى جماعات إرهابية كبرى لكنهم عادة ما ينشطون في مجموعات صغيرة في بلدان لا يُعْرَفُون فيها على حقيقتهم لأنهم يعيشون هذا الدور في الخفاء ويقومون باستهداف المجتمعات التي يعيشون فيها أو أهداف أخرى عند تلقيهم التعليمات من قياداتهم العليا.

هكذا إذن تمت ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية عن طريق إجراء النحت بترجمة الكلمات المكونة للمصطلح كل بما يقابله في اللغة المنقول إليها، فترجمت cell بـخلية و sleeper بـنائمة، وهي ترجمة موفقة خصوصا مع توفر المقابلات المكونة للمصطلح في اللغة المنقول إليها، وباعتبار المصطلح مصطلحا متخصصا ومؤسساتيا على درجة كبيرة من الحساسية، فلا يترجم نقله عن طريق إجراء النحت أي هامش للتأويل فيما يتعلق بالمضامين التي يحملها، وهو ما أوصى به نيومارك بضرورة ترجمة مثل هذه المصطلحات المؤسساتية التي يتم تداولها على نطاق واسع في الساحات السياسية الدولية عن طريق هذا الإجراء.

4- 2- 2- 3 النسخ [1]

سنتناول تحت هذا العنوان ثلاثة مصطلحات أكثر تداولا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تمت ترجمتها باستعمال إجراء النسخ.

4- 2- 2- 3- 1 أسماء التنظيمات الإرهابية

تزخر في الحقيقة وثائق الأمم المتحدة بأسماء التنظيمات والجماعات الإرهابية المختلفة التي تنشط في جميع أنحاء العالم، والتي غالبا ما تتم ترجمتها عبر إجراء النسخ، وذلك لبعض الاعتبارات التي سنقوم بمناقشتها فيما سيأتي، وقد اخترنا عرض بعض النماذج من تلك التي تنشط في منطقة الشرق الأوسط بشكل حصري بسبب نسبة تكرارها العالية في وثائق القرارات، والأمر راجع في ذلك إلى نشاطها الدائم والمتزايد خاصة خلال السنوات العشرون الأخيرة، نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر- أسماء التنظيمات التالية: (طالبان) Taliban، (حزب الله) Hizbullah، (بوكو حرام) Boko Haram، (القاعدة) Al-Qaida، (داعش) Daesh، (جبهة النصرة) Al-Nusra Front، (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين) Jama'a Nusrat ul-Islam wa al-Muslimin (JNIM) ، وغيرها الكثير من أسماء التنظيمات الأخرى التي تحصى بالعشرات.

اخترنا فيما يلي تحليل ترجمة اثنين من تلك المصطلحات فقط لتسليط الضوء على ما تطرحه ترجمة هذا النمط من المصطلحات من تحديات لمترجمي ومصطلحيّي منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها مصطلحات عربية في الأصل تم نسخها إلى اللغة الإنجليزية، لتتم ترجمتها بعد ذلك من اللغة الإنجليزية إلى العربية مرة أخرى.

4- 2- 2- 3- 1- 1 Al-Nusra Front

نذكر على سبيل المثال ورود هذا المصطلح في ديباجة قرار مجلس الأمن S/RES/2178 (2014) في السياق التالي لهذا التقديم.

(The Security Council) *Expressing* particular concern that foreign terrorist fighters are being recruited by and are joining entities such as

[1] باعتبار هذا الصنف من المصطلحات الواردة في هذه الفقرة هي مصطلحات عربية في الأصل على الرغم من أنها تبدو مترجمة من اللغة العربية في النصوص والوثائق في نسخ القرارات الإنجليزية، إلا أنها تعاد مرة أخرى إلى صيغها الأصلية باللغة العربية في نسخ القرارات العربية، وهذا ما دفع بالبعض إلى تفضيل استعمال مصطلح (استرجاع) وليس (نسخ) على إجراء الترجمة التي تتم عن طريقه ترجمة هذا النوع من المصطلحات.

the Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL), the **Al Nusrah Front (ANF)** (para. 12, p. 2),

إنّ المصطلح مركب من كلمتين Al-Nusra والتي هي نسخ للكلمة العربية (النُصْرَة)، وكلمة Front. النُصْرَة (بضم النون) هي مصدر للفعل (نَصَرَ) والجمع نُصَّارٌ ونُصُورٌ، وهي نَصِيرٌ والجمع أَنْصَارٌ، والمفعول مَنْصُور. ويقال نَصَرَ مظلوما أي أعانه وأيده ووقف إلى جانبه وآزره، مثال ذلك قوله تعالى: "إِنْ تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ" (محمد: 07)، بمعنى أن نَصْرَ اللهِ للمسلمين وتثبيتهم بعد النَصْرِ هو أمر مرهون بنَصْرِهِم لدين الإسلام، وهو المعنى ذاته أيضا في قوله تعالى: "وَلَيَنْصُرَنَ اللهُ من يَنْصُرُهُ" (الحج: 40) بمعنى أن الله يؤيد من ينصر دينه ويدافع عن المستضعفين من عباده. بناء على ما تقدم فالنُصْرَةُ إذن هي التأييد والإعانة والمساعدة على تجاوز صعوبة معينة بنجاح ودفع الظلم عن المستضعفين.

انطلاقا من الخلفية السياسية والايديولوجية والدينية لهذا التنظيم التي تعود لتنظيم القاعدة، فإن معنى التسمية النُصْرَة -على حسب زَعْمِ التنظيم- مستمدة من معاني الفعل (نَصَرَ) في الآيَتَيْن الكَرِيمَتَيْنِ السَابَقَتَيْنِ، بحيث يُرَادُ من وراء التنظيم على الأرجح الانتصار للدين الإسلامي والثأر للمسلمين المستضعفين والحُكْمُ وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وإعادة إحياء الخلافة في بلاد الشام بعد الإطاحة بالنظام السياسي الدكتاتوري القائم فيها.

أما بالنسبة للكلمة الثانية المكونة لهذا المصطلح وهي الاسم Front فتشير بعض المصادر إلى أن أول استعمال له سجل في منتصف القرن الثاني عشر ميلادي في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى (frount) ذو الأصل اللاتيني (frōns) (dictionary.com, n. d.) بمعنى (ملامح) أو (طلعة). ومن بين المعاني المتداولة التي يشير إليها الاسم هي الجزء الأمامي لشيء معين، أو الجهة الأكثر تقدما وبروزا فيه، مثال ذلك There is a famous non-violence sculpture in *front* of the UN headquarters in New York City.

(يوجد في **واجهة** مقر الأمم المتحدة في مدينة نيويور المجسم الشهير الذي يرمز للاعنف).

ومن معانيه أيضا وضعية القيادة في الخطوط الأمامية لمواجهة حدث ما، وفيما يلي مثال في هذا المعنى

The doctors were in the *front* line in fighting the covid-19 pandemic.

(كان الأطباء في **الجبهة** الأمامية في مكافحة جائحة كوفيد- 19).

كما يرد في السياق العسكري بمعنى تشكيل مسلح، ونذكر مثالا عن ذلك

The Palestinian Liberation *Front* is considered a terrorist organization in Canada, the European Union, and the United States of America,

(تعتبر **جبهة** التحرير الفلسطينية تنظيما إرهابيّا في كل من كندا والاتحاد الأوروبي والو. م. أ).

إنّ المصطلح Al-Nusra Front هو مصطلح عربي في الأصل (جبهة النصرة) ظهر في نهاية سنة 2011 للإشارة إلى التنظيم الإرهابي المسلح بقيادة أبو محمد الجولاني الذي أتى من تنظيم القاعدة في العراق بأمر من زعيم التنظيم آنذا أبو بكر البغدادي لتنظيم العمل المسلح في سوريا مع بداية الأزمة السورية، ليستقل بعد ذلك كتنظيم مستقل بذاته فيما بعد. أصبح التنظيم يعرف فيما بعد بـهيئة تحرير الشام، كما قامت الجبهة قبل ذلك بإنهاء انتمائها لتنظيم القاعدة في شهر جويلية 2016، وغيرت اسمها إلى جبهة فتح الشام (The Front for the Conquest of the Levant)[1] نتيجة تعرض التنظيم لضغوط داخلية، خصوصاً بسبب تأثيره السلبي على صورة التنظيمات المسلحة الأخرى في الداخل السوري، لأنّه مصنف كتنظيم إرهابي من طرف مجلس الأمن منذ شهر ماي 2013. ويهدف هذا التنظيم الإرهابي إلى الإطاحة بالدولة السورية واستبدالها بإمارة إسلامية سنية تحكمها قوانين الشريعة الإسلامية على حسب زعمه (Stanford University, CISAC, 2017).

أورد المترجم مكافئا للمصطلح في الفقرة نفسها في نص الترجمة كالآتي

[1] بالنسبة لمصطلح (جبهة فتح الشام) فإنها تترجم في وثائق مدونة البحث بواسطة إجراء النحت إلى (The Front for the Conquest of the Levant)، ويعتبر هذا الإجراء هو الأنسب لترجمة هذا المصطلح باعتباره مصطلحا مؤسساتيا كما أشار إلى ذلك نيومارك (1981).

(إن مجلس الأمن) ***وإذ يعرب*** عن القلق بصفة خاصة إزاء تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من جانب كيانات من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام و**جبهة النصرة** (الفقرة 12، ص 3).

ترد كلمة **جبهة** في اللغة العربية بعدة معاني منها الجزء الذي يعلو الحاجبين إلى منبت الشعر في رأس الإنسان، وتُجْمَعُ على (جِبَاه). وورد في معجم المعاني الجامع معنى للجبهة بأنها جماعةُ من الناس مؤلَّفةُ لِجَلْبِ خيرٍ أَو دفعِ شرٍّ عن قومِهم، ويقال جبهة القوم أي سَيِّدُهُم، وجبهة القتال أي نقاط المواجهة بين جيشين. وكذلك من معانيها الجماعة من الخيل، بحيث ورد هذا المعنى في حديث نبوي عن الزكاة، عن علي ابن أبي طالب أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "ليس في الخضراوات صدقة، ولا في العرايا صدقة، ولا في أقل من خمسة أوسق صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في **الجبهة** صدقة"، قال الصقر: الجبهة الخيل والبغال والعبيد، رواه الدارقطني(islemweb.net, n. d.). كما ورد في معجم الرائد معنى للجبهة بأنها تنظيم سياسيّ يجمع عدّة أحزاب بدعم كبير من الرأي العامّ وهدفه معالجة وحلّ مشكلات معيَّنة (كما وثق في almaany.com, n. d.).

تمت ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية كما هو ملاحظ بواسطة إجراء النسخ، بحيث تم استرجاع كلمة Al-Nusra التي هي أصلا كلمة عربية تم نسخها إلى اللغة الإنجليزية بنفس طريقة نطقها في لغتها الأصلية، على الأغلب من أجل الحفاظ على حمولة الكلمة الدلالية والثقافية والدينية، وهي ترجمة موفقة أصاب المترجم في ترجمتها عن طريق هذا الإجراء حيث حافظت الترجمة على حمولات المصطلح السياسية والدينية والأيديولوجية وأعادت نقلها بأمانة إلى اللغة العربية.

في سياق ذو صلة، تحتوي وثائق المدونة على العديد من أسماء التنظيمات والجماعات الإرهابية الأخرى التي تشبه الصيغة الشكلية لمصطلح Al-Nusra Front، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مصطلح Army of Mujahidin. يتكون هذا المصطلح من الاسم Army الذي تمت ترجمته ترجمة حرفية بـجيش، والاسم Mujahidin الذي هو في الأصل جمع للاسم (مجاهد)، ومعناه في اللغة العربية الشخص الذي يحارب ويناضل في سبيل قضية معينة. إذن تمت ترجمة هذا المصطلح كذلك على

غرار مصطلح جبهة النصرة بواسطة إجراء النسخ بغية الحفاظ على شكل المصطلح وحمولته الدينية بالدرجة الأولى، إذ يعتقد المنتمون إلى هذا التنظيم الإرهابي -خطأ- بأن أعمال العنف التي يقترفونها هي جهاد في سبيل الله وقربانا له، فلو ترجم المصطلح بإجراء غير النسخ لما كانت ترجمة ناجحة في نقل جميع حمولاته الدلالية على الأغلب.

Da'esh 2 -1 -3 -2 -2 -4

يعتبر هذا الاختصار أحد أكثر الاختصارات التي تعج بها وثائق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، كما يعتبر الاختصار الأكثر شهرة على الإطلاق في العالم المتحدث باللغة العربية في السياق السياسي الذي يتناول ظاهرة الإرهاب على وجه الخصوص، وكذلك في وسائل الإعلام العربية والغربية على حد سواء، وهو مرادف للاختصارين (ISIL) و (ISIS) اللذيْن سنأتي على تحليلهما بشكل مفصل فيما سيأتي لاحقا في فقرة الترجمة الحرفية.

نضرب مثالا على ورود ذكر هذا المصطلح في نص القرار الثاني في السياق التالي

> Counter the terrorist financing threats posed by **Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh)**, (para. 47, p. 12),

الاختصار الإنجليزي Da'esh هو نسخ صوتي للاختصار باللغة العربية (داعش) المستمد من العبارة العربية (الدولة الإسلامية في العراق والشام) (al-Dawla al-Islamiya fi al-Iraq wa al-Sham). يتكون الاختصار العربي (داعش) من الأحرف الأولى للكلمات المكونة للعبارة العربية، وهو من الاختصارات رائجة الاستعمال خاصة في الأوساط الإعلامية العربية، وبين عموم الناس في العالم العربي والإسلامي بالتحديد، وذلك حرصا منهم على عدم ربط اسم الدين الإسلامي بهذا التنظيم الإرهابي، لذلك يفضلون استعمال الاختصار (داعش) عوضا عن العبارة كاملة التي يصف فيها هذا التنظيم الإرهابي دولته المزعومة بـالإسلامية، لذلك يعتبر استعمال الاختصار -رغم غرابته- عوضا عن العبارة كاملة أمرا مدروسا ومتعمدا لنزع الشرعية عن هذا التنظيم الراديكالي الذي يَدَّعِي بأنه (دولة إسلامية). كما نعتقد بأن تفضيل استعمال هذا الاختصار رغم الدلالات العنيفة التي يوحي بها هو ضد مصلحة التنظيم لإظهاره على حقيقته الدموية وغير الانسانية، بحيث إنّ من بين الدلالات السلبية للاختصار هي (دَاعِسْ) على

وزن (فاعِل) من الفعل (دَعَسَ) يَدْعَسُ دَعْسًا فهو دَاعِسٌ، والمفعول مَدْعُوسٌ، ويقال دَعَسَ الشيء بمعنى دَاسَهُ دَوسًا شديدا، وفلان دَعَسَتهُ سيارة بمعنى داست عليه فقتلته، ويقال أيضا دَعَسَهُ فلان بالرُّمْحِ أي طَعَنَهُ. وكما هو ملاحظ أن جميع هذه المعاني هي معان توحي بالعنف والقتل. ومن بين الدلالات السلبية للاختصار أيضا هو الفاعل (داحِسْ) الذي هو أيضا على وزن (داعش) من الفعل (دَحِسَ)، والدَّاحِسُ هو نوع من الأورام التي تنشأ على مستوى الأنُملة وتظهر عادة بين الظُّفر واللّحم وتسبب تقيحا وألما شديدا ينقلع منه الظّفر. من بين معانيه أيضا كما ورد في لسان العرب هو الإفساد، فيقال دحَسَ بين القوم أي أفسد بينهم، ودحَسَ بالشر أي تآمر وزرع الفتنة.

تم استرجاع الاختصار (Da'esh) إلى اللغة العربية عن طريق كتابة اسم التنظيم كاملا ونسخ الاختصار بحروف اللغة العربية بين قوسين، فترجم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ترجمة الفقرة المشار إليها في الأعلى (الفقرة 47، ص 13)، ويمكننا القول بأنها ترجمة موفقة حافظت على الصورة الأصلية للمصطلح، وحافظت كذلك على نفس وظائفه الدلالية والوظيفية والتواصلية.

4- 2- 2- 3- 2 أسماء العلم

لاحظنا تبني منظمة الأمم المتحدة لإجراء النسخ لترجمة جميع أسماء العلم الواردة في مدونة هذا البحث، وذلك عن طريق نسخها بنفس نطقها في لغتها الأصلية بحروف اللغة المنقولة إليها. ويطلق البعض الآخر على هذا الإجراء بـالاسترجاع خاصة عندما يتعلق الأمر بترجمة كلمات عربية في الأصل يتم استعمالها في اللغة الإنجليزية، وعلى وجه التحديد عندما يتعلق الأمر بأسماء العلم، بحيث أن معظم الأسماء المستخرجة من مدونة البحث هي أسماء عربية في الأصل، مثل اسم زعيم تنظيم القاعدة السابق Usama Bin Laden (أسامة بن لادن)، والزعيم السابق لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) Abu Bakr al-Baghdadi (أبو بكر البغدادي)، وزعيم تنظيم جبهة النصرة Abu Muhammad al-Julani (أبو محمد الجولاني).

نلاحظ تطابق مقاربة منظمة الأمم المتحدة مع رؤية نيومار بخصوص ترجمة أسماء العلم، بحيث يقول في هذا الشأن "عادة ما يتم نقل أسماء الأشخاص وألقابهم، وبهذا نحافظ

على جنسياتهم، على افتراض أن أسماءهم لا تحمل أية دلالات في النص" (Newmark, 1988, p. 214). ويستثني نيومار□ من هذه القاعدة أسماء الملو□ والقديسين والباباوات حيث يقول بترجمتهم.

4- 2- 2- 4 الترجمة الحرفية

يتكون هذا التصنيف من أكثر ثلاثة مصطلحات تداولا في وثائق المدونة، والتي تمت ترجمتها بواسطة إجراء الترجمة الحرفية.

4- 2- 2- 4- 1 Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)

نضرب مثالا على ورود هذه العبارة في جزء الديباجة في نص قرار مجلس الأمن S/RES/2169 (2014) في السياق التالي لهذا التقديم.

> (The Security Council) *Expressing* grave concern at the current security situation in Iraq as a result of a large scale offensive carried out by terrorist groups, in particular the **Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)**, and associated armed groups, involving a steep". (para. 4, p. 1)

منذ تاريخ نشأة هذا التنظيم الإرهابي سنة 2013، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب تعج بهذه العبارة، بحيث احتلت إلى جانب أسماء التنظيمات الإرهابية المختلفة الأخرى حيزا كبيرا من الحقل الدلالي والمعجمي للإرهاب في معظم الوثائق[1].

تتكون هذه العبارة من أربع كلمات أساسية هي من اليسار إلى اليمين الصفة Islamic والاسم State والاسمين Iraq and the Levant، كما تتكون من الاختصار (ISIL) الذي يكتب دائما بين قوسين بجانب العبارة كاملة. وقد شاع استعمال هذا الاختصار كثيرا إلى الحد الذي أصبح فيه يستعمل بشكل منفرد، بحيث تم استحداثه في شهر أفريل 2013 كمصطلح مستحدث (neologism) من فئة العبارات الأوائلية (acronyms)، بمعنى أنه اختصار مكون من الحروف الأولى للكلمات المكونة للعبارة Islamic State in Iraq and the Levant، للإشارة إلى التنظيم الإرهابي السياسي

[1] لمعرفة أسماء أكثر التنظيمات الإرهابية تكرارا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة أنظر الملحق رقم 1.

والديني السني المتطرف الذي ينشط في العراق وسوريا، ويهدف إلى إقامة خلافة إسلامية في كلا البلدين وفي منطقة الشام ككل.

سنبدأ أولا بتحليل الاسم State باعتباره الاسم الموصوف في العبارة وبعد ذلك ننتقل إلى تحليل بقية الكلمات. يشير الاسم State الوارد في العبارة إلى معنى الدولة كهيئة سياسية ذات سيادة محددة بإقليم جغرافي معلوم. وتشير بعض المصادر إلى أن أول تسجيل لاستعمال المصطلح بهذا المعنى يعود إلى نهاية القرن الحادي عشر ميلادي في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى (stat) والمستمد من العبارة في اللغة اللاتينية ((status (rērum) التي تعني ((state (of things) (dictionary.com, n. d.) بمعنى (حالة الأشياء)، أو من عبارة لاتينية أخرى ((status (reī pūblicae) التي تعني ((state (of the republic) بمعنى (دولة الجمهورية).

تتكون الصفة Islamic من الاسم (Islam) واللاحقة (ic-). يعتبر الاسم (Islam) غنيا عن التعريف، فهو أحد الأديان السماوية الخاصة بالمسلمين الذي يعتمد على القرآن الكريم باعتباره كتابه المقدس وسنة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- لتقديم تعاليمه، ويقوم بالأساس على مبدأ التوحيد أي الإيمان الخالص بإله واحد هو (الله). تشير بعض المصادر إلى أن أول استعمال للاسم (Islam) كان في بداية القرن السادس عشر ميلادي (dictionary.com, n. d.) وهو نقل صوتي للكلمة العربية (إسلام). أما اللاحقة (ic-) فتستعمل لتشكيل الصفات للدلالة على مميزات شيء أو جهة معينة، وللدلالة أيضا على الانتماء إلى فئة معينة. وهكذا تعني الصفة Islamic مرتبط ومنتمي إلى الدين الإسلامي.

أما بالنسبة للاسم Iraq البلد العربي الغني عن التعريف أيضا، هو جمهورية عاصمتها بغداد تقع جنوب غرب قارة آسيا، تحدها غربا إيران، وجنوبا المملكة العربية السعودية، وشرقا سوريا والأردن. أما الاسم the Levant مع أداة التعريف (the) فهو مصطلح يطلق على كل منطقة الشام التي تضم كل البلدان المجاورة للجزء الشرقي للبحر المتوسط، وهي في الواقع المنطقة التي تمتد من جنوب تركيا عبر سوريا إلى مصر ولبنان وفلسطين والأردن.

يعتبر الاختصار (ISIL) الاختصار المتداول على مستوى منظمة الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد قرارات مجلس الأمن، وأيضا في الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة الأمريكية للدلالة على هذا التنظيم الإرهابي، على عكس بعض الأوساط الأخرى التي كثيرا ما تستعمل الاختصارات (Da'esh) (ISIS) (Daesh) (Deash) (Da'esh)[1].

تمت ترجمة العبارة في نسخة القرار باللغة العربية ترجمة حرفية بـتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الصفحة والفقرة نفسها المشار إليهما في الأعلى. وكما هو ملاحظ بأن المترجم قام بإضافة كلمة تنظيم للعبارة، وهي إضافة تهدف إلى توضيح طبيعة العبارة لا أكثر، لأنّ ترجمتها بشكل حرفي عن طريق إعطاء مقابل لكل كلمة فيها في اللغة العربية دون إضافة كلمة تنظيم قد توحي إلى قارئ الترجمة أنّ المراد من وراء العبارة هي دولة فعلية مكتملة الأركان، وليس مجرد تنظيم سياسي وعسكري يُطْلِقُ على نفسه هذا الاسم، والذي يطمح ويسعى من خلاله فعليا إلى إقامة هذه الدولة الإسلامية في هذه المنطقة الجغرافية.

تكتب العبارة الإنجليزية Islamic State in Iraq and the Levant كاملة في النسخ الإنجليزية لنصوص قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ثم يكتب بعدها مباشرة الاختصار (ISIL) بين قوسين عند ذكر العبارة لأول مرة، أما في النسخ باللغة العربية فلا يترجم الاختصار ويكتفى فقط بترجمة العبارة كاملة. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم ذكر الاختصار فقط في المرة الثانية في اللغة الإنجليزية ويترجم إلى **تنظيم الدولة الإسلامية** فقط دون العبارة (في العراق والشام) وهذا فيما يتعلق بأغلب نصوص القرارات الصادرة عن الجمعية العامة. كما يجدر التنويه إلى أنه تتم في بعض نسخ القرارات بالإنجليزية كتابة العبارة كاملة ثم اتباعها بالاختصار (Da'esh) أو (Daesh) بين قوسين في كل مرة تتكرر فيها ذكر العبارة، والحال نفسه بالنسبة للنسخ باللغة العربية أين تتم ترجمة العبارة

[1] يعتبر الاختصار (ISIL) من المصطلحات السياسية البالغة الحساسية التي لاحظنا ترجمته دائما ترجمة حرفية، وكذلك الأمر بالنسبة للمصطلحات الأخرى البديلة له والتي تترجم حرفيا أيضا نذكر منها الاختصار (Isis) الذي يكتب حرفه الأول فقط بشكل كبير ويتم تداوله في العديد من القرارات للإشارة إلى الاختصار (ISIS) الذي تكتب كل حروفه كبيرة والذي يشير أيضا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. نذكر أيضا المصطلح (Islamic State) الذي يترجم إلى (تنظيم الدولة الإسلامية) الذي كان ولا يزال متداولا في الكثير من الأوساط الإعلامية للإشارة إلى نفس التنظيم. كما تجدر الإشارة إلى بعض التسميات التي كانت تطلق على هذا التنظيم الإرهابي قبل استحداث الاختصار (ISIL)، ومن بينها (Qaida in Iraq) التي تترجم إلى (تنظيم القاعدة في العراق)، وأيضا عبارة (Islamic State of Iraq) التي تترجم إلى (دولة العراق الإسلامية).

في صورتها الكاملة واتباعها بالاختصار (داعش) بين قوسين في كل مرة في أغلب نصوص القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

يشير نيومار (1981) في سياق متصل إلى أنّ الاختصارات الدولية بثقل هذا المصطلح عادة ما يتم ترجمتها، على عكس الاختصارات الوطنية التي يتم الاحتفاظ بها على هيئتها الأصلية مع ترجمة لوظائفها فقط إذا استلزم الأمر. ونستنتج من التحليل السابق بعد مطابقة المعاني الاصطلاحية للكلمات المكونة للعبارة في اللغتيْن الإنجليزية والعربية أنّ الترجمة موفقة حافظت على الوظيفة التواصلية للعبارة، ونقلت دلالاتها السياسية والأيديولوجية بأمانة.

Islamic State in Iraq and al-Sham (ISIS) 2 -4 -2 -2 -4

يعتبر الاختصار (ISIS) أيضا مصطلحا مستحدثا من نفس فئة العبارات الأوائلية، وهو اختصار للأحرف الأولى للكلمات المكونة للعبارة (Islamic State in Iraq and al-Sham) التي هي ترجمة حرفية للعبارة العربية (الدولة الإسلامية في العراق والشام).

كان المصطلح يستعمل على نطاق واسع في منظمة الأمم المتحدة مع بداية ظهوره سنة 2013 للإشارة إلى الجماعات الإرهابية المنتسبة للقاعدة وما يرتبط بها من مجموعات إرهابية أخرى، لكن بسبب صعوبة التمييز بين هذا التنظيم (ISIS) الذي أصبح يشار إليه في وقت لاحق بالاختصار (ISIL)، وبين تنظيم آخر ينشط فقط في العراق وسوريا ويطلق عليه كذلك مصطلح (ISIS)، وهو اختصار للعبارة (Islamic State in Iraq and Syria)، فبسبب احتمال إشارة حرف (S) الثاني في هذا الاختصار لمعنيين وهما إما الإشارة إلى Syria (سوريا) أو Sham (الشام) ، ونظرا لمحورية هذا المصطلح وكثرة تداوله في وثائق بدرجة أهمية وحساسية قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فإنّ منظمة الأمم المتحدة توقفت عن استعمال الاختصار (ISIS) واعتمدت الاختصار (ISIL) بشكل حصري للإشارة إلى تنظيم الدولة في العراق والشام. كما تجدر الإشارة إلى تداول استعمال الاختصار (Isis) الذي يكتب أول حرف منه فقط بشكل كبير أما باقي الحروف فتكتب بشكل صغير في بعض وثائق منظمة الأمم المتحدة للإشارة إلى

كل من تنظيم (ISIL) وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، لذلك يجب التأكد والتيقن إلى ماذا يشير المصطلح قبل ترجمته إلى اللغات الأخرى.

نعتقد بأن ترجمة العبارة عن طريق إجراء الترجمة الحرفية إلى (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) هي ترجمة موفقة لأنها حافظت على البنية الشكلية والدلالية والوظيفية للعبارة التي تعتبر من أكثر العبارات السياسية حساسية والمتداولة على نطاق واسع خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة.

4- 2- 2- 4- 3 maintenance of international peace and security[1]

نشير إلى ورود هذا المصطلح على سبيل المثال في جزء الديباجة في القرار S/RES/2253 (2015) في السياق التالي لهذا التقديم.

(The Security Council) *Emphasizing* that sanctions are an important tool under the Charter of the United Nations in the **maintenance** and restoration **of international peace and security**, (para. 12, p. 2).

ربما يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات الأكثر شيوعا وتداولا في وثائق منظمة الأمم المتحدة بصفة عامة، ووثائق مجلس الأمن التي تتناول مسألة الإرهاب بصورة خاصة، وذلك كونها تلخص المهمة الرئيسية للمنظمة التي أنشأت من أجلها، والتي أوكلتها بدورها من خلال ميثاقها لمجلس الأمن بشكل مباشر[2].

يتكون المصطلح من أربع كلمات رئيسية هي على التوالي الاسم maintenance، والصفة international، والاسم peace، وأخيرا الاسم security. سنبدأ بتفكيك وتحليل المصطلح من اليسار إلى اليمين.

يتكون الاسم maintenance من الفعل (to maintain) واللاحقة (ance-). ويعود أصل هذا الفعل إلى اللغة اللاتينية من الفعل (manūtenēre) الذي يترجم حرفيا بـ(يحمل في اليد)، وكذلك هي مشتقة من الفعل الفرنسي (maintenir) الذي غدا فيما بعد في اللغة

[1] حسب تصنيف قاعدة بيانات المنظمة فإن هذه العبارة يشار إلى كونها مصطلحا رغم أنها مكونة من أربع كلمات.

[2] راجع ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المادة رقم 1 ورقم 23 حول غايات المنظمة والدور المنوط بمجلس الأمن، متاح على الموقع التالي: https://www.un.org/ar/charter-united-nations/index.html

الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى (mainteinen). يشير الفعل (to maintain) إلى العمل على صون والمحافظة على شيء معين عبر الاعتناء به، مثال ذلك

One of the main objectives of the United Nations is *to maintain* peaceful relationships between countries.

(يعتبر واحد من أهم أهداف منظمة الأمم المتحدة هي أن **تصون** العلاقات الودية بين الدول). وتشير بعض المصادر إلى أن تاريخ تسجيل أول استعمال لهذا الاسم بهذا المعنى يعود إلى الربع الأخير من القرن الثاني عشر ميلادي من اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى (maintenaunce) المأخوذة بدورها من اللغة الفرنسية الوسيطة (maintenance) بمعنى صيانة والاعتناء بشيء محدّد (dictionary.com, n. d.).

تتكون الصفة international من الصفة (national) والسابقة (-inter) التي تشير بعض المصادر إلى أن تاريخ أول استعمال لها كان في نهاية القرن السابع عشر ميلادي (dictionary.com, n. d.)، وتعني متعلق بالعالم والعلاقات بين الدول، وهي عكس محلي أو وطني وهو ذات المعنى الذي تشير إليه الصفة في العبارة محل الدراسة، وفيما يلي مثال في هذا المعنى

The field of *international* policy is considered to be a successful career path for translation graduates.

(يعتبر مجال السياسة الدولية مسارًا وظيفيًا ناجحًا لخريجي الترجمة).

يعود أصل الاسم peace إلى اللغة اللاتينية (pax) القريبة في معناها إلى (اتفاق) الذي غدا (pais) فيما بعد في اللغة الفرنسية القديمة، وبعد ذلك (pes) في اللغة الإنجليزية المستعملة في القرون الوسطى ليشير إلى نفس معنى الاسم peace المستعمل حاليا، والذي يعني حالة الانسجام بين الأفراد والجماعات والدول، وهو عكس العداء والقتال أو الحرب. أما بخصوص الاسم security فقد قمنا بتحليله في فقرة Security Council في فقرة المنهج الدلالي. ويعني المصطلح maintenance of international peace and security عملية منع النزاعات بين الدول وحلها بالطرق السلمية والدبلوماسية والحفاظ على السلام الدولي عن طريق خلق التنمية.

أورد المترجم المكافئ صون السلام والأمن الدولِيَيْن في نسخة القرار العربية في السياق التالي

(إن مجلس الأمن) ***وإذ يؤكد*** أن الجزاءات تشكل بموجب ميثاق الأمم المتحدة أداة هامة من أدوات **صون السلام والأمن الدوليين** واستعادتهما، (الفقرة 12، ص 3)

يعتبر الاسم صَوْنْ مصدرا للفعل (صَانَ) فيقال صانَ الشيءَ صَوْناً وصِيانَةً وصِيَاناً بمعنى حافظ عليه ووقاه من الخطر أو التلف، و(مَصُون) هو اسم المفعول بمعنى مَحْفُوظ وفي منأى عن أي اعتداء أو تلف.

أما الاسم سلام فهو مصدر للفعل (سَلَمَ) بمعنى أَمِنَ، وسلامٌ يعني (أَمَانٌ) وهو خلاف الحرب والنزاع، وهو من أسماء الله الحسنى ومعناه صاحب السَّلامة لكماله عن النّقائص والعيوب في ذاته وصفاته وأفعاله، والذي يعطي الأمان والطمأنينة في الدّنيا والآخرة. أما بالنسبة للاسم أمن فقد سبق وحللناه كذلك في عبارة مجلس الأمن في فقرة المنهج الدلالي. أخيرا وبشكل مختصر تشير الصفة دولي في العبارة إلى عملية الحفاظ على السلم والأمن الدوليْن على المستوى العالمي، أي بين أكثر من دولة حيث تتجاوز هذه العملية الحدود الوطنية للبلدان.

نلاحظ ترجمة المصطلح حرفيا عن طريق ترجمة الكلمات المكونة له بمقابلات مباشرة في اللغة المنقول إليها، ويعزى اللجوء إلى إجراء الترجمة الحرفية الحِرصُ على الحفاظ على الوضوح فيما يتعلق بأهداف المنظمة خاصة وأنّ هذا المصطلح من المصطلحات الرئيسية للمنظمة ومن أبرز أهدافها. ونستنتج من التحليل السابق بعد تطابق معاني الكلمات المكونة للمصطلح في اللغة الإنجليزية مع معاني الكلمات المكونة للمصطلح في اللغة العربية بأن الترجمة موفقة خاصة وأنها نقلت بأمانة جميع الدلالات الوظيفية والتواصلية للمصطلح إلى اللغة المنقول إليها.

4- 2- 2- 5 التوسعة

يتكون هذا التصنيف من مصطلحين من المصطلحات أكثر تداولا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة اللذين تمت ترجمتهما باستعمال إجراء التوسعة.

4- 2- 2- 5- 1 facilitators of terrorism

نذكر مثالا على ورود هذا المصطلح في قرار مجلس الأمن S/RES/2178 في السياق التالي لهذا التقديم.

> No organisations have been notified as terrorist by Austria yet. There have neither been individuals notified as terrorists. Four persons have been arrested as terrorists or **facilitators of terrorism** since 2001. (para. 15, p. 10),

يتكون المصطلح من الاسمين terrorism وfacilitator. يتكون الاسم facilitator من الفعل (to facilitate) واللاحقة (-or) التي تحدثنا عندها فيما سبق إلى كونها تضاف إلى الأفعال لتشكيل أسماء الفاعل هي واللاحقة (-er) بمعنى الإشارة إلى شخص أو شيء يفعل ما يعبر عنه الفعل. يشير الفعل (to facilitate) إلى التمكين والمساعدة على القيام بشيء معين بجعله أكثر يسرا وأقل صعوبة، ونضرب مثالا لهذا المعنى فنقول

The United Nations Official Document System *facilitates* the quick finding of all types of the organization's documents in the six official languages.

(**يسهل** نظام الوثائق الرسمية الخاص بالأمم المتحدة العثور السريع على جميع أنواع وثائق المنظمة باللغات الرسمية الست).

إذن يعني الاسم facilitator المُيَسِر أو المُسَهِل، وهو ببساطة الشخص أو الشيء الذي يساعد شخصا آخر أو جهة محدّدة للقيام بعمل معين بسهولة وفاعلية. وتشير بعض المصادر إلى أن أول تسجيل لاستعمال هذا الاسم بهذا المعنى يعود إلى بداية القرن الثامن عشر ميلادي (dictionary.com, n. d.). وحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للمصطلح المستمد من تعريف مكتب التحقيقات الفدرالي التابع لوزارة العدل الأمريكية، يعتبر facilitator of terrorism كل وكيل سواء كان فردا أو هيئة يُقَدِم عن قصد ووعي خدمات معينة لتمكين الإرهابيين من تنفيذ أعمالهم ومخططاتهم الإجرامية، وقد تشمل هذه

الخدمات المقدمة ترتيبات التدريب، والسفر، والتمويل، وتقديم الدعم، والتشجيع بصفة عامة (FBI, n. d., p. 8)[1].

أورد المترجم المصطلح **أفراد يسهلون الأعمال الإرهابية** كمكافئ للمصطلح في نسخة القرار العربية (الفقرة 15، ص 14). سنقوم بتفكيك هذه العبارة والنظر في معانيها حتى نتمكن في الأخير من النظر في مدى مطابقتها مع معنى المصطلح الإنجليزي. تُعدّ كلمة أفراد التي هي جمع (فَرْد) اسما يعني مجموعة من الأشخاص، مثال ذلك تَعْرِيفُ المنظمة على أنها شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الأفراد المكونين لها. أما الفعل يسهلون من الفعل الثلاثي (سَهَّلَ)، يقال سَهَّلَ يُسَهِّل تسهيلاً فهو مُسهِّلٌ، والمفعول مُسَهَّلٌ بمعنى يَسَّر الشيء ومَهَّدَهُ وجعله سهلاً. أما كلمة أعمال فهي جمع لـ(عَمَل) وهي مجموع الأفعال التي يقوم بها شخص محدّد لتحقيق غرض معيّن، وأخيرا الصفة إرهابية التي هي مؤنث لـ(إرهابي)، فاستعملت في هذه العبارة لوصف الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتسهيل الأعمال التي تتسم بالعنف والترهيب لتحقيق أهداف سياسية.

كما هو ملاحظ أن المترجم قام بواسطة إجراء التوسعة بتوسيع البنية التركيبية والنحوية للمصطلح بهدف توضيحه أكثر، ولم يكتف بترجمته ترجمة حرفية مباشرة بـ(مُيَسِرِي الإرهاب) أو (المُيَسِرِين للإرهاب)، بل قام بإضافة كلمات مثل (أفراد) و(عمليات) بهدف تعزيز معنى المكافئ في اللغة المنقول إليها. ونستنتج في الأخير من التحليل السابق أن اختيار المترجم لإجراء التوسعة لترجمة هذا المصطلح هو اختيار موفق ساعد على توضيح المصطلح بشكل أكبر ونقل دلالاته ومضامينه كاملة إلى اللغة العربية.

terrorist franchise 2 -5 -2 -2 -4

ورد ذكر المصطلح في العديد من السياقات في وثائق القرارات، وكما هو ملاحظ بأنه مكون من الصفة terrorist التي ورد ذكرها في العديد من المرات فيما سبق من المصطلحات والعبارات والتي قمنا بتحليلها، وهو مكون أيضا من الاسم franchise . تشير بعض المصادر إلى أن أصل الاسم franchise هو فرنسي يعود للقرن الرابع عشر

[1] يعتبر مصطلح (unwitting co-optee) هو عكس مصطلح terrorist facilitator حيث يشير إلى الشخص أو الجهة التي تقدم الخدمات للإرهابيين من غير وعي منها بأن ذلك يسهم في دعم ونشر الإرهاب.

ميلادي (dictionary.com, n. d.)، وهو مشتق من الفعل (franchir) الذي يعني (يتحرر). يستعمل هذا المصطلح بالأساس في مجال التسويق بمعنى امتياز أو امتياز تجاري، ووفقا لموقع franchise.org المتخصص في هذا المجال فإن الامتياز التجاري هو

طريقة لتوزيع المنتجات أو الخدمات التي تنطوي على مانح الامتياز، الذي يحدد العلامة التجارية للمنتج أو الاسم التجاري ونظام الأعمال، كما تنطوي على الحاصل على الامتياز، الذي يدفع حق الامتياز وغالباً ما يكون رسومًا أولية مقابل الحق في ممارسة الأعمال التجارية تحت اسم ونظام صاحب الامتياز. (IFA, n. d.)

يعتبر إذن الامتياز التجاري ترخيصا تمنحه جهة مانحة معينة لطرف محدّد سواء كان فردا أو مجموعة لاستغلال اسمها ونظامها التجاري لبيع وتسويق منتجاتها في منطقة معينة، ويعتبر هذا الإجراء في مجال التسويق من الطرق والاستراتيجيات الرائجة والفعالة جدا لتوسيع الأعمال.

أما في المجال السياسي، وفيما يتعلق بمسألة الإرهاب، يعتبر terrorist franchise الامتياز أو الحق الممنوح لجهة إرهابية معينة في استعمال الاسم والمناهج والأساليب الإرهابية الخاصة بجهة إرهابية أخرى بصفتها الجهة المانحة أو الراعية للجهة الممنوحة مقابل إظهار الولاء لها، على سبيل المثال إعطاء تنظيم القاعدة لحق أو امتياز استعمال اسمه لجماعة إرهابية مستجدة وحديثة التكوين تتبنى الفكر السلفي الجهادي في منطقة جغرافية معينة بهدف توسيع أعمال التنظيم جغرافيا وضم جماعات إرهابية جديدة.

تمت ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية كما هو ملاحظ بواسطة إجراء التوسعة بـ**حق استغلال اسم جهة إرهابية**، وهي ترجمة مطابقة للترجمة الواردة في قاعدة بيانات المصطلحات الخاصة بالمنظمة، وذلك عن طريق التوسعة في البنية النحوية والشكلية للمصطلح ليس لغاية في ذاتها، ولكن بهدف نقل جميع مضامين المصطلح إلى اللغة العربية كاملة غير منقوصة نظرا لحساسية المصطلح الكبيرة، وهذا الإجراء يشبه إلى حد كبير إجراءي الإضافة وإعادة الصياغة، فنلاحظ أنه لم تتم ترجمة المصطلح عن طريق إعطاء مقابلات مباشرة للكلمتيْن المكونتيْن له، بل تمت التوسعة في بنيته الشكلية والنحوية عبر إعادة صياغته على الرغم من إمكانية ترجمته إلى (امتياز إرهابي)، حيث

نلاحظ إضافة كلمات أكثر في اللغة المنقول إليها لإعادة التعبير عن مضمون المصطلح وتعزيز معناه، وهي في نظرنا ترجمة موفقة نجحت في نقل الوظيفة التواصلية والدلالية للمصطلح دون نقصان.

4- 2- 2- 6 التوطين

يتكون هذا التصنيف من واحد من المصطلحات أكثر تداولا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الذي تمت ترجمته باستعمال إجراء التوطين.

4- 2- 2- 6- 1 Lashkar-e-Tayyiba

نذكر مثلا ورود المصطلح في القرار (2017) 1409 الصادر عن مجلس الأمن في السياق التالي لهذا التقديم.

"However, one Member State commented that members of **Lashkar e Tayyiba** based in Afghanistan retain a distinct identity and objectives, " (para. 15, p. 8)

تم في الواقع نسخ التسمية الإنجليزية Lashkar-e-Tayyiba التي ترد كثيرا في سياقات أخرى إلى جانب اختصارها (LeT) من اللغة الأوردية (Urdu) (laškar-ĕ ṯaiyyiba) (لشكر طيبه) باللغة الأوردية. المصطلح هو كنية للمدينة المنورة طيبة، ومعنى المصطلح الحرفي هو عسكر طيبة، بمعنى جيش المدينة المنورة أو جيش الرسول، كما يقصد به أيضا جيش الصالحين (عسكر طيبة، د.ت.ن).

يشير المصطلح حسب تعريف منظمة الأمم المتحدة إلى جماعة إسلامية جهادية متطرفة حليفة لتنظيم القاعدة ومتمركزة في باكستان، توجه عملياتها العسكرية بالأساس نحو إقليم كشمير الذي يخضع للسيطرة الهندية بهدف تحريره من سيطرة الهند، وتأسيس دولة إسلامية جنوب آسيا. تم تصنيف هذه الجماعة من قبل مجلس الأمن كتنظيم إرهابي في شهر ماي سنة 2005 لارتباطها بتنظيم القاعدة (scsanctions.un.org , n. d.).

تختلف التقديرات حول التاريخ الفعلي لتأسيس التنظيم، فحسب موقع (marefa.org) فقد تم تأسيسه سنة 1987 خلال مرحلة المقاومة الأفغانية ضد الاتحاد السوفياتي آنذا□، بينما تقول مصادر أخرى أن التنظيم تأسس فعليا سنة 1993 أو 1995، على يد حافظ محمد سعيد الذي يعتبر زعيم هذا التنظيم وهو أستاذ سابق للدراسات الإسلامية بجامعة

الهندسة والتكنولوجيا في لاهور شرق باكستان، على أساس أن هذا التنظيم هو الجناح المسلح لحزبه المعروف باسم حزب مركز دعوة الإرشاد (عسكر طيبة، د.ت.ن).

تمت ترجمة المصطلح بالصياغة التالية

ومع ذلك، علقت إحدى الدول الأعضاء بقولها إن أفرادا من جماعة **عسكر طيبة** الموجودة في أفغانستان يحتفظون بهوية مختلفة ولهم أهداف قائمة بذاتها، حتى أثناء قتالهم لدعم حركة الطالبان، (الفقرة 15، ص 10)

أعطى المترجم للمصطلح Lashkar-e-Tayyiba مكافئ عسكر طيبة باستعمال إجراء التوطين، بحيث قام بتكييف نطق ومورفولوجيا المصطلح الإنجليزي في الترجمة العربية، وأنتج مصطلح عسكر طيبة بهدف تقليل الغرابة لصالح القارئ الهدف، أو بعبارة أخرى قام المترجم بتعريب المصطلح.

تعتبر ترجمة المصطلح عن طريق هذا الإجراء ترجمة موفقة حافظت على الصبغة الشكلية للمصطلح، وبالذات على الدلالات الدينية والأيديولوجية التي ينطوي عليها بالخصوص في اللغتيْن الأوردية والعربية.

خاتمة

دارت هذه الدراسة بشكل عام حول الترجمة المؤسساتية من خلال عدسة واقع الترجمة في منظمة الأمم المتحدة باعتبارها واحدة من أكبر المنظمات الحكومية الدولية في العالم، وبشكل أكثر تحديداً، عبر اثنيْن من أجهزتها وهيئاتها الرئيسية وهما مجلس الأمن والجمعية العامة، وهذا بسبب الحجم غير المسبوق للترجمة حول موضوع الإرهاب على مستواهما من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية خصوصا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى يومنا هذا.

حاولنا في المجمل الإلمام بمختلف جوانب الترجمة المؤسساتية، هذا الموضوع الذي يتسم بحداثة عهده في مجال دراسات الترجمة، وبذلك قلة المصادر والمراجع التي تناولته بالدراسة والبحث. ولكن على الرغم من ذلك، حاولنا التفصيل في ماهية الترجمة المؤسساتية عبر الغوص أولا في ماهية المؤسسة كهيئة ذات شرعية تستمدها من المجتمع الذي تخدم فيه في مختلف المجالات كالحكم والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى، وكهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية بالمعنى القانوني للكلمة، أي أنها تتمتع بحيز معيّن من الاستقلالية في تحديد سياساتها واتخاذ قراراتها. كما خضنا بشيء من التفصيل في خصائص الترجمة المؤسساتية باعتبارها ترجمة جماعية تتم في إطار مؤسساتي تعتمد فيه المؤسسات على الترجمة بشكل محوري لتسيير أعمالها، وللتواصل على المستوى الداخلي والخارجي، مما يجعلها تُخْضِعُ عملية الترجمة فيها لإجراءات تنظيمية وتوجيهية خاصة بها، في محاولة منا للوقوف عليها واكتشافها.

خلصنا بعد العرض النظري لكل ما يتعلق بالترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة وأبعادها المؤسساتية، وبعد تحليل نماذج البحث إلى عدد من التعليقات بخصوص الترجمة في هذه المنظمة باعتبارها ترجمة مؤسساتية كإجابة عن أسئلة البحث وتحقيقا لأهدافه، نلخصها في النقاط التالية.

أولا، من ناحية الشكل، إنَّ نسخ الترجمة باللغة العربية لنصوص القرارات كانت مطابقة للنسخ الأصلية من حيث الشكل وترتيب المادة بدون تسجيل أي تقديم أو تأخير أو إضافة أو حذف أَثَّرَ على مضمون القرارات. على سبيل المثال، لم نسجل أي تغييرات

على مستوى الجوانب الشكلية مثل الأرقام التسلسلية، والعناوين، والتواريخ، وترقيم الفقرات وترتيبها، وعلامات الترقيم باعتبارها عناصر شكلية غاية في الأهمية تحدد نوع هوية الوثيقة ووظيفتها، وهذا التطابق الشكلي في رأينا نابع من وعي المنظمة بضرورة إنتاج وثائق مترجمة متطابقة من الناحية الشكلية مع الوثائق الأصلية لضمان سهولة الوصول إلى هذه الوثائق، وعرض المعلومات والبيانات بشكل واضح، وكذلك لضمان حصول قراء الوثائق باللغة العربية على الرسالة نفسها والدرجة ذاتها من الفهم مثل تلك التي يحصل عليها قراء الوثائق الأصلية. وهي ترجمات تعكس امتثالا دقيقا للتعليمات الواردة في دليل الترجمة والتحرير، وهو الأمر الذي يعكس بدوره جهاز الرقابة اليقظ والفعال للمؤسسة على العملية الترجمية فيها.

توعز بعض التغييرات المسجلة من الناحية الشكلية من جهة أخرى إلى حقيقة استحالة تحقيق التطابق التام من خلال عملية الترجمة بشكل مطلق، هذه الاستحالة التي تعود في الأساس إلى الاختلاف في النظم النحوية بين اللغة الإنجليزية واللغة العربية مما نتج عنها بالضرورة تحولات في بعض الجوانب النصية والبنى النحوية، والتي لم تؤثر على المعنى على الإطلاق، ومع ذلك فهي تعدّ ترجمات خالية من الأخطاء اللغوية والنحوية حيث لم نسجل أي أخطاء نحوية فيما يتعلق بالقرارات التي قمنا بمعالجتها.

نذكر على سبيل المثال أبرز صورة عن الاختلاف من ناحية الجانب الشكلي البحت بين القرارات الأصلية ونسخ الترجمة باللغة العربية الاختلاف في عدد صفحات كل منها، بحيث سجلنا زيادة ملحوظة في عدد صفحات نسخ الترجمة، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة الكتابة العربية، وحجم الخط ونوعه الذي يعتبر شكله كبيرا نسبيا مقارنة بحجم الخط المستعمل في النسخ الأصلية، بالإضافة إلى كبر المسافة بين الأسطر في النسخ العربية، وهو التفسير الوحيد للزيادة الملحوظة في عدد صفحات نسخ الترجمة مقارنة بنسخ القرارات الأصلية.

ثانيا، من ناحية المعنى، تشير الأدلة المحدودة التي استندنا عليها في هذا البحث إلى أن ترجمات منظمة الأمم المتحدة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية بشكل عام، وترجمة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة مدونة بحثنا هذا التي

تتناول مسألة الإرهاب بشكل خاص، هي ترجمات قريبة جدا ومطابقة لنصوص مصدرها من ناحية المعنى، وتتسم بالدقة والوضوح في نقل المعلومات، بحيث تَسْتَعْمِلُ نفس أسلوب ولغة النصوص الأصلية، وبذلك تعمل على إثارة الاستجابة نفسها التي تتركها هذه الأخيرة على قرائها، وهذا ما هو إلا سمة من السمات الاحترافية العالية لترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة التي تتحرى الأمانة والدقة بشكل جلي كأولوية معيارية في عملية الترجمة، بحيث تشتمل نصوص الترجمة على جميع العناصر الموجودة في النصوص الأصلية من مفاهيم ووقائع وأفكار وأرقام دون زيادة أو نقصان. إذن وبشكل مختصر، تعدّ الترجمة وافية المعنى والدلالة وكأن المادة كتبت باللغة العربية أصلا.

وقفنا كذلك عن طريق تحليل المدونة على مطابقة واتساق كبيرين في ترجمة المصطلحات المتعلقة بموضوع الإرهاب في جميع وثائق المدونة، ومطابقة ترجمتها في الغالب مع الترجمة الواردة في قاعدة بيانات المصطلحات الخاصة بالمنظمة، وبكل تأكيد لا نقصد هنا المطابقة والمقابلة المعجمية الصرفة في جميع الحالات، بل المطابقة في المعنى والوظيفة، ونعتقد بأن هذه المصطلحات على الأرجح لم تشكل صعوبة كبيرة للمترجمين أثناء ترجمتها، بما أنهم يُتَوَقَّعُ منهم ابتداء للتمكن من نقلها إلى اللغة العربية امتلا خلفية معرفية عنها وعن استخداماتها.

وقفنا بصفة عامة على نوعين من الاتساق فيما يتعلق بترجمة تلك المصطلحات، الأول عمودي بين نصوص متتالية زمنيا، واتساق أفقي في النص الواحد، ومردهما العمل المؤسسي المنظم والمحترف الناجم عن الخبرة الكبيرة والتنسيق المحكم والتواصل الفعال بين مترجمي ومراجعي دائرة الترجمة العربية في المنظمة، إلى جانب تمرس واحترافية طاقم العمل المكون من أفضل المترجمين واللغويين على الإطلاق، وكذلك الإلمام الموضوعي بالنصوص والمصطلحات في اللغتيْن المنقول منها والمنقول إليها، وإلى جهاز الرقابة الفعال على عملية الترجمة باعتبارها ترجمة مؤسساتية تستلزم هذا التناسق كأولوية معيارية.

تجدر الإشارة كذلك إلى أننا قبل خوضنا غمار موضوع هذا البحث، افترضنا في البداية، وبشكل قوي، بأن الاختلاف في الثقافة بين اللغتيْن الإنجليزية والعربية سيكون واحدا من أبرز النقاط التي ستكون حاضرة بقوة في ثنايا التحليل، والتي ستشكل حاجزا في نقل المصطلحات محل الدراسة والتحليل، خاصة وأنها متعلقة بموضوع حساس كالإرهاب، إلا أننا لم نجد اختلافا يذكر بينهما طرح أي مشكلة في الترجمة، وهذا على الأغلب راجع إلى توخي مؤسسة الأمم المتحدة في انتقائها للمصطلحات التي تعالج وتعبر بواسطتها عن مسألة حساسة كهذه، تجنب أي صراع ثقافي قد ينجم عن استعمال مصطلحات بعينها، وهو في الواقع ما كان قد سهل عمل المترجمين والمصطلحيين على وجه الخصوص.

خلصنا من جهة أخرى بعد دراسة وتحليل عينة المصطلحات المختارة للدراسة والتحليل بهدف تحديد الإجراءات الترجمية المتبعة في ترجمتها إلى أن النحت، والترجمة الحرفية، والمكافئ الوظيفي، والنسخ، والتوطين، والتوسعة هي الإجراءات المستعملة في ترجمتها. ولا يمكننا القول بوجود إجراءات بعينها أكثر ملاءمة لترجمة مثل هذه المصطلحات بالتحديد التي تنتمي إلى مجال ذو حساسية سياسية وأيديولوجية ومؤسساتية كبيرة تتطلب ترجمتها بمكافئات ذات تطابق كبير معها من ناحيتي الشكل والمعنى، وهو الأمر الذي يستدعي التنويع في استعمال إجراءات مختلفة واضعين في الحسبان الهدف الرئيس من وراء ترجمتها في المقام الأول للتمكن من تحديد الإجراءات الأنسب لتحقيق الهدف العام للترجمة الذي يرضي في الأخير الجهة المسؤولة عن الترجمة المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة.

من خلال ما تقدم من دراسة وتحليل لترجمة النماذج المختارة في فقرة المنهج الدلالي بغرض الاطلاع على المقاربة الترجمية العامة التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها لوثائقها بصفة عامة، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب بصفة خاصة، تبين بأن المقاربة الترجمية التي تتبناها المنظمة هي المقاربة الدلالية، وهذا على الأرجح راجع بالأساس إلى عدّة اعتبارات نحاول الوقوف بشيء من التفصيل عند أبرزها فيما يلي.

إنّ أول وأهم اعتبار هو كون الترجمة تمت في إطار مؤسساتي، أين يكون منتج النص الأصلي هو الهيئة ذاتها المنتجة للترجمة، وهو الأمر الذي يستدعي حرص المؤسسة على إنتاج ترجمة مطابقة للنصوص الأصلية من ناحية الشكل والأسلوب والمعنى إلى أقصى حد، وهو ما تقدمه المقاربة الدلالية، وهو كذلك الأمر الذي شدد عليه نيومار باللجوء دائما إلى الترجمة الحرفية التي يقول بأنها "لا غبار عليها، وينبغي عدم تجنبها في حالة حفاظها على التعادل السليم مع النص الأصلي على مستوى القيم النابعة من الإطار المرجعي للنص والقيم التداولية الخاصة بمقاصد النص" (كما وثق عند حاتم وميسون، 1998، ص 8)، وفعلا فقد راعت هذه المقاربة إلى أبعد درجة شكل اللغة المنقول منها من النواحي التركيبية والمعجمية والتداولية.

إضافة إلى ما سبق، وبالنظر إلى أن ولاء المترجم الذي يشتغل في إطار مؤسساتي ينحصر بشكل تام تجاه المؤسسة التي يشتغل فيها، هو أمر يحتم عليه اتباع المنهج الدلالي في الترجمة بشكل رئيسي دون غيره من المناهج الأخرى حتى ينجح في إنتاج ترجمة مطابقة للنصوص الأصلية، وبذلك نقل النصوص والوثائق الموكلة إليه ترجمتها بشكل أمين وفعال، وهو بالضبط ما تقدمه له المقاربة الدلالية من تحقيق للأثر الدلالي والتواصلي نفسه للنصوص الأصلية، وبالتالي عدم الخروج عن الوظائف التداولية للوثائق المسطرة من قبل المؤسسة.

يصنف الجنس الأدبي لقرارات منظمة الأمم المتحدة على أنه من جهة أخرى نصوصا سياسية ومؤسساتية تكاد تخلو من أيّة صور بيانية ومحسنات بديعية، مما لم يدع مجالا للمترجم للتصرف في الترجمة، وبذلك ابتعاده عن شكل النصوص الأصلية ربما كنتيجة للاختلاف بين ثقافة اللغتيْن المنقول منها والمنقول إليها. ساعد المنهج الدلالي في المجمل على إنتاج ترجمة مؤدية للمعنى، ومحافظة على البنى الشكلية لهذا النمط من النصوص، والأهم من ذلك المحافظة على الوظيفة التواصلية المبتغاة من ورائها.

بما أن قراء الترجمة لهذا النوع من الوثائق هم على الأغلب من نفس محيط المنظمة المنتجة لها، مثل الدول الأعضاء والخبراء في المواضيع التي تتناولها هذه الوثائق، بالإضافة إلى القراء المثقفين المهتمين بمواضيع هذه الوثائق من إعلاميين

وخبراء سياسيين وأكاديميين، وهو ما يعتبر عاملا مهما دفع بالمترجم إلى الاحتفاظ بنفس لغة وأسلوب النصوص الأصلية عن طريق تبني المنهج الدلالي في الترجمة حرصا منه على إعادة إنتاج للأصل، وبذلك مجاراة النصوص الأصلية مهما كانت جودتها، لأن الأهم بالنسبة له هو الخروج بترجمة على نفس هيئة النصوص الأصلية مبنى ومعنى قدر الإمكان، ثم يترك المجال بعد ذلك للجمهور الهدف لفهم وتأويل مضامين الوثائق وفقا لحزمة اعتباراتهم السياسية والأيديولوجية واللغوية وغيرها من الاعتبارات الأخرى على اختلافها وتشابكها.

نعتقد بأنّ المقاربة المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها لوثائقها والمتمثلة في المقاربة الدلالية، وخاصة في ترجمة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تتناول مسألة الإرهاب هي المقاربة الأنسب لما يتطلبه هذا النوع الخاص من الوثائق من التعامل معه بحذر وبدقة كبيرة، وذلك حتى يتم ضمان نقل المعلومات بشكل دقيق، ولتجنب أي مساس بوظائف الوثائق التواصلية، والبقاء على المسافة نفسها مع النصوص الأصلية، وهي الغاية الأولى من وراء ترجمتها في المقام الأول. فبناء على النظريات الوظيفية في الترجمة، التي تقوم بالأساس على مبدأ أن نمط النص هو الذي يحدد منهج الترجمة التي ينبغي على المترجم اعتماده، تبين لنا بأن نمط نصوص المدونة المتمثلة في كونها وثائق سياسية ومؤسساتية، هي نصوص يناسبها المنهج الدلالي للحفاظ على كل من الوظيفة التواصلية للنصوص وقالبها الشكلي. كما يعتبر الخروج بترجمة تحمل نفس وظيفة النص الأصل هي الغاية المحورية لأي عمل ترجمي ناجح يلعب فيه المترجم دور الوساطة في نقل هذه الوظائف التواصلية بين النصوص واللغات المختلفة عن طريق توظيفه مبدئيا لما شاء من المناهج والإجراءات المختلفة، وفي حالة نصوص مدونة بحثنا هذا كانت المقاربة الدلالية هي الأنسب لنقل وظائف هذه النصوص التواصلية على أكمل وجه لما حققته من توازن بين دقة واتساق في الترجمة وفقا لمعايير الترجمة التي تفرضها المنظمة باعتبارها ترجمة مؤسساتية، وبين وضوحها وقابليتها للقراءة بالنسبة للقراء الهدف.

أخيرا، ومن خلال التمحيص والفحص الدقيق للقرارات محل الدراسة، وتتبع الأبعاد المؤسساتية لعملية الترجمة في منظمة الأمم المتحدة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، تبين لنا أن الدرجة العالية من الحِرَفِيَة والترجمة الناجحة التي وُفِقَت في إعادة إنتاج دقيق للنصوص الأصلية مع الحفاظ على وظائفها التواصلية، ما هي إلا نتاج مزيج فعال بين مترجمين على أعلى درجات من المهنية والكفاءة، وتجهيزات عصرية وفعالة، وإدارة تنظيمية مؤسساتية للعملية الترجمية منذ أول مرحلة من كتابة الوثائق الأصلية إلى ترجمتها وانتهاء بنشرها على الإنترنت.

إنّه على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، نتقدم بالتوصيات التالية:

نظرا لما تكتسيه الترجمة المؤسساتية من أهمية بالغة في وقتنا الحالي، ولما تلعبه من دور محوري وفعال في تفعيل التواصل الدولي في شتى المجالات، فإننا نوجه من خلال هذا البحث دعوة إلى التنقيب والبحث أكثر في الممارسات الترجمية التي تتم ضمن الأطر المؤسساتية على غرار منظمة الأمم المتحدة، وكذلك دعوة للباحثين والأساتذة إلى إدراج الترجمة المؤسساتية ضمن نظريات الترجمة، والبحث فيها بشكل أكثر توسعا وعمقا لما يتطلبه هذا المجال من إجراء مزيد من البحوث المعمقة والميدانية من مختلف الجوانب من أجل الجمع بين النظرية والممارسة الفعلية في المحصلة، وبذلك إضفاء الطابع المتداخل عليها.

نأمل كذلك أن تسهم دراستنا هذه في إثراء البحوث في قطاع الترجمة المؤسساتية، وتسهم في جذب اهتمام الباحثين لدراسة جوانب أخرى من الموضوع خاصة على مستوى معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2 من طلبة الماستر والدكتوراه. كما ندعو الجهات المسؤولة على مستوى معاهد وكليات الترجمة في الجامعات الجزائرية بصفة عامة إلى تطوير مناهج ومقررات خاصة بقطاع الترجمة المؤسساتية، والترجمة في منظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص ضمن برامج تكوين طلبة الترجمة الذين يطمحون للعمل كمترجمين وتراجمة في المنظمات والمؤسسات الدولية على تنوع اتجاهاتها واختصاصاتها، على غرار معهد الملك فهد للترجمة في المغرب، ومركز دراسات

الترجمة التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة، والمدرسة العليا للمترجمين الشفويين والتحريريين في باريس، وكلية الترجمة التحريرية والشفوية في جامعة جنيف.

نأمل إذن أن تكون هذه الدراسة دعوة للمترجمين والباحثين لإيلاء اهتمام أكبر بموضوع الترجمة المؤسساتية، والبحث أكثر في جوانب أخرى لترجمة وثائق منظمة الأمم المتحدة، هذه الممارسة الترجمية الهامة التي لم تُوَّفَى حقها من الاهتمام البحثي بشكل كاف. كما نأمل أن تكون دعوة للبحث في الترجمة في مؤسسات وثنائيات لغوية أخرى لمعرفة مقدار التشابه والاختلاف الموجود بالفعل بين المؤسسات الترجمية على اختلاف نطاقها وتوجهاتها، وكذلك من أجل فهم أعمق لممارساتها الترجمية ولقطاع الترجمة المؤسساتية بشكل عام التي تعتبر اليوم وسيلة في غاية الأهمية في تفعيل التواصل الدولي والتعاون ونشر المعلومات. ونظرا لمحدودية هذا البحث من حيث الوقت والحجم، تجدر الإشارة إلى أنه لم يسعفنا الوقت لتغطية بعض المسائل التي قمنا بإثارتها في متن البحث بشكل معمق، وعليه فهي دعوة لإجراء بحوث ودراسات أكثر عمقا من خلال مدونات بحث أكبر وأكثر تنوعا، وهو ما سيثري ويخدم بكل تأكيد مجال دراسات الترجمة بصفة عامة، والممارسة التطبيقية في مجال الترجمة المؤسساتية بصورة خاصة.

بناء على ما سبق، نقترح دراسة أنواع أخرى من الوثائق التي تقوم المنظمة بترجمتها ربما باستعمال نفس إطار العمل النظري والتطبيقي الذي قمنا باعتماده حتى يتسنى لنا تعميم أو الوصول إلى نتائج مختلفة بخصوص مقاربات وإجراءات الترجمة المعتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة كترجمة مؤسساتية. كما يمكن اتخاذ المناهج والإجراءات التي تم تحديدها من خلال هذا البحث بأنها الأكثر استعمالا من طرف منظمة الأمم المتحدة في ترجمتها لوثائق مدونة البحث كمعاملات وعناصر أساسية يستحب مراعاتها وأخذها في الحسبان عند تصميم البرامج التدريبية وتقديم التدريب الفعلي للمترجمين المقبلين على العمل في وظائف الترجمة في المنظمات الدولية بصفة عامة، مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على وجه التحديد.

أخيرا وليس آخرا، استنتجنا من خلال الغوص في الأبعاد المؤسساتية للترجمة على مستوى منظمة الأمم المتحدة، وعبر تحليل مدونة هذا البحث أنه يتعين على مترجم الأمم المتحدة أن يكون على درجة عالية من الاحترافية والتمكن، وأن يمتلك استعدادا وأساسا لغويا وأسلوبيا ونحويا عاليا ومتينا يمكنه من مضاهاة مستوى المنظمة المهني العالي. لذلك فإن النصيحة الذهبية التي يمكن لنا أن نسديها لطلاب الترجمة في معهد الترجمة بجامعة الجزائر 2، ولجميع طلبة الترجمة أينما وجدوا الذين قد تقع أيديهم على هذا البحث، والذين يرغبون في العمل كمترجمين لدى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، هي إتقان لغتهم الأم إلى درجة الكمال والإلمام بمبادئها وقواعدها لأنهم سيترجمون بالدرجة الأولى إلى تلك اللغة فقط، بالإضافة إلى إتقان اللغتين الأجْنَبِيَتَيْن الأخرَتَيْن، والغوص في جوانبها الثقافية حتى يمتازوا في عملهم ويبدعوا فيه. بالإضافة إلى النقاط التالية التي يتعين على كل راغب في العمل مترجما في هذه المنظمة العالمية العمل على تطويرها وتقويتها ووضعها في الحسبان هو العمل على اكتساب معرفة معمقة بطبيعة عمل المنظمة، ولما لا السعي للظفر بفترة تدريبية فيها للتعرف عن كثب عليها وعلى طبيعة سير العمل فيها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظمة تقدم العديد من برامج التدريب الداخلي (Internship programmes) لطلبة الترجمة واللغات الأجنبية من جميع أنحاء العالم لخوض فترات تدريب على مستواها من الطلبة المسجلين في برامج الماجستير والدكتوراه، أو في السنة الأخيرة من برنامج الليسانس (البكالوريوس)، أو ممن مر على تخرجهم عام واحد فقط من إحدى البرامج الثلاث السالفة الذكر (Internship programmes," n. d.).

أن يكون الراغب في العمل كمترجم في هذه المنظمة مثقفا رغم أنفه وشغوفا بالمطالعة والقراءة، وعلى اطلاع دائم بالأحداث المستجدة على المستوى العالمي في مختلف المجالات وليس في المجال السياسي فقط. وأن يمتلك مهارات القيام بالبحث الوثائقي في مختلف القطاعات التي يترجم منها وإليها ليتمكن من إتمام عمله على أكمل وجه، عن طريق توظيف المعارف الموضوعاتية ذات الصلة بمجال الترجمة الذي يشتغل فيه. وأن يتمتع بالذكاء وسرعة البديهة، وأن يمتلك أيضا مهارات تنظيمية وتواصلية

عالية جدا، إلى جانب القدرة على تحمل ضغط العمل، وأن يكون صبورا ويتمتع بروح المبادرة للنجاح في مساره المهني كمترجم محترف في منظمة بهذا الحجم، وأن يكون متمكنا من استعمال الحاسوب وأدوات الاتصال التكنولوجية الحديثة، وأن يمتلك خبرة في مجال المعلوماتية بصفة عامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

- ابراهيم، علي. (2001). *المنظمات الدولية النظرية العامة – الأمم المتحدة*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. (1414). *لسان العرب (ط3) مجلد 7*. بيروت، لبنان: دار صادر.
- أبو العلا، أحمد عبد الله. (2008). *تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. مجلس الأمن في عالم متغير*. دار الجامعة الجديدة.
- أبو العلا، أمجد. (2013). *الخطاب السياسي وأثره في تحريك الشعوب*. متاح على الموقع الآتي http://addalinews.com/mobnews/4424
- الأمم المتحدة. (1945). *ميثاق الأمم المتحدة*. الوثيقة متاحة على الموقع الآتي https://www.un.org/ar/charter-united-nations/index.html
- الأمم المتحدة. الجمعية العامة. (1995). *تعدد اللغات* A/RES/50/11. متاح على الموقع الآتي http://www.un.org/arabic/documents/GARes/50/A_RES_50_011.pdf
- الأمم المتحدة. (1999). *الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب*. متاح على الموقع الآتي https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/ar/international-legal-instruments
- الأمم المتحدة. (2000، 2004). *دليل الترجمة والتحرير*. شعبة الترجمة والتحرير، دائرة الترجمة العربية. نيويور□، الو. م. أ.

- الأمم المتحدة. الجمعية العامة. (2006). *تعدد اللغات تقرير الأمين العام* A/61/317

متاح على الموقع الآتي https://documents.un.org/prod/ods.nsf/xpSearchResultsM.xsp

- الأمم المتحدة. (2011). *التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ* JIU/REP/2011/4 . متاح على الموقع الآتي

https://documents.un.org/prod/ods.nsf/xpSearchResultsM.xsp

- الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2012). *تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ A/67/78/Add. 1*. متاح على الموقع الآتي

https://documents.un.org/prod/ods.nsf/xpSearchResultsM.xsp

- الأمم المتحدة. (2012). *تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: حالة التنفيذ* (JIU/REP/2011/4). متاح على الموقع الآتي

http://www.fao.org/docrep/meeting/026/me743A.pdf

- الأمم المتحدة. الجمعية العامة. (2017). *دور الترجمة المهنية في ربط الصلات بين الأمم وتعزيز السلام والتفاهم والتنمية A/71/L.68*. متاح على الموقع الآتي

https://documents-dds

ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N17/132/78/pdf/N1713278.pdf?OpenElement

- الأمم المتحدة. (2017). *النظامان الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة. نشرة الأمين العام.* ST/SGB/2017/1. متاح على الموقع الآتي

https://documents.un.org/prod/ods.nsf/xpSearchResultsM.xsp

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *لمحة عامة*. متاح على الموقع الآتي

http://www.un.org/ar/sections/about-un/overview/

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *الدول الأعضاء*. متاح على الموقع الآتي

http://www.un.org/ar/sc/members/

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *الأجهزة الرئيسة*. متاح على الموقع الآتي

http://www.un.org/ar/sections/about-un/main-organs/index.html

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *الجمعية العامة للأمم المتحدة: النظام الداخلي*. متاح على الموقع الآتي https://www.un.org/ar/ga/about/ropga/ropga_lang.shtml

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، مهام الإدارة*. متاح على الموقع الآتي https://www.un.org/ar/hq/dgacm/functions.shtml

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *الصكو الدولية لمكافحة الإرهاب*. متاح على الموقع الآتي

https://www.un.org/counterterrorism/ar/international-legal-instruments

- الأمم المتحدة. (د. ت. ن). *الهيكل التنظيمي للمنظمة*. متاح على الموقع الآتي

https://www.un.org/ar/aboutun/structure/org_chart.shtml

- أوريكيوني، كاترين كيربرات. (2008). *المضمر (ط1)*. ترجمة ريتا خاطر. بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

- إيكو، أمبرتو. (2012). *أن تقول النفس شيئه تقريبا*. ترجمة أحمد الصمعي *(ط1)*. بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.

- جامعة الدول العربية. (1998). *الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب*. متاحة على الموقع الآتي

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5a2d5c40-9619-4a2e-9892-efb52b130cee

- الجمعية العامة، مجلس الأمن A/57/273-S/2002/875, 2002، *رسالتان متطابقتان مؤرختان ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وموجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن* (06 أوت 2002)، متاح على الموقع الآتي https://undocs.org/ar/A/57/273

- حاتم، باسل، وميسون، إيان. (1998). *الخطاب والمترجم*. ترجمة د. عمر فايز عطاري. جامعة الملك سعود: النشر العلمي والمطابع.

- الخشن، محمد عبد المطلب. (2013). *تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

- الخياط، صلاح. (2008). *معجم المصطلحات السياسية والإتكيت الدبلوماسي (ط1)*. عمان، الأردن: دار الأسامة.

- الديداوي، محمد. (2000). *الترجمة والتواصل. دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم (ط1)*. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.

- الديداوي، محمد. (2005). *منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف (ط1)*. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي.

- دوريو، كرستين. (2007). *أسس تدريس الترجمة التقنية*. ترجمة د. هدى مقنص. المنظمة العربية للترجمة.

- راشد، علاء الدين. (2005). *الأمم المتحدة والإرهاب قبل وبعد 11 سبتمبر مع تحليل الصكو العالمية لمكافحة الإرهاب*. دار النهضة العربية.

- راشد، علاء الدين.(2006). *المشكلة في تعريف الإرهاب*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. (د. ت. ن). متاح على الموقع الآتي https://www.icj-cij.org/files/statute-of-the-court/statute-of-the-court-ar.pdf

- سعادي، محمد. (2008). *قانون المنظمات الدولية منظمة الأمم المتحدة نموذجا*. الجزائر العاصمة، الجزائر: دار الخلدونية.

- سويدان، أحمد حسين. (2009). *الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية (ط2)*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

- شومون، شارل. (1986). *منظمة الأمم المتحدة (ط1)*. ترجمة جورج شرف. بيروت، لبنان: دار منشورات عويدات.

- حمودة، منتصر سعيد. (2006). *الإرهاب الدولي جوانبه القانونية، وسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي*. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

- عسكر طيبة. (د. ت. ن). متاح على الموقع الآتي https://www.marefa.org

- العميد، عبد الله. (2006). *الترجمة في تجارب المؤسسات الدولية - الترجمة العربية في اليونسكو*. متاح على الموقع الآتي

http://www.atida.org/index.php?option=com_content&view=article&id=151:2013-03-30-07-52-43&catid=33:-2006&Itemid=6

- الغزالي، أسامة. (1986). *حرب الإرهاب الدولي ومشكلات التحرير*. مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية.
- غينتسلر، إدوين. (2007). *في نظرية الترجمة: اتجاهات معاصرة*. ترجمة د. سعد عبد العزيز مصلوح. بيروت، لبنان: المنظمة العربية للترجمة.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (2011 أ). *الأمم المتحدة الإنجازات والإخفاقات، الجزء الثالث (ط1)*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (2011 ب). *أجهزة الأمم المتحدة، الجزء الثاني (ط1)*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (2011 ج). *أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، الجزء الأول (ط1)*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- فوكو، ميشال. (1984). *نظام الخطاب*. ترجمة محمد سبيلا. بيروت، لبنان: دار التنوير.
- الكيالي، عبد الوهاب. (1985). *موسوعة السياسة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، *الجزء الأول* (ط1). بيروت، لبنان: دار الهدى. متاح على الموقع الآتي

http://www.islameyat.com/post_details.php?id=1896&cat=23&scat=151

- الكيالي، عبد الوهاب. (1990). *موسوعة السياسة* (المجلد الرابع). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع.

- المجذوب، محمد. (2005). *التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

- مجلس الأمن (*S/RES/2178 (2014*) (24 September 2014) ، متاح على الموقع الآتي https://undocs.org/ar/S/RES/2178(2014)

- مجلس الأمن S/2003/669، (8 جويلية 2003)، متاح على الموقع الآتي https://undocs.org/ar/S/2003/669

- محمد داود، محمد. (2003). *اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر*. القاهرة، مصر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

- نايدا، يوجين. (1976). *نحو علم الترجمة*. ترجمة ماجد النجار. الجمهورية العراقية: مطبوعات وزارة الإعلام.

- نيومار□، بيتر. (2006). *الجامع في الترجمة (ط1)*. ترجمة أ. د حسن غزالة. بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.

- هانيماكي، يوسي إم. (2008). *الأمم المتحدة: مقدمة قصيرة جدا*. ترجمة محمد فتحي خضر. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي آي سي.

ب- باللغات الأجنبية

- Allen.M. Sibahi ,Z and Sohm, E. (1980). *Evaluation of the translation process in the United Nations system.* Joint Inspection Unit, Geneva.

-Almaany.com. (n. d.). https://www.almaany.com/ar/dict/arar

- American Psychological Association. (2010). *Publication manual of the American Psychological Association (6th ed.)*. Washington, DC: Author.

- Baaij, Cornelis J.W. (2012): The EU Policy on Institutional Multilingualism: Between Principles and Practicality. *1(1) Language & Law*. Available from https://www.languageandlaw. de/volume-1/3338

- *Cambridge advanced learner's dictionary*. (2003). Cambridge, UK: Cambridge University Press.

- Cao, D., & Zhao, X. (2008). Translation at the United Nations as specialized translation. *The Journal of Specialized Translation, (9),* 39-54. Retrieved from https://www.jostrans.org/issue09/art_cao.pdf

- Dollerup, C. (2000). Language work at the United Nations. *Language International, 12*, (6). 12-16. Retrieved from http://cay dollerup.dk/publications/

- Durieux, C. (2010). *Transparence et fonctionnalité*. Synergies. Tunisie n°2.

- Educalingo. (n. d.). *Shadow Cabinet*. Retrieved from https://educalingo.com/en/dic-en/shadow-minister
- El-Ansary, Waleed. (2010). Revisiting the Qur'anic basis for the use of war language. *Crescent and dove: Peace and conflict resolution in Islam*. Ed. Qamar-Ul Huda. pp. 63-71. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
- *Etymonline. com*. (n. d.). Retrieved from https://www.etymonline.com/word/nation
- Federal Bureau of Investigation. (n. d.). *Federal Bureau of Investigation counterterrorism analytical lexicon*. U.S. Department of Justice. Retrieved from http://cryptome.org/fbi-ct-lexicon.pdf
- Fine, J. (2010). Political and philological origins of the term 'terrorism' from the ancient near east to our times. *Middle Eastern Studies. 46,* (2), 271 288. doi:10.1080/00263201003619927
- Gagnon, C. (2010). Political translation. In: Choi, J. (2014). *A corpus based genre analysis of institutional translation in Korea* (Doctoral dissertation, University of Leicester, England). Retrieved from https://lra.le.ac.uk/bitstream/2381/28912/1/2014CHOIJPhD.pdf
- Gouadec, D. (2010). *Translation as a profession (2nd ed.)*. Philadelphia: Johns Benjamins.
- Hill, Trevor, 1958. Institutional Linguistics. *Orbis,* **7**, 441-455. In Jinsil,

C. (2014). *A corpus based genre analysis of institutional translation in Korea* (Doctoral dissertation, The University of Leicester, Leicester, England). Retrieved from https://lra.le.ac.uk/bitstream/2381/28912/1/2014CHOIJPhD.pdf

- Hindle, W. H. (1984). *A guide to writing for the United Nations*. United Nations. Office of Conference Services. Editorial Control Section. Internal document (ST/DCS/3). Retrieved fromhttp://www.un.org/depts/OHRM/sds/lcp/English/docs/a_guide_to_writing_for_the_united_nations.pdf

- Hoffman, B. (1998). *Inside terrorism*. Retrieved from http://movies2.nytimes.com/books/first/h/hoffman terrorism.html

- ISIL (Da'esh) & Al-Qaida Sanctions List. (n. d.). Retrieved from https://scsanctions.un.org/en/?keywords=al-qaida

- islemweb.net. (n. d.). Retrieved from https://islamweb.net/ar/library/index.php?page=bookcontents&flag=1&bk_no=79&ID=3617

- Jenkins, M. B. (2003). International terrorism. The Other world war. In Charles W. Kegley, Jr, (Ed.), *The new global terrorism: Characteristics, causes and controls.* Upper Seddle River, NJ: Prentice Hall.

- Kang, J.H. (2008). Institutional translation. In M. Baker & G. Saldanha

(Eds.), *Routledge encyclopedia of translation studies* (2nd ed., pp. 141–145). Milton Park, Abigdon: Routledge.

- Koskinen, K. (2000). Institutional illusions: Translating in the EU commission. *The Translator, 6*, (1), 49-65. Retrieved from https://www.academia.edu/7804246/_2000_Institutional_Illusions_Translating_in_the_EU_Commission

- Koskinen, K. (2008). *Translating institutions: An ethnographic study of EU translation*. Manchester: St. Jerome.

- Koskinen, K. (2011). Institutional translation. In Y, Gambier & L. V, Doorslaer (Eds.), *Handbook of Translation Studies* (Volume 2 (2011, pp. 54–60). John Benjamins Publishing Company. DOI: 10.1075/hts.2.ins1

- Koskinen, K. (2014). Institutional translation: The art of government by translation. *Perspectives: Studies in Translation Theory and Practice, 22,* (4), 479-492. Retrieved from http://dx.doi.org/10.1080/0907676X.2014.948887

- Lafeber, A. (2012). Translation skills and knowledge – Preliminary findings of a survey of translators and revisers working at inter-governmental organizations. *Meta, 57*, (1), 108-131. Doi: https://doi.org/10.7202/1012744ar

- Laueur, W. (n. d.). *Postmodern terrorism*, In Kegley, jr, (ed.)*, The new global terrorism: Characteristics, causes and controls.* Upper Seddle River, NJ: Prentice Hall.

- Merriam-Webster. (n. d.). *Counterterrorism*. *In Merriam-Webster.com dictionary*. Retrieved from https://www.merriam-webster.com/dictionary/counterterrorism

- Mossop, B. (1988). Translating institutions: A missing factor in translation theory. *TTR : traduction, terminologie, rédaction, 1* (2), 65-71. doi.org/10.7202/037019ar

- Mossop, B. (1990). Translating institutions and "idiomatic" translation. *Meta, 35* (2), 342-355. Doi: https://doi.org/10.7202/003675ar

- Mufwene, S. S. (2010). *Lingua franca*. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/lingua-franca

- Munday, J. (2004*). Introducing translation studies' -Theories and applications*. Routledge.

- Newmark, P. (1981). *Approaches to translation*. Oxford & New York: Pergamon Press.

- Newmark, P. (1988). *A textbook of translation*. London: Prentice Hall. Retrieved from https://www.docdroid.net/9ahf/a-textbook-of-translation-by-peter-newmark.pdf

- Pym, A. (2001). *The use of translation in international organizations*. Retrieved from http://usuaris.tinet.cat/apym/on line/translation/transinst.html

- Rafalovitch, A., & Dale, R.(n.d.). *United Nations general assembly resolutions: A six-language parallel corpus.* Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/228579662_United_nations_general_assembly_resolutions_A_six language_parallel_corpus

- Reiss, K. (2000). *Translation criticism - the potentials & limitations, categories and criteria for translation quality assessment*. Translated by Erroll F. Rhodes. New York: American Bible Society.

- Reiss, K. (2002*). La critique des traduction, ses possibilités, et ses limités*. Traduit par C. Bocquet. Artois Presses Université.

- Rineheart, J. (2010). Counterterrorism and counterinsurgency. *Perspectives on Terrorism, Vol 4*. Retrieved from http://www.terrorismanalysts.com/pt/index.php/pot/issue/view/27 [11.2.2015]

- Sarcevic, S. (1997). *New approaches to legal translation*. The Hague, London, Boston: Kluwer Law International.

- Schäffner, C. (2002). Translation, politics, ideology. In K. Harvey (Ed.), *CTIS Occasional Papers* (Vol. 2., pp. 97-111). Manchester: UMIST.

- Schäffner, C., Tcaciuc, L. S., & Tesseur, W. (2014). Translation practices in political institutions: A comparison of national, supranational, and non-governmental organisations. *Perspectives*. *22*(4). 493–510. DOI:10.1080/0907676X.2014.948890
- Security Council 770, *Quarterly report to the United Nations on the operations of the International Security Assistance Force*, S/2008/770 (10 Decemver 2008), available from https://undocs.org/en/S/2008/770
- Security Council Resolution 72/284, *The United Nations global counter-terrorism strategy review*, A/RES/72/284 (2 July 2018), available from https://undocs.org/en/A/RES/72/284
- Security Council Resolution *S/RES/2169 (2014)*, (30 July 2014), available from https://undocs.org/en/S/RES/2169 (2014)
- Security Council Resolution *S/RES/2253 (2015)* (17 December 2015), available from https://undocs.org/S/RES/2253 (2015)
- Security Council Resolution *S/RES/2361(2017)* (29 June 2017), available from https://undocs.org/S/RES/2361 (2017)
- Security Council *S/2003/669* (8 July 2003), available from https://undocs.org/en/S/2003/669

- Stanford University, Center for International Security and Cooperation (CISAC). (2017). *Mapping militant organizations. "Hay'at Tahrir al-Sham"*. Retrieved from https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/hay'-tahrir-al-sham
- The Writing Center, University of North Carolina at Chapel Hill (n. d). *Paragraphs*. Retrieved from https://writingcenter.unc.edu/tips-and-tools/paragraphs/
- Tirosh, O. (2018, September 19). What has the United Nations done for the translation industry? [Blog post]. Retrieved from https://www.tomedes.com/translator-hub/what-united-nations-translation-industry
- Trosborg, A. (1997). Translating hybrid political texts. In Anna, T (Ed.), *Text typology and translation*, (pp. 145–158). Amsterdam, Philadelphia: John Benjamins Publishing Company. Doi: 10.1075/btl.26 TSB
- United Nations. (1980*). Letters of the Secretary-General and other senior United Nations officials. ST/CS/SER.A/13/Rev.4.* Retrieved from http://repository.un.org/bitstream/handle/11176/89576/Writing%20Correspondence%20and%20Report%20course.pdf?sequence=1&isAllowed=y

- United Nations. Joint Inspection Unit. (1980*). Evaluation of the translation process in the United Nations system*. JIU/REP/80/7. Retrieved from https://www.unjiu.org/content/evaluation-translation-process-united-nations-system-1

- United Nations. (1983). *United Nations editorial manual: A compendium of rules and directives on United Nations editorial style, publication policies, procedures and practice*. New York: United Nations Publication.

- United Nations. (2012). *United Nations at a glance*. New York: United Nations Publications. Retrieved from https://www.un-ilibrary.org/united-nations/united-nations-at-a-glance_9e9de6c8-en

- United Nations. Arabic Translation Service, DGACM, New York. (2015). *Good practices in using eLuna* .Retrieved from https://atsunhqny.files.wordpress.com/2015/12/good-practices-in-using-eluna.pdf

- United Nations. (n. d.). *United Nations language careers*. Retrieved from https://languagecareers.un.org/dgacm/Langs.nsf/page.xsp?key=AbouUs

- United Nations. (n. d.). *United Nations language careers. Translators.* Retrieved from https://languagecareers.un.org/dgacm/Langs.nsf/page.xsp?key=Careers-Translators

- United Nations. (n. d.). *Applying for language positions – Exams for translators, editors, précis-writers, production editors, and verbatim reporters*. Retrieved from https://languagecareers.un.org/dgacm/Langs.nsf/page.xsp?key=Recruitment-Translators
- United Nations. (n. d.). *The United Nations terminology database*. Retrieved from https://unterm.un.org/UNTERM/portal/welcome
- United Nations. (n. d.). *Official document system of the United Nations*. Retrieved from https://documents.un.org/prod/ods.nsf/home.xsp
- United Nations. (n. d.). ODS database screen capture. Retrieved from https://documents.un.org/prod/ods.nsf/home.xsp. Screenshot by author
- United Nations. (n. d.). UNTERM database screen capture. Retrieved from https://unterm.un.org/unterm/search?urlQuery. Screenshot by author
- Venuti, L. (1995). *The translator's invisibility: A history of translation*. London & New York: Routledge. available from: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.475.4973&rep=rep1&type=pdf
- Vermeer, E. J. (2000). Skopos and commission in translational action (2 nd Edition). New York: Routledge.

- Vermeer, H. (2000). Skopos and commission in translation action. In L, Venuti. *The translation studies reader*. London and New York: Routledge.
- Vermeer, H. J. (2006). *La théorie du skopos et ses possibles développements.* Traduction spécialisée : Pratiques, théories, formations. Peter Lang.
- Weisflog, W. (1987). *Problems of legal translation*, Suiss Report presented at the 7th International Congress of Comparative Law. Zurich, Schultress.
- What is Franchise. (n. d.). Retrieved from https://www.franchise.org/faqs/basics/what-is-a-franchise

ملاحق

ملحق 1: مسرد المصطلحات

المصطلحات الأكثر تداولا حول الإرهاب المستخرجة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في نسخها الإنجليزية الأصلية والترجمة العربية في الفترة بين 2001/09/11 إلى نهاية سنة 2018

الإنجليزية	العربية
Abdallah Azzam Brigades (AAB)	كتائب عبد الله عزام
Acts of violence	أفعال العنف
Al-Nusra Front	جبهة النصرة
Al-Mourabitoun	تنظيم "المرابطون"
Al-Qaida	تنظيم القاعدة
Al-Qaida in the Islamic Maghreb (AQIM)	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
Al-Shabaab	حركة الشباب
Amud Hawran	عمود حوران
Ansarul Muslimina Fi Biladis Sudan	جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان
anti-money-laundering / combating the financing of terrorism	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
anti-trafficking measures	تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص
armament	تسليح
armed conflict	نزاع مسلح
Armed Islamic Group -GIA-	الجماعة الإسلامية المسلحة
armed opposition	معارضة مسلحة

مقاومة مسلحة	armed resistance
عنف مسلح	armed violence
الاتجار بالأسلحة	arms trafficking
جيش الفتح	Army of Conquest
جيش المهاجرين والأنصار	Army of Emigrants and Supporters
جيش المجاهدين	Army of Mujahidin
جماعة بوكو حرام	Boko Haram
إرهاب كارثي	catastrophic terrorism
وقف إطلاق النار	ceasefire
نقطة تفتيش	checkpoint
إرهاب كيميائي	chemical terrorism
اغتصاب الأطفال	child rape
الاتجار بالأطفال	child trafficking
مكافحة الإرهاب	counter-terrorism
تسامح ثقافي وديني	cultural and religious tolerance
داعش	Daesh / Da’esh
منطقة تخفيف التوتر	de-escalation zone
اغتصاب قاصر	defilement
تدمير متعمد	directed destruction
نزع السلاح	disarmament

disengagement	فض الاشتبا
drug trafficking	الاتجار بالمخدرات
environmental terrorism	إرهاب بيئي
extremist	متطرف
Fajr al-Tawhid	فجر التوحيد
financing terrorism	تمويل الإرهاب
foreign terrorist fighter –FTF-	مقاتل إرهابي أجنبي
Free Syrian Army	الجيش السوري الحر
freedom fighter	مناضل في سبيل الحرية
guerrilla warfare	حرب العصابات
hijack	اختطاف
Hizbullah	حزب الله
human rights abuse	انتها حقوق الإنسان
human trafficking	الاتجار بالبشر
home-grown terrorism	الإرهاب الناشئ محلياً الإرهاب المحلي
illicit trade	تجارة غير مشروعة
international information terrorism	الإرهاب الدولي في ميدان المعلومات
international terrorism	إرهاب دولي
Internet for terrorist purpose	الإنترنت لغرض إرهابي

تعصب	intolerance
جماعة الجهاد الإسلامي	Islamic Jihad Group
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.	Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL).
تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.	Islamic State in Iraq and Sham (ISIS).
مجلس شورى شباب الإسلام	Islamic Youth Shura Council
جماعة نصرة الإسلام والمسلمين	Jama'a Nusrat ul-Islam wa al-Muslimin
جماعة جهادية	jihadist group
جند الملاحم	Jond al-Malahim
جيش خالد بن الوليد	Khalid ibn al-Walid Army
اختطاف	kidnapping
الاختطاف طلباً للفدية	kidnapping for ransom –KFR-
- مجال/منطقة القتل الأكيد - موقع/منطقة المجازر	killing field
عسكر طيبة	Lashkar-e-Tayyiba
صون السلام والأمن الدوليين	maintenance of international peace and security
إرهاب بحري	maritime terrorism
دمار شامل	mass destruction
اغتصاب جماعي	mass rape

إرهاب شامل	mass terrorism
جندي مرتزق	mercenary
غسل الأموال	money-laundering
حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا	Movement for Unity and Jihad in West Africa
طرف مسلح غير حكومي	non-state armed actor
جماعة مسلحة غير تابعة للدولة	non-state armed group
إرهاب نووي	nuclear terrorism
قوة متمردة معارضة	opposing militant force
جريمة منظمة	organized crime
أعمال عنف منظمة	organized violence
سجين سياسي	political prisoner
اغتصاب السجناء	prisoner rape
تطرف	radicalization
إرهاب إشعاعي	radiological terrorism
فدية	ransom
حركة تمرد	rebel
تجنيد الأطفال	recruitment of children
تجنيد الإرهابيين	recruitment to terrorism
لاجئ	refugee

remnants of war	بقايا/مخلفات الحرب
remote violence	عنف عن بعد
safe destruction	تدمير مأمون
sectarian violence	عنف طائفي
sectarianism	طائفية
self-defense	دفاع عن النفس
sex trafficking	الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي
Signatories in Blood	تنظيم "الموقعون بالدم"
sleeper agent	عميل نائم
sleeper cell	خلية نائمة
state-sponsored terrorism	إرهاب برعاية الدولة
statutory rape	اغتصاب من هم دون السن القانونية
suicide attack	هجوم انتحاري
suicide bombing	تفجير انتحاري
suicide terrorism	عمليات انتحار إرهابية إرهاب انتحاري
suicide terrorist attack	هجوم إرهابي انتحاري
suicide vehicle-borne improvised explosive device	سيارة محملة بالمتفجرات

قَمع الإرهاب	suppression of terrorism
طالبان	Taliban
إرهاب	terrorism
إرهابي	terrorist
عمل إرهابي	terrorist act
إرهابي عامل على انفراد أو في مجموعة صغيرة	terrorist acting alone or in small cell
هجوم إرهابي	terrorist attack
تفجير إرهابي / هجوم إرهابي بالقنابل	terrorist bombing
نشاط إجرامي إرهابي	terrorist criminal activity
فرد يسهل العمليات الإرهابية	terrorist facilitator
ممول الإرهاب	terrorist financier
حق استغلال اسم جهة إرهابية	terrorist franchise
جماعة إرهابية	terrorist group
تنميط الإرهابيين	terrorist profiling
أنفاق الرعب	terror tunnel
الهجوم على صحيفة "شارلي إيبدو"	the attack against Charlie Hebdo
الاتجار بالممتلكات الثقافية	trafficking in cultural property
الاتجار بالنساء	trafficking in women
حظر السفر	travel ban

UN peacekeepers	حفظـة السـلام التـابعين للأمـم المتحـدة
victim of act of terrorism	ضحية عمل إرهابي
victim of terrorism	ضحية الإرهاب
violent extremism	تطرف عنيف
war and ethnic crimes court	محكمة جرائم الحرب والجرائم العرقية
weapons of mass destruction terrorism	استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب
workplace violence	عنف في مكان العمل
xenophobia	كراهية الأجانب

ملحق 2: الهيكل التنظيمي لمنظمة الأمم المتحدة

(هانيماكي، 2008، □ □ 52 - 53)

ملحق 3: الأفعال الافتتاحية في الديباجة

الفعل بالإنجليزية	الترجمة العربية	نوع الترجمة	التصنيف حسب المعنى
Acknowledging	***وإذ يقر***	إذ + فعل مضارع	الإقرار
Aware	***وإدراكا منه***	مفعول لأجله	
Bearing in mind	***وإذ يضع في اعتباره***	إذ + فعل مضارع	
Convinced	***واقتناعا منه***	مفعول لأجله	
Having regard	***وإذ يضع في اعتباره***	إذ + فعل مضارع	
Mindful	***وإذ يدرك***	إذ + فعل مضارع	
Recognizing	***وإذ يسلم بـ، يقر، يعترف***	إذ + فعل مضارع	
Affirming	***وإذ يؤكّد***	إذ + فعل مضارع	التأكيد
Emphasizing	***وإذ يبرز***		
Highlighting	***وإذ يؤكّد / وإذ يشدّد***		
Reaffirming	***وإذ يعيد تأكيد / وإذ يؤكّد من جديد***		
Reiterating	***وإذ يؤكّد مجددا / وإذ يكرر تأكيد***		
Stressing	***وإذ يشدّد***		
Underlining	***وإذ يؤكّد / وإذ يبرز***		
Underscoring	***وإذ يؤكّد***		
Agreeing	***وإذ يوافق***	إذ + فعل مضارع	التأييد
Applauding	***وإذ يثني***		
Commending	***وإذ يشيد / وإذ يثني***		
Concurring	***وإذ يتفق***		
Encouraged	***وإذ يشجع***		
Encouraging	***وإذ يشجع***		
Endorsing	***وإذ يؤيد***		
Paying tribute	***وإذ يشيد***		
Welcoming	***وإذ يرحّب***		
Anticipating	***وإذ يترقب***		

Bearing in mind	***وإذ يضع في اعتباره***	إذ + فعل مضارع	الملاحظة
Concerned	***وإذ يساوره القلق***		
Considering	***وإذ يرى***		
Deeply concerned	***وإذ يعرب عن قلقه البالغ***		
Expressing grave concern	***وإذ يعرب عن بالغ القلق***		
Having regard	***وإذ يضع في اعتباره***		
Noting	***وإذ يشير / وإذ يلاحظ***		
Regretting	***وإذ يأسف***		
Calling	***وإذ يهيب***	إذ + فعل مضارع	الإعلام
Declaring	***وإذ يعلن***	إذ + فعل مضارع	
Expressing	***وإذ يعرب***	إذ + فعل مضارع	
Responding	***واستجابة منه***	مفعول لأجله	
Taking note	***وإذ يحيط علما***	إذ + فعل مضارع	
Willing	***وإذ يعرب عن استعداده***	إذ + فعل مضارع	
Demanding	***وإذ يطالب***	إذ + فعل مضارع	التذكير
Echoing	***وإذ يردد***		
Recalling	***وإذ يشير***		
Referring	***وإذ يشير***		
Reminding	***وإذ يذكّر***		
Reiterating	***وإذ يؤكّد مجددا / وإذ يكرر تأكيد***		
Determining	***وإذ يقرر***	إذ + فعل مضارع	اتخاذ القرار
Determined	***وإذ عقد العزم***	إذ + فعل ماضي	
Resolving	***وإذ يعقد العزم***	إذ + فعل مضارع	
Condemning	***وإذ يدين***	إذ + فعل مضارع	الشجب / الإدانة
Deploring	***وإذ يعرب عن شجبه***	إذ + فعل مضارع	الشجب / الإدانة
Calling	***وإذ يهيب***	إذ + فعل مضارع	النداء
Congratulates	***وإذ يهنئ***		التهنئة
Looking forward	***وإذ يتطلع قدما***		الرجاء

ملحق 4: الأفعال الافتتاحية في الإجراءات التطبيقية

الفعل بالإنجليزية	الترجمة العربية	نوع الترجمة	التصنيف حسب المعنى
Acknowledges	**يقرّ**	فعل مضارع	الإقرار
Adopts	**يعتمد**		
Authorizes	**يأذن**		
Recognizes	**يسلّم**		
Regards	**يعتبر**		
Affirms	**يؤكّد**	فعل مضارع	التأكيد
Emphasizes	**يشدّد على / يؤكّد**		
Highlights	**يشدّد**		
Reaffirms	**يعيد تأكيد / يؤكّد**		
Recalls	**يذكّر / يشير**		
Reiterates	**يكرر تأكيد**		
Stresses	**يشدّد / يؤكّد**		
Underlines	**يؤكّد**		
Underscores	**يشدّد**		
Accepts	**يوافق**	فعل مضارع	التأييد
Agrees	**يتّفق**		
Approves	**يوافق**		
Commends	**يثني**		
Encourages	**يحثّ / يشجّع**		
Endorses	**يؤيّد**		
Pays tribute	**يشيد**		
Supports	**يؤيّد / يدعم**		
Urges	**يحثّ / يحضّ**		
Welcomes	**يرحّب**		
Demands	**يطالب**	فعل مضارع	التذكير
Recalls	**يذكّر / يشير**		
Reiterates	**يكرر تأكيد**		
Renews	**يجدّد**		
Requires	**يطالب**		

Appeals	**يناشد**	فعل مضارع	النداء
Calls	**يطلب / يدعو**		
Calls on	**يدعو**		
Demands	**يطالب**		
Invites	**يدعو**		
Requires	**يطالب**		
Calls upon	**يهيب**	فعل مضارع	الإعلام
Declares	**يعلن**		
Expresses	**يعرب**		
Takes note of	**يحيط علما**		
Condemns	**يدين**	فعل مضارع	الشجب / الإدانة
Deplores	**يعرب عن استيائه**	فعل مضارع	الشجب / الإدانة
Decides	**يقرر**	فعل مضارع	اتخاذ القرار
Determines	**يقرر**	فعل مضارع	اتخاذ القرار
Congratulates	**يهنئ**	فعل مضارع	التهنئة
Deeply appreciates	**يعرب عن بالغ تقديره**	فعل مضارع	التقدير
Directs	**يوعز**	فعل مضارع	الأمر
Looks forward	**يتطلع**	فعل مضارع	الرجاء
Notes	**يلاحظ**	فعل مضارع	الملاحظة
Suggests	**يقترح**	فعل مضارع	الاقتراح

ملحق 5: لقطة شاشة عن بوابة البحث الخاصة بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة

(UN ODS, n. d.)

ملحق 6: لقطة شاشة عن محرك البحث قاعدة بيانات مصطلحات منظمة الأمم المتحدة

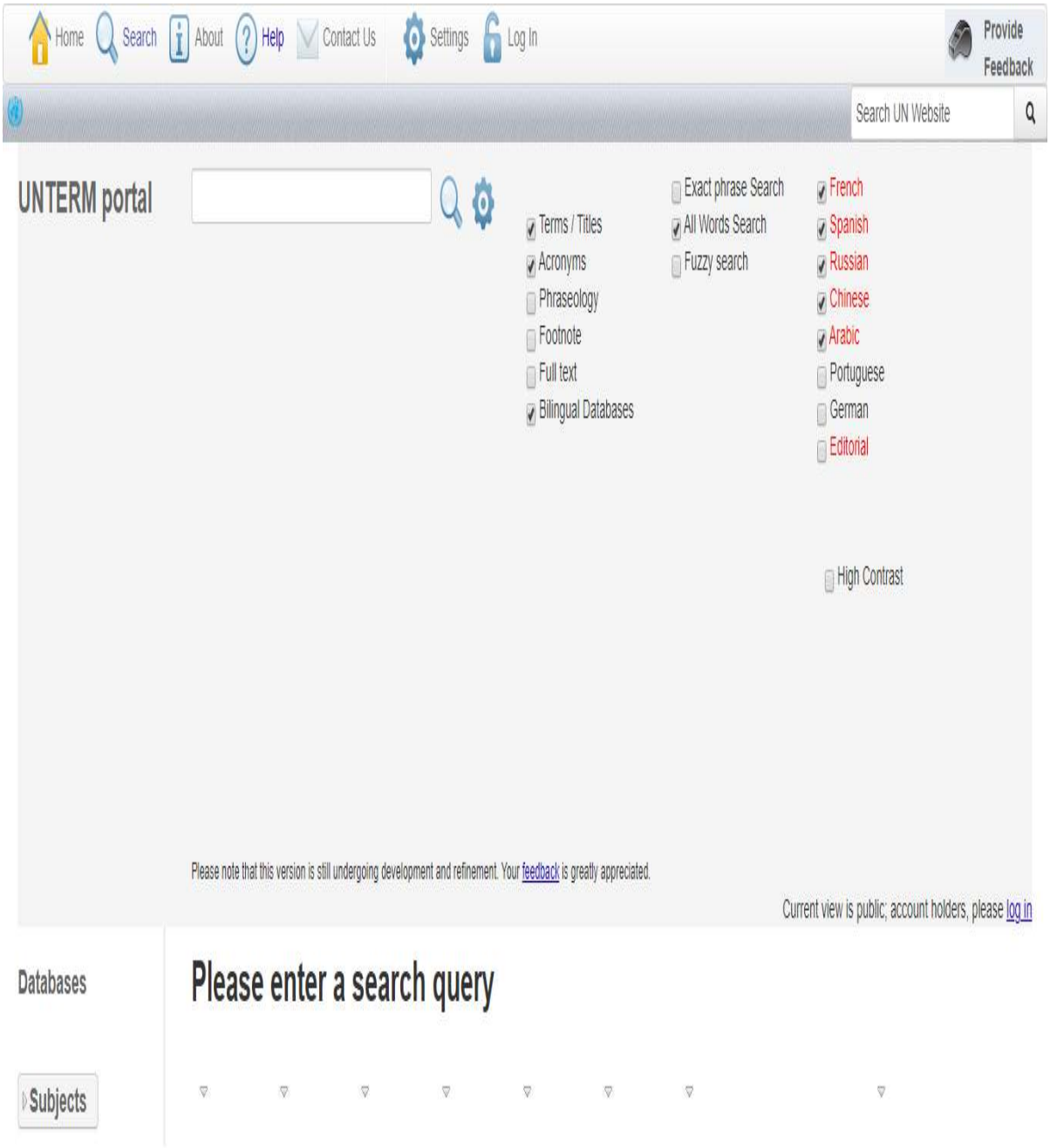

(UNTERM, n. d.)

ملحق 7: إجراءات الترجمة عند نيومارك

لا يمكن القول بوجود تطابق بين لغتين مهما كان الأمر، لذلك يلجأ المترجم إلى الاستعانة بإجراءات الترجمة المختلفة لكي تساعده في تحقيق هذا التطابق المنشود، وتذليل الصعوبات التي قد تواجهه أثناء الترجمة. إنّ إجراءات الترجمة ببساطة هي طرق يلجأ إليها المترجمون عندما يقومون بصياغة مكافئات بغرض نقل عناصر المعنى من النص الأصلي إلى نص الترجمة، والتي من بينها وقع اختيارنا على إجراءات نيومار التي عددناها فيما سيأتي. تجدر الإشارة إلى أن معظم المعلومات الواردة في هذا الجزء تم استخراجها من كتاب الترجمة الخاص بنيومار "Approaches to Translation " (1981).

1- إعادة الصياغة (Paraphrasing): وهو ما يطلق عليه البعض الآخر **المكافئ الوصفي Descriptive Equivalent**، ويشير إلى عملية وصف عناصر اللغة المنقول منها في اللغة المنقول إليها بشكل مسهب، على عكس المكافئ الوصفي الذي لا يكون بشكل مختصر بعض الشيء. ويعتبر هذا الإجراء آخر حل يلجأ إليه المترجم عندما لا يتوفر لديه نظير معجمي وثقافي في اللغة المنقول إليها، ويتم اللجوء إليه أيضا بهدف التوسعة والشرح، لكن لهذا الإجراء بعض العيوب أبرزها أن الوصف يكون طويلا جدًا، ويزيد من حجم نص الترجمة.

2- المكافئ الثقافي (Cultural Equivalent): أو ما يعرف أيضا عند البعض الآخر بـ**التكييف "Adaptation"**. هي ترجمة تقريبية أين يتم فيها استبدال كلمة ثقافية ما في النص الأصلي بأخرى في نص الترجمة، وهذا بهدف تلبية توقعات الجمهور المستهدف بالدرجة الأولى. ويتم اللجوء إلى هذا الإجراء عندما يصعب فهم المواقف التواصلية في ثقافة اللغة المنقول إليها، أو عند غياب المقابل الثقافي فيها، لذلك يتوجب خلق موقف مكافئ لسد هذه الفجوة الثقافية، فعلى سبيل المثال ترجمة العبارة الإنجليزية **for God's sake** التي تستعمل كصيغة تعجب للتعبير عن الغضب أو التفاجؤ إلى **بحق السماء** لجمهور ذو ثقافة إسلامية هي ترجمة غير موفقة ولا تتماشى مع ثقافة القارئ الهدف، لذلك يفضل ترجمتها بـ**حق الله** من خلال استبدال كلمة **السماء** بـ**الله** للتعبير عن الخالق على عكس الثقافة المسيحية التي تستعمل كلمة السماء للإشارة إليه.

3- المكافئ الوظيفي (Functional Equivalent): يهدف التكافؤ الوظيفي إلى خلق علاقة متجانسة بين القيم التواصلية للنص الأصل ونص الترجمة، وهذا من خلال استخدام مراجع في ثقافة اللغة المنقول إليها تكون وظيفتها مشابهة لتلك الموجودة في اللغة المنقول منها. ويكون التركيز فيه على إحداث نفس الأثر على القارئ الهدف كالذي يحدثه النص الأصلي لدى قرائه، فاهتمام المترجم هنا ليس منصبا على نقل شكل النص الأصلي بحذافيره، بل على إحداث نفس استجابة قارئ النص الأصلي لدى القارئ الهدف. ويقصد به في مجال الترجمة السياسية على وجه التحديد، أن يقوم المترجم بترجمة مصطلح سياسي في اللغة المنقول منها بما يكافئه وظيفيا من مصطلح سياسي في اللغة المنقول إليها. ويعتبره نيومار الإجراء الأكثر دقة لترجمة الكلمات الثقافية، ويشير أيضا إلى أنه يمكن أن يكون في بعض الحالات ترجمة كلمة ثقافية في اللغة المنقول منها بكلمة غير ثقافية في نص الترجمة.

4- النحت (Loan-translation / Through-translation): يعتبر هذا الإجراء نوع من الاقتراض، وهو الترجمة الحرفية للكلمات الشائعة الاستعمال، والمتلازمات اللفظية، وأسماء المنظمات بشكل خاص. ويعتبر هذا الإجراء مناسبا في حال ما إذا كان متلقي الترجمة لا يعرف شيئا عن لغة النص الأصلي، أو عندما يرغب المترجم في الحفاظ على صورة المصطلح الأصلية، أو في حالة عدم إمكانية ترجمة المصطلح بأي طريقة أخرى، مثال هذا العبارة "**United Nations**" التي تترجم إلى **الأمم المتحدة.** وبحسب نيومار هو إجراء مناسب كثيرا لترجمة

المصطلحات المؤسساتية الدولية وأسماء المؤسسات المهمة مثل **Committee of Disarmament and International Security** التي تترجم بـ**لجنة نزع السلاح والأمن الدولي**.

5- التحويل / النسخ (Transcription): يعرف هذا الإجراء في اللغة الإنجليزية بتسميات أخرى منها (**Borrowing/Transference/Transliteration/Adoption/Transfer**)، ويعرف في اللغة العربية أيضا بـ**الرسم اللفظي**، وهي عملية نقل كلمة من اللغة المنقول منها إلى اللغة المنقول إليها عن طريق نسخها بنفس نطقها في لغتها الأصلية بحروف اللغة المنقولة إليها، وهذا إما لقصور في اللغة المنقول إليها كونها لا تحتوي على مرادفات معجمية مطابقة، أو لأسباب أسلوبية أو بلاغية للحفاظ على الحمولة الدلالية والثقافية للمصطلح، أو عندما تكون الترجمة مستحيلة، مثل المصطلح **جهاد** الذي تم اقتراضه في اللغة الإنجليزية إلى **Jihad** الذي لا يوجد له مكافئ في اللغة الإنجليزية لتشبعه بشحنات دينية وثقافية إسلامية وعربية، وفي هذه الحالة تصبح الكلمات المترجمة كلمات مقترضة. ويعتبر النسخ من تقنيات الترجمة المباشرة التي تنصب أساساً على نقل المصطلحات الأعجمية إلى اللغة العربية وهدفها في اللغة العربية هو التعريب. ويلجأ إليه المترجم عند استنفاد كل الأساليب الأخرى لنقل هذه المصطلحات، وعند غياب مكافئ جاهز لها في اللغة العربية، وتعتبر أسماء الأعلام، ومعظم أسماء البلدان، والعناوين، والشوارع، والجرائد والمجلات، وأسماء المؤسسات الوطنية والخاصة، والأعمال الفنية، والعلامات التجارية بصورة عامة من أكثر الكلمات التي يتم ترجمتها بهذه التقنية. ويُستحسن أن تتم ترجمة المصطلح أيضا إلى جانب نقله حرفيا من خلال إجراء إعادة الصياغة بين قوسين، أو في الهامش حتى يتم نقل جميع معاني المصطلح بشكل كلي.

6- التوطين / التطبيع (Naturalisation): ويكون هذا الإجراء عن طريق تكييف نطق ومورفولوجيا (شكل) كلمات اللغة المنقول منها إلى اللغة المنقول إليها من أجل تقليل الغرابة في النص الترجمة، أو كما يشير إليه نيومار بعملية **أنجلزة (anglicizing)** الأسماء الأجنبية، مثل الاسم **Aristotle** الذي هو **أفلاطون** باللغة العربية، و مصطلحات **الديمقراطية** و**الصهيونية**.

7- الإضافة (Addition): ويكون هذا الإجراء من خلال إضافة كلمات أو عبارات أو حتى جمل إلى نص الترجمة ليست مذكورة في النص الأصلي بهدف إعادة التعبير عن فكرة أو تعزيز معنى كلمة، لأن مقابلها في اللغة المنقول إليها لن يوفي المعنى بشكل دقيق. كما يستخدم هذا الإجراء لتقديم معلومات إضافية حول الكلمات ذات البعد الثقافي أو الكلمات التقنية المتخصصة. ويلجأ المترجم إلى هذه التقنية عند غياب مقابلات في اللغة المنقول إليها عن طريق إضافة شرح للمعنى المضمر للمصطلح.

8- الحذف (Omission): يكون هذا الإجراء بحذف واستبعاد كلمات، أو عبارات، أو جمل كاملة من الترجمة. وهي عكس تقنية الإضافة، أين يقوم المترجم في هذه التقنية بتجاوز المستوى السطحي للنص الأصلي بحذف بعض الكلمات التي لا يؤدي حذفها إلى أي خسارة في المعلومات وتغيير للمعنى. ويتم اللجوء إلى هذا الإجراء أيضا لصعوبة التعامل مع التباين الثقافي واللغوي الموجود بين اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها، كعدم وجود نظير لما تم حذفه في اللغة المنقول إليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يغلب استعمال هذا الإجراء كثيرا عند الترجمة من العربية إلى الإنجليزية، بالتحديد عند ترجمة عناصر ذات خصوصية ثقافية خاصة بالثقافة العربية لا توجد لها مكافئات في الثقافة الإنجليزية الغربية، وما أكثرها.

9- التعويض (Compensation): يعمل هذا الإجراء ببساطة على تعويض فقدان أثر موجود في النص الأصلي عن طريق إعادة خلق أثر مماثل في نص الترجمة. حيث يتم في هذا الإجراء التعويض عن فقدان معنى التأثير

الصوتي، أو الإستعارة، أو التأثير البراغماتي في جزء واحد من الجملة في جزء آخر، أو في جملة متصلة وهذا عند غياب المكافئ في اللغة المنقول إليها بسبب حمولة المصطلحات الدلالية والثقافية.

10- الترجمة الدلالية (Semantic Translation): أو ما يطلق عليها أيضا بـ**الترجمة الشفافة**. هو إجراء يقوم فيه المترجم بنقل كلمة من اللغة المنقول منها إلى اللغة المنقول إليها دون التقيد بالترجمة الحرفية مراعيا بذلك المعنى والمضمون والقيمة الجمالية والفنية لكل من النص الأصلي ونص الترجمة.

11- الترجمة المعروفة (Recognized Translation): في حالة وجود عدة ترجمات لكلمة ما، فعلى المترجم اللجوء إلى أول مكافئ لها وأكثرها شيوعا وتقبلا لدى القراء، مثل ترجمة كلمة **technology** إلى اللغة العربية بـ**تكنولوجيا** بدل **تقنية** أو **تقانة**، وفي حالة عدم اقتناع المترجم بصلاحية هذه المكافئات، فما عليه إلا أن يشير إليها في الحواشي، وبعد ذلك يستعمل المكافئات التي يفضلها.

12- الترادف المعجمي (Lexical Synonymy): في هذا الإجراء يكون اختلاف بسيط في المعنى بين المصطلح الأصلي وترجمته، ويتم اللجوء إليه في حال غياب مكافئ دقيق في اللغة المنقول إليها، فيتم ترجمة المصطلح بمكافئ مواز أو قريب في المعنى، أو عندما تكون الترجمة الحرفية غير ممكنة، وعندما يكون المصطلح غير مهم جدا في النص، على سبيل المثال ترجمة الصفة الإنجليزية **Senile** بـ**طاعن في السن** على الرغم من أن المقابل الدقيق هو الصفة **خَرِفْ**.

13- Couplet: وهو إمكانية الجمع بين إجراءين أو أكثر من الإجراءات المذكورة أعلاه للتعامل مع مشكلة واحدة وللوصول إلى ترجمة أكثر دقة. يعتبر الاستخدام الأكثر شيوعًا لهذا الإجراء هو لترجمة الكلمات الثقافية، حيث يتم الجمع بين النسخ مع المكافئ الوصفي أو المكافئ الثقافي بين قوسين، مثل مصطلح **Knesset** الذي ينسخ إلى **الكنيست**، وتترجم بعد ذلك بمكافئ وصفي بين قوسين إلى **البرلمان الإسرائيلي**.

14- Translation Triplets: يكون هذا الإجراء من خلال الجمع بين ثلاث إجراءات لترجمة مصطلح أو عبارة واحدة. ويتم اللجوء إليه لترجمة بعض المصطلحات السياسية العصية على الفهم التي قد يتطلب نقلها من لغة إلى أخرى نسخها وترجمتها ترجمة حرفية وترجمتها كذلك بمكافئ وظيفي.

15- الهوامش (Notes) وهي معلومات إضافية في الترجمة تكون على شكل حواشي footnotes أو تعليقات ختامية endnotes أو مسارد glossaries في معظم الأحيان. يهدف المترجم من وراء هذا الإجراء إلى زيادة معلومات يراها ضرورية للقارئ في سبيل فهم النص. كما أنها يمكن أن تساعد قارئ نص الترجمة على إصدار حكم أفضل على محتويات النص الأصلي وأبعاده الثقافية.

16- الإبدال (Transposition): يقوم هذا الإجراء على استبدال الفئات النحوية، أو بما معناه استبدال جزء من الخطاب في اللغة المنقول منها بجزء آخر في اللغة المنقول إليها دون المساس بمعناه، كأن يترجم الفعل إلى اسم مثلا، على سبيل المثال ترجمة الفعل **download** بالاسم **تحميل**.

17- التحوير (Modulation): هو ما يطلق عليه أيضا بالتطويع عند فيني وداربلني (1976)، وعلى عكس الإبدال الذي يمس شكل اللغة فقط، فإن التحوير يمس كلا من الشكل والمعنى بسبب الاختلاف في وجهات النظر في الأساس

بين المترجم وكاتب النص الأصلي في طريقة التعبير عن الأفكار والأشياء، بحيث يقوم المترجم في هذا الإجراء بإعادة التعبير عن رسالة النص الأصلي في نص اللغة المنقول إليها مع مراعاة قواعدها، مثل ترجمة النفي بالإيجاب في الجملة الإنجليزية It is not hard to explain التي تترجم حرفيا بـ**ليس من الصعب شرح**، ولكن تترجم عن طريق إجراء التحوير بـ**من السهل عرض** وهذا من خلال استبدال النفي بالإثبات، لكن بشرط المحافظة على نفس الوظيفة التواصلية للجملة.

18- التوسعة (Expansion): هو إجراء يشبه إجراءات إعادة الصياغة والإضافة والإبدال من حيث المبدأ العام المتمثل في تغيير البنية النحوية والتركيبية للغة المنقول منها، لكن هذا الإجراء يكون متمحورا بالأساس على الجانب النحوي فقط من خلال التوسعة في الترجمة باستخدام كلمات أكثر في اللغة المنقول إليها لإعادة التعبير عن فكرة ما، أو تعزيز معنى كلمة ما بسبب غياب مكافئ دقيق لها، وبذلك توسيع وتغيير البنية النحوية للكلمة أو العبارة، مثل المصدر **تذوق** الذي يترجم عن طريق التوسيع في التركيبة النحوية للعبارة بـ**have the taste of**.

19- التقليص (Contraction): هو عكس التوسعة، ويشبه إجراء الحذف إلى حد كبير، مثل ترجمة **العلوم الإنسانية** بـ **Humanities**.

20- إعادة الترتيب / التجويد (Rearrangement / improvements): يتم اللجوء إلى هذا الإجراء عند وجود أخطاء في اللغة المنقول منها، أو عندما تحتوي على لغة غير مفهومة، أو أخطاء مطبعية، أو لهجة ولغة تتفرد بها جماعات خاصة، ويتم اللجوء إليه بهدف تصحيح هذه العيوب الموجودة في اللغة المنقول منها، أو عندما يكون نص اللغة المصدر يحتوي على حقائق ومعلومات تتطلب نقلها بعناية.

21- الترجمة الحرفية (Literal Translation): هي ما يطلق عليها نيومار أيضا بتسمية **one-to-one translation**، وهي ببساطة إعطاء مكافئات مباشرة ودقيقة للكلمات والمصطلحات في اللغة المنقول إليها، مثل ترجمة الكلمة **court** بـ**محكمة.**

ملحق 8: قرار مجلس الأمن S/RES/1368(2001) باللغتين الإنجليزية والعربية

United Nations S/RES/1368 (2001)

Security Council

Distr.: General

12 September 2001

Resolution 1368 (2001)

Adopted by the Security Council at its 4370th meeting, on 12 September 2001

The Security Council,

Reaffirming the principles and purposes of the Charter of the United Nations,

Determined to combat by all means threats to international peace and security caused by terrorist acts,

Recognizing the inherent right of individual or collective self-defence in accordance with the Charter,

1. *Unequivocally condemns* in the strongest terms the horrifying terrorist attacks which took place on 11 September 2001 in New York, Washington, D.C. and Pennsylvania and *regards* such acts, like any act of international terrorism, as a threat to international peace and security;

2. *Expresses* its deepest sympathy and condolences to the victims and their families and to the people and Government of the United States of America;

3. *Calls* on all States to work together urgently to bring to justice the perpetrators, organizers and sponsors of these terrorist attacks and *stresses* that those responsible for aiding, supporting or harbouring the perpetrators, organizers and sponsors of these acts will be held accountable;

4. *Calls also* on the international community to redouble their efforts to prevent and suppress terrorist acts including by increased cooperation and full implementation of the relevant international anti-terrorist conventions and Security Council resolutions, in particular resolution 1269 (1999) of 19 October 1999;

5. *Expresses* its readiness to take all necessary steps to respond to the terrorist attacks of 11 September 2001, and to combat all forms of terrorism, in accordance with its responsibilities under the Charter of the United Nations;

6. *Decides* to remain seized of the matter.

01-53382 (E)

الأمم المتحدة

S/RES/1368 (2001)

مجلس الأمن

Distr.: General
12 September 2001

القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٧٠، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

وإذ عقد العزم على أن يكافح بكل الوسائل التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية،

وإذ يسلم بالحق الأصيل الفردي أو الجماعي للدفاع عن النفس وفقا للميثاق،

١ - يدين بصورة قاطعة وبأقوى العبارات الهجمات الإرهابية المروِّعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، ويعتبر هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن الدوليين، شأنها شأن أي عمل إرهابي دولي؛

٢ - يعرب عن تعاطفه العميق وبالغ تعازيه للضحايا وأسرهم ولشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية؛

٣ - يدعو جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة، ويشدد على أن أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ورعاتها سيتحملون مسؤوليتها؛

٤ - يهيب بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ التام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ١٢٦٩ (١٩٩٩) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛

٥ - يعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛

٦ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

120901 120901 01-53380 (A)
0153380

ملحق 9: قرار الجمعية العامة A/RES/72/284 باللغتين الإنجليزية والعربية

United Nations A/RES/72/284

General Assembly

Distr.: General
2 July 2018

Seventy-second session
Agenda item 118

Resolution adopted by the General Assembly on 26 June 2018

[*without reference to a Main Committee (A/72/L.62)*]

72/284. The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy Review

The General Assembly,

Reaffirming the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy, contained in its resolution 60/288 of 8 September 2006, and recalling its resolution 68/276 of 13 June 2014, which called for, inter alia, an examination of the report of the Secretary-General on the progress made in the implementation of the Strategy and of the implementation of the Strategy by Member States and for consideration to be given to updating the Strategy to respond to changes,

Recalling the pivotal role of the General Assembly in following up the implementation and the updating of the Strategy,

Recalling also its resolution 71/291 of 15 June 2017, in which it decided to establish the Office of Counter-Terrorism, and underscoring the competencies and functions of the Office as set out in the report of the Secretary-General on the capability of the United Nations system to assist Member States in implementing the Strategy[1] and endorsed in resolution 71/291, including providing leadership on the General Assembly counter-terrorism mandates entrusted to the Secretary-General, enhancing coordination and coherence across the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities) to ensure the balanced implementation of the four pillars of the Strategy, strengthening the delivery of United Nations counter-terrorism capacity-building assistance to Member States, improving visibility, advocacy and resource mobilization for United Nations counter-terrorism efforts, and ensuring that due priority is given to counter-terrorism across the United Nations system and that the important work on preventing violent extremism as and when conducive to terrorism is firmly rooted in the Strategy,

Recalling further its resolution 66/10 of 18 November 2011, recognizing the important work carried out by the United Nations Counter-Terrorism Centre, established within the Office of Counter-Terrorism, and its role in building the

[1] A/71/858.

18-10508 (E) 060718

Please recycle

capacity of Member States to counter and respond to terrorism, noting with appreciation its continued contribution to strengthening United Nations counter-terrorism efforts, and encouraging Member States to provide resources and voluntary contributions to the Centre in this regard,

Renewing its unwavering commitment to strengthening international cooperation to prevent and combat terrorism in all its forms and manifestations, and reaffirming that any acts of terrorism are criminal and unjustifiable, regardless of their motivation, wherever, whenever and by whomsoever committed,

Reaffirming that terrorism and violent extremism as and when conducive to terrorism cannot and should not be associated with any religion, nationality, civilization or ethnic group,

Recalling the Declaration and Programme of Action on a Culture of Peace,[2]

Noting with appreciation the continued contribution of United Nations entities and the subsidiary bodies of the Security Council to the work of the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities),

Reaffirming its respect for the sovereignty, territorial integrity, independence and unity of all States in accordance with the purposes and principles of the Charter of the United Nations,

Recognizing that international cooperation and any measures taken by Member States to prevent and combat terrorism, as well as to prevent violent extremism as and when conducive to terrorism, must fully comply with their obligations under international law, including the Charter, in particular the purposes and principles thereof, and relevant international conventions and protocols, in particular human rights law, refugee law and international humanitarian law,

Convinced that the General Assembly is the competent organ, with universal membership, to address the issue of international terrorism,

Mindful of the need to enhance the role of the United Nations and the specialized agencies, within their mandates, in the implementation of the Strategy,

Reaffirming that the acts, methods and practices of terrorism in all its forms and manifestations are activities aimed at the destruction of human rights, fundamental freedoms and democracy, at threatening territorial integrity and the security of States and at destabilizing legitimately constituted Governments, and that the international community should take the steps necessary to enhance cooperation to prevent and combat terrorism in a decisive, unified, coordinated, inclusive and transparent manner,

Reiterating the obligation of Member States to prevent and suppress the financing of terrorist acts and to criminalize the wilful provision or collection, by any means, directly or indirectly, of funds by their nationals or in their territories, with the intention that the funds be used, or with the knowledge that they are to be used, in order to carry out terrorist acts,

Recognizing the importance of preventing, combating and eradicating the illicit use of small arms and light weapons by terrorists,

Expressing concern that terrorist attacks on critical infrastructure could significantly disrupt the functioning of government and the private sector alike and cause knock-on effects beyond the infrastructure sector, and therefore underlining the growing importance of protecting critical infrastructure from terrorist attacks and of fostering comprehensive preparedness for such attacks, including through public-private partnership, as appropriate,

[2] Resolutions 53/243 A and B.

Recognizing the role of the partnerships of regional and subregional organizations with the United Nations in combating terrorism, and encouraging the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), in accordance with its mandate, to closely cooperate and coordinate with regional and subregional organizations in their efforts to combat terrorism,

Alarmed by the acts of intolerance, violent extremism conducive to terrorism, violence, including sectarian violence, and terrorism in various parts of the world, which claim innocent lives, cause destruction and displace people, and rejecting the use of violence, regardless of motivation,

Expressing grave concern over the continued acute and growing threat posed by foreign terrorist fighters, namely, individuals who travel to a State other than their States of residence or nationality for the purpose of the perpetration, planning or preparation of, or participation in, terrorist acts or providing or receiving terrorist training, including in connection with armed conflict, as well as individuals returning or relocating, particularly from conflict zones, to their countries of origin or nationality or to third countries, emphasizing the need for States to address this issue, including through the implementation of their international obligations, and underlining the importance of United Nations capacity-building and facilitation of capacity-building, in accordance with existing mandates, to assist States, including those in the most affected regions, upon their request,

Underlining the importance of strengthening international cooperation to address the threat posed by foreign terrorist fighters, including on information-sharing, border security, investigations, judicial processes, extradition, improving prevention and addressing conditions conducive to the spread of terrorism, preventing and countering incitement to commit terrorist acts, preventing radicalization to terrorism and recruitment of foreign terrorist fighters, disrupting and preventing financial support to foreign terrorist fighters, developing and implementing risk assessments on returning and relocating foreign terrorist fighters and their families, and prosecution, rehabilitation and reintegration efforts, consistent with applicable international law,

Expressing concern that terrorists may benefit from transnational organized crime in some regions, including from the trafficking of arms, persons, drugs and cultural property and from the illicit trade in natural resources, including oil, and in oil products, modular refineries and related material, gold and other precious metals and stones, minerals, charcoal and wildlife, as well as from kidnapping for ransom and other crimes, including extortion, money-laundering and bank robbery, and condemning the destruction of cultural heritage perpetrated by terrorist groups in some countries,

Strongly condemning the systematic recruitment and use of children to perpetrate terrorist attacks, as well as the violations and abuses committed by terrorist groups against children, including killing and maiming, abduction and rape and other forms of sexual violence, and noting that such violations and abuses may amount to war crimes or crimes against humanity,

Expressing deep concern that acts of sexual and gender-based violence are known to be part of the strategic objectives and ideology of certain terrorist groups and are used as a tactic of terrorism and as an instrument to increase their power by supporting financing and recruitment and through the destruction of communities,

Expressing deep concern also about the connections, in some cases, between some forms of transnational organized crime and terrorism, and emphasizing the need to enhance cooperation at the national, subregional, regional and international levels in order to strengthen responses to this evolving challenge,

Recognizing the commitment of all religions to peace, and determined to condemn acts of violent extremism conducive to terrorism and incitement to commit terrorist acts that spread hate and threaten lives,

Taking note of the report of the Special Rapporteur of the Human Rights Council on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism,[3] including the conclusions and recommendations contained therein,

Encouraging Member States to work together to ensure that terrorists do not find safe haven online, while promoting an open, interoperable, reliable and secure Internet that fosters efficiency, innovation, communication and economic prosperity, and while respecting international law, including human rights law,

Recognizing the role that victims of terrorism in all its forms and manifestations can play, including in countering the appeal of terrorism, and emphasizing the need to promote international solidarity in support of victims of terrorism and to ensure that victims of terrorism are treated with dignity and respect,

Recalling, in this regard, its proclamation of 21 August as the International Day of Remembrance of and Tribute to the Victims of Terrorism, in order to honour and support the victims and survivors of terrorism and to promote and protect the full enjoyment of their human rights and fundamental freedoms,

Affirming the importance of education as a tool to help to prevent terrorism and violent extremism conducive to terrorism, and welcoming the engagement of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization with Member States to implement strategies to prevent violent extremism conducive to terrorism through education,

Noting the important contribution of women to the implementation of the Strategy, and encouraging Member States, United Nations entities and international, regional and subregional organizations to ensure the participation and leadership of women in efforts to prevent violent extremism and counter terrorism,

Noting also the important and positive contribution of youth in efforts to counter terrorism and prevent violent extremism conducive to terrorism, as well as for the promotion of peace and security, and in this regard expressing concern about the danger of recruitment and radicalization to terrorism, including in prisons,

Stressing the importance of the development and maintenance of effective, fair, humane, transparent and accountable criminal justice systems, taking into account, inter alia, the rights and needs of children, in accordance with applicable international law, as a fundamental basis of any strategy to counter terrorism, calling for Member States' continued efforts to combat terrorism through national legislation and establish such justice systems, and stressing the need for training of professionals in the criminal justice systems of Member States, upon their request, including through bilateral and multilateral programmes and experience-sharing with a view to developing a common understanding of threats and providing an effective response,

Recognizing that achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development,[4] which comprises universal goals and targets that involve the entire world, developed and developing countries alike, can contribute to the implementation of the Strategy, and recognizing also the importance of regional development frameworks in this regard, such as the African Union Agenda 2063,

[3] A/HRC/37/52.

[4] Resolution 70/1.

Stressing that a national criminal justice system based on respect for human rights and the rule of law, due process and fair trial guarantees is one of the best means for effectively countering terrorism and ensuring accountability,

Reaffirming the determination of Member States to continue to do all that they can to resolve conflict, end foreign occupation, confront oppression, eradicate poverty, promote sustained economic growth, sustainable development, global prosperity, good governance, human rights for all and the rule of law, improve intercultural understanding and ensure respect for all religions, religious values, beliefs and cultures,

Reaffirming also the commitment of Member States to take measures aimed at addressing the conditions conducive to the spread of terrorism, including but not limited to prolonged unresolved conflicts, dehumanization of victims of terrorism in all its forms and manifestations, lack of the rule of law and violations of human rights, ethnic, national and religious discrimination, political exclusion, socioeconomic marginalization and lack of good governance, while recognizing that none of these conditions can excuse or justify acts of terrorism,

Noting the importance of continuing to strive towards achieving a world free of terrorism,

1. *Reiterates its strong and unequivocal condemnation* of terrorism in all its forms and manifestations, committed by whomever, wherever and for whatever purposes;

2. *Reaffirms* the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy[5] and its four pillars, which constitute an ongoing effort, and calls upon Member States, the United Nations and other appropriate international, regional and subregional organizations to step up their efforts to implement the Strategy in an integrated and balanced manner and in all its aspects;

3. *Stresses* the importance of keeping the Strategy relevant and contemporary in the light of emerging new threats and evolving trends of international terrorism;

4. *Affirms* the importance of the integrated and balanced implementation of all pillars of the Strategy, recognizing the need to redouble efforts for even attention to be paid to and the even implementation of all the pillars of the Strategy;

5. *Recognizes* the principal responsibility of Member States to implement the Strategy, while encouraging the further elaboration and development of national, subregional and regional plans, as appropriate, to support the implementation of the Strategy;

6. *Recalls* the establishment of the Office of Counter-Terrorism in its resolution 71/291;

7. *Calls upon* States that have not done so to consider becoming parties in a timely manner to the existing international conventions and protocols against terrorism, and upon all States to make every effort to conclude a comprehensive convention on international terrorism, and recalls the commitments of Member States with regard to the implementation of General Assembly and Security Council resolutions relating to international terrorism;

8. *Recalls* all the resolutions of the General Assembly on measures to eliminate international terrorism and the relevant resolutions of the Assembly on the protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism and all resolutions of the Security Council relating to international terrorism, and calls

[5] Resolution 60/288.

upon Member States to cooperate fully with the relevant bodies of the United Nations in the fulfilment of their tasks, recognizing that many States continue to require assistance in implementing these resolutions;

9. *Stresses* the significance of a sustained and comprehensive approach, including through stronger efforts, where necessary, to address conditions conducive to the spread of terrorism, bearing in mind that terrorism will not be defeated by military force, law enforcement measures and intelligence operations alone;

10. *Also stresses* that, when counter-terrorism efforts neglect the rule of law at the national and international levels and violate international law, including the Charter of the United Nations, international humanitarian law and refugee law, human rights and fundamental freedoms, they not only betray the values that they seek to uphold, but they may also further fuel violent extremism that can be conducive to terrorism;

11. *Encourages* Member States to engage with relevant local communities and non-governmental actors, where appropriate, in developing tailored strategies to counter the violent extremist narrative that can incite recruitment to terrorist groups and the commission of terrorist acts and to address the conditions conducive to the spread of violent extremism as and when conducive to terrorism;

12. *Encourages* Member States, United Nations entities, regional and subregional organizations and relevant actors to consider instituting mechanisms to involve youth in the promotion of a culture of peace, tolerance and intercultural and interreligious dialogue and develop, as appropriate, an understanding of respect for human dignity, pluralism and diversity, including, as appropriate, through education programmes, that could discourage their participation in acts of terrorism, violent extremism conducive to terrorism, violence, xenophobia and all forms of discrimination, also encourages Member States to empower youth through the promotion of media and information literacy by including youth in decision-making processes and considering practical ways to include youth in the development of relevant programmes and initiatives aimed at preventing violent extremism conducive to terrorism, and urges Member States to take effective measures, in conformity with international law, to protect young people affected or exploited by terrorism or violent extremism conducive to terrorism;

13. *Deeply deplores* the suffering caused by terrorism to the victims of terrorism in all its forms and manifestations and to their families, expresses its profound solidarity with them, and encourages Member States to provide them with proper support and assistance while taking into account, inter alia, when appropriate, considerations regarding remembrance, dignity, respect, justice and truth, in accordance with international law;

14. *Acknowledges* the importance of building the resilience of victims and their families as an integral part of a counter-terrorism strategy, and encourages Member States to include this aspect in their national counter-terrorism strategies, including by providing victims and their families with proper support and assistance immediately after an attack and in the long term and sharing on a voluntary basis best practices and lessons learned related to the protection of victims of terrorism, including regarding the provision of legal, medical, psychosocial or financial support;

15. *Emphasizes* that tolerance, pluralism, respect for diversity, dialogue among civilizations and the enhancement of interreligious and intercultural understanding and respect among peoples, including at the national, regional and global levels, while avoiding the escalation of hatred, are among the most important elements in promoting cooperation, in combating terrorism and in countering violent extremism as and when conducive to terrorism, and welcomes the various initiatives to this end;

16. *Urges* all Member States and the United Nations to unite against violent extremism as and when conducive to terrorism, encourages the efforts of leaders to discuss within their communities the drivers of violent extremism conducive to terrorism and to evolve strategies to address them, and underlines that States, regional organizations, non-governmental organizations, religious bodies and the media have an important role to play in promoting tolerance and facilitating understanding, inclusive dialogue and respect for religious and cultural diversity and human rights;

17. *Recognizes* the difficulties faced by the international community in addressing the conditions conducive to the spread of terrorism and violent extremism, which can be conducive to terrorism, and urges Member States and the United Nations system to take measures, pursuant to international law and while ensuring national ownership, to address all drivers of violent extremism conducive to terrorism, both internal and external, in a balanced manner;

18. *Also recognizes* the importance of preventing violent extremism as and when conducive to terrorism and in this regard recalls its resolution 70/254 of 12 February 2016, in which it welcomed the initiative by the Secretary-General and took note of his Plan of Action to Prevent Violent Extremism,[6] recommends that Member States consider the implementation of relevant recommendations of the Plan of Action, as applicable to the national context, encourages United Nations entities, in line with their mandates, to implement relevant recommendations of the Plan of Action, including by providing technical assistance to Member States upon their request, and invites Member States and regional and subregional organizations to consider developing national and regional plans of action to prevent violent extremism as and when conducive to terrorism, in accordance with their priorities and taking into account, as appropriate, the Secretary-General's Plan of Action, as well as other relevant documents;

19. *Urges* all States to respect and protect the right to privacy, as set out in article 12 of the Universal Declaration of Human Rights[7] and article 17 of the International Covenant on Civil and Political Rights,[8] including in the context of digital communication, also while countering terrorism, in accordance with international law, in particular international human rights law, and to take measures to ensure that interferences with or restrictions on that right are not arbitrary or unlawful and are subject to effective oversight and to appropriate redress, including through judicial review or other legal means;

20. *Calls upon* States, while countering terrorism and preventing violent extremism conducive to terrorism, to review their procedures, practices and legislation regarding the surveillance of communications, their interception and the collection of personal data, including mass surveillance, interception and collection, with a view to upholding the right to privacy, as set out in article 12 of the Universal Declaration of Human Rights and article 17 of the International Covenant on Civil and Political Rights, by ensuring the full and effective implementation of all their obligations under international human rights law;

21. *Stresses* that it is essential to address the threat posed by narratives used by terrorists and that, in this regard, the international community should consider developing an accurate understanding of how terrorists motivate others to commit terrorist acts or recruit them, and develop the most effective means to counter terrorist propaganda, incitement and recruitment, including through the Internet, in compliance with international law, including international human rights law;

[6] See A/70/674.
[7] Resolution 217 A (III).
[8] See resolution 2200 A (XXI), annex.

22. *Notes* that terrorists may craft distorted narratives that are based on the misinterpretation and misrepresentation of religion to justify violence, which are utilized to recruit supporters and foreign terrorist fighters, mobilize resources and garner support from sympathizers, in particular by exploiting information and communications technologies, including through the Internet and social media, and also notes in this regard the urgent need for the international community to globally counter such activities;

23. *Stresses* that States should consider engaging, where appropriate, with religious authorities and community leaders with relevant expertise, including in crafting and delivering effective counter-narratives and in countering narratives used by terrorists and their supporters, and also stresses that counter-narratives should aim not only to rebut terrorists' messages but also to amplify positive narratives, provide credible alternatives and address issues of concern to vulnerable audiences who are subject to terrorist narratives;

24. *Encourages* civil society, including non-governmental organizations, to engage, as appropriate, in efforts to enhance the implementation of the Strategy, including through interaction with Member States and the United Nations system, and encourages Member States and the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities) to enhance engagement with civil society in accordance with their mandates, as appropriate, and to support its role in the implementation of the Strategy;

25. *Calls upon* all Member States, given the complex global security context today, to highlight the important role of women in countering terrorism and violent extremism as and when conducive to terrorism, and urges Member States and United Nations entities to integrate a gender analysis on the drivers of radicalization of women to terrorism into their relevant programmes, to consider, when appropriate, the impacts of counter-terrorism strategies on women's human rights and women's organizations and to seek greater consultations with women and women's organizations when developing strategies to counter terrorism and violent extremism conducive to terrorism;

26. *Recognizes* the need for Member States to prevent the abuse of non-governmental, non-profit and charitable organizations by and for terrorists, and calls upon non-governmental, non-profit and charitable organizations to prevent and oppose, as appropriate, attempts by terrorists to abuse the status of those organizations, while reaffirming the need to fully respect the rights to freedom of expression and association of individuals in civil society and to freedom of religion or belief of all persons;

27. *Reaffirms* the need for enhanced dialogue and coordination among the counter-terrorism officials, including among law enforcement entities and financial intelligence units, of Member States to promote international, regional and subregional cooperation and wider dissemination of knowledge of the Strategy in order to counter terrorism, and in this regard recalls the role of the United Nations system, in particular the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), in promoting international cooperation and capacity-building as elements of the Strategy;

28. *Calls upon* all Member States, in accordance with their obligations under applicable international law, including the Charter, to deny terrorist groups safe haven, freedom of operations, movement and recruitment and financial, material or political support, which endanger national, regional and international peace and security, and to bring to justice or, where appropriate, extradite, on the basis of the principle of extradite or prosecute, the perpetrators of terrorist acts or any person who

supports, facilitates or participates or attempts to participate in the financing, planning or preparation of terrorist acts;

29. *Urges* Member States to provide full coordination and afford one another the greatest measure of assistance, in accordance with their obligations under international law, in criminal investigations or criminal proceedings relating to the financing or support of terrorist acts, especially with those States where, or against whose citizens, terrorist acts are committed, including obtaining evidence for the proceedings involving terrorist organizations, terrorist entities or foreign terrorist fighters, and recalls that all States must cooperate fully in the fight against terrorism on the basis of mutual legal assistance and the principle of extradite or prosecute, welcoming their efforts to elaborate on the existing extradition and mutual legal assistance mechanisms;

30. *Calls upon* Member States to prevent refugee status from being abused by the perpetrators, organizers or facilitators of terrorist acts, and also calls upon Member States to take appropriate measures to ensure, before granting asylum, that the asylum seeker has not planned, facilitated or participated in the commission of terrorist acts, while reaffirming the importance of protecting refugees and asylum seekers in accordance with States' obligations under international law, in particular international human rights law, refugee law and humanitarian law;

31. *Urges* Member States to ensure no tolerance for terrorism, regardless of the targets or motives, and reaffirms its call to refrain from organizing, instigating, facilitating, participating in, financing, encouraging or tolerating terrorist activities and to take appropriate practical measures to ensure that their respective territories are not used for terrorist installations or training camps or for the preparation or organization of terrorist acts intended to be committed against other States or their citizens;

32. *Expresses concern* over terrorist acts committed by lone terrorists in various parts of the world, acknowledges the specific challenges created by lone terrorists as they are difficult to detect, and recognizes the need to address this issue expeditiously;

33. *Condemns* the failure to take all feasible precautions to protect the civilian population and civilian objects against the effects of attacks when using civilian objects, in particular schools and hospitals, for military purposes such as launching attacks and storing weapons, and strongly condemns the use of civilians to shield military objectives from attacks;

34. *Encourages* Member States to consider better ways to cooperate to exchange information, assist one another, prosecute those who use information and communications technologies for terrorist purposes and implement other appropriate cooperative measures to address such threats;

35. *Expresses concern* at the increasing use, in a globalized society, by terrorists and their supporters, of information and communications technologies, in particular the Internet and other media, and the use of such technologies to commit, incite, recruit for, fund or plan terrorist acts, notes the importance of cooperation among stakeholders in the implementation of the Strategy, including among Member States, international, regional and subregional organizations, the private sector and civil society, to address this issue, while respecting human rights and fundamental freedoms and complying with international law and the purposes and principles of the Charter, and reiterates that such technologies can be powerful tools in countering the spread of terrorism, including by promoting tolerance and dialogue among peoples and peace;

36. *Recalls* Security Council resolutions 2178 (2014) of 24 September 2014 and 2396 (2017) of 21 December 2017, and reaffirms the need to strengthen efforts to address the evolving threat of foreign terrorist fighters;

37. *Calls upon* Member States to strengthen cooperation at the international, regional, subregional and bilateral levels to counter the threat posed by foreign terrorist fighters, including through enhanced operational and timely information-sharing, recalling in this regard that Member States should notify the relevant authorities, in a timely manner, upon travel, departure, arrival or deportation of captured or detained individuals whom they have reasonable grounds to believe are foreign terrorist fighters, pursuant to Security Council resolution 2396 (2017), logistical support, as appropriate, and capacity-building activities, to share and adopt best practices to identify foreign terrorist fighters, to prevent the travel of foreign terrorist fighters from, into or through Member States, to prevent the financing, mobilization, recruitment and organization of foreign terrorist fighters, and to strengthen international and regional cooperation in information-sharing and evidence-gathering, and calls upon law enforcement and criminal justice authorities to better counter the threat of returning and relocating foreign terrorist fighters, to counter violent extremism conducive to terrorism and radicalization to terrorism, to enhance efforts to implement deradicalization programmes and to ensure that any person who participates in the financing, planning, preparation or perpetration of terrorist acts or in the supporting of terrorist acts or in providing funds to terrorists is brought to justice, in compliance with obligations under international law, as well as applicable domestic law;

38. *Calls upon* all States to use applicable international instruments to which they are parties, as appropriate, as a basis for mutual legal assistance and, as appropriate, for extradition in terrorism cases, and encourages States, in the absence of applicable conventions or provisions, to cooperate where possible on the basis of reciprocity or on a case-by-case basis;

39. *Calls upon* all Member States, in accordance with their obligations under international law, to cooperate in efforts to address the threat posed by foreign terrorist fighters, including by preventing the radicalization to terrorism and recruitment of foreign terrorist fighters, preventing the movement of foreign terrorist fighters across their borders, including through enhanced border security and controls on issuance of identity papers and travel documents, disrupting and preventing financial support to foreign terrorist fighters and developing and implementing prosecution, rehabilitation and reintegration strategies, taking into account gender and age dimensions, for returning and relocating foreign terrorist fighters and their families, underscores in this regard the importance of a whole-of-government approach, recognizes the role that civil society organizations can play as they may have relevant knowledge of, access to and engagement with local communities, to be able to confront the challenges of recruitment and radicalization to terrorism, notes that children may be especially vulnerable to radicalization to violence and in need of particular psychosocial support, such as post-trauma counselling, while stressing that children need to be treated in a manner that respects their rights and protects their dignity, in accordance with applicable international law, and in this regard encourages all Member States to develop effective strategies to deal with returnees, including through repatriation, in accordance with relevant international obligations and national law;

40. *Expresses concern* that international networks have been established by terrorist organizations that facilitate the travel of foreign terrorist fighters to conflict zones, and calls upon all Member States to take appropriate measures to dismantle such networks, in accordance with their international obligations;

41. *Also expresses concern* at the increasing flow of international recruits to terrorist organizations, including foreign terrorist fighters, and at the threat that it poses for all Member States, including countries of origin, transit and destination, encourages all Member States to address this threat by enhancing their cooperation and developing relevant measures to prevent and tackle this phenomenon, including information-sharing, border management to detect travel, including through the implementation of obligations on the use of advance passenger information, passenger name record and biometric data, with full respect for human rights and fundamental freedoms, calls upon Member States to make effective use of the databases of the International Criminal Police Organization (INTERPOL), as appropriate, by connecting to law enforcement, border security and customs agencies through their national central bureaux, requests Member States to help to build the capacity of other Member States, upon their request, to address the threat posed by foreign terrorist fighters, notes in this regard that some Member States may require technical assistance and capacity-building support, and encourages the provision of assistance to help to address such gaps, and the consideration of the use of United Nations instruments, such as sanctions regimes, as well as cooperation;

42. *Calls upon* Member States to strengthen efforts to improve the security and protection of particularly vulnerable targets, such as infrastructure and public places, as well as resilience to terrorist attacks, in particular in the area of civil protection, and encourages Member States to consider developing or further improving their strategies for reducing risks to critical infrastructure from terrorist attacks, which should include, inter alia, assessing and raising awareness of the relevant risks, taking preparedness measures, including effective responses to such attacks, as well as promoting better interoperability in security and consequence management and facilitating the effective interaction of all stakeholders involved;

43. *Expresses concern* at the increase, in some regions, in incidents of kidnapping and hostage-taking committed by terrorist groups, for any purpose, including with the aim of raising funds or gaining political concessions, notes that ransoms paid to terrorists are used as one of the sources of funding for their activities, including further kidnappings, calls upon all Member States to prevent terrorists from benefiting from ransom payments and political concessions and to secure the safe release of hostages, in accordance with applicable legal obligations, and encourages Member States to cooperate, as appropriate, during incidents of kidnapping and hostage-taking committed by terrorist groups;

44. *Recognizes* the need to continue to take measures to prevent and suppress the financing of terrorism, in this regard encourages United Nations entities to cooperate with Member States and to continue to provide assistance, upon their request, in particular, to help them to fully implement their respective international obligations to combat the financing of terrorism, and encourages Member States to further build the capacity of their financial oversight and regulatory systems around the world in order to deny terrorists the space to exploit and raise funds, including by cooperating with the private sector through public-private partnerships with financial institutions and by taking into account the assessments thereof by relevant entities such as the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate;

45. *Calls upon* Member States to engage with domestic financial institutions and share information on terrorist financing risks to provide greater context for their work in identifying potential terrorist financing activity through multiple authorities and channels, including law enforcement, intelligence, security services and financial intelligence units, and also calls upon Member States to improve the integration and utilization of financial intelligence to more effectively counter the terrorist financing threats;

46. *Also calls upon* Member States to enhance their efforts in the fight against the financing of terrorism by addressing the anonymity of transactions and by tracing, detecting, sanctioning and effectively dismantling illegal money transmitters and tackling the risks associated with the use of cash, informal remittance systems, prepaid credit and debit cards, cryptoassets and other anonymous means of monetary or financial transactions, as well as to anticipate and address, as appropriate, the risk of new financial instruments being abused for the purpose of terrorist financing;

47. *Recognizes* the importance of sharing information within and between Governments to effectively counter the financing of terrorism, calls upon Member States, in accordance with Security Council resolution 2368 (2017) of 20 July 2017, to continue to exercise vigilance over relevant financial transactions and improve information-sharing capabilities and practices within and between Governments through multiple authorities and channels, including law enforcement, intelligence, security services and financial intelligence units, and also calls upon Member States to improve the integration and utilization of financial intelligence with other types of information available to national Governments in order to more effectively counter the terrorist financing threats posed by Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals, groups, undertakings and entities;

48. *Calls upon* all States to adopt such measures as may be necessary and appropriate, and in accordance with their obligations under international law, to prohibit by law incitement to commit a terrorist act or acts, prevent such conduct and deny safe haven to any persons with respect to whom there is credible and relevant information giving serious reasons for considering that they have been guilty of such conduct;

49. *Calls upon* Member States to collaborate in the pursuit of developing and implementing effective counter-narrative strategies, in accordance with Security Council resolution 2354 (2017) of 24 May 2017, and the comprehensive international framework to counter terrorist narratives,[9] including those relating to foreign terrorist fighters, in a manner compliant with their obligations under international law, including international human rights law, international refugee law and international humanitarian law;

50. *Calls upon* all Member States to support international efforts to prevent terrorists from acquiring weapons of mass destruction and their means of delivery, urges all Member States to take and strengthen national measures, as appropriate, to prevent terrorists from acquiring weapons of mass destruction, their means of delivery and related materials, equipment and technologies related to their manufacture, and encourages cooperation among and between Member States and relevant regional and international organizations for strengthening national capacities in this regard;

51. *Recognizes* that improvised explosive devices are being increasingly used in terrorist activities, takes note of the work of the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities) in this regard, and urges its further attention to the issue of improvised explosive devices in line with the mandates of the entities;

52. *Recalls* relevant United Nations resolutions, and reaffirms that Member States shall eliminate the supply of weapons, including small arms and light weapons, to terrorists, as well as prevent, combat and eradicate the illicit trade in said weapons, including their diversion, to terrorists;

53. *Calls upon* Member States to establish or strengthen national, regional and international partnerships with stakeholders, both public and private, as appropriate, to share information and experience in order to prevent, protect against, mitigate,

[9] S/2017/375, annex.

investigate, respond to and recover from damage from terrorist attacks on critical infrastructure facilities, and emphasizes the need for States able to do so to assist in the delivery of effective and targeted capacity development, training and other necessary resources, and technical assistance, where it is needed, to enable all States to develop appropriate capacity to implement contingency and response plans with regard to attacks on critical infrastructure and soft targets or public places;

54. *Recognizes* that Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh), Al-Qaida and its affiliates continue to pose a widespread challenge in the fight against terrorism, encourages Member States to integrate the Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh) and Al-Qaida sanctions regime, pursuant to Security Council resolutions 1267 (1999) of 15 October 1999, 1989 (2011) of 17 June 2011 and 2253 (2015) of 17 December 2015, into their national and regional counter-terrorism strategies, including by proposing for inclusion on the Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh) and Al-Qaida sanctions list the names of individuals, groups, undertakings and entities, reminds Member States of their obligation to ensure that their nationals and persons in their territory do not make economic resources available to Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals, groups, undertakings and entities, takes note of the significant contribution of the Office of the Ombudsperson, since its establishment, in providing fairness and transparency to the Islamic State in Iraq and the Levant (Da'esh) and Al-Qaida sanctions regime, and stresses the need to continue efforts to ensure that procedures are fair and clear;

55. *Encourages* Member States and international and regional organizations to enhance knowledge of and support initiatives to address, in the design and implementation of global, regional and national counter-terrorism strategies, the linkages between terrorism and transnational organized crime;

56. *Encourages* all relevant international, regional and subregional organizations and forums involved in the fight against terrorism to cooperate with the United Nations system and Member States in supporting the Strategy and to share best practices, and calls for information-sharing, through appropriate channels and arrangements, on individuals and entities implicated in any type of terrorist activities, their tactics and modus operandi, supply of weapons and sources of material or any other form of support, specific crimes related to perpetration, planning or preparation of terrorist acts, narratives used by terrorists to mobilize resources and garner support from sympathizers, including by exploiting information and communications technologies, and on the ongoing international counter-terrorism cooperation, especially among special services, security agencies and law enforcement organizations and criminal justice authorities;

57. *Takes note* of the report of the Secretary-General entitled "Activities of the United Nations system in implementing the United Nations Global Counter-Terrorism Strategy" and the annexes thereto[10] and the efforts deployed by the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), and underlines the importance of providing the resources necessary for the implementation of these projects;

58. *Also takes note* of the measures that Member States and relevant international, regional and subregional organizations have adopted within the framework of the Strategy, as referred to in paragraph 51 of the report of the Secretary-General and considered at the sixth biennial review of the Strategy, on 26 and 27 June 2018, all of which strengthen cooperation to fight terrorism, including through the exchange of best practices;

[10] A/72/840.

59. *Reaffirms* the principal responsibility of Member States to implement the Strategy, while recognizing the need to enhance the important role that the United Nations, including the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), plays, in coordination with other international, regional and subregional organizations, as appropriate, in facilitating and promoting coordination and coherence in the implementation of the Strategy at the national, regional and global levels and in providing assistance, upon request by Member States, especially in the area of capacity-building;

60. *Recognizes* the work done and efforts made by the relevant United Nations bodies and entities and other international, regional and subregional organizations aimed at supporting, recognizing and protecting the rights of victims of terrorism in all its forms and manifestations, and urges them to step up their efforts to provide, upon request, technical assistance for building the capacity of Member States in the development and implementation of programmes of assistance and support for victims of terrorism;

61. *Also recognizes* the continued need to enhance the visibility and effectiveness of United Nations counter-terrorism activities, underlines the importance of enhancing counter-terrorism efforts undertaken by all relevant United Nations agencies and bodies in accordance with their existing mandates, and encourages the Office of Counter-Terrorism to continue its collaboration with those agencies and bodies while also ensuring overall coordination and coherence in the counter-terrorism efforts of the United Nations system, with a view to maximizing synergies, promoting transparency and greater efficiencies and avoiding duplication of their work;

62. *Welcomes* the efforts of the Office of Counter-Terrorism to increase its transparency, accountability and effectiveness in enhancing cooperation within the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), requests the Secretary-General to ensure that the Office is well organized, in order to achieve these objectives and to report on an annual basis on progress in this regard, including on transparency in the selection and funding of projects and their impact, as well as on the efficiency of shared funding arrangements, with a view to enabling a meaningful review of the United Nations counter-terrorism architecture at the seventh biennial review of the Strategy, at the seventy-fourth session of the General Assembly;

63. *Takes note* of the United Nations Global Counter-Terrorism Coordination Compact, a framework between the Secretary-General and the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities) heads, which aims to strengthen a common-action approach to coordination and coherence in the work of the United Nations system to prevent and counter terrorism, and to strengthen support to Member States, at their request and in cooperation with relevant international, regional and subregional organizations, to identify and share best practices and help in capacity-building, in the implementation of the Strategy and relevant Security Council resolutions, while ensuring compliance with international law, including international human rights law and, where applicable, international humanitarian law, and looks forward to the periodic briefings by the Office of Counter-Terrorism to Member States on the activities of the Compact entities;

64. *Recognizes* the role of the regional organizations, structures and strategies in combating terrorism, and encourages those entities to enhance interregional dialogue and cooperation and consider using best practices developed by other regions in their fight against terrorism, as appropriate, taking into account their specific regional and national circumstances;

65. *Encourages* all Member States to collaborate with the United Nations Counter-Terrorism Centre and to contribute to the implementation of its activities within the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), including through the development, funding and implementation of capacity-building projects in order to mobilize a stronger and more systematic response to terrorism at the national, regional and global levels;

66. *Notes with appreciation* the activities undertaken in the area of capacity-building, including in the areas of countering the financing of terrorism, border control, maritime and aviation security, and preventing the flow of foreign terrorist fighters, by United Nations entities, including the United Nations Counter-Terrorism Centre and the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), inter alia, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, the United Nations Office on Drugs and Crime and INTERPOL, in coordination with other relevant international, regional and subregional organizations, to assist Member States, upon their request, in implementing the Strategy, and encourages the Task Force to ensure the focused delivery of capacity-building assistance, including in the framework of the Integrated Assistance for Countering Terrorism Initiative;

67. *Recalls* its resolution 72/194 of 19 December 2017, and notes with appreciation the ongoing work of the United Nations Office on Drugs and Crime to support Member States in their efforts to prevent and counter terrorism in all its forms and manifestations in the crime prevention and criminal justice context;

68. *Calls upon* the United Nations Office on Drugs and Crime, including its Terrorism Prevention Branch, to further enhance, in close consultation with the Counter-Terrorism Committee and its Executive Directorate, its provision of technical assistance, upon request, for building the capacity of Member States to become party to and implement the international conventions and protocols related to counter-terrorism and relevant United Nations resolutions, including through targeted programmes and the training of relevant criminal justice and law enforcement officials, upon request, to develop their capacity to effectively respond to, prevent, investigate and prosecute terrorist acts, the development of and participation in relevant initiatives and the development of technical tools and publications, within its mandate;

69. *Requests* the United Nations Office on Drugs and Crime, whenever appropriate, to take into account in its technical assistance to counter terrorism, upon request, the elements necessary for building national capacity in order to strengthen criminal justice systems and the rule of law;

70. *Stresses* the need to continue to provide tangible capacity-building assistance to Member States in counter-terrorism matters, recognizes in this regard the need to contribute more resources for capacity-building projects, takes note of the implementation of the United Nations capacity-building implementation plan for countering the flow of foreign terrorist fighters by the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities), and encourages Member States to provide financial and other assistance to the Task Force and the United Nations Counter-Terrorism Centre needed for the effective delivery of the projects mentioned in that plan, in close consultation with Member States;

71. *Calls for* the enhanced engagement of Member States with the work of the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities);

72. *Requests* the Counter-Terrorism Implementation Task Force (Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities) to continue its positive efforts in interacting with Member States, and requests the Office of Counter-Terrorism to continue to provide quarterly briefings and to provide a periodic workplan, including the activities of the United Nations Counter-Terrorism Centre, and to provide full transparency to all Member States on its work and programmes;

73. *Encourages* the Office of Counter-Terrorism and the Global Counter-Terrorism Coordination Compact entities to work closely with Member States and relevant international, regional and subregional organizations to identify and share best practices to prevent terrorist attacks on potentially vulnerable targets, including critical infrastructure, and recognizes the importance of developing public-private partnerships in this area;

74. *Underscores* the role, within the United Nations, of the Counter-Terrorism Committee Executive Directorate, including in assessing issues and trends relating to the implementation of Security Council resolutions 1373 (2001) of 28 September 2001, 1624 (2005) of 14 September 2005 and 2178 (2014), in accordance with its mandate and Council resolution 2395 (2017) of 21 December 2017, and in sharing information, as appropriate, with relevant United Nations counter-terrorism bodies and relevant international, regional and subregional organizations, and calls upon the Office of Counter-Terrorism, all other relevant United Nations funds and programmes, Member States, donors and recipients to use expert assessments and recommendations of the Directorate as they design technical assistance and capacity-building efforts, including in furthering the balanced implementation of the Strategy across all four of its pillars, except when requested by the assessed Member States to keep selected information confidential;

75. *Calls for* greater coordination and coherence among the United Nations entities and with stakeholders, including donors, host countries and recipients of counter-terrorism capacity-building, including in developing and maintaining effective and rule of law-based criminal justice systems, and also calls for dialogue to be enhanced among all stakeholders, with a view to placing national perspectives at the centre of such capacity-building in order to strengthen national ownership, while recognizing that rule of law activities must be anchored in a national context and that States have different national experiences in the development of their criminal justice systems, taking into account their legal, political, socioeconomic, cultural, religious and other local specificities, while also recognizing that there are common features founded on international norms and standards;

76. *Calls upon* Member States and the United Nations entities involved in supporting counter-terrorism efforts to continue to facilitate the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms, as well as due process and the rule of law, while countering terrorism, and in this regard expresses serious concern at the occurrence of violations of human rights and fundamental freedoms, as well as of international refugee and humanitarian law, committed in the context of countering terrorism;

77. *Reiterates* that, given their potential status as victims of terrorism as well as of other violations of international law, all children alleged to have, accused of having or recognized as having infringed the law, particularly those who are deprived of their liberty, as well as child victims and witnesses of crimes, should be treated in a manner consistent with their rights, dignity and needs, in accordance with applicable international law, in particular obligations under the Convention on the Rights of the Child,[11] and, bearing in mind relevant international standards on human rights in the

[11] United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

administration of justice in this regard, urges Member States to take relevant measures to effectively reintegrate children formerly associated with armed groups, including terrorist groups;

78. *Urges* Member States to ensure that any measures taken or means employed to counter terrorism, including the use of remotely piloted aircraft, comply with their obligations under international law, including the Charter, human rights law and international humanitarian law, in particular the principles of distinction and proportionality;

79. *Urges* States to ensure, in accordance with their obligations under international law and national regulations, and whenever international humanitarian law is applicable, that counter-terrorism legislation and measures do not impede humanitarian and medical activities or engagement with all relevant actors as foreseen by international humanitarian law;

80. *Reaffirms* the primary responsibility of States to protect the population throughout their territory, and recalls in this regard that all parties to armed conflict must comply fully with the obligations applicable to them under international humanitarian law related to the protection of civilians and medical personnel in armed conflict;

81. *Underlines* the importance of multilateral efforts in combating terrorism and refraining from any practices and measures inconsistent with international law and the principles of the Charter;

82. *Takes note* of the initiative of the Secretary-General to convene the first-ever United Nations High-level Conference of Heads of Counter-Terrorism Agencies of Member States, on 28 and 29 June 2018;

83. *Requests* the Secretary-General to submit to the General Assembly at its seventy-third session, no later than May 2019, a report containing concrete recommendations and options on ways to assess the impact of and progress in the implementation of the Strategy by the United Nations entities with a view to informing discussion among Member States in advance of the seventh biennial review of the Strategy, at the seventy-fourth session of the General Assembly;

84. *Also requests* the Secretary-General to submit to the General Assembly at its seventy-fourth session, no later than February 2020, a report on progress made in the implementation of the Strategy, containing suggestions for its future implementation by the United Nations system, as well as on progress made in the implementation of the present resolution;

85. *Decides* to include in the provisional agenda of its seventy-fourth session the item entitled "The United Nations Global Counter-Terrorism Strategy" in order to undertake, by June 2020, an examination of the report of the Secretary-General requested in paragraph 84 above, as well as of the implementation of the Strategy by Member States, and to consider updating the Strategy to respond to changes.

101st plenary meeting
26 June 2018

الأمم المتحدة

A/RES/72/284

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2018

الدورة الثانية والسبعون
البند ١١٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/72/L.62)]

٢٨٤/٧٢ - استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الواردة في قرارها ٢٨٨/٦٠ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٦/٦٨ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤ الذي دعت فيه، ضمن جملة أمور، إلى دراسة تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، ومدى تنفيذ الدول الأعضاء للاستراتيجية، وإلى إيلاء الاعتبار لتحديث الاستراتيجية لمواكبة التغيرات،

وإذ تشير إلى الدور المحوري الذي تقوم به الجمعية العامة في متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتحديثها،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩١/٧١ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي قررت فيه إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، وإذ تؤكد اختصاصات ومهام المكتب على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية[1]، والتي أيدها القرار ٢٩١/٧١، وذلك بسبل منها توفير القيادة في ما يتعلق بولايات الجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب التي يُعهد بها إلى الأمين العام، وتعزيز التنسيق والاتساق على نطاق فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب) من أجل كفالة التوازن في تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية، وتعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة للدول الأعضاء في مجال بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، وزيادة إبراز جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة

(١) A/71/858.

050718 260618 18-10508 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإرهاب وأنشطة الدعوة وتعبئة الموارد المتصلة بها، وكفالة إعطاء الأولوية الواجبة لمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة وترسيخ الأعمال المهمة المتعلقة بمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في الاستراتيجية،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٦٦/١٠ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وإذ تسلّم بالعمل الهام الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأ ضمن مكتب مكافحة الإرهاب، وبدوره في بناء قدرات الدول الأعضاء على مواجهة الإرهاب والتصدي له، وإذ تلاحظ مع التقدير إسهامه المستمر من أجل تعزيز جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وإذ تشجع الدول الأعضاء على توفير الموارد والتبرعات للمركز في هذا الصدد،

وإذ تجدد التزامها الراسخ بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، وإذ تؤكد من جديد أن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بصرف النظر عن دوافعه ومكان ارتكابه وتوقيته والجهة التي ترتكبه،

وإذ تؤكد من جديد أن الإرهاب والتطرف العنيف، عندما يفضي إلى الإرهاب، لا يمكن ولا ينبغي ربطهما بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية،

وإذ تشير إلى الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام[٢]،

وإذ تلاحظ مع التقدير استمرار إسهام كيانات الأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)،

وإذ تعيد تأكيد احترامها لسيادة جميع الدول وسلامة أراضيها واستقلالها ووحدتها وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تسلّم بضرورة أن تنفذ الدول الأعضاء في تعاونها على الصعيد الدولي وفي أي تدابير تتخذها لمنع الإرهاب ومكافحته وكذلك لمنع التطرف العنيف، عندما يفضي إلى الإرهاب، تنفيذا تاما بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، وبخاصة مقاصده ومبادئه، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالموضوع، وبخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني،

واقتناعا منها بأن الجمعية العامة هي الجهاز ذو العضوية العالمية المختص بالتصدي لمسألة الإرهاب الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، في إطار ولاياتها، في تنفيذ الاستراتيجية،

وإذ تؤكد من جديد أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهديد السلامة الإقليمية للدول وأمنها، وزعزعة استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ

(٢) القراران ٥٣/٢٤٣ ألف وباء.

الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته بطريقة حازمة وموحدة ومنسقة تشمل الجميع وتتسم بالشفافية،

وإذ تكرر تأكيد التزام الدول الأعضاء بمنع تمويل الأعمال الإرهابية وقمعه، وبتحريم القيام عمدا بتوفير أو جمع الأموال من قبل رعاياها أو في إقليمها، بأي وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، بنية استخدام تلك الأموال للقيام بأعمال إرهابية أو مع العلم بأنها ستستخدم لذلك الغرض،

وإذ تسلّم بأهمية منع الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جانب الإرهابيين ومكافحته والقضاء عليه،

وإذ تعرب عن القلق من أن الهجمات الإرهابية على الهياكل الأساسية الحيوية يمكن أن تُحدث اضطرابا كبيرا في سير أعمال الحكومة والقطاع الخاص على السواء، وأن تخلف آثارا غير مباشرة تتجاوز قطاع الهياكل الأساسية، وإذ تؤكد بالتالي الأهمية المتزايدة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية، وتعزيز التأهب الشامل لهذه الهجمات، بما في ذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حسب الاقتضاء،

وإذ تسلّم بدور الشراكات التي تبرمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وإذ تشجع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب) على أن تقوم، وفقا لولاياتها، بالتعاون والتنسيق على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب،

وإذ تشير جزعها أعمال التعصب، والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وأعمال العنف، بما في ذلك العنف الطائفي، والإرهاب المرتكبة في مختلف أنحاء العالم، التي تزهق بسببها أرواح بريئة، وتتسبب في الدمار وتشريد الناس، وإذ ترفض استخدام العنف، بصرف النظر عن أي دافع،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار التهديد الشديد والمتنامي الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وهم الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير الدولة التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير أو تلقي تدريب إرهابي، بما في ذلك في سياق نزاع مسلح، وكذلك الأفراد العائدون أو المنتقلون، لا سيما من مناطق النزاع، إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي يحملون جنسيتها أو إلى بلدان ثالثة، وتؤكد ضرورة قيام الدول بمعالجة هذه المسألة بوسائل شتى، منها تنفيذ التزاماتها الدولية، وإذ تشدد على أهمية أنشطة بناء القدرات وأنشطة تيسير بناء القدرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفقا للولايات القائمة لمساعدة الدول، بناء على طلبها، بما فيها تلك التي تقع في أشد المناطق تضررا،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز التعاون الدولي للتصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بما في ذلك في مجالات تبادل المعلومات، وأمن الحدود، والتحقيقات، والعمليات القضائية، وتسليم المطلوبين، وتحسين الوقاية، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية ومكافحته، ومنع تغذية نزعة التطرف بما يفضي إلى الإرهاب وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتعطيل ومنع تقديم الدعم المالي إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ووضع وتنفيذ تقييمات للمخاطر المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرهم، والجهود المبذولة في مجالات الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج، بما يتسق مع القانون الدولي الواجب التطبيق،

وإذ تعرب عن القلق لأن الإرهابيين قد يستفيدون من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في بعض المناطق، بما في ذلك الاستفادة من الاتجار بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والممتلكات الثقافية، ومن التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والمنتجات النفطية ووحدات مصافي التكرير والمواد ذات الصلة، والذهب وغيره من الفلزات الثمينة والأحجار الكريمة، وفي المعادن والفحم والأحياء البرية، ومن الاختطاف لأغراض الحصول على فدية، وغير ذلك من الجرائم، بما فيها الابتزاز وغسل الأموال والسطو على المصارف، وإذ تدين تدمير التراث الثقافي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية في بعض البلدان،

وإذ تدين بشدة تجنيد الأطفال واستخدامهم بصورة منهجية لارتكاب هجمات إرهابية، فضلا عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه، والاختطاف والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وإذ تلاحظ أن هذه الانتهاكات والتجاوزات قد ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لأن أعمال العنف الجنسي والجنساني من المعروف أنها تشكل جزءا من الأهداف الاستراتيجية لبعض الجماعات الإرهابية والأيديولوجية التي تؤمن بها، وتُستخدم كأسلوب من أساليب الإرهاب وكأداة لزيادة قدرة تلك الجماعات من خلال دعم التمويل والتجنيد ومن خلال تدمير المجتمعات المحلية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق أيضا إزاء الصلات القائمة، في بعض الحالات، بين بعض أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز التعاون على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بهدف تدعيم سبل مواجهة هذا التحدي المتنامي،

وإذ تسلّم بالتزام جميع الأديان بالسلام، وإذ تعرب عن تصميمها على إدانة أعمال التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية التي تنشر الكراهية وتهدد الأرواح،

وإذ تحيط علما بتقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب[٣]، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه،

وإذ تشجع الدول الأعضاء على العمل معا لمنع الإرهابيين من إيجاد ملاذ آمن لهم في شبكة الإنترنت، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الانفتاح والتفاعل التشغيلي والموثوقية والأمن في هذه الشبكة على نحو يعزز الكفاءة والابتكار والتواصل والازدهار الاقتصادي، وفي ظل احترام القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان،

وإذ تسلم بالدور الذي يمكن أن يقوم به ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك مكافحة ما ينطوي عليه الإرهاب من عناصر إغواء، وإذ تشدد على ضرورة تعزيز التضامن الدولي لدعم ضحايا الإرهاب وضمان معاملة ضحايا الإرهاب باحترام وبما يحفظ كرامتهم،

وإذ تشير في هذا الصدد إلى إعلان يوم ٢١ آب/أغسطس يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإحلالهم، من أجل تكريم ودعم ضحايا الإرهاب والناجين منه وتعزيز وحماية تمتعهم الكامل بما لهم من حقوق الإنسان وبحرياتهم الأساسية،

---

(٣) A/HRC/37/52.

وإذ تؤكد على أهمية التثقيف باعتباره أداة للمساعدة على منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وإذ ترحب بتعاون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ استراتيجيات تعليمية ترمي إلى منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب،

وإذ تلاحظ أهمية إسهام المرأة في تنفيذ الاستراتيجية، وإذ تشجع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على كفالة مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب،

وإذ تلاحظ أيضا أهمية الإسهام الإيجابي للشباب في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وكذلك من أجل تعزيز السلام والأمن، وإذ تعرب في هذا الصدد عن قلقها إزاء خطر التجنيد والتشدد المفضي إلى الإرهاب، بما في ذلك داخل السجون،

وإذ تؤكد أهمية وضع نظم عدالة جنائية فعّالة ومنصفة وإنسانية وشفّافة تخضع للمساءلة وتراعي في جملة أمور حقوق الطفل واحتياجاته، وتعهُّد تلك النظم وفقاً للقانون الدولي الساري، باعتبارها ركيزةً أساسيةً لأيّ استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وإذ تهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال التشريعات الوطنية وإنشاء نظم عدالة من ذلك القبيل، وإذ تشدد على ضرورة تدريب الأخصائيين العاملين في نظم العدالة الجنائية للدول الأعضاء، بناء على طلبها، بسبل منها تنظيم برامج ثنائية ومتعددة الأطراف وتبادل الخبرات بهدف التوصل إلى فهم مشترك للتهديدات والتصدي لها بفعالية،

وإذ تسلّم بأن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٤]، التي تتضمن أهدافا وغايات عالمية تشمل العالم بأسره، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد السواء، يمكن أن يسهم في تنفيذ الاستراتيجية، وإذ تسلم أيضا بأهمية الأطر الإقليمية في هذا الصدد، من قبيل خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣،

وإذ تؤكد أن نظام العدالة الجنائية الوطني القائم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وضمانات بمراعاة الإجراءات القانونية الواجبة وبإجراء محاكمات عادلة، يشكل أحد أفضل السبل لمكافحة الإرهاب وضمان المساءلة بشكل فعال،

وإذ تعيد تأكيد عزم الدول الأعضاء على مواصلة بذل كل ما في وسعها من أجل حل النزاعات وإنهاء الاحتلال الأجنبي والتصدي للقمع والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والازدهار العالمي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون وتحسين التفاهم فيما بين الثقافات وكفالة احترام جميع الأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات،

وإذ تعيد أيضا تأكيد التزام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومن بينها، على سبيل المثال لا الحصر، النزاعات الطويلة الأمد التي لم تُحل بعد، وتجريد ضحايا الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، من إنسانيتهم، وغياب سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز على أساس الانتماء العرقي والوطني والديني، والاستبعاد السياسي، والتهميش

(٤) القرار ١/٧٠.

الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار إلى الحكم الرشيد، مع التسليم بأنه لا يمكن أن تشكل أي من هذه الظروف ذريعة أو تبريرا لأعمال الإرهاب،

وإذ تلاحظ أهمية مواصلة السعي إلى إيجاد عالم خال من الإرهاب،

١ - *تكرر الإعراب عن إدانتها القوية والقاطعة* للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه؛

٢ - *تعيد تأكيد* استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب[٥] وركائزها الأربع التي تشكل جهدا متواصلا، وتهيب بالدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الأخرى تكثيف جهودها من أجل تنفيذ الاستراتيجية بطريقة متكاملة ومتوازنة وبجميع جوانبها؛

٣ - *تشدد* على أهمية الحفاظ على جدوى الاستراتيجية ومواكبتها للعصر في ضوء التهديدات المستجدة والتغير المستمر في اتجاهات الإرهاب الدولي؛

٤ - *تؤكد* أهمية تنفيذ جميع ركائز الاستراتيجية بطريقة متكاملة ومتوازنة، وتسلم في الوقت نفسه بضرورة مضاعفة الجهود لإيلاء قدر متساو من الاهتمام لجميع ركائز الاستراتيجية ولتنفيذها المتوازن؛

٥ - *تسلّم* بأن الدول الأعضاء مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ الاستراتيجية، وتشجع في الوقت نفسه على مواصلة إعداد خطط وطنية ودون إقليمية وإقليمية وتطويرها، حسب الاقتضاء، لدعم تنفيذ الاستراتيجية؛

٦ - *تشير* إلى إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب في قرارها ٧١/٢٩١؛

٧ - *تهيب* بالدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب أن تنظر في القيام بذلك دون تأخير، وتهيب بجميع الدول أن تبذل قصارى جهودها لإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي، وتذكر بالتزامات الدول الأعضاء فيما يتعلّق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب الدولي؛

٨ - *تشير* إلى جميع قرارات الجمعية العامة بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وإلى جميع قرارات مجلس الأمن المتصلة بالإرهاب الدولي، وتهيب بالدول الأعضاء أن تتعاون بشكل كامل مع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة في إنجاز مهامها، مع التسليم بأن العديد من الدول لا تزال بحاجة إلى المساعدة في تنفيذ هذه القرارات؛

٩ - *تؤكد* أهمية اتباع نهج مطرد وشامل، بسبل منها بذل جهود أقوى، عند الاقتضاء، لمعالجة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب، مع مراعاة أن الإرهاب لن يُهزم بالقوة العسكرية وتدابير إنفاذ القانون والعمليات الاستخباراتية وحدها؛

١٠ - *تؤكد أيضا* أنه عندما تتجاهل جهود مكافحة الإرهاب سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتنتهك القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني

(٥) القرار ٦٠/٢٨٨.

والقانون الدولي للاجئين، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإنها لا تخون القيم التي تسعى إلى ترسيخها فحسب، بل قد تزيد أيضا من تأجيج التطرف العنيف الذي من شأنه أن يفضي إلى الإرهاب؛

١١ - *تشجع* الدول الأعضاء على إشراك المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، في وضع استراتيجيات مصممة حسب الغرض من أجل التصدي لخطاب التطرف العنيف الذي يمكن أن يحرض على تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية وعلى ارتكاب أعمال إرهابية، وعلى معالجة الظروف المواتية لانتشار التطرف العنيف، عندما يفضي إلى الإرهاب؛

١٢ - *تشجع* الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة ذات الصلة على أن تنظر في إنشاء آليات لإشراك الشباب في الترويج لثقافة السلام والتسامح والحوار بين الثقافات وبين الأديان، وأن تعمل، حسب الاقتضاء، على بلورة فهم لاحترام كرامة الإنسان والتعددية والتنوع، بسبل منها، حسب الاقتضاء، برامج التعليم التي يمكن أن تثنيهم عن المشاركة في أعمال إرهابية والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، والعنف، وكراهية الأجانب، وجميع أشكال التمييز، وتشجع أيضا الدول الأعضاء على تمكين الشباب من خلال تشجيع التثقيف في مجال الإعلام والمعلومات، من خلال إشراك الشباب في عمليات صنع القرار والنظر في السبل العملية لإشراك الشباب في وضع البرامج والمبادرات ذات الصلة الرامية إلى منع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير فعالة، وفقا للقانون الدولي، لحماية الشباب المتأثرين بظاهرة الإرهاب أو التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب أو المعرضين للاستغلال عن طريق تلك الظاهرة؛

١٣ - *تعرب عن بالغ استيائها* للمعاناة التي يسببها الإرهاب لضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ولأسرهم، وتعرب عن تضامنها القوي معهم، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم والمساعدة المناسبين لهم مع الحرص، عند الاقتضاء، على مراعاة جملة أمور منها الاعتبارات المتعلقة بإحياء الذكرى والكرامة والاحترام والعدالة والحقيقة، وفقا للقانون الدولي؛

١٤ - *تسلّم* بأهمية بناء قدرة الضحايا وأسرهم على الصمود باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من استراتيجية مكافحة الإرهاب، وتشجع الدول الأعضاء على أن تدرج هذا الجانب في استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك عن طريق مدّ الضحايا وأسرهم بالمساعدة والدعم الملائمين مباشرة بعد وقوع الهجوم وفي المدى الطويل، والقيام، على أساس طوعي، بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتعلقة بحماية ضحايا الإرهاب، بما في ذلك فيما يتعلق بتقديم الدعم القانوني أو الطبي أو النفسي - الاجتماعي أو المالي؛

١٥ - *تشدد* على أن التسامح والتعددية واحترام التنوع والحوار بين الحضارات وتعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات وبث الاحترام بين البشر، بما في ذلك على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، مع تفادي تفاقم الكراهية، هي من أهم العناصر في تشجيع التعاون، وفي مكافحة الإرهاب، وفي مواجهة التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وترحب بمختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية؛

١٦ - *تحث* جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة على الاتحاد ضد التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وتشجع الجهود التي يبذلها القادة لكي تُناقش داخل مجتمعاتهم المحلية دوافع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ولبلورة استراتيجيات لمعالجة هذه الدوافع، وتؤكد أن للدول والمنظمات

الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائط الإعلام دورا هاما تؤديه في تعزيز التسامح وتيسير التفاهم والحوار الشامل للجميع واحترام التنوع الديني والثقافي وحقوق الإنسان؛

١٧ - *تسلّم* بالصعوبات التي يواجهها المجتمع الدولي في معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، وتحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير اللازمة، عملا بالقانون الدولي وفي إطار كفالة تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، لمعالجة جميع دوافع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، بطريقة متوازنة؛

١٨ - *تسلّم أيضا* بأهمية منع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وتشير في هذا الصدد إلى قرارها ٧٠/٢٥٤ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، الذي رحبت فيه بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام وأحاطت علما بخطة العمل التي وضعها لمنع التطرف العنيف[٦]، وتوصي بأن تنظر الدول الأعضاء في إمكانية تنفيذ التوصيات ذات الصلة من خطة العمل، حسبما ينطبق منها على السياق الوطني، وتشجع كيانات الأمم المتحدة، تمشيا مع الولايات المنوطة بها، على تنفيذ التوصيات ذات الصلة من خطة العمل، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى النظر في وضع خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وفقا لأولوياتها، مع مراعاة خطة العمل التي وضعها الأمين العام، حسب الاقتضاء، وكذلك سائر الوثائق ذات الصلة؛

١٩ - *تحث* جميع الدول على احترام وحماية الحق في الخصوصية، على النحو المبين في المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٧] والمادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٨]، بما في ذلك في سياق الاتصالات الرقمية، وأيضا لدى مكافحة الإرهاب، وفقا للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان ألا تكون التدخلات أو القيود المفروضة على هذا الحق تعسفية أو غير قانونية، وأن تخضع لرقابة فعالة، مع توفير سبل انتصاف مناسبة، بما في ذلك من خلال المراجعة القضائية أو أي وسيلة قانونية أخرى؛

٢٠ - *تدعو* الدول، في سياق مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، إلى أن تستعرض إجراءاتها وممارساتها وتشريعاتها المتعلقة بمراقبة الاتصالات واعتراضها وجمع البيانات الشخصية، بما في ذلك مراقبة الاتصالات واعتراضها وجمع البيانات على نطاق واسع، بغية التمسك بالحق في الخصوصية، المنصوص عليه في المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن طريق ضمان تنفيذ جميع الالتزامات التي تترتب عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان تنفيذا كاملا وفعالا؛

٢١ - *تشدد* على أن التصدي للتهديد الذي يشكله الخطاب الذي يستخدمه الإرهابيون أمر أساسي، وأنه ينبغي في هذا الصدد للمجتمع الدولي أن يطور فهما دقيقا للكيفية التي يحفز بها الإرهابيون الأشخاص الآخرين على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو يجندونهم لذلك، كما ينبغي له أن يعد

(٦) انظر A/70/674.

(٧) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٨) انظر القرار ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

أنجع الوسائل لمجابهة الدعاية الإرهابية والتحريض والتجنيد، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت، في إطار الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٢٢ - *تلاحظ* أن الإرهابيين يستطيعون اختلاق خطابات منحرفة تستند إلى تحريف الدين وتشويهه لتبرير العنف، وهي خطابات تُستغل في تجنيد المناصرين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفي تعبئة الموارد وحشد الدعم من المتعاطفين، ولا سيما من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، وتلاحظ أيضا في هذا الصدد الحاجة الملحة إلى تصدي المجتمع الدولي لهذه الأنشطة على الصعيد العالمي؛

٢٣ - *تؤكد* أنه ينبغي للدول أن تنظر في الاستعانة، حسب الاقتضاء، بالقيادات الدينية والأهلية، التي لديها الخبرة المناسبة، بما في ذلك في صياغة خطاب مضاد فعال وإيصاله، وفي مناهضة الخطاب الذي يستخدمه الإرهابيون ومناصروهم، وتؤكد أيضا أن الخطاب المضاد ينبغي أن يهدف ليس إلى دحض مقولات الإرهابيين فحسب، بل أيضا إلى توسيع الخطاب الإيجابي، وتوفير بدائل ذات مصداقية، ومعالجة المسائل التي تهم الفئات المعرضة للتأثر السريع بالخطاب الإرهابي؛

٢٤ - *تشجع* المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على المشاركة، حسب الاقتضاء، في الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية، بطرق منها تبادل الآراء مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وتشجع الدول الأعضاء وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الائتلاف العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب) على تعزيز مشاركة المجتمع المدني، وفقا لولاية كل منها، حسب الاقتضاء، وعلى دعم دوره في تنفيذ الاستراتيجية؛

٢٥ - *تهيب* بجميع الدول الأعضاء، نظراً للظروف الأمنية العالمية المعقدة في الوقت الراهن، أن تسلط الضوء على أهمية دور المرأة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف عندما يفضي إلى الإرهاب، وتحث الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تضمين برامجها ذات الصلة تحليلا حساسا للعوامل التي تدفع النساء إلى الانتقال من التشدد إلى الإرهاب، وأن تنظر، حسب الاقتضاء، في آثار استراتيجيات مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان للمرأة والمنظمات النسائية، وأن تلتمس زيادة المشاورات مع النساء والمنظمات النسائية عند وضع استراتيجيات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب؛

٢٦ - *تسلم* بضرورة أن تمنع الدول الأعضاء إساءة استخدام المنظمات غير الحكومية وغير الربحية والخيرية من جانب الإرهابيين ولصالحهم، وتهيب بالمنظمات غير الحكومية وغير الربحية والخيرية أن تمنع وتعارض، حسب الاقتضاء، محاولات الإرهابيين استغلال الوضع الذي تتمتع به تلك المنظمات، وتؤكد من جديد، في الوقت نفسه، ضرورة الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات لأفراد المجتمع المدني وحرية الدين أو المعتقد للجميع؛

٢٧ - *تؤكد من جديد* الحاجة إلى تعزيز الحوار والتنسيق بين مسؤولي الدول الأعضاء المعنيين بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك فيما بين أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية، من أجل تشجيع التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والتعريف بالاستراتيجية على نطاق أوسع بغية مكافحة الإرهاب، وتشير في هذا الصدد إلى دور منظومة الأمم المتحدة، وخاصة فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الائتلاف العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، في تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات باعتبارهما عنصرين من عناصر الاستراتيجية؛

٢٨ - *تهيب* بجميع الدول الأعضاء، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك الميثاق، أن تحرم الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن وحرية تنفيذ العمليات والتنقل والتجنيد، ومن الدعم المالي أو المادي أو السياسي، باعتبارها تُعرِّض السلام والأمن للخطر على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، وأن تقدم إلى العدالة مرتكبي الأعمال الإرهابية أو أي شخص يدعم الأعمال الإرهابية أو يسهلها أو يشارك أو يحاول أن يشارك في تمويلها أو التخطيط أو الإعداد لها، أو تسلمهم، عند الاقتضاء، عملا بمبدأ التسليم أو المحاكمة؛

٢٩ - *تحث* الدول الأعضاء على التنسيق التام وتبادل أقصى قدر من المساعدة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، في التحقيقات الجنائية أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل الأعمال الإرهابية أو دعمها، لا سيما مع الدول التي تُرتكب فيها الأعمال الإرهابية أو تُرتكب ضد مواطنيها، بما في ذلك الحصول على الأدلة اللازمة للإجراءات المتعلقة بالمنظمات الإرهابية أو الكيانات الإرهابية أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتُذكِّر بأن على جميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما على مكافحة الإرهاب على أساس المساعدة القانونية المتبادلة ومبدأ التسليم أو المحاكمة، وترحب في الوقت ذاته بما تبذله هذه الدول من جهود لتطوير القائم من آليات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة؛

٣٠ - *تهيب* بالدول الأعضاء أن تحول دون إساءة استخدام مركز اللاجئ من قبل مرتكبي الأعمال الإرهابية أو منظميها أو ميسريها، وتهيب أيضا بالدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لتأكد، قبل منح اللجوء، من أن طالب اللجوء ليس ممن خططوا لأعمال إرهابية أو يسروها أو شاركوا في ارتكابها، وتؤكد من جديد في الوقت ذاته أهمية حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، وفقا لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني؛

٣١ - *تحث* الدول الأعضاء على كفالة عدم التسامح مع الإرهاب، مهما كانت أهدافه أو دوافعه، وتؤكد من جديد دعوتها إلى الامتناع عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التشجيع عليها أو التسامح معها، وإلى اتخاذ التدابير العملية الملائمة لكفالة عدم استخدام أراضيها لإيواء المرافق الإرهابية أو معسكرات تدريب الإرهابيين، أو لإعداد أو تنظيم الأعمال الإرهابية التي يُراد ارتكابها ضد دول أخرى أو مواطني دول أخرى؛

٣٢ - *تعرب عن القلق* إزاء الأعمال الإرهابية التي يرتكبها إرهابيون منفردون في أنحاء مختلفة من العالم، وتقر بالتحديات الخاصة التي يطرحها الإرهابيون المنفردون نظرا لصعوبة كشفهم، وتسلّم بضرورة معالجة هذه المسألة على وجه السرعة؛

٣٣ - *تدين* التقاعس عن اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لحماية السكان المدنيين والممتلكات المدنية من آثار الهجمات في الحالات التي تستخدم فيها الممتلكات المدنية، ولا سيما المدارس والمستشفيات، للأغراض العسكرية من قبيل إطلاق الهجمات وتخزين الأسلحة، وتدين بقوة استخدام المدنيين كدروع لحماية أهداف عسكرية من الهجمات؛

٣٤ - *تشجع* الدول الأعضاء على بحث سبل أفضل للتعاون على تبادل المعلومات ومساعدة بعضها البعض ومقاضاة من يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إرهابية، وعلى تنفيذ تدابير مناسبة أخرى في إطار التعاون من أجل التصدي لهذه التهديدات؛

٣٥ - *تعرب عن قلقها* إزاء تزايد استخدام الإرهابيين ومؤيديهم، في ظل مجتمع مُعَوْلَم، لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائط، واستخدام هذه التكنولوجيات لارتكاب الأعمال الإرهابية أو التحريض عليها أو التجنيد لها أو تمويلها أو التخطيط لها، وتلاحظ أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لمعالجة هذه المسألة، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبما يتوافق مع القانون الدولي ومقاصد الميثاق ومبادئه، وتكرر التأكيد على أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تكون أدوات قوية في التصدي لانتشار الإرهاب، بسبل منها تعزيز السلام والتسامح والحوار بين الشعوب؛

٣٦ - *تشير* إلى قراري مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٢٣٩٦ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتعيد تأكيد الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد المتغير الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب؛

٣٧ - *تهيب* بالدول الأعضاء أن تعزز التعاون على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بسبل منها تعزيز تبادل المعلومات العملياتية في الوقت المناسب، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تخطر السلطات المعنية في الوقت المناسب بسفر الأفراد الذين تم القبض عليهم أو احتجازهم والذين تكون لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو بمغادرتهم أو بوصولهم أو ترحيلهم، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، وأن تعزز الدعم اللوجستي، حسب الاقتضاء، وأنشطة بناء القدرات لتبادل واعتماد أفضل الممارسات في تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع سفر هؤلاء المقاتلين من الدول الأعضاء أو إليها أو عبرها، ومنع تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وحشدهم وتجنيدهم وتنظيمهم، ولتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال تبادل المعلومات وجمع الأدلة، وتهيب بهيئات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية أن تتصدى بشكل أفضل لخطر العائدين والمنتقلين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأن تقوم بمكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب والتشدد المؤدي إلى الإرهاب، وأن تكثف الجهود الرامية إلى تنفيذ برامج القضاء على التشدد، وأن تكفل أن يُقدم إلى العدالة، امتثالا للالتزامات التي يقضي بها القانون الدولي، وكذلك لأحكام القانون الداخلي الواجبة التطبيق، أي شخص يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط أو الإعداد لها أو ارتكابها، أو في دعم الأعمال الإرهابية أو تقديم الأموال إلى الإرهابيين؛

٣٨ - *تهيب* بجميع الدول أن تستخدم الصكوك الدولية الواجبة التطبيق التي هي طرف فيها كأساس لتبادل المساعدة القانونية، وحسب الاقتضاء، لتسليم المطلوبين في قضايا الإرهاب، وتشجع الدول، في الحالات التي لا تتوافر فيها اتفاقيات أو أحكام واجبة التطبيق، على أن تتعاون عند الإمكان على أساس المعاملة بالمثل أو على أساس كل حالة على حدة؛

٣٩ - *تهيب* بجميع الدول الأعضاء أن تتعاون، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، في بذل الجهود لمواجهة الخطر الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بوسائل منها منع التشدد الذي يفضي إلى الإرهاب وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنع تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر حدودها، بسبل منها تعزيز أمن الحدود وفرض الضوابط على إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر، وتعطيل ومنع تقديم الدعم المالي إلى هؤلاء المقاتلين، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لمقاضاة العائدين

والمنتقلين منهم وأسرهم ولإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، مع مراعاة اعتبارات نوع الجنس والعمر، وتشدد في هذا الصدد على أهمية اتباع نهج حكومي شامل وتقر بالدور الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تؤديه نظرا لما قد يكون لديها من المعارف المناسبة بشأن المجتمعات المحلية وإمكانية الوصول إليها والتواصل معها، كي تتمكن من مواجهة تحديات التحنيد وتغذية نزعة التطرف المفضية إلى العنف، وتلاحظ أن الأطفال قد يكونون معرضين بشكل خاص لتغذية نزعة التطرف بما يفضي إلى العنف وبحاجة إلى دعم اجتماعي ونفسي خاص، من قبيل تقديم المشورة في مرحلة ما بعد الصدمة، وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن يُعامَل الأطفال بطريقة تراعى فيها حقوقهم وتُحترم كرامتهم، وفقا للقانون الدولي المنطبق، وتشجع في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع العائدين، بما في ذلك من خلال إعادتهم إلى أوطانهم، وفقا للالتزامات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة؛

٤٠ - *تعرب عن القلق* إزاء قيام المنظمات الإرهابية بإنشاء شبكات دولية تيسر سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير المناسبة لتفكيك هذه الشبكات، وفقا لالتزاماتها الدولية؛

٤١ - *تعرب عن القلق أيضا* إزاء التدفق المتزايد للمجندين الدوليين نحو التنظيمات الإرهابية، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، والخطر الذي يشكله ذلك بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وتشجع جميع الدول الأعضاء على التصدي لهذا التهديد من خلال تعزيز التعاون ووضع التدابير المناسبة لمنع هذه الظاهرة ومعالجتها، بسبل منها تبادل المعلومات، وإدارة الحدود للكشف عن عمليات السفر، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المتعلقة باستخدام آلية المعلومات المسبقة الخاصة بالركاب وسجلات أسماء الركاب والبيانات البيومترية، في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتهيب بالدول الأعضاء توخي الفعالية في استخدام قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، حسب الاقتضاء، من خلال ربط الاتصال بوكالات إنفاذ القانون وأمن الحدود والجمارك عن طريق مكاتبها المركزية الوطنية، وتطلب إلى الدول الأعضاء المساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء الأخرى، بناء على طلبها، من أجل التصدي للخطر الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وتلاحظ في هذا الصدد أن بعض الدول الأعضاء قد تحتاج إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات، وتشجع على تقديم المساعدة لكي يتسنى سد تلك الثغرات وعلى النظر في استخدام صكوك الأمم المتحدة، من قبيل نظم الجزاءات، إضافة إلى التعاون؛

٤٢ - *تدعو* الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين أمن وحماية الأهداف التي يسهُل كثيرا استهدافها، مثل الهياكل الأساسية والأماكن العامة، فضلا عن زيادة القدرة على مقاومة الهجمات الإرهابية، ولا سيما في مجال الحماية المدنية، وتشجع الدول الأعضاء على النظر في وضع أو مواصلة تحسين استراتيجياتها للحد من مخاطر تعرُّض الهياكل الأساسية الحيوية لهجمات إرهابية، على أن تشمل تلك الاستراتيجيات، في جملة أمور، تقييم المخاطر ذات الصلة والتوعية بها، واتخاذ تدابير للتأهب، بما يشمل المواجهة الفعالة لتلك الهجمات، فضلا عن تشجيع الارتقاء بقابلية التشغيل البيني في إدارة الأمن والتعامل مع الآثار، وتيسير التفاعل الناجع بين جميع الجهات المعنية التي لها دور في ذلك؛

٤٣ - *تعرب عن القلق* إزاء ما تشهده بعض المناطق من تزايد في حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية لأي غرض من الأغراض، بما في ذلك بغية الحصول على الأموال

أو انتزاع تنازلات سياسية، وتلاحظ أن مبالغ الفدية المدفوعة إلى الإرهابيين تتخذ مصدرا من مصادر تمويل الأنشطة التي تقوم بها هذه الجماعات، بما في ذلك ارتكاب مزيد من عمليات الاختطاف، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تمنع الإرهابيين من الاستفادة من مدفوعات الفدية والتنازلات السياسية، وأن تكفل الإفراج الآمن عن الرهائن، وفقا للالتزامات القانونية الواجبة التطبيق، وتشجع الدول الأعضاء على التعاون، حسب الاقتضاء، في أثناء حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية؛

٤٤ - *تقر* بضرورة مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تمويل الإرهاب وردعه، وتشجع في هذا الصدد كيانات الأمم المتحدة على التعاون مع الدول الأعضاء وعلى مواصلة تقديم المساعدة لها، بناء على طلبها، خصوصا من أجل أن تفي بصورة تامة بالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتشجع الدول الأعضاء على المضي في بناء قدرات نظمها الرقابية والتنظيمية المالية في جميع أنحاء العالم من أجل حرمان الإرهابيين من أي فرصة لاستغلال الأموال وجمعها، بما في ذلك عن طريق التعاون مع القطاع الخاص من خلال إقامة شراكات القطاعين العام والخاص مع المؤسسات المالية ومراعاة ما تعدّه الكيانات المعنية، من قبيل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من تقييمات لتلك الشراكات؛

٤٥ - *تهيب* بالدول الأعضاء أن تتعاون مع المؤسسات المالية المحلية وتتبادل معها المعلومات المتعلقة بمخاطر تمويل الإرهاب لإتاحة سياق أوفى تستفيد منه في عملها الرامي إلى وضع اليد على أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة، من خلال سلطات وقنوات متعددة، منها هيئات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والدوائر الأمنية ووحدات الاستخبارات المالية، وتهيب أيضا بالدول الأعضاء الارتقاء بمستوى إدماج معلومات الاستخبارات المالية واستخدامها لزيادة الفعالية في مواجهة تحديدات تمويل الإرهاب؛

٤٦ - *تهيب أيضا* بالدول الأعضاء تعزيز جهودها في مكافحة تمويل الإرهاب من خلال التصدي للمعاملات المجهولة وعن طريق تعقب مصدر تحويلات الأموال غير القانونية والكشف عنها وتفكيكها والمعاقبة عليها بصورة فعالة والتصدي للمخاطر التي ينطوي عليها استخدام النقدية والنظم غير الرسمية لتحويل الأموال، وبطاقات الائتمان والسحب من الحسابات الجارية المدفوعة سلفا والأصول المشفرة وغيرها من الوسائل المغفلة للمعاملات النقدية أو المالية، فضلا عن استباق المخاطر التي تنطوي عليها الصكوك المالية الجديدة التي يجري استغلالها لأغراض تمويل الإرهاب، والتصدي لها حسب الاقتضاء؛

٤٧ - *تقر* بأهمية تبادل المعلومات داخل الحكومات وفيما بينها من أجل مكافحة تمويل الإرهاب بفعالية، وتهيب بالدول الأعضاء، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أن تظل يقظة فيما يتعلق بالمعاملات المالية ذات الصلة وأن تحسّن قدرات وممارسات تبادل المعلومات داخل الحكومات وفيما بينها من خلال سلطات وقنوات متعددة، بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والدوائر الأمنية ووحدات الاستخبارات المالية، وتهيب أيضا بالدول الأعضاء أن تحسّن دمج واستخدام المعلومات الاستخباراتية المالية مع أنواع المعلومات الأخرى المتوافرة لدى الحكومات الوطنية من أجل تعزيز الفعالية في مكافحة مخاطر تمويل الإرهاب التي يطرحها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛

٤٨ - *تهيب* بجميع الدول أن تعتمد من التدابير ما قد يكون لازما ومناسبا، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لكي تحظر بحكم القانون التحريض على ارتكاب أي عمل إرهابي أو أعمال

إرهابية، وأن تمنع أي تصرف من هذا القبيل وتحرم من الملاذ الآمن أي أشخاص توجد بشأنهم معلومات موثوقة وذات صلة تشكل أسبابا جدية لاعتبارهم مسؤولين عن ذلك التصرف؛

٤٩ - *تهيب* بالدول الأعضاء أن تتعاون في السعي إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة في مجال الخطاب المضاد وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥٤ (٢٠١٧) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ والإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي[٩]، بما في ذلك الاستراتيجيات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما يمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني؛

٥٠ - *تهيب* بجميع الدول الأعضاء أن تدعم الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتحث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير وطنية وتعزيزها، حسب الاقتضاء، لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من المواد والمعدات والتكنولوجيات التي تدخل في تصنيعها، وتشجع تعاون الدول الأعضاء فيما بينها ومع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية من أجل تعزيز القدرات الوطنية في هذا الصدد؛

٥١ - *تسلّم* بأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تُستخدم بصورة متزايدة في الأنشطة الإرهابية، وتحيط علما بالعمل الذي تضطلع به في هذا الصدد فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، وتحثها على إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تمشيا مع الولايات المنوطة بتلك الكيانات؛

٥٢ - *تشير* إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتؤكد من جديد أنه يتعين على الدول الأعضاء أن توقف إمدادات الأسلحة، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى الإرهابيين، وأن تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة المذكورة وتعمل على مكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تحويلها إلى الإرهابيين؛

٥٣ - *تدعو* الدول الأعضاء إلى تكوين أو تعزيز شراكات وطنية وإقليمية ودولية مع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على السواء، حسب الاقتضاء، من أجل تبادل المعلومات والخبرات التي تفيد في منع ارتكاب الهجمات الإرهابية ضد مرافق البنى التحتية الحيوية والحماية منها والتحقيق من آثارها والتحقيق فيها ومواجهتها والتعافي من أضرارها، وتؤكد على ضرورة قيام الدول القادرة على أن تساعد في إيصال خدمات فعالة ومحددة الأهداف في مجالات تنمية القدرات والتدريب وتوفير الموارد الضرورية الأخرى، وتوفير المساعدة التقنية، على أن تفعل ذلك حيثما وجدت الحاجة إليها، بهدف تمكين جميع الدول من تطوير القدرات المناسبة لتنفيذ خطط لحالات الطوارئ والتصدي لها فيما يتعلق بالهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف غير المحصنة أو الأماكن العامة؛

٥٤ - *تسلّم* بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة والمرتبطين بهما ما زالوا يشكلون تحديا واسع النطاق في مجال مكافحة الإرهاب، وتشجع الدول الأعضاء على إدماج نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، عملا بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ كانون

(٩) S/2017/375، المرفق.

الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ضمن استراتيجياتها الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك عن طريق اقتراح أسماء الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات لإدراجها في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وتذكّر الدول الأعضاء بالتزامها بأن تكفل عدم قيام رعاياها وأي أشخاص موجودين في أراضيها بإتاحة أي موارد اقتصادية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وتحيط علما بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها مكتب أمين المظالم منذ إنشائه في توفير الإنصاف والشفافية فيما يتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وتؤكد ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان الإنصاف والوضوح في الإجراءات؛

٥٥ - *تشجع* الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على تعزيز المعرفة بالمبادرات الرامية إلى التصدي للصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى تعزيز الدعم المقدم لتلك المبادرات، وذلك في سياق إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب؛

٥٦ - *تشجع* جميع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية المشاركة في مكافحة الإرهاب على التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في دعم الاستراتيجية، وتبادل أفضل الممارسات، وتدعو إلى تبادل المعلومات، من خلال القنوات والترتيبات الملائمة، بشأن الجهات المتورطة، من الأفراد والكيانات، في أي نوع من أنواع الأنشطة الإرهابية، وبشأن نجاحها وأساليب عملها، وبشأن توريد الأسلحة ومصادر الدعم المادي أو أي شكل آخر من أشكال الدعم، وبشأن جرائم بعينها تتصل بارتكاب الأعمال الإرهابية أو التخطيط أو الإعداد لها، وبشأن الخطابات التي يستخدمها الإرهابيون لتعبئة الموارد وحشد الدعم من المتعاطفين، بما في ذلك من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبشأن التعاون الدولي المستمر لمكافحة الإرهاب، ولا سيما بين الأجهزة الخاصة والوكالات الأمنية ومؤسسات إنفاذ القانون وسلطات العدالة الجنائية؛

٥٧ - *تحيط علما* بتقرير الأمين العام المعنون "أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب" ومرفقاته[١٠]، وبالجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، وتشدد على أهمية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع؛

٥٨ - *تحيط علما أيضا* بالتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية في إطار الاستراتيجية، على النحو المشار إليه في الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام، والتي نظرت فيها خلال الاستعراض السادس الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية، في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وهي تدابير تعزز كلها التعاون على مكافحة الإرهاب، بطرق منها تبادل أفضل الممارسات؛

٥٩ - *تؤكد من جديد* أن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع في المقام الأول على عاتق الدول الأعضاء، وتقر في الوقت نفسه بضرورة تعزيز الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، حسب الاقتضاء،

(١٠) A/72/840.

لتيسير التنسيق والاتساق في تنفيذ الاستراتيجية وتعزيزهما على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، ولتقديم المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، وبخاصة في مجال بناء القدرات؛

٦٠ - *تقرر* بالعمل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة وكياناتها المعنية وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وبالجهود التي تبذلها بهدف دعم حقوق ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والاعتراف بتلك الحقوق وحمايتها، وتحثها جميعا على تكثيف جهودها من أجل تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل بناء قدرتها على وضع وتنفيذ برامج لمساعدة ضحايا الإرهاب ودعمهم؛

٦١ - *تقرر أيضا* باستمرار الحاجة إلى زيادة التعريف بالأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز فعاليتها، وتشدد على أهمية تعزيز جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها جميع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية وفقا للولايات المسندة إليها، وتشجع مكتب مكافحة الإرهاب على مواصلة تعاونه مع تلك الوكالات والهيئات، مع العمل في الوقت نفسه على كفالة التنسيق والاتساق الشاملين في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بهدف تعظيم أوجه التآزر والنهوض بالشفافية وتعزيز أوجه الكفاءة وتجنب الازدواجية في أعمالها؛

٦٢ - *ترحب* بالجهود التي يبذلها مكتب مكافحة الإرهاب من أجل زيادة الشفافية والمساءلة والفعالية في سياق تعزيز التعاون ضمن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل قيام المكتب بتنظيم أعماله تنظيما جيدا بغية تحقيق هذه الأهداف، والإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد على أساس سنوي، بما في ذلك عن الشفافية في اختيار المشاريع وتمويلها وأثرها، وعن كفاءة ترتيبات التمويل المشترك حتى يتسنى إجراء استعراض مُحدِّث لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في إطار الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية، والمقرر في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة؛

٦٣ - *تحيط علما* باتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، الذي يشكل إطار عمل بين الأمين العام ورؤساء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، ويهدف إلى تعزيز نهج العمل المشترك إزاء كفالة التنسيق والاتساق في عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل منع الإرهاب ومكافحته، وتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بغية تحديد وتبادل أفضل الممارسات والمساعدة في بناء القدرات، في تنفيذ الاستراتيجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع ضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، عند الاقتضاء، وتتطلع إلى الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها مكتب مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء عن أنشطة الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي؛

٦٤ - *تقرر* بالدور الذي تضطلع به المنظمات والهياكل والاستراتيجيات الإقليمية في مكافحة الإرهاب، وتشجع تلك الكيانات على تعزيز الحوار والتعاون بين المناطق الإقليمية والنظر في الاستفادة من أفضل الممارسات التي أرسيت في مناطق إقليمية أخرى في سياق مكافحتها للإرهاب، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الظروف الوطنية والإقليمية الخاصة بها؛

٦٥ - *تشجع* جميع الدول الأعضاء على التعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والإسهام في تنفيذ أنشطة المركز في إطار فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، بما في ذلك من خلال تطوير مشاريع لبناء القدرات وتمويلها وتنفيذها من أجل حشد استجابة أقوى وأكثر انتظاما للتصدي للإرهاب على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

٦٦ - *تلاحظ مع التقدير* أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب ومراقبة الحدود والأمن البحري وأمن الطيران ومنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والكيانات التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية الأخرى، لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الاستراتيجية، وتشجع فرقة العمل على كفالة تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات على أساس محدد، ضمن أُطر منها مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب؛

٦٧ - *تشير* إلى قرارها ١٩٤/٧٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتلاحظ مع التقدير العمل الجاري الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

٦٨ - *تهيب* بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك فرعه المعني بمنع الإرهاب، مواصلة تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها للدول بناء على طلبها، بالتشاور الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، بهدف بناء قدرة الدول الأعضاء لكي تصبح أطرافاً في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتؤيد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفّذها، بوسائل منها وضع برامج محدّدة الأهداف وتدريب موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون المعنيين، عند الطلب، من أجل تطوير قدراتهم على التصدي للأعمال الإرهابية ومنعها والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها قضائياً بشكل فعال، ووضع مبادرات في هذا الشأن والمشاركة فيها واستحداث أدوات تقنية ومنشورات، وذلك في إطار الولاية الموكولة إليه؛

٦٩ - *تطلب* إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، حيثما اقتضى الأمر، أن يأخذ في الاعتبار فيما يقدِّمه، عند الطلب، من مساعدة تقنية لمكافحة الإرهاب، العناصر الضرورية لبناء القدرات الوطنية من أجل تدعيم نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون؛

٧٠ - *تؤكد* الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة على بناء القدرات الملموسة للدول الأعضاء في مسائل مكافحة الإرهاب، وتسلم في هذا الصدد بضرورة الإسهام بالمزيد من الموارد في مشاريع بناء القدرات، وتحيط علما بقيام فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب) بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لتنفيذ بناء القدرات من أجل التصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم ما يلزم من المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة إلى فرقة العمل ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بهدف إنجاز المشاريع المذكورة في هذه الخطة بفعالية، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء؛

٧١ - *تدعو* الدول الأعضاء إلى المشاركة بقدر أكبر في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)؛

٧٢ - *تطلب* إلى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب (الكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب) مواصلة جهودها الإيجابية في التفاعل مع الدول الأعضاء، وتطلب إلى مكتب مكافحة الإرهاب مواصلة تقديم إحاطات فصلية وإعداد خطة عمل دورية، تتضمن أنشطة مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وتوفير الشفافية الكاملة إلى جميع الدول الأعضاء بشأن أعماله وبرامجه؛

٧٣ - *تشجع* مكتب مكافحة الإرهاب والكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب على العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية لتحديد وتبادل أفضل الممارسات لمنع الهجمات الإرهابية على الأهداف المعرّضة للخطر، بما في ذلك الهياكل الأساسية الحيوية، وتقرّ بأهمية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال؛

٧٤ - *تؤكد* الدور الذي تضطلع به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في إطار الأمم المتحدة، بما في ذلك دورها في تقييم المسائل والاتجاهات المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وفقا للولاية المسندة إليها وقرار المجلس ٢٣٩٥ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفي تبادل المعلومات، حسب الاقتضاء، مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وتهيب بمكتب مكافحة الإرهاب وسائر صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعنية، والدول الأعضاء، والجهات المانحة، والبلدان المستفيدة، استخدام تقييمات خبراء المديرية وتوصياتهم عند تصميم الجهود المبذولة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، بما يدعم في جملة أمور التنفيذ المتوازن للاستراتيجية بركائزها الأربع، باستثناء الحالات التي تطلب فيها الدول الأعضاء الخاضعة للتقييم الحفاظ على سرية بعض المعلومات؛

٧٥ - *تدعو* إلى مزيد من التنسيق والاتساق فيما بين كيانات الأمم المتحدة، ومع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة والبلدان المضيفة والجهات المستفيدة من بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك في سياق إنشاء وتعهّد نظم فعالة للعدالة الجنائية تقوم على سيادة القانون، وتدعو أيضا إلى تعزيز الحوار بين جميع أصحاب المصلحة بغية وضع وجهات النظر الوطنية في صميم أنشطة بناء القدرات المذكورة من أجل تعزيز الإمساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن أنشطة سيادة القانون يجب أن ترسّخ في سياق وطني وبأن للدول تجارب وطنية مختلفة في مجال تطوير نظمها للعدالة الجنائية، مع مراعاة خصوصياتها القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها من الخصوصيات المحلية، ومع الاعتراف أيضا، في الوقت نفسه، بوجود سمات مشتركة تستند إلى المعايير والقواعد الدولية؛

٧٦ - *تهيب* بالدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التي تشارك في دعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب أن تواصل تيسير تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، في سياق مكافحة الإرهاب، وتعرب في هذا الصدد عن القلق الشديد إزاء حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك للقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، في سياق مكافحة الإرهاب؛

٧٧ - *تكرر التأكيد* على وضع الأطفال المحتمل كضحايا للإرهاب ولانتهاكات أخرى للقانون الدولي، وعلى أن جميع الأطفال الذين يُدَّعى أنهم انتهكوا القانون أو توجه إليهم تلك التهمة أو يثبت عليهم ذلك، لا سيما الأطفال الذين يُحرمون من حريتهم وكذلك الأطفال من ضحايا الجرائم وشهودها، ينبغي أن يعاملوا معاملةً تتفق مع حقوقهم وكرامتهم واحتياجاتهم، وفقا للقانون الدولي المنطبق، وخصوصا الالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقية حقوق الطفل[١١]، مع مراعاة المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل في هذا الصدد، وتحث الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل العمل بفعالية على إعادة إدماج الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بجماعات مسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية؛

٧٨ - *تحث* الدول الأعضاء على كفالة امتثالها، لدى اتخاذ أي تدابير أو استعمال أي وسيلة من أجل مكافحة الإرهاب، بما في ذلك استخدام الطائرات الموجهة عن بُعد، للالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الميثاق، وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة مبدأ التمييز ومبدأ التناسب؛

٧٩ - *تحث* الدول على أن تكفل، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي والقوانين الوطنية، وكلما كان القانون الدولي الإنساني منطبقا، ألا تعرقل تشريعات وتدابير مكافحة الإرهاب الأنشطة الإنسانية والطبية أو التواصل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة حسبما هو منصوص عليه في القانون الدولي الإنساني؛

٨٠ - *تؤكد من جديد* أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية السكان كل في إقليمها برمته، وتشير في هذا الصدد إلى أن جميع الأطراف في النزاعات المسلحة عليها أن تمتثل امتثالا كاملا للالتزامات التي يلقيها عليها القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين والعاملين في المجال الطبي في سياق النزاعات المسلحة؛

٨١ - *تشدد* على أهمية الجهود المتعددة الأطراف في مكافحة الإرهاب، وأهمية الامتناع عن جميع الممارسات والتدابير التي لا تتوافق مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

٨٢ - *تحيط علما* بمبادرة الأمين العام الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الأول من نوعه لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

٨٣ - *تطلب* إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، وفي موعد لا يتجاوز أيار/مايو ٢٠١٩، تقريرا يتضمن توصيات وخيارات عملية بشأن سبل تقييم تأثير الاستراتيجية والتقدم المحرز في تنفيذها من قبل كيانات الأمم المتحدة بهدف إثراء النقاش بين الدول الأعضاء قبل حلول موعد الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة؛

٨٤ - *تطلب أيضا* إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، في موعد أقصاه شباط/فبراير ٢٠٢٠، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية يتضمن مقترحات بشأن تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للاستراتيجية في المستقبل وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٨٥ - *تقرر* أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين البند المعنون "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، لكي تقوم، بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بدراسة

---

(١١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. 27531.

تقرير الأمين العام المطلوب تقديمه في الفقرة ٨٤ أعلاه، ومدى تنفيذ الدول الأعضاء للاستراتيجية، ولكي تنظر في تحديث الاستراتيجية لمواكبة التغيرات.

الجلسة العامة ١٠١
٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ملحق 10: قائمة مراجع مختارة حول اللغة والترجمة والأمم المتحدة

تحتوي هذه القائمة على مراجع مختارة باللغتين الإنجليزية والفرنسية التي قمنا بتجميعها على مدار سنوات تحريرنا لهذا البحث، وهي عبارة عن عناوين قيمة تتناول مواضيع اللغة والترجمة والأمم المتحدة، وبعض الجوانب الرئيسية المتعلقة باللغة في منظمات دولية أخرى التي ارتأينا أنها قد تكون مفيدة كمرجع للباحثين المهتمين بمجال الترجمة المؤسساتية بصفة عامة والترجمة في المنظمات الدولية بصفة خاصة.

1- Ammon, U. (2003). Present and future language conflicts as a consequence of the integration and expansion of the European Union. In Valentini, A., Molinelli, P., Cuzzolin, P. & Bernini, G. (Eds), *Ecologia linguistica: Atti del XXXVI Congresso Internazionale della Società di Linguistica Italiana.* Roma: Bulzoni. pp. 393-405.

2- Arzoz, Xabier, ed. (2009). *Respecting linguistic diversity in the European Union.* Amsterdam: Benjamins.

3- Christiansen, P. V. (2006). Language policy in the European Union: European / English / Elite / Equal / Esperanto Union? *Language Problems & Language Planning* 30, pp. 21-44.

4- De Saint Robert, M. J. J. (1988). Le rapport langue-culture dans les organisations internationales: Pour une sociologie des organisations internationales. *Language Problems and Language Planning* 12/3. pp. 199-212.

5- De Saint Robert, M. J. (2008). CAT tools in international organisations: Lessons learnt from the experience of the Languages Service of the United Nations Office at Geneva. In Elia Yuste Rodrigo, (Ed.), *Topics in Language Resources for Translation and Localisation*. pp. 107–119. Amsterdam: Benjamins.

6- De Swaan, A. (2005). The language predicament of the European Union. *IWM Post* (Institut für die Wissenschaften vom Menschen, Vienna) 90 (Fall 2005).

7-Ellis, D. G. (1992). Written language and United Nations documents. In Kurt E. Müller, (Ed.), *Language as barrier and bridge.* pp. 87-101. Lanham, MD: University Press of America.

8- Fettes, M. (1996). Inside the tower of words: The institutional functions of language at the United Nations. In Sylvie Léger, (Ed.), *Vers un agenda linguistique: Regard futuriste sur les Nations Unies / Towards a Language*

Agenda: Futurist Outlook on the United Nations. pp. 115-134.Ottawa: Canadian Centre for Linguistic Rights, University of Ottawa.

9- Fettes, M. (2015). Language in the United Nations post-2015 development agenda: Challenges to language policy and planning. *Language Problems and Language Planning.* 39/3. pp. 298-311.

10- Gazarian, J. (1992). Language problems in international organizations. In Kurt E. Müller, ed. *Language as barrier and bridge.* pp. 11-15. Lanham, MD: University Press of America.

11- Gazarian, J. (1996). Is linguistic evolution in the United Nations a consequence of recent political evolution? In Kurt E. Müller, (Ed.), *Language status in the post-cold-war era.* pp. 23-28. Lanham, MD: University Press of America.

12- Gazzola, M. (2006). Managing multilingualism in the European Union: Language policy evaluation for the European Parliament. *Language Policy* 5, pp. 393-417.

13- Harry, R. L., & Mandel, M. (1979). *Language equality in international cooperation.* esperanto documents 21A. Rotterdam: Universal Esperanto Association.

14- Jastrab, M. J. (1984). Organizational vs. individual bilingualism: The case of the United Nations Secretariat. In Jane Edwards and Humphrey Tonkin, (Eds.), *Language behavior in international organizations*. Report of the Second Annual Conference of the Center for Research and Documentation on World Language Problems. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems

15- Jastrab, M. J. (1985). Guidelines for terminology standardization at the United Nations. In Karen Johnson- Weiner and Humphrey Tonkin, (Ed.), *Language planning at the international level.* Report of the Third Annual Conference of the Center for Research and Documentation on World Language Problems. New York: Center for Research and Documentation on World Language Problems.

16- Juaristi, P. Reagan., T. & and Humphrey, T. (2008). Language diversity in the European Union: An overview. In Arzoz, Xabier, (Ed.), *Respecting linguistic diversity in the European Union.* pp. 47-72. Amsterdam: Benjamins.

17- Lapenna, I. (1969). La situation juridique des "langues officielles" avant la fondation des Nations Unies. *La Monda Lingvo-Problemo*, 1, pp. 5-18.

18- Lapenna, I. (1969). La situation juridique des langues sous le régime des Nations Unies. *La Monda Lingvo-Problemo*, 1, pp. 87-106.

19- Lapenna, I. (1970-1971). The common language question before international organizations. *La Monda Lingvo-Problemo*, 2, pp. 83-102, 3. pp. 11-30.

20- Léger, Sylvie, (Ed.). (1996). *Vers un agenda linguistique: Regard futuriste sur les Nations Unies / Towards a Language Agenda: Futurist Outlook on the United Nations.* Ottawa: Canadian Centre for Linguistic Rights, University of Ottawa.

21- McEntee-Atalianis, L. J. (2011). The role of metaphor in shaping the identity and agenda of the United Nations: The imagining of an international community and international threat. *Discourse and Communication, 5* (4), pp. 393-412.

22- McEntee-Atalianis, L.J. (2015). Language policy and planning in international organisations. In Jessner-Schmid, Ulrike, and Claire J. Kramsch, (Eds.), *The Multilingual challenge: Cross-disciplinary perspectives.* Trends In Applied Linguistics 16. pp. 295-322. Berlin, Germany: Mouton De Gruyter.

23- McEntee-Atalianis, L. (2016). A network model of language policy and planning: The United Nations as a case study. *Language Problems and Language Planning, 40* (2), pp. 187-217.

24- Organisation Internationale de la Francophonie. (2013). *Mise en œuvre du multilinguisme dans les organisations internationales: Mettre en pratique la diversité linguistique.* Paris: editions Nathan.

25- Pearl, Stephen B. (1996). Changes in the pattern of language use in the United Nations. In Kurt E. Müller, (Ed.), *Language status in the post-cold-war era.* pp. 29-42. Lanham, MD: University Press of America.

26- Piron, C., & Humphrey, T. (1979). *Translation in international organizations.* Esperanto Documents 20A. Rotterdam: Universal Esperanto Association.

27- Pool, J. (1996). Optimal language regimes for the European Union. *International Journal of the Sociology of Language.* 121, pp. 159-180.

28- Sokolovska, Z. (2017). Languages in "the United Nations of Europe": Debating a postwar language policy for Europe. *Language Policy, 16* (4), pp. 461–480.

29- Tkachenko, Sergei I. Implicit information in translating United Nations documents. In Kurt E. Müller, (Ed.), *Language as Barrier and Bridge.* pp. 31-34. Lanham, MD: University Press of America.

30- Tonkin, H., & Edwards, J. (Eds.). (1984). *Language behavior in international organizations*. Report of the Second Annual Conference of the Center for Research and Documentation on World Language Problems. New York: The Center.

31- Tonkin, H. (1996). Language hierarchy at the United Nations. In Sylvie Léger, ed. *Vers un agenda linguistique: regard futuriste sur les Nations Unies / Towards a Language Agenda: Futurist Outlook on the United Nations.* pp. 3-28. Ottawa: Canadian Centre for Linguistic Rights, University of Ottawa.

32-Tonkin, H. (1996). Language equality at the United Nations: An achievable dream. In Kurt E. Müller, (Ed.), *Language Status in the Post-Cold-War Era.* pp. 141-148. Lanham, MD: University Press of America.

33- Tonkin, H. (2007). Exclusion and inclusion in Europe: The search for a European language policy. In Pol Cuvelier, Theodorus du Plessis, Michael Meeuwis, and Lut Teck, (Eds.), *Multilingualism and Exclusion: Policy, Practice and Prospects.* pp. 207-223. Pretoria: Van Schaik.

34- Tonkin, H. (2011). Language and the United Nations: A preliminary review. Retrieved from http://www.esperanto-un.org/images/languages-un-tonkin-draft-dec2011.pdf

35- Williams, G, and Gruffudd, W. (2016). *Language, hegemony and the European Union: Re-examining unity in diversity.* London: Palgrave.

36- Wright, S. (2009). The elephant in the room: Language issues in the European Union. *European Journal of Language Policy, 1* (2), pp. 93-120.

37- Wyzner, E. (1992). Languages in international organizations: The case of the United Nations. In Kurt E. Müller, (Ed.), *Language as Barrier and Bridge.* pp. 1-10. Lanham, MD: University Press of America.

ملخص باللغة العربية

تستكشف هذه الأطروحة الأبعاد المؤسساتية للترجمة التحريرية في منظمة الأمم المتحدة كأكبر منظمة حكومية دولية في العالم ترتكز بشكل رئيسي على الترجمة في تسيير أعمالها بهدف تحديد الإجراءات المختلفة التي تنطوي عليها ممارسات الترجمة المؤسساتية بصفة عامة، والسمات اللغوية والنوعية للترجمة التحريرية في هذه المنظمة كترجمة مؤسساتية بصورة خاصة. وتهدف بشكل أكثر دقة إلى وصف ممارسات ومقاربات الترجمة المعمول بها في هذه المؤسسة الترجمية العريقة عن طريق دراسة ترجمة بعض القرارات الصادرة عن جهازيها الرئيسيين مجلس الأمن والجمعية العامة حول مسألة الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 إلى غاية نهاية سنة 2018 من الإنجليزية إلى العربية.

تناول الجانب النظري منها الإطار العام والمفاهيم الرئيسية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة مثل كل ما يتعلق بالترجمة المؤسساتية، والترجمة التحريرية على مستوى منظمة الأمم المتحدة، ومفهوم الإرهاب ومواقف المنظمة منه. وجاء الجزء التطبيقي من الأطروحة للتعرف على المقاربة الترجمية والإجراءات التي تتبناها المنظمة في ترجمتها للقرارات التي تتناول موضوع الإرهاب، بالإضافة إلى اكتشاف الأبعاد المؤسساتية وأشكال الرقابة التي تفرضها على عملية الترجمة فيها باعتبارها ترجمة مؤسساتية.

بينت النتائج بأن المنهج الدلالي وإجراءات الترجمة المباشرة هي المقاربة الترجمية التي تتبناها المنظمة في ترجمتها لهذا النوع من الوثائق لما تقدمه من محافظة على الأصل شكلا ومضمونا، ولمساعدتها المترجم على الالتزام والامتثال بدليل الترجمة والتحرير، ولما تضمنه من حصول قراء الترجمة على نفس الرسالة ودرجة الفهم مثل القراء الأصليين.

الكلمات المفاتيح: الترجمة المؤسساتية، منظمة الأمم المتحدة، الإرهاب، المقاربة الدلالية والتواصلية، إجراءات نيومار للترجمة، قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

Abstract

This thesis explores the institutional dimensions of translation at the United Nations as the world's largest inter-governmental organization to identify the various procedures involved in institutional translation practices in general, and the linguistic and qualitative features of translation in this organization as institutional translation in particular. It also aims to describe the translation practices and approaches in place in this prestigious translation institution, by studying the Arabic translation of some of the resolutions issued by its two main organs the Security Council and the General Assembly on the issue of terrorism from September 11, 2001 to the end of 2018.

The theoretical part discussed the general framework and the main concepts related to the subject under study; like everything related to institutional translation, as well as translation at the United Nations, the concept of terrorism and the organization’s stances about it. However, the practical part of the thesis came to identify the translation methods and procedures adopted by the organization in its translation of the resolutions, in addition to exploring the institutional dimensions and forms of institutional control imposed on the translation process.

The results showed that the semantic approach and direct translation procedures is the translation approach adopted by the organization in translating this type of documents because it preserves the form and content of the original text, and ensures that the translation conveys the same message and degree of understanding as that of the original readers.

Key words: Institutional translation, United Nations, terrorism, semantic and communicative approaches, Newmark translation procedures, Security Council and General Assembly resolutions.